المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

قضايا الهوية وإشكالية المواطنة في الدول الإفريقية

حالة الكوت ديفوار

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إفريقية

إعداد الباحثة : **إشراف**

الأستاذ الدكتور :

- كريمة مكاحلية **- عبد الحميد قرفي**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د.علي لراري	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.دقرفي عبد الحميد	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د. خواص مصطفى	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
أ.د. مقيدش زكرياء	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	عضوا
أ.د. جمال بن مرار	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	عضوا
أ.دهارون مليكة	أستاذة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا

السنة الجامعية: 2024/2023 م _ 1445/ 1444 هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

شكر وتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ...الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة وكشف الله به الغمة... إلى نبيي الرحمة سيدنا محمد...صل الله عليه السلام

لائحة الذين أنا مدين لهم بهذا العمل طويلة لا آخر لها...

و أول الذين أدين لهم بأبلغ الشكر و أجل العرفان

المشرف على هذا العمل تقييما و توجيها و تصحيحا...

الأستاذ الدكتور : عبد الحميد قرفي

فله أبلغ الثناء و خالص العرفان...

إن أكبر حافز لإتمام هذا العمل جائني من زملائي الأعزاء

الدفعة السادسة لدكتوراه بالمدرسة الوطنيا العليا

ونتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوابقبول مناقشة هذا العمل،

وقراءة صفحاته، وتقييمها بميزان العارفين القادرين، راجين أن ينال هذا الجهد تقديرهم، وأن تحضى أخطاؤه وهفواته ونقائصه بتقويمهم.

إهداء

إلى نور الهداية ومعلم البشرية المبعوث رحمة وهدى للعالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

اهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي وأبي شرفا وذكرى

إلى أفراد عائلتي احتراما وفخرا

وإلى من رزع في قلبي القوة أخي إسكندر

إلى صديقاتي اللاتي منحني الدعم حبا و وفاء

إلى من علموني أول الأحرف أساتذتي من الطور الأول إلى المستوى الجامعي

إلى من ساعدوني حتى بالدعاء

إلى كل من منحني العون والثقة

قائمةالمختصرات

AOF	إفريقيا الغربية الفرنسية
ARCC	هيئة تنظيم البن والكاكاو
BCC	بورصة البن والكاكاو
CAISTA	صندوق التثبيت والحماية
CCCE	اللجنة الاستشارية الانتخابية الدستورية
CEAO	البنك المركزي لدول غرب إفريقيا
CEDEAO	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
CEDEAO	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار
CEI	اللجنة الانتخابية المستقلة
CNSP	اللجنة الوطنية للسلامة العامة
CURDIPHE	خلية الجامعة للبحث ونشر أفكار وأفعال بيديبه
FA	الفرنك الأفريقي
FANCI	القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار
FDPCC	صندوق التنمية والترويج لمنتجي البن والكاكاو
FESCI	اتحاد الطلاب والمدارس في الكوت ديفوار
FGCCC	صندوق الضمان لتعاونيات البن والكاكاو
FN	القوات الجديدة
FPI	الجبهة الشعبية الإيفوارية
FRC	صندوق التنظيم والرقابة
GPP	تجمع الوطنيين من أجل السلام
L'Oni	الهيئة المسؤولة عن تحديد الهوية
MGN	ميثاق الشمال الكبير
MPCI	الحركة الشعبية لكوت ديفوار
MPCI	الحركة الشعبية الإيفوارية في الغرب الكبير
MPIGO	الحركة الشعبية لتحرير كوت ديفوار
PAS	خطة التكيف الهيكلي
PPCI	الحزب الديمقراطي للكوت ديفوار
RDA	التجمع الديمقراطي الافريقي

RDR	تجمع الجمهوريين الديمقراطيين
SAA	الاتحاد الزراعي الإفريقي
SACI	الاتحاد الزراعي في الكوت ديفوار
SCC	مخطط لمراقبة الكاكاو

الفهرس العام

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء قائمة المختصرات	- -
الفهرس العام	-
مقدمة	- أ- ظ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدارسة	
تمهيد	19
المبحث الأول: التحليل المفاهيمي للهوية	21
المطلب الأول: مفهوم الهوية والمفاهيم المرتبطة بها	21
المطلب الثاني: عناصر تشكل الهوية	30
المطلب الثالث: أزمات الهوية	33
المبحث الثاني: دراسة حول مفهوم المواطنة	35
المطلب الأول: تعريف المواطنة	35
المطلب الثاني: قيم المواطنة وعلاقتها ببعض المفاهيم	48
المطلب الثالث: المواطنة والتنوع المجتمعي	54
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المسفرة لواقع التنوع الهوياتي	57
المطلب الأول: المقاربة البنائية في تفسير القضايا الهوياتية	57
المطلب الثاني: مقاربة الأمن المجتمعي ونظرية الامننة: دور الهوية في تعزيز الوعي بالتعدد	60
المطلب الثالث: نظرية الحرمان النسبي	66
خلاصة الفصل	70
الفصل الثاني: أزمة بناء الدولة والتحولات السياسية في إفريقيا	
تمهيد	72

المبحث الأول: تحليل مسارات بناء الدولة الإفريقية	73
المطلب الأول: طبيعة البناء السياسي في إفريقيا قبل الاستعمار	73
المطلب الثاني: المجتمعات الإفريقية في حقبة الاستعمار	80
المطلب الثالث: شكل الدولة الإفريقية بعد الاستعمار	89
المبحث الثاني: التحولات السياسية و تخفيف النزاعات في إفريقيا	95
المطلب الأول: قراءة في البيئة السياسية الإفريقية	95
المطلب الثاني: أداء الديمقراطية وخصوصية الواقع الإفريقي	102
المطلب الثالث: العنف و النزاعات المرتبطة بالإنتخابات	108
خاتمة الفصل الثاني	116
الفصل الثالث : المحددات السوسيو تاريخية والجيوسياسية للكوت ديفوار	
تمهيد	118
المبحث الأول: تحليل سوسيوتاريخي للكوت ديفوار	119
المطلب الأول: مسارات تشكل المجتمع الإيفواري	119
المطلب الثاني: بدايات التوغل الاستعماري وتأثيره على الجماعات العرقية	129
المطلب الثالث: الواقع الاستعماري في كوت ديفوار	137
المبحث الثاني: الكوت ديفوار: دولة ما بعد الاستقلال	145
المطلب الأول: الجغرافية السياسية وطبيعة النظام الإيفواري	145
المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية لدولة ما بعد الاستقلال	154
المطلب الثالث: بوانييه واستراتيجيات الهيمنة	159
خلاصة الفصل	167
الفصل الرابع الكوت ديفوار بين سياسات الهوية وتقويض المواطنة	
تمهيد	170
المبحث الأول : الكوت ديفوار مابعد فيليكس هوفويت بواني	171
المطلب الأول: السياسة الإيفوارية الجديدة في حقبة التسعينيات(ترسيخ لتفكير سياسي جديد)	172
المطلب الثاني: سياسة ما بعد الإنقلاب والتحول إلى الحرب الأهلية	182
المبحث الثاني: رؤية تحليلية لنزاع في الكوت ديفوار	195
المطلب الأول: المسببات الرئيسية في بروز النزاع في الكوت ديفوار	195

المطلب الثاني: المواطنة وصنع السلام في الكوت ديفوار	212
خلاصة الفصل	262
خاتمة	224
قائمة المراجع	234
فهرس الجداول	258
فهرس الأشكال	259
فهرس الخرائط	259
الملخص باللغة العربية	261
الملخص باللغة الانجليزية	262

مقدمـــــة

تعد قضايا الهوية وإشكالية المواطنة متلازمتين ومن أهم القضايا التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر العصور القديمة والحديثة، ولقد برزت أكثر خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، بتعقيداتها في كل أنحاء العالم، إلا أنها تتجلى بشكل أوضح في الدول الإفريقية التي لها خصوصية تميزها عن باقي الدول، على اعتبار أن هذه القضايا وما تحمله من التعقيدات من أهم السمات الاجتماعية والسياسية لهذه الدول الإفريقية، حيث لازالت مؤسساتها رهينة لهذه الأبنية الاجتماعية والثقافية. وهذا يؤدي إلى حالة لا استقرار و يهدد بقاء الدولة وسلامتها من النزاعات على أساس هوياتي، كما أن السياسة الامبريالية التي عرفتها القارة لعقود من الزمن زادت من حدة هذه التعقيدات.

ودولة الكوت ديفوار ليست بمنأى عن هذه التعقيدات والإشكاليات والنزاعات التي شهدتها القارة ولا زالت تعيشها، حيث أن الحرب الأهلية الإيفوارية الأولى 2002-2007 و الثانية، بعد انتخابات 2010 كانت مدفوعة إلى حد كبير بمظالم سياسية واجتماعية ملموسة بشأن المواطنة، حيث تتدهور قضايا المواطنة إلى قضايا سياسية خطيرة، مما أدى إلى بروز عمليا تتراوح بين الاستبعاد السياسي والنزاعات حول ملكية الأراضي في الدولة والطعن في أحقية الانتماء على أساس هوياتي، مع بروز العقيدة "الإيفوارية" التي تستند إلى تمييز مثير للجدل بين الإيفواريين الأصليين والإيفواريين أسلاف المهاجرين.

كانت كوت ديفوار ذات اقتصاد مزدهر في منطقة غرب أفريقيا،حيث يتواجد بها أكثر من ستين مجموعة عرقية، تنتمي إلى مجموعات أكبر على أساس الروابط اللغوية والثقافية والدينية المشتركة، والتي تتمركز إما في شمال البلاد أو جنوبها، مما خلق انقسامًا سياسيًا بين الشمال والجنوب، قبل وبعد الاستقلال، حيث أدت الحدود التي يسهل اختراقها، بالإضافة إلى اقتصاد التصدير المتنامي في الكوت ديفوار، إلى تدفق المهاجرين من المستعمرات السابقة الأخرى وخاصة بوركينا فاسو ومالي اللتين تعدان أيضًا موطنًا لبعض المهاجرين من نفس المجموعات.

واصلت الكوت ديفوار نموها الاقتصادي، في فترة حكم الرئيس فيليكس هوفويت بوانيي من عام 1960 إلى عام 1993، فقام هذا الأخير بدمج بعض أعضاء المجموعات (سنوفو، و بيتي) في المؤسسات الكبرى، مع تفضيل مجموعته العرقية. وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن، وفرت رئاسته الاستقرار السياسي داخل دولة الحزب الواحد، ومع ذلك ففي تسعينيات القرن الماضي، أدت حركة ديمقراطية واحتجاجات في الشوارع إلى حدوث تحول ديمقراطي، وبدأت عملية انتخابات تعددية تقوم على أساس ديمقراطية تسمح لهذا البلد التي يحكمه حزب واحد لفترة طويلة منذ الاستقلال ببدء

مرحلة التحول الديمقراطي، من إنشاء العديد من الأحزاب السياسية، وفتح المنافسة الانتخابية للجميع، حرة وشفافة. ومن المؤسف أنه بدلاً من السعي إلى الفوز بالانتخابات، سعت الأحزاب السياسية في كوت ديفوار إلى الاقتتال فيما بينها، مستعملة في ذلك آليات مثل الإقصاء والتمييز واستغلال العرق والهوية واللجوء للعنف، واستخدامه كوسيلة للحفاظ على السلطة والاستيلاء عليها. ولتحقيق هذه الغاية شرعت النخب السياسية في كوت ديفوار في خلق فئتين من المواطنين: الإيفواريون الأصليون، و الإيفواريون من الدرجة الثانية، كون الأخيرين غير مؤهلين دستورياً للترشح لمناصب سياسية مثل رئيس الجمهورية أو حتى نائب في البرلمان؛ وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لنشوء النزاعات، خاصة خلال الفترات الانتخابية.

فضلاً عن ذلك فإن السياسيين في الكوت ديفوار، في سعيهم الدائم إلى السلطة، لجأو لتجهيز أحزابهم بميليشيا خاصة، حيث أن العنف انتشر في الانتخابات بين عامي 1993 و2011 من خلال استغلال الهويات العرقية واحتكار العنف من قبل الحكومة، و الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية.

كانت وفاة هوفويت بواني في عام 1993 بمثابة بداية لعدة عقود من العنف السياسي المحيط بالانتخابات المزوّرة والمتنازع عليها، وقضايا الحقوق السياسية، ففي عام 1994، أدخلت الحكومة (فترة حكم بدييه) سياسة المواطنة الإيفوارية، وهي سياسة تقييدية لحرمان العديد من الشماليين من الجنسية، وبالتالي حرمنهم من حقوق التصويت والوصول إلى الوظائف الحكومية والعسكرية، بسبب عدم وجود وثائق تثبت مكان ميلادهم ومكان ميلاد ذويهم. وبدأت الخطابات العنصرية والمعادية للأجانب في الظهور، صورت الأجانب على أنهم مصدر كل علل المجتمع الإيفواري (البطالة، و انعدام الأمن...الخ)، حيث ساهمت هذه الخطابات بشكل كبير في انهيار الهوية الوطنية، والغرس في أذهان جزء من الشعب فكرة أنهم إيفواريون أكثر من غيرهم مما أدى إلى ظهور فئتين من الإيفواريين: الإيفواريون الأصليون والإيفواريين من أصل أجنبي، فالفئة الأولى له الغلبة على الثانية.

تمتع روبرت غي بشعبية في الأشهر التي أعقبت الانقلاب في ديسمبر 1999، لكنه خيب آمال الكثيرين لأنه لم يفِ بوعوده بالانفصال عن العقيدة الإيفوارية، ووضع حد للفساد، وخلافا لوعوده، قدم نفسه كمرشح للرئاسة.

تخلى غباغبو عن منصبه كزعيم لحركة المعارضة الأوسع لليسار بالفعل في عام 1995 عندما انضم إلى الحزب الجمهوري، وربما كان غباغبو هو الأكثر نجاحاً في حشد الدعم السياسي لبرنامج سياسي قومي، لكن نزع شرعيته عن نفسه بسبب سياساته القوية المناهضة للأجانب، ولكن إلا أنه

بقيامه بذلك، لم ينزع شرعيته عن نفسه في أعين أجزاء أخرى من السكان فحسب، بل أدى إلى تفاقم التوترات، لقد اختار أيضًا أن يبني دعمه بالكامل تقريبًا على السياسات القومية.

أدت الخيارات السياسية لزعماء ما بعد هوفويت بوانبي الثلاثة إلى جلب الهوية الوطنية إلى مقدمة المشهد السياسي، مما أدى إلى نزع الشرعية عن القادة أنفسهم والنظام السياسي بأكمله في نظر المستبعدين، لكنه أدى أيضًا إلى تحويل النقاش السياسي بعيدًا عن القضايا السياسية الأخرى، ذات الأهمية الكبرى للسكان، مثل التنمية الاقتصادية والفقر والفساد، وهو تطور قد يزيد من نزع الشرعية عن النظام السياسي فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة. اختار الحسن وتارا، رابع شخصية سياسية رئيسية في البلاد، والذي لم ينجح بعد في أن يصبح رئيسًا، نفس التركيز السياسي وإن كان من موقف مختلف.

كانت فكرة العقيدة الإيفوارية الحصرية تهدف إلى منع فوز الأحزاب السياسية التي تمثل سكان الشمال، وفي حين أن اتفاق واغادوغو للسلام لعام 2007 (الذي أنهى الحرب الأهلية التي بدأت في عام 2002) قد خلق حلاً للجدل حول المواطنة، إلا أنه لم ينه العنف السياسي أو الاحتجاجات المحيطة بالانتخابات.

1. أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في محاولة لمعرفة الظروف التاريخية والأسباب الحقيقة الكامنة وراء اندلاع الحروب الأهلية في القارة الإفريقية، والولوج إلى المسببات الحقيقية التي دفعت بدولة الكوت ديفوار إلى حرب أهلية دامية بين أبناء المجتمع الواحد. كما نسعى من خلال هذه الدراسة توضيح الأسباب الموضوعية التاريخية المساعدة على تفاقم الأوضاع، ويظهر ذلك في السياسات التي تعاملت بها الإدارة الاستدمارية مع المجموعات الإثنية، التي خلقت نوعا من العداءات والتي ظهرت في أول أزمة حلت بالبلاد.

- يحاول أن يساهم هذا العمل في إبراز التعقيدات التي خلقتها السياسات المستعملة من طرف دولة الكوت ديفوار، من خلال تقويض المواطنة لجزء من السكان للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها.
- كما يمكننا معرفة العوامل التي أدت ليس فقط إلى استغلال الهوية و تسييسها، ولكن أيضاً إلى ظهور شكل جديد من الخطابات السياسية المعادية للأجانب والذي يحيط بمطالب المواطنة.
- كما يساهم هذا العمل في فهم الأسباب التي أصبحت الاختلافات العرقية والدينية والإقليمية مسيّسة في عملية التحول الديمقراطي.

- كما يمكننا من خلال هذه الدراسة معالجة سبل وآليات واستراتيجيات الحد من خطورة استغلال هذا التنوع والتعدد الهوياتي بطرق سلبية، تؤثر وتهدد بقاء الدولة من خلال اتفاقيات السلام والمصالحة الوطنية، وأيضا من خلال تعزيز الديمقراطية.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع

في ضوء الأهمية المتعاظمة لقضايا الهوية والمواطنة في الأجندات السياسية العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع التهديد العسكري المتأتي من الدول، وأصبح الحديث عن التهديدات التي تنبع من داخل الدولة نفسها، خاصة وأننا أصبحنا نولي اهتماما للقضايا المرتبطة بالهوية وتداخلها مع المواطنة التي أصبحت مرتبطة بالفرد و تأثيره على أمن الدولة وبقائها، خاصة في الدول الأفريقية وما تحمله من خصوصية، حيث تبلورت معنا مبررات اختيار الموضوع استنادا إلى الدوافع الآتية:

أ. **الدوافع الذاتية:**

تتلخص في:

- الانتماء للقارة الإفريقية، وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة أهم القضايا والأزمات التي تعاني منها القارة محاولة منا لإيجاد حلول لها.
- وأيضا لاعتبارات انسانية تتمثل في التطرق لمعاناة الشعوب الإفريقية بتناول قضاياهم وإيجاد سبل لمعالجتها.
- طبيعة التخصص (الدراسات الإفريقية) تقودنا إلى التركيز على القضايا المهمة التي تنطوي ضمنه.

ب. **الدوافع الموضوعية:**

تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تميزاً بظاهرة النزاعات على الأساس الهوياتي (اثني، ديني، عرقي.....إلخ) والتي أدت إلى استفحال الحروب الأهلية فيها وضخامة عدد الضحايا، مما أدى إلى ضعف الدول وفي كثيرا من الأحيان إلى فشلها، ما نتج عنه انزواء القارة وتراجع دورها على الساحة العالمية وجعلها بؤرة للتوترات والأزمات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

- محاولة الإحاطة بأبعاد الموضوع المتشعبة التي تحتمل تدويل النزاعات ذات الطابع الهوياتي مما يعطي فرصة لبعض الدول للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.
- محاولة التطرق للعلاقة بين الهوية وتفعيل مبدأ المواطنة في دول تتميز بالتعدد الهوياتي وتأثيرها على الشعور بالانتماء داخل مجتمع له خصوصيته.
- محاولة تحليل الوضع القائم في دولة الكوت ديفوار من خلال التطرق إلى الظروف التي ساعدت على حالة أللاستقرار.

- إعطاء حيز كبير لظاهرة التعدد من خلال دراستنا، و التطرق للأسباب الحقيقية التي تترتب عنها النزاعات والحروب الاهلية، وذلك لتسليط الضوء على مكامن الخلل.

2. أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تشخيص الأسباب الفعلية والحقيقة الكامنة وراء حالة اللااستقرار التي تتصف بها القارة الإفريقية دون غيرها من القارات؛
- التعرف على ظاهرة التعدد الهوياتي وأهم المقاربات النظرية المفسرة لها، وكذلك التعرف على العلاقة بين الهوية والمواطنة في بناء دولة مستقرة في سياق التنوع الهوياتي.
- تفعيل المواطنة في القارة رغم ما تحمله من متناقضات وخصوصيات تميزها عن باقي القارات.
- التعرف على تداعيات تسييس الهوية على الأمن المجتمعي داخل الدول وخاصة في دولة الكوت ديفوار.

إن مشكلة العلاقة بين متغيرين وسط العديد من المتغيرات، لَهِي مشكلة تتطلب عزل جميع المؤثرات، وتفكيك الأبنية للوقوف على حدود تأثير كل منها، وكذا على اتجاه الارتباطات بين مختلف الأنساق الفرعية في النظام السياسي، وفي هذا البحث سنحاول تناول إشكال جزئي في مؤثرات العملية السياسية، ويتعلق الأمر بدور الهوية في ترسيخ مبادئ المواطنة، ومدى إسهام هذا المتغير دون غيره في هذه العلاقة، على اعتبار أن المواطنة متغير تابع يخضع لارتباطات أخرى موازية كالبيئة الخارجية،الإرادة السياسية للنخب الحاكمة، الثقافة السياسية، والبنية الاقتصادية، الاحتياجات، وأيضا العدالة التوزيعية، وشرعية الحكم.

3. المشكلة البحثية؛

إن فهم عوامل النفور والجذب في قضايا الهوية يعتبر عاملا أساسيا وحاسما في صيغة وتطوير استراتيجية فاعلة، لدرء مشاكل المواطنة والانتماء المرتبطة بالهُوية، حيث أصبحت الهوية مُسيّسة لأجل إقصاء الآخر لاعتبارات سياسية، وهذا ما تكبّدته الكوت ديفوار نتيجة لسياسة المواطنة التقييدية التي حرمت العديد من الإيفواريين من الجنسية.

ومن هنا جاءت مشكلة البحث متمثلة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ✓ **ما هي العوامل التي أدت إلى تسييس الهوية وتقويض المواطنة في الكوت ديفوار؟.**

وتندرج تحت هذا السؤال المركزي التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف أصبحت الاختلافات الهوياتية (العرقية والدينية والإثنية) في الكوت ديفوار مُسيّسة لتقييد المشاركة في الحياة السياسية ؟

- ما هي حدود تأثير الهوية الثقافيةعلى بروز الخطاب السياسي القائم على سياسات الإقصاء السياسي؟
- كيف تؤثر قضايا الهوية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي وبروز العنف الانتخابي؟
- كيف أدت الهوية الإثنية في الكوت ديفوار إلى بروز النزاع السياسي؟

4. الحدود المكانية والزمنية للبحث

يتم تناول البحث للظاهرة المحددة في دائرة مكانية تشمل دولة كوت ديفوار خاصة، أما الحدود الزمنية فتتركز على ماهو ماثل أمامنا اليوم مع الرجوع حسب الحاجة البحثية إلى جذور مسببات ظهور الأزمة الإيفوارية والمتعلقة بفترة ما قبل الاستدمار الفرنسي للكوت ديفوار وما بعده.

5. المناهج المعتمدة في الدراسة

لدراسة بحثنا علميا وموضوعيا لابد من توظيف مناهج تساعدنا على فحص وتحليل متغيرات إشكالية البحث المقدمة في هذه الأطروحة، لأن طبيعة الموضوع المتشعبة استوجبت ذلك. وفي هذا الإطار اعتمدنا على المنهج الكيفي لدراسة وتحليل المعطيات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة. ويعتبرالمنهج الكيفي إحدى الوسائل التي يتم اللجوء إليها في سبيل فهم متعمق ووصف شامل للظاهرة الاجتماعية. فهو منهج قوامه دراسة الإنسان والواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة. وينطوي على خيال منهجي كيفي يستقرئ الواقع، ويقرأ المستقبل. وفي سياق هذا المنهج اعتمدنا على **المقاربة التاريخية**، إذيأتي استعمالها ضمن محاولة تفسير الأحداث في تسلسلها، والبحث عن الأسباب والمسببات التي تؤدي إلى وقوع الظاهرة موضوع الدراسة بمختلف متغيراتها ومؤشراتها، إذ أننا حاولنا معرفة جملة التطورات التي طرأت على الظواهر المرتبطة بمسببات النزاع.

كما تم اللجوء إلى **منهج دراسة الحالة**،وهو منهج استقصائي أمبيريقي معمق حول ظاهرة معاصرة في سياقها الطبيعي.وتكونالحالة فرداً أو مجموعة من الأفراد أو حدثاً أو قرارا أو مؤسسة أو سياسة عامة أو غيرها من الأنظمة التي يتم دراستها بشكل عام و بطريقة واحدة أو أكثر.

6. النظريات المعتمدة في الدراسة

1. التفسير البنائي للدراسة

أرتبط التصور البنائي كثيرا بإسهامات ألكسندر واندت Alexander Wendt الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو أكثر من عبّر عن المضامين النظرية البنائية خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 " الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة".

Anarchyiswhat states makeit, the social constrution of powerpolities

ظهرت النظرية البنائية بعد نهاية الحرب الباردة التي لم تجد لها تفسيرا من قبل النظريات التقليدية، مما أدى إلى شرعنة التصور البنائي، بعد فشل النظريات التقليدية في إيجاد تفسيرات تتوافق و المرحلة الجديدة، لاسيما بعد ظهور صراعات جديدة تتعلق بقضايا مثل: الهوية، الخطاب، الثقافة، الدين، الإثنية والأفكار.

ركزت البنائية على متغير الهوية Identityوالمصلحة الذي أهملته جميع النظريات التفسيرية السابقة التي تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، مما يساهم في تشكيل المعتقدات والمصالح، ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول، فهي تركز على مصادر التغير والتحول، وفي العالم الاجتماعي الذي ينطوي على الأفكار والمعتقدات واللغات والخطابات والإشارات، فالأفراد هم الذين يساهمون في إنتاج العالم الاجتماعي وهو صميم عمل البنائيين. فالبنائية الاجتماعية هي التي تحدد من نحن، هوياتنا ككائنات اجتماعية[1].تحدد البنائية فرضية أن البُنى الرئيسة مبنية اجتماعياً عن طريق الأفكار والقيم والمعايير،وليس عن طريق العوامل المادية. وعليه فالأفكار وما يتبعها من الإدراكات التي تحدد الأفعال وردود الأفعال في الاتجاهين السلمي و الصراعي من أدنى مستوى، وهو الفرد مروراً بالجماعات وصولا إلى أعلى مستوى، الدولة، فالأفكار التي تتحول إلى شكوك تدفع في الواقع إلى مأزق أمني.

إن ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من تغيرات على مستوى النظام الدولي وأيضا على مستوى الفواعل وبروز صراعات تختلف عن الصراعات التقليدية حيث أصبحت صراعات لا تماثلية تميز فترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما دفع بالبنائية إلى الاهتمام بدور الهوية في الصراعات الداخلية.

2. المقاربة الافتعالية

تبني هذه المقاربة تحليلها للنزاعات ذات الطابع الهوياتي (اثني ديني، عرقي...إلخ) على فرضية مؤداها أن النزاع الهوياتي ليس بسبب الاختلاف القيمي بين الهويات، بل يعود إلى دور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي وفي هذا السياق يعتبر باري بوزان BarryBuzanالنزاع الإثني على أنه أسطورة أو خرافة يتمسك بها من يريد استخدامها.

هذه المقاربة سعت لتفسير استمرار نتائج وأفعال وسلوكات قادة المجتمعات الذين يوظفون البعد الهوياتي كموقع للتعبئة الجماهيرية؛ مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة.

[1]KaracasuluNilüfer.UzgorenElif**, Explaining Sociale Constructivist Contributions To Securitystudies, p 32 :**https://dergipark.org.tr/en/pub/perception/issue/48995/625097

فبالنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي، فيرى أنصار هذه المقاربة أن للاستدمار دورا كبيرا في اختلاق النزاعات ذات الطبيعة الهوياتية، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة، مما يؤدي إلى تواجد قبائل مشتتة على أكثر من بلد.

وعليه فإن تسييس الانتماء الهوياتي لابد في النهاية يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي. هذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية، ومن هنا نخلص أن التنوع الهوياتي (الإثني،الديني، العرقي...) لا يمثل للمقاربة الافتعالية سوى وسيلة في يد النخب على المستوى الداخلي، أو الخارجي بغية تحقيق مكاسب شخصية.

3. مقاربة الأمن المجتمعي والأمننة : دور الهوية وفعل الخطاب في تحديد مسألة الأمننة

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس التي دعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى غير البعد العسكري، للتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة، ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة للدولة نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى، وقد اقتبست مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها كبناء اجتماعي والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحها الأمنية.

كما يعتبر الأمن المجتمعي محورا مهما في التركيز على الهوية، أو بعبارة أخرى حول ما يمكن للجماعة من الإشارة لنفسها بضمير نحن، في مقابل الآخر، الذي يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة، إثنية، جماعة دينية.....الخ. وهذا ما نراه من خلال تفعيل العقيدة الإيفوارية لاستبعاد المواطنين غير الأصليين على اعتبار أنهم ليسوا مواطنين، أدت هذه القضايا إلى تصاعد الصراع في كوت ديفوار.

1.1 نظرية الأمننة:

إن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو اعتبارها الأمن كفعل خطابي، بحيث يشير وايفر Weaverإلى ذلك بقوله "يمثل شيء ما، مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك".

وهكذا تشير فكرة الأمننة إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعلا أخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معيّنة، و عليه تصبح قضيةٌ ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين وهما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف حكومة ما، برلمان أو أي

سلطة سياسية أخرى، أو حتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين، طالما كانت لديهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب، وكان له قبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب.

4. نظرية الحرمان النسبي

تُستخدم هذه النظرية في تحليل السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد والمجتمعات، والمميّز فيها أنها لا ترتبط باسم واحد بل كان كل مفكر أو باحث يضيف من المؤشرات والمتغيرات ما يراها مناسبة حسب الحالة التي يعالجها، وهذا راجع إلى أن هذه النظرية لم تكن ميكانيكية جامدة، بل كانت ومازالت قابلة للتحوير والتعديل.

تنتمي نظرية الحرمان النسبي إلى مجموعة النظريات الاجتماعية والنفسية، المفسرة لتكوين وتطور الحركات الاجتماعية والسياسية الواسعة التأثير. يطلق على هذه النظريات أيضا اسم (النظريات الناهضة)، حيث تدور كل تفسيراتها حول توقعات السكان وتطلعاتهم للمستقبل، إذ كل فرد لهم مجموعة من الحاجات الأساسية متوقعة، يعتقد أنه يجب الإيفاء بها، إلا أن هناك دائما فرق بين ما هو متوقع الإيفاء به و ما يتم الإيفاء به حقيقة .[1]

5. اقتراب التحول الديمقراطي:

أثار اقتراب التحول الديمقراطي اهتمامات جديدة وأعاد الاعتبار لبعض القضايا كالدستور والمجتمع المدني وإحياء دور البرلمانات، إذ تتجلى ملامحه في الانتخابات التعددية ونشأة واعتماد الأحزاب السياسية والإصلاحات الدستورية، ويعتقد أنصار هذا الاقترابأنه منالصعب تطبيقالديمقراطية في الدول النامية انطلاقا من حداثة المؤسسات، لأن التحول الديمقراطي مسار بطيء وطويل وشاق في بيئة سياسية غير مستقرة وفي ظل مجتمع متخلف.

وبخصوص ظاهرة الدمقرطة التي عرفتها القارة الإفريقية يمكن تناولها وفق اتجاهين:[2]

- **الاتجاه الأول:** ذو نزعة ليبرالية يرى ضرورة توافر مجموعة من المرتكزات لتحقيق تطور ديمقراطي كاحترام الحريات الأساسية وإعلاء القانون والشفافية والإصلاح الاقتصادي.

[1]. مصطفى خواص، **الحرمان النسبي كمدخل تفسيري للعنف والتمرد داخل المجتمعات**،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد 9، ع. 01،2022، 559.

[2].حمدي عبد الرحمن حسن، **الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية الافريقية نموذجا**،(الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص. 14.

- **الاتجاه الثاني:** يميل إلى تفعيل عناصر الهوية الإفريقية بما يحفظ خصوصياتها وتقاليدها الحضارية، ولا يرى نجاحه إلا بمشاركة شعبية تستند إلى التقاليدالديمقراطية الإفريقية السائدة قبل الاستدمار الأوربي

يمكننا تبني الاتجاه الأول لترسيخ التحول الديمقراطي المستند إلى خصوصيات المجتمعات الأفريقية وتقاليدها في الممارسة السياسية وانتقال السلطة حسب الأعراف المحلية، غير بعيد عن الاتجاه الثاني الذي لا يستبعد نجاحه لما تشكله عناصر الارتباط كاللغة والعرق والدين والاثنية من روابط وتفاعلات قد يشكل انصهارها عامل قوة،كما يشكل تشتت ولاءاتها الفرعية والمتعددة إلى إضعاف الدولة، وتقويض المواطنة.

8. الدراسات السابقة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات، التي تشكل خلفية لبناء الموضوع محل الدراسة وقد انفتحت هذه الأخيرة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جانب من جوانب هذا الموضوع والتي تم الاطلاع عليها، وهي كالتالي:

1. المؤلفات

الدراسة الأولى:كتاب لـ **Mike McGovern**المعنون بـ **Making War in Cote d' Ivoire**، تم نشره من طرف مطبعة جامعة شيكاغو لعام 2011.

مايك ماكغفرن هو عالم الانثروبولوجيا سياسية، وله أبحاث مكثفة حول حالات النزاع وما بعد النزاع في أفريقيا، وليس فقط بصفته أكاديميًا، بل أيضًا باعتباره مديرًا لمجموعة الأزمات الدولية لغرب أفريقيا التي (إلى جانب عمله الميداني لنيل درجة الدكتوراه على الحدود بين غينيا وكوت ديفوار)، منحته زاوية مميزة لدراسة الوضع المضطرب في العديد من بلدان غرب أفريقيا.

يهدف هذا الكتاب إلى وصف التناقضات العديدة للأزمة الإيفوارية والتناقضات الذاتية بين الجهات الفاعلة فيها، مع تسليط الضوء على تعدد مستويات الفهم المطلوبة لتفسيرها.

يرى الكاتب، أنه وبعد فترة وجيزة من القتال النشط في عام 2002، استقر النزاع في كوت ديفوار في نمط "اللا حرب ولا سلام" حتى أدت انتخابات عام 2010 إلى مرحلة جديدة من النزاع المباشر.خلال هذه السنوات كانت هناك فترات قصيرة من العنف الشديد مع فترات طويلة من المواجهة، وعندما كانت الأمور سلمية،أصدرت النخبة السياسيةوالصحافةفي الكوت ديفوار خطابا تحريضيا، في حين استخدم الجنود والميليشيات حالة الطوارئ كذريعة لقمع المدنيين عند حواجز الطرق. السؤال الذي يتم طرحه بحسب مايك ماكغفرنMike McGovern، هو : ما الذي جعل هذا الوضع المتوتر والمدمر

يغلي على الدوام؟في هذا الكتاب، يقترح ماكغفرن أن الإجابة تكمن في فهم الحرب كعملية، وليس كسلسلة من الأحداث، وأنه بدلاً من التركيز على دور المؤسسات السياسية، يجب أن نولي الاهتمام للفاعلين المعيبين، ويرأن المعرفة العميقة بالمنطقة - تاريخها ولغاتها وأدبها وثقافتها الشعبية - هي وحدها القادرة على تقديم رؤى ذات معنى في عملية صنع القرار السياسي، ومن خلال وضع هذه النظرية موضع التنفيذ، يدرس مجموعة من القضايا من الجزئي إلى الكلي، بما في ذلك النزاعات على حيازة الأراضي، ومطالب الشباب، والجريمة المنظمة، وتجارة الكاكاو الدولية.

2. دراسات أكاديمية (رسائل تخرج)

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أوتاوا كندا، مدرسة الدراسات السياسية كلية العلوم الاجتماعية لسنة 2023: "من الاقتراع العام إلى مذبحة الهوية: العنف الانتخابي في الكوت ديفوار (1990-2011)".

Du suffrage universel au massacre identitaire : Violences électorales en Côte d'Ivoire (1990-2011).

في هذه الدراسة ركز الباحث على العنف الانتخابي في أفريقيا، من خلال دراسته لفترةالتسعينيات من القرن الماضي. كانت بدايات التعددية السياسية لبلدان القارة الإفريقية، حيث تطرق إلى السياسات التي تم اعتمادها من طرف النخب للوصول إلى السلطة، من خلال إنشاء فئتين من المواطنين: الإيفواريون الأصليون و الإيفواريون من الدرجة الثانية، ومواطنون غير مؤهلين دستوريًا للترشح لمناصب سياسية، مثل رئيس الجمهورية، وبالتالي تهيئة الظروف لاندلاع النزاعات، حيث اعتمدوا (القادة السياسيين) على ورقة أخرى، وهي خصخصة العنف، وذلك بتجهيز ميليشيا خاصة بكل حزب. لذلك نرى أن العنف انتشر في اللعبة الانتخابية بين عامي 1993 و2011 من خلال استغلال السلطة والهويات العرقية، غير أن هذه الدراسة لم تطرق إلى العوامل الأخرى المسببة والمفسرة لهذه النزاعات مثل الماضي الاستدماري، أو البعد الاقتصادي.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة Sorbonne Paris Cité لسنة 2016، موسومة :

التحديات الديمقراطية في الكوت ديفوار: الفاعلون السياسيون ونشاطهم داخل المجتمع الإيفواري من 1940إلى 2010.

Côte d'Ivoire enjeux démocratiques : les acteurs politiques et leurs actions au sein de la société ivoirienne,de 1940 à 2010.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مركزي؛ وهو معرفة ما إذا كان الشعب الإيفواري مستعدًا بصدق لإدارة الديمقراطية؟ و هل من الممكن أن تؤدي الديمقراطية إلى التنمية والسلام والعدالة ؟

الدراسة الثالثة: أطروحة دكتوراه الفلسفة مدرسةالتاريخ والعلاقات الدولية كلية العلوم الاجتماعية والسلوكية جامعة فلندرز،جنوب استراليا لسنة 2015

الكوت ديفوار: أزمة القيادة من هوفويت بواني إلى بيدييه و غباغبو و واتارا.

Côte d'Ivoire : A Crisis of Leadership from Houphouët-Boigny to Bédié, Gbagbo and Ouattara, By Jean-Claude Meledje.

تتناول هذه الأطروحة الأسباب الجذرية لنزاع في كوت ديفوار وآثاره، مع التركيز بشكل خاص على الفترة التي تلت اندلاع الحرب الأهلية في 19 سبتمبر 2002 بعد الانقلاب الفاشل. تقوم بتقييم أدوار الفاعلين الرئيسيين من أجل تقديم تحليل شامل لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كوت ديفوار. والأهم من ذلك أن هذه الأطروحة تدرس المفهوم الأساسي للعقيدة الإيفوارية، لإظهار كيف تم إضفاء الطابع العرقي على العملية السياسية. ترى هذه الأطروحة أن الأسباب الجذرية للنزاع يمكن إرجاعها إلى فترة فيليكس هوفويت بواني، أول رئيس لدولة ما بعد الاستدمار المستقلة، وفشله في إدارة انتقال القيادة بنجاح من جيله إلى الجيل التالي خلال فترة حكمه. بعد ثلاثة عقود من حكمه، لم تكن هناك خطط موضوعة لخلافته، وبالتالي عندما توفي دخلت البلاد في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي اغرقها في أزمات ونزاعات مستمرة.

لا تزال كوت ديفوار تتعافى من العواقب الوخيمة الناجمة عن الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في عام 2010 بين لوران غباغبو والحسن واتارا، والتي تسببت في أزمة سياسية عسكرية في الفترة من ديسمبر 2010 إلى أبريل 2011. وقد ورث واتارا، الرئيس الجديد، اقتصاداً هشاً، مع ارتفاع مستويات البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتزايد انعدام الأمن، واستمر هذا الوضع في التدهور بينما حاولت البلاد التعافي إلا أن ذلك أدى إلى توقف عملية المصالحة الوطنية، التي كما تشير اليه الأطروحة، هي إحدى الوسائل القليلة لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد.

3. مقالات

المقالة الأولى: لـ siaka Alani Badmus باحث نيجيري، تم النشر في Journal of Social Sciences العدد 1 المجلد 18 تم نشرها 2009

Even the Stones are Burning: Explaining the Ethnic Dimensions of the Civil War in Côte d'Ivoire

يحلل هذا المقال الحرب الأهلية داخل منطقة غرب أفريقيا وتحديداً في كوت ديفوار، وينظر على وجه التحديد إلى الأبعاد العرقية للحرب، ويبدأ بمناقشة الخلفيات التاريخية وغيرها من الخلفيات للأزمة السياسية الحالية من خلال استطلاع التركيبة العرقية للبلاد في سياق موجات الهجرة في فترة ما قبل وما بعد الاستقلال، ويتبع ذلك تحليل آثار العرق على إدارة التعددية العرقية وبروز أيديولوجية كراهية الأجانب في الكوت ديفوار. يوصي المقال ويجادل بقوة أنه نظرًا لأن العرق هو السبب الجذري للحرب الأهلية الإيفواري، فإن تحييد البعدالإثني من السياسة سيكون بمثابة العلاج المناسب للأزمة الإيفوارية.

9. مفاهيم ومصطلحات البحث

في هذه الدراسة تم توظيف جملة من المفاهيم المفسرة والمساعدة على التحليل، وهي ترتبط بالبعد الأمني والسياسي لها، وهو ما يهم الباحث في حقل العلوم السياسية، وأهم هذه المفاهيم من حيث التوظيف:

1. النزاع الإثني:

تحتل النزاعات الإثنية حاليا مكانة مهمة على الساحة الدولية، وتمييز النزاعات الإثنية عن أنواع النزاعات الأخرى يفترض فهما متقدما للحالة،إلا أنه من المهم كذلك صياغة تعريف لهذا النوع من النزاعات.

وحسب ميشال لبران Michel Brown؛ النزاعات الإثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية سياسية، اجتماعية وإقليمية، أو ببساطة النزاع الإثنية يمكن أن يفهم على أنه نمط لعنف منظم أي تنافس المجموعات والقيم بمنطقة إثنية.[1]

وحسب لاكور وتشيلد Rotchild Lake؛ هي حرب من نتاج الشعور بانعدام الأمن عندما تظهر مجموعة إثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى التي تبادلها العداء.[2]

أما تيد غور Ted Gurr؛ يعرف النزاع الإثني على أنه جماعة تعرف نفسها باستخدام الإثنية كمعيار ، وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسي.[3]

2. الحرب الأهلية:

[1].Christian geiser, **Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés**, p.7.Consulté le 16/01/2024sur le lien suivant :
http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf
[2].**Ibid.** p.10.
[3] .**Ibid.** p.11.

هي حالة نزاع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية، ويكون هدف الأطراف المتصاعدة السيطرة على مقاليد الحكم وممارسة السيادة. أما أسبابها قد تكون سياسية أو طبقية أو دينية، أو إقليمية أو عرقية، أو مزيج من هذه العوامل، ويعتبر اللجوء إلى الحرب الأهلية حالة قصوى من حالات الاستياء لدفع المظالم عن طريق الثورة على الحكومة أو على الفئة الحاكمة التي أخلت بحقوق الشعب والمواطن.

3. الأزمة:

يعودُ أصل كلمة أزمة إلى العصور القديمة، حيث اشتقت كلمةcrisisمن الكلمة الإغريقية krino والتي تعنى القرار الحاسم أو المهم، ومن الكلمة اليونانيةvew kip بمعنى لتُقرر، وجاءت في اللغة الصينية جامعة بين معنيين اشتملت عليهما كلمة wit-ji فكلمة wit تعني الخطر، وكلمةjiتعنى الفرصة التي يمكن أن نستثمرها لدرء الخطر.[1]

هذا في اللغة، أما في الممارسة فأول ما ورد مصطلح الأزمة كان في علم الطب الإغريقي، حيث كانت ~~تُعبر~~تدل على اللحظات المصيرية من تطور المرض، وبالتالي يتوقف عليها شفاء المريض أو موته. ومع تطور العصور أخد المصطلح بالتداول من قبل العديد من الدارسين وشمل مختلف الميادين وفتح المجال لتعدد الآراء والدراسات حوله، مما وضع الباحث أمام إشكالية إيجاد تعريف شامل له، وقد عبر عن ذلك **تشارلز ماكليلاند Charles Makleland** - بقوله: " يصعب و يتعذر وضع تعريف شامل للأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات التي نشرت حول مدلولها، و التي شملت كل زواياها".[2]

فمن الناحية السياسية الأزمة هي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله.أما من الناحية الاقتصادية فالأزمة تدل على: "انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج، و قد جاءت في العلوم الاجتماعية بمعنى الفوضى، فهي تشير إلى حالات الفوضى التي تعاني منها الناس والحكومات والدول، و بمعنى أكثر دقة تعني الوضع غير مستقر الذي يحدث فجأة و يكسر العمليات الروتينية في كل نظام. أما في العلاقات الدولية فأشارت إلى الفرصة لكسب شيء ما.[3]

---

[1]. قحطان حسين طاهر، **ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري**،مجلة العلوم السياسية، ع، 42، 2011، ص.139-165.

[2].مريم مخلوف، **مفهوم الأزمة الدولية**، الموسوعة السياسية، تم التصفح يوم 2024/01/16 على الرابط التالي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary

[3].**المرجع نفسه**.

و عليه يمكننا القول بأن الأزمة في معناها العام و بغض النظر عن المجال أو الميدان الذي تنتمي إليه سواءً كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً هي عبارة عن موقف حرج يحدث فجأة و يفرض على صانع القرار اتخاذ قرار حاسم يمثل له فرصة للنجاح أو الفشل.

وقد تعددت التعريفات المقدمة للأزمة الدولية ولعل سبب هذا التعدد والاختلاف راجع إلى عاملين أساسيين، أولهما مرتبط باختلاف الاتجاهات الفكرية والعلمية، وثانيهما يعود إلى الاستخدام الواسع والمختلف لمضمونها خدمة لأهداف ومصالح محددة.

حيث تُعرف **كورال بيل koralpill** - الأزمة الدولية على أنها: " نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يُهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول"، ففي حالة الأزمات بين الأعداء مثلاً تتحول العلاقات من علاقات سلمية إلى علاقات عدوانية (حربية)، أو من علاقات تعاونية إلى علاقات صراعية، أما في حالة الأزمات بين الأحلاف فتتحول العلاقات من تحالفية إلى انشقاقية.[1]

أما **أوران يونغ Oran Yong**فيعرف الأزمة الدولية على أنها: "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة بذلك خلالاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي أو أياً من نظمه الفرعية، بصورة أساسية و بدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله". والملاحظ من تعريف يونغ هو إشارته إلى النظم الفرعية أو الإقليمية التي تتأثر هي الأخرى بالأزمات التي تمس النظام الدولي ككل.[2]

فيما يُقدم **شارلز هيرمن Charles Hurman** تعريفاً آخر للأزمة الدولية على أنها: "الوضع الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسية للوحدة السياسية، بحيث يحد من الوقت للتفكير والتخطيط والاستجابة من أجل تغيير النتيجة المحتملة"، والواضح من تعريف **هيرمن** أنه ركز على عنصر المفاجئة أي أن الأزمة تحدث بشكل مفاجئ لم يُتوقع من قبل صانع القرار[3].

10. تقسيم الدراسة (هيكل الدراسة)

وللتفصيل أكثر و بناء على الأهداف الأساسية للموضوع واستنادا للإشكالية وكذا الإجابة على التساؤلات الجزئية المطروحة سلفا، لقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

---

[1]. **المرجع نفسه**.

[2]. قحطان حسين طاهر، **مرجع سابق**، ص.139-165.

[3]. مريم مخلوف، مرجع سابق.

تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري الشامل للدراسة باستعراض مجمل المفاهيم المستخدمة وأهم النظريات المفسرة لأسباب النزاعات في إفريقيا، وذلك من أجل أخذ الفكرة اللازمة لإنجاح عملية الإسقاط في الجزء التطبيقي ودراسة مدى أهمية القضية.أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى إشكاليات الهوية والمواطنة في إفريقيا، من خلال تتبع مسارات بناء الدولة، كمجتمع خارج إطار الدولة المتعارف عليها، دولة ما قبل الاستدمار الأوروبي، ثم تطرقنا إلى الدولة أثناء الاستدمار، ودولة ما بعد الاستقلال، حيث عرجنا على أهم العوامل التي كانت وراء بلورة هندسة الدولة بنسخة غربية، دون مراعاة الخصوصية الإفريقية. كما تناولنا في الفصل الثالث، وهو فصل حاولنا فيه إن نلم بحالة موضوع الدراسة وهي دولة كوت ديفوار،حيث قمنا بمقاربة تاريخية وجغرافية وديمغرافية لدولة الكوت ديفوار، لنعرف كيف تشكل المجتمع الإيفواري، وطبيعة النزاع الحاصل في فترة ما بعد وفاة الرئيس "هوفويت بواني" في عام 1993، وحاولنا التطرق إلى الأسباب الرئيسية والحقيقة وراء النزاع. كما أننا استعرضنا تداعيات هذا النزاع وآثاره على وحدة الدولة، وكيف أن الهوية المسيّسة تؤثر على استقرار الدول. أماالفصل الرابع فهو فصل تم التطرق فيه، إلى أهم مراحل الحكم في دولة الكوت ديفوار ما بعد بواني، مع إبراز أهم المحطات التي كان لها دور كبير في تأجيج النزاع، وبروز عقيدة قومية أدت إلى زعزعة البناء المجتمعي الإيفواري. كما عالجنا العنف الحاصل بعد الانتخابات وكيف أدى إلى تقسيم البلاد . وانتهينا بالتطرق إلى أهم السياسات المستعملة للتعبئة ، ومنه نصل إلى أهم اتفاقيات السلام.

11. صعوبات الدراسة

ككل باحث أكاديمي يتناول قضية تحتاج إلى تعمق وتمحيص فقد واجهتنا صعوبات في دراسة هذا الموضوع، و من أهمها هو النقص في المراجع. حيث تكاد تنعدم البحوث التي ربطت بين متغيري الهوية بأبعادها و بأنواعها والمواطنة ومبادئها في إفريقيا، كما أن انعدام الدراسات باللغة العربية شكل عائقاً كبيرا لنا مما أدى إلى استهلاك الوقت في الترجمة، لذلك كان اعتمادنا الأساسي في تحليل الموضوع على المعلومات التي استقيناها من المجلات المحكمة، التي تعنى بالشؤون الإفريقية لذلك، كما اعتمدنا بصفة كبيرة على الأطروحات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية). مع الإشارة إلى أن معظم الكتابات العربية بالكاد تهتم بالشؤون الإفريقية خاصة بقضايا الهوية، فهي تكاد تكون منعدمة.

كما أن عدم دراسة البحث دراسة ميدانية (التواجد في المنطقة محل الدراسة)، حتما شكل صعوبة في طرح الموضوع بدقة وتحليله تحليل ميداني حي، وهذا جعلنا نعتمد على معلومات من دراسات أخرى قد لا تراعي الموضوعية في طرح الموضوع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجالات علمية متعددة و لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية، و تعد بالتالي من أكثر المفاهيم تغلغلا في عمق حياتنا الثقافية و الاجتماعية اليومية، و من أكثرها شيوعا و استخداما، كما أن الهوية ليست كيانا يعطى دفعة واحدة إلى الأبد، بل إنها حقيقة تولد و تنمو، و تتكون و تتغاير، و تشيخ و تعاني من الأزمات الوجودية و الإستلاب، بل حتى وسط الهوية الواحدة نفسها توجد هويات متضاربة و متمايزة.

فإذا كانت توجد في خضم علاقات اجتماعية و ثقافية متداخلة، فإنها أيضا تتجلى في صيغ و ترتسم في أشكال متعددة، تتنوع بتنوع نشاطات الفرد المهنية و السياسية و الثقافية و الفكرية، و تتعدد بتعدد المواقف الاجتماعية و السيكولوجية.

يشير كذلك إلى أن الهوية تتكوَّن من عدَّة عوامل تمنح الإنسان على الصَّعيد الفردي وعلى الصَّعيد المجتمعي روابط من الإحساس بالوجود والانتماء والمصير المشترك، و هو شعور يضمن استمرارية الجماعة و يحفظ كيانها ، لكن حينما يختفي هذا الشعور تبدأ الجماعة في مواجهة مصير قد يؤدي إلى التَّفكُّك ، ذلك لأن الهويَّة هويَّات متعدّدة ؛ منها ما هو ثقافي ومنها ما هو ديني أو إيديولوجي ومنها ما هو حضاري... ، و أخطرها هي الهويَّة التي تقوم على عدم التَّسامح أو عدم تقبل الآخر المختلف، فهي بذلك لا تقوم على الاعتراف العام، بل على الإقصاء، و إذا اقتضى الحال تتبنى العنف لتحقيق هذه الغاية، فهي لا تنظر إلى الآخر من باب التّنوُّع والتَّعدُّدية والاختلاف والتَّعاون والتَّفاعل، بل تنظر إليه من باب الخصومة و التَّحفظ في أحسن الأحوال.

أن تكون عضوًا في مجتمع قومي أو عرقي، يُفهم على أنه مجتمع ثقافي تاريخي، لا يتطابق مع عضوية المواطنة، ولكن من المهم جدًا أيضًا التأكيد على أن العضوية في مجتمع سياسي، غالبًا ما تتداخل مع فئات المواطنة، و التشابه الثقافي يمكن التمييز بين المواطنة في تفسيرها السياسي الصارم وبين الفئات والهويات الثقافية؛ ومع ذلك، فإنه من الصعب جدًا القيام بذلك عمليًا، في كثير من الأحيان، تحمل فهم المواطنة بصمات ضمنية إلى حد ما للطرق التي يتم بها تفسير المواطنة وفهمها ضمن سياق تاريخي محدد ثقافيًا، تكتسب المواطنة معنى محددًا فيما يتعلق بالظروف التاريخية والصراعات الاجتماعية والثقافية التي تساعد في إنشاء حدود المجتمع والحفاظ عليها، لأن المواطنة تعمل كوسيلة لترسيم حدود المجتمع، وكوسيلة للإشارة إلى أعضائه، يبدو من الصعب جدًا عدم العمل في سياق الفئات والهويات المحددة ثقافيًا، وفي هذا الصدد، فإن فئات المواطنة هي فئات الهوية والسياسات الثقافية.

للمواطنة مقومات رئيسة ترتكز عليها الدولة؛ فتتطور عن طريق الحقوق والواجبات و الالتزامات التي تمنحها للمواطنين، وقد ظهرت المواطنة في بداية نشأتها في العصور التاريخية القديمة والوسطى، وكانت تنص على مبدأ المساواة والمشاركة والانتماء بين المواطنين في المجتمع الواحد و إن للمواطنة أبعادا كثيرة تتعلق بالحقوق السياسية والاجتماعية ...وغيرها، وكذلك في مدى فهم ووعي المواطن فيها، الذي يعي، أثر الثقافة الديمقراطية في المواطنة لكونها تعمل على ترسيخ العلاقة بين الوطن والمواطن.

هناك مقربات نظرية أخذت على عاتقها شرح وتفسير أهم المسببات المؤدية إلى نشوب النزاعات في المجتمعات المتسمة بالتعددية، ثمّة الكثيرُ من المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة النزاعات، وهي تتقاطع فيما بينها نظراً لتداخل المتغيرات المتسببة في حدوثها، التي سعى الباحثون لدراستها؛ كونها الأقرب في تفسير النزاعات ذو طابع هوياتي مما يؤثر على الأمن بصفة عامة، والأمن المجتمعي بصفة خاصة، كما يطرح إشكالية الانتماء وتفعيل المواطنة بما يتطلبه الوضع، وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل الأطر المفاهيمية للهوية

المبحث الثاني: المواطنة وتطورها التاريخي

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المسفرة لواقع التنوع الهوياتي

المبحث الأول: تحليل الأطر المفاهيمية للهوية

المعروف أن الهوية هي جملة المظاهر الفكرية والثقافية والروحية التي من خلالها يتميز مجتمع ما عن غيره من المجتمعات، والملامح التي تعكس طريقة حياته وعاداته ومعتقداته، والقيم والمثل والمفاهيم الحضارية التي عبرها تتبلور شخصيته ويتجسد انتماؤه، وتتأسس ذاته التي تستمد خصوصيتها من مقابلتها الآخر واختلافها عنه، لذلك أستحوذ مفهوم الهوية على اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين على اختلاف تخصصاتهم المعرفية، واختلاف مدارسهم واتجاهاتهم الفكرية والفلسفية والسياسية والاجتماعية والتاريخية. فتعددت مقارباتهم لمفهومها وتباينت تصوراتهم، تكرس للهوية معنى عبر التاريخ هو الماهية، أي ذلك الجوهر الثابت في الشيء الذي به يتعيّن ذلك الشيء ويتحدد و به يتمايز عن غيره ويختلف.

المطلب الأول: مفهوم الهوية والمفاهيم المرتبطة بها

1. **المعنى اللغوي للهوية**

جاء مصطلح الهوية في اللغة العربية من لفظ:"هُو"، والهوية عن غيره هي جمل السمات التي تميز شيئاً أو شخصا عن غيره أو مجموعة عن غيرها.[1] حيث نجد لفظ الهوية ذا مصدر"الهُو" يشير لفظ الهوية في معاجم اللغة العربية المصباح المنير،و في غريب الشرح الكبير لصاحبه أحمد بن محمد بن علي الفيومي، وكذا القاموس الوسيط لما ذهب من كلام العرب لصاحبة الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب أبادي ولسان العرب لابن منظور إلى خلوها من مصطلح الهوية، إذ لا يعدو الشرح أن يكون مشتقات من الفعل "هوى" أي سقط من عل أو أن يكون معناها البئر البعيدة.[2]

ويرى ناظم الجاسور "... بأن الهوية في اللغة العربية، مصدر صناعي مركب من "هو" ضمير للفرد الغائب، والهوية عند ابن رشد تقال بترادف على المعنى الذي يطلق عليه اسم الموجود، وعند الفارابي: هوية الشيء : عينه وتشخيصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك، وفي الغرب كان غروديك Grodiac أول من استخدم كلمة soi وid كمصطلح في التحليل النفسي ليدل على أنه غير شخصي في الطبيعة الإنسانية.[3]

---

[1]. عبير بسيوني، **أزمة الهوية و الثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية**،(القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر،2012)،ص.85.

[2]. شفيعة حداد و أسماء بلاغماس،**تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية**،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني المجلد، 04، ع،2، (جامعة لحاج لخضر باتنة، 2019)،ص. 228_249.

[3]. عبد الواحد ناظم الجاسور، **موسوعة علم السياسة**،(عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.673.

إن البحث التكويني في مفهوم الهوية يعود مباشرة من المعنى اللغوي الانجليزي للمفهوم، وهو مشتق من اللاتينية identitandأو identitasوتعني الهوية المستمدة، من identidemوالتي تعني مراراً، وهذا يعني حرفياً نفس و نفس و نفس....وهكذامراراً. وغني عن القول، يجب أن يكون معنى "التشابه" مفهوما في هذا السياق، ويقترن بمفهوم الهوية بدلاً من معنى المطابقة،[1] ويقابل لفظ الهوية في اللغة الفرنسية كلمة identité وهو الأصل مشتق من الكلمة اللاتينية idem والتي تعني الأشياء والكائنات المتشابهة أو المتماثلة، تماما مع الاحتفاظ في نفس الوقت بتمايز عن بعضها البعض.[2]

2. **المعنى الاصطلاحي للهوية**

مفهوم الهوية ظهر في الأصل من خلال بعض البحوث الأثنوسيكولوجية Ethno psychiatrique، وقبل أن يحتل المفهوم مكانة بعمق في حقل الانثروبولوجية النفسية، فقد فرض نفسه كمصطلح في البداية في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.[3]

كما أن المفهوم الإغريقي عن المواطنة في أثينا كان أول أنواع الهويات حددت الهوية، ورأى أنها هوية فردية تناقض هوية الدولة. وقد انعكست هذه الهوية في فلسفة أرسطو" في قوانين الفكر الأساسية" وغيره من الفلاسفة، وطرحوا مبدأ " التفرد" الذي كان جسد الفرد وروحه هما الموضوع فيه، كما كانت مسائل التفرد والهوية الفردية من مواضيع القرون الوسطى والحديثة.[4]

ورأى أرسطو طاليس Aristot(384ق م-322 ق م) أنه يمكن رد قوانين الفكر الأساسية إلى قانون واحد وهو قانون الهوية، فقانون عدم التناقض هو صورة سلبية لقانون الهوية مؤكدا ثبات الهوية الذي فنده "هيغل" بفلسفته المادية الجدلية، وأعلن تغير الهوية وتحولها من حال إلى حال بفعل التغير والتناقض اللذان يؤكدان ضرورة المجتمعات، وبطلان ثبوتها على حال واحدة؛معنى هذا أن "هيغل" فرض وجود الوسط الذي يرفع التناقض، وبالتالي يكرس مبدأ التعددية في الهوية، والفكر الفلسفي المعاصر، حظيت العلاقة الترابطية بين المنهج والهوية بمزيد من الاهتمام، فإذا كان المنهج هو مجموع العمليات العقلية زائد الإجراءات الميدانية التي يستخدم فيها الإنسان العقل للفهم، فإن

---

[1]: الحاج الدوق وآخرون، **الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع**، سلسلة ملفات بحثية "الدين و قضايا المجتمع الراهنة"، (الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،2016)، ص.7.

[2]:دوباخ قويدر، **دور الهوية في إكساب المواطنة لأفرد المجتمع الجزائري دراسة تفسيرية**، مجلة االتنوير، ع.4،(2017)، ص. 261_267.

[3]: عبد الكريم عيادي، **الدراسات الثقافية العولمة وإعادة بناء-تشكل- الهوية**،أعمال اليوم الدراسي،**الأمن الثقافي واللغوي والانسجام الجمعي**، (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2018)، ص ص. 331،330.

[4]: ضياء الدين زاهر، **اللغة ومستقبل الهوية: التعليم نموذجا**، مجلة سلسلة أوراق، ع.24. وحدة الدراسات المستقبلية، 2017.

الهوية هي البناء أو الوعاء الفكري الذي يستند إليه المنهج،على اعتبار أن الهوية تشتق من "هو" أي الذات الإنسانية التي تنمو وتتحول بفعل حركة الزمن.[1]

ويقوم التحليل النفسي على هوية نحن_ أنا، فلا توجد هوية أنا بدون هوية نحن، والهوية لا تخرج عن عملية تاريخية وحضارية تنتقل بالبشرية من الهيمنة الشمولية لنحن إلى حالة متقدمة للتفرد، فالمجتمع يتكون من ممارساتنا وعلاقاتنا المتبادلة، وإن لم تكن هذه العلاقات "حرة" فهي ليست قوى طبيعية و لا يوجد الفرد إلا في مجتمع، ويتوقف التفرد على نمط التنظيم الاجتماعي وعن طريق الأزمات تتشكل لنا ما يسمى بالهوية وليس العكس - أي أن الهوية تتشكل من خلال الأزمات سواء أزمات مفتعلة أو غير مفتعلة، وهذا يحيلنا إلى أن الهوية لم تكن يوما سبب في الأزمات ما لم يتم استغلالها - ، كونها حركة تتكون عبرة الأزمات؛ بالتالي، رغم أن أساسها المفهومي قائم على الثبات، فهي في تغير دائم، سريع أو بطيء بعوامل ذاتية أو خارجية.[2]

جاء في قاموس الشامل لمصطلحات الهوية على أنها، جوهر الشيء من حيث تميزه وتسمى أيضا الذاتية. [3]

أن الاستعمالات الأولى للمفهوم في ما يتعلق بالفرد لم تحصل إلا في القرن السابع عشر وهذا ما جاء به معجم أكسفورد الانجليزي، في هذا الوقت جاءت إلى الوجود ما يسميها ستيوارت هول بـ" ذات التنوير"، استنادا إلى مفهوم الشخص الإنساني باعتباره فرداً موحداً، مُنح قدرات العقل والوعي والفعل، فكان المركز الجوهري للذات هو هوية الشخص.[4]

عرف الجرجاني الهوية في كتاب التعريفات فقال: " الغيب الذي لا يصح شهوده للغير كغيب الهوية المعبر عنه كُنهَا بلا تعيين وهو أبطن البطون".وعرفها أيضاً بأنها : " الحقيقة المطلقة المشتملة على

الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق"،[5] ولفظ الهوية يطلق على معان ثلاثة : التشخيص، و الشخص نفسه، والوجود الخارجي.

---

[1]. ميمونة مناصرية،**هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة**،أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية(جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011-1012)، ص ص. 74.73.

[2]. بسيوني،**مرجع سابق**،ص.85.

[3]. مصلح الصالح، **الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**،(الرياض: دار عالم الكتب،1999)، ص.265.

[4]. بينت طوني وآخرون،**"الهوية "في: مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**،تر: سعد الغانمي،(بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2010)، ص. 701.

[5]. الجرجاني الشريف علي محمد، **التعريفات**،(القاهرة: المطبعة الخيرية، 2004)،ص. 216.

وجاء في كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي، أن ما به الشيء هو باعتبار تحقيقه يسمى حقيقةً وذاتاً، وباعتبار تشخيصه يسمى هوية، وإذا أخذ أعم من هذا الاعتبار يسمى ماهية.[1]

يذكر؛ سؤال الهوية الفروق بين اللغة أو الدين أو العرق أو الجنسية أو المواطنة أو الجذور أو المنطقة الجغرافية، داخل نفس البلد أو بين بلدين أو أكثر، من أنا؟ من أكون؟ من أنت؟ هل أنت مسيحي، يهودي، مسلم، بوذي؟ ما هي هوياتنا هذه بعض الأسئلة التي تنشأ عن مشكلة الهوية،كل ما يتعلق بالهوية سواء كانت قومية أو أثنية أو دينية. [2]

تطرق آمارتيا صن Amartya sen في كتابه الهوية والعنف و وهم المصير الحتمي قائلاً: "...الهوية يمكن أن تكون أمراً معقداً، فليس ثمة بالطبع صعوبة كبيرة في إقناع أنفسنا بأن شيئاً يُطابق نفسه،ويتزايد التعقيد كثيراً عندما نغير انتباهنا من فكرة أن يكون المرء متطابقاً مع نفسه، إلى فكرة التطابق في هوية واحدة مع آخرين من جماعة معينة (والشكل الذي تأخذه في الأغلب الأعم فكرة الهوية الاجتماعية)، والحق أن كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة تدور حول ادعاءات متضاربة لهويات يائسة تختص بجماعات مختلفة، حيث أن مفهوم الهوية يؤثر بوسائل كثيرة مختلفة، في أفكارنا...".[3]

في كتاب الهوية يخبرنا بدوي محمد الشيخ أن الهوية تعني الذات أو الأنا أو ماهيتي التي تميز بين الذوات المختلفة، ومن هنا فإن أول ما ينفذ فيه الفكر الاستعماري، هو تدمير تلك الذوات التي تمنح الأمم شخصيتها المستقلة،[4] وتشمل كلمة الهوية، في الأدبيات المعاصرة لمعنى أداء كلمة Identity ,Identité التي تعبر عن خاصية المطابقة، مطابقة الشيء لنفسه.[5]

جاء في كتاب إشكالية اليهودية في إسرائيل لرشاد عبد الله بأن الهوية هي: الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتميا إلى تلك الجماعة وهي شفرة، تتجمع عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة(التاريخ) من خلال تراثها الإبداعي(الثقافة) وطابع حياتها(الواقع الاجتماعي)، بالإضافة إلى الشفرة تتجلى الهوية كذلك من خلال تعبيرات خارجية شائعة مثل: الرموز، الألحان، العادات، التي تنحصر قيمتها في أنها عناصر معلنة تجاه الجماعات الأخرى، وهي أيضاً التي تميز أصحاب هوية ما

---

[1]. أبو البقاء الكفوي،**الكليات**،(بيروت:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2، 1998)، ص.961.

[2]. Augustine Vidjannangn,**La Complexité De L a Question Identitaire En cote D'ivoire**, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En SciencePolitique,(Université Du Québec a Montréal 2011),p.1.

[3]. آمارتنا صن، **الهوية والعنف وهم المصير الحتمي**، تر: سحر توفيق،(الكويت: عالم المعرفة، 2008)،ص. 8.

[4]. بدوي محمد الشيخ، **الهوية**،(القاهرة: الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، 2009)،ص.8.

[5]. محمد الزايد وآخرون، **الموسوعة الفلسفية العربية**،(بيروت: معهد الإنماء العربي،1986)، ص.821.

مشتركة عن سائر الهويات الأخرى. ولكن الملامح الحقيقية للهوية، هي تلك التي تنتقل بالوراثة داخل الجماعة،وتظل محتفظة بوجودها وحيويتها مثل الأساطير والقيم والتراث الثقافي.[1]

الهوية هي أشبه بالإدراك الذي يمتلكه الأفراد حول أنفسهم والمميزات الأساسية التي تحددهم بوصفهم كذلك، والأطروحة الأساسية التي يتقدم بها تايلور Taylor* هي أن هويتنا تتشكل جزئياً بالاعتراف أو بغيابه، وكذلك بالإدراك الخاطئ الذي يملكه الآخرون عن هويتنا.[2]

جاء في كتاب الهويات القاتلة:"هويتي ما يجعلني غير متماثل مع أي شخص أخر"، بتحديدها على هذا الشكل تصبح كلمة هوية مفهوماً دقيقاً إلى حد ما ولا أي لبس،هل نحن حقاً بحاجة إلى براهين طويلة لإثبات أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد كائنان متماثلان، تتشكل هوية كل شخص من مجموعة من العناصر، بالطبع لا تقتصر على تلك المدونة على السجلات الرسمية، هناك بالتأكيد بالنسبة للغالبية العظمى من الناس الانتماء الديني وإلى جنسيته، وأحيانا جنسيتين وإلى مجموعة إثنية أو لغوية ..."،[3] وهي تضم التصنيفات القائمة على اللغة والدين والعرق والجنس والأدب والموسيقى والعادات والتقاليد والوطن والتاريخ والطبقة والمهنة...إلخ؛ وباختصار، جميع الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، وما إلى ذلك من التصنيفات التي لها تأثير على سلوكيات الإنسان وتصرفاته تجاه الأفراد والمجتمع، وتجعل الناس يشعرون بأنهم يشتركون أو يختلفون مع أفراد آخرين.

جاء في كتاب " ما وراء دارفور الهوية والحرب الأهلية في السودان " أن الهوية كائن حي ينمو ويتطور، وأنها تحتوي على عنصري الاستمرارية والتغيير، عملية التغيير في الهوية تعمل ببطء في الظروف العادية، ولكنها تقفز قفزات واسعة أثناء التحولات التاريخية وخلال فترات الحروب والتوترات والاضطرابات الاجتماعية العميقة.[4]

---

[1]. رشاد الشامي، **إشكالية اليهودية في إسرائيل**،(الكويت: عالم المعرفة، 1997)،ص.5.

[2]. الزواوي بغوره،**الهوية وسياسة الاعتراف شرل تايلور نموذجا**،مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع9، (2014)، ص.197.

*شارلز تايلور فيلسوف كندي مهتم بمفهوم الهوية والمشكلات التي تطرحها أسئلة الاندماج العرقي والثقافي لمختلف السكان .ومن المعروف أنه المفكر الرئيسي للتعددية الثقافية والجماعية.

[3]. أمين معلوف،**الهويات القاتلة قراءات في الانتماء والعولمة**، تر:نبيل محسن،(دمشق، ورد للطباعة والتوزيع والنشر، 1999)، ص.14.

[4]. البافر العفيف،**ما وراء درفور الهوية والحرب الأهلية في السودان** ،تر: محمد سليمان، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006)، تم التصفح المقال يوم 2020/06/18 على الرابط التالي :https://www.noor-book.com

كما أن الهوية ترتبط بالانتماء، قد عرفها البعض بأنها" مجموعة من السمات التي تتصف بها جماعة من الناس، والتي تولد الإحساس لدى الأفراد بالانتماء لشعب معين، والارتباط بوطن معين، والتعبير عن مشاعر الاعتزاز، والفخر بالشعب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد.[1]

على الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف واضح ومتفق عليه لما نعنيه بالهوية، سواء هوية الدول أو مجموعة من الهويات البارزة ، لكن يمكننا أن نعتمد هذا التعريف الإجرائي الذي نحاول من خلاله الإلمام بأهم ما جاء في التعريفات السابقة:

الهوية هي أذا عبارة عن مجموعة من المفاهيم و الصفات والسمات، والأفكار والمعتقدات التي تميز مجموعة عن غيرها من المجموعات، في نسق اجتماعي، واحد فهي مرتبطة بوجود الإنسان وبتاريخه، حيث أن المعنى العام للكلمة لا يتغير فهو ينتهج نمط الثبات والتفرد عن الآخرين، والتطابق مع الذات وللهوية أشكال:

3. أشكال الهوية

تتعدد أشكال الهوية لعدة معايير واعتبارات وهي كتالي:

أ. **الهوية العرقية:**

العرق أو العنصر نوع من أنواع الهوية يعتمد على المظهر الجسمي، يستخدم لتصنيف الناس اجتماعيا تصنيفا قائما على شكلهم الظاهر عموماً، أو خاصية بيولوجية أو جينية تميزهم عن الآخرين.[2]

ويعرف ماكس فيبر Max Weber المجموعة العرقية هي:" ...تلك المجموعة التي ينّمي أفرادها اعتقادا ذاتيا حيال جماعة أصلية وهذا الاعتقاد يقوم على وجود تشابه في الطباع الخارجية أو العادات أو الاثنين أو على ذكريات الاستدمار أو الهجرة الجماعية بحيث تكون هذه الاعتقادات أساسية في خلق روح الانتماء إلى الجماعة ولا يهم هنا إن كانت هذه الجماعة مؤسسة على رابطة الدم فعلا أو لا".[3]

---

[1]. أحمد الباليساني،**هوية الإنسان بين الثبات والتغير دراسة علمية موضوعية عن ماهية الهوية وأنواعها معتمدا جواهر الأمور وحقائقها بعيداً عن المؤثرات الأخرى**،(بيروت: دار الكتاب العالمية، د س ن، ص).

[2]. محمد بن جماعة، **التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد**، تم التصفح يوم 2020/06/22 انظر الرابط التالي:
https://www.academia.edu/10232120

[3]. علي لراري، **الظاهرة العرقية والأمن في أسيا الوسطى الأزمة العرقية في كازاخستان نموذجاً**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية، 2015-2016)، ص.20.

ب. **الهوية الثقافية والحضارية**

الهوية الثقافية لأمة من الأمم، هي القدر الثابت، والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة، التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية، طابعاً تتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى.[1]وهناك من يرى أن الهوية معناها في الأساس التفرد، والهوية الثقافية هي التفرد الثقافي، بكل ما تتضمنه الثقافة من معنى من عادات وأنماط سلوك وقيم،كما أن الهوية الثقافية هي كل ما يميز أمة عن أمة بكل ما تحمله من قيم وعادات وسلوكيات.[2]

ت. **الهوية الجماعية collective identity**

هناك هوية جماعية بإزاء الهوية الفردية، تنطلق من عضوية الفرد داخل الجماعة، وتُعرف بأنها"الشعور المشترك لدى جماعة بأنها تتقاسم مصلحة مشتركة ومصيراً موحداً"، ويشمل ذلك الجماعة داخل الدولة المشتركة، أو الدين، أو اللغة، أو الإثنية،وقد يعلوا هذا الشعور لدى الأفراد داخل المجموعة إلى درجة إمكانية تضحية الأفراد بأرواحهم من أجل حماية أفراد آخرين، أو مصالح المجموعة.

ث. **الهوية الاجتماعية Social identity**

تعرف الهوية الاجتماعية بأنها"جزء من مفهوم الذات لدى الفرد، يشتق من معرفته بعضويته في الجماعة، واكتسابه المعاني القيمية والوجدانية المتعلقة بهذه العضوية".[3]

ج. **الهوية الوطنية l'identité nationale**

وقد تطورت بشكل طبيعي عبر التاريخ، وعدد منها نشأ بسبب أحداث أو صراعات أو تغيرات تاريخية سرعت في تبلور المجموعة، وقسم من الهويات تبلور على أساس النقيض لهوية أخرى.[4]حيث تقوم الدولة الوطنية في ترسيخ مبدأ الهوية الوطنية الذي يعمل على احترام قيمة الفرد وانتمائه

---

[1]. بسيوني،**مرجع سابق**، ص.86.

[2]. أحمد كنعان، **الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة(دراسة ميدانية على طلبة جامعة دمشق)**، تم التصفح يوم 2020/06/22 على الرابط التالي: http://www.damascusuniversity.edu.sy/.pd

[3]. آدم بمبا، **صراع الهوية في إفريقيا التأرجح بين القبيلة والدولة**،مجله الملف، ع.27.: تم التصفح يوم 2020/06/22 على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/profile/Adama_Bamba2/publication/333679846

[4]. بسيوني،**مرجع سابق**، ص.87.

وحقوقه وواجباته، أي منحه حق المواطنة هذا الحق الذي يتجاوز المنطق التقليدي الذي كان سائد قبل ظهور الدولة الوطنية والقائم على الولاءات القبلية والعشائرية التي تصب في الإطار العرقي.[1]

لكن نجد أن مفهوم الهوية يتم التلاعب به، أو يتم تعمد إساءة استخدامه من أجل تحقيق أغراض مرتبطة بمصالح فئوية معينة،أو يتم إساءة استخدمه من دون قصد نتيجة التناقضات والالتباسات التي يفرضها غموض والتباس المفاهيم، يحث نجد أن هناك مشاكل يطرحها تعامل الناس مع مفهوم الهوية يمكن أن نذكر منها ثلاثة :

الأول تجاهل وجود الهوية وإنكار أي دور لها في تحديد تصرفات الناس واختياراتهم ضمن ما يعرف بالنزعة الفردانيةIndividualismوهو ما تقوم بترويجه بعض النظريات الحديثة خصوصا الاقتصادية والاجتماعية،حيث ينظر للفرد كوحدة مستقلة ضمن نسق من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، يقوم على الاختيار العقلاني ضمن لعبة المصالح الأنانية الضيقة المبنية على أساس مادي براغماتي، حيث يقوم بتنميط الإنسان في بعد واحد دون الانتباه إلى أبعاده الأخرى المتعددة وعلى سبيل المثال تؤثر هوية الإنسان في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في مجتمع ما، ففي المجتمعات الإسلامية هناك نشاطات تجارية محظورة، وراجع ذلك إلى البعد الديني وهو جزء من الهوية في تلك المجتمعات، مما يجعل الهوية الدينية عاملا أساسيا ليس فقط في صياغة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وإنما أيضا في الاختيارات الفردية وهذا ينعكس على الأنشطة الاقتصادية نفسها.

الثاني النظرة الاختزالية التي تختصر الهوية في مكون واحد من مكوناتها المتعددة، وهذه النظرة تدعي وجود انتماء منفرد للإنسان يكون بموجبه هذا الأخير جزء من جماعة واحدة فقط، وتُعرَّف هذه الجماعة على أساس انتماء ذي بعد واحد يقوم على عنصر واحد كالدين أو اللغة أو العرق أو الطبقة الاجتماعية، ويتم بالتالي إقصاء الجوانب الأخرى المتعددة من هوية الإنسان وتغيبها، وهذا النوع من النظرة الاختزالية هو الأكثر انتشارا في العالم اليوم حيث يتبناه كل أصحاب النزعات القومية التي ترى الإنسان من منظور واحد وتحاول اختزال انتمائه في عنصر واحد من عناصر هويته.

الثالث نفي حرية الاختيار الإنساني في مجال الهوية، وادعاء أن الهوية تملك وجودا مستقلا على الإنسان وحريته، فبإمكان أيّ كان أن يغير موروثه الهوياتي كاملا رغم القيود التي يفرضها المجتمع،

[1]. سمية أوشين،**إشكالية تكوين واستمرارية الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة: السودان وإثيوبيا(إقليم أغاودين)(من فترة ما قبل الاستعمار إلى غاية الفترة الحالية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017)، ص.1.

فالإنسان يمكنه تغيير دينيه، كما يستطيع تغيير لغته وتعلم لغات جديدة ، ويستطيع حتى تغيير جنسيته ووطنه[1].

4. المفاهيم المرتبطة بالهوية

تتقاطع مع الهوية مجموعة من المفاهيم مما جعل هناك نوعا من الخلط واللبس في وصف أي حدث بنفس المصطلحات، ولتقارب هذه المفاهيم يحدث نوعا من الغموض في دراسة ظاهرة بعينها كظاهرة النزاعات ومسبباتها القائمة على بعد الهوياتي، ومنه سوف نعرض مجموعة من التعريفات لتوضيح ذلك التداخل والالتباس.

2.1 القومية

يُعد مصطلح القومية أحد أكثر المفاهيم إثارة للنقاش والجدل في العصر الحديث، وذلك بسبب التجاذبات الكبيرة التي تفرضها استخداماته في شرح وتفسير الظواهر السياسية والاجتماعية.

"القومية لغوياً مشتقة من القوم، والقوم في اللغة هي الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها، والقوم في الاصطلاح جماعة من الناس تؤلف بينهم اللغة والتقاليد الاجتماعية والأصول الثقافية وأسباب المصالح المشتركة، وهي أيضا صلة اجتماعية عاطفية تتولد من الاشتراك في الوطن واللغة والثقافة والتاريخ والحضارة.[2]

فالنزعة القومية لا يمكنها أن تتشكل في منأى عن وجود هوية واحدة مشتركة تؤسس لهذا التواجد، كما وانه يجب أن يكون للتاريخ دورا لتعبئة الشعور العام لدى الأفراد من قبيل الذكريات والرموز الثقافية، حيث يؤكد المؤرخ نورمان كانتور Cantor Norman عن نشوء الأمة الفرنسية ، لقد كان ظهور الأمة الفرنسية نتيجة تاريخ طويل لعبت فيه الملكية دورا هائلا في صياغة هوية هذه الأمة من جميع جوانبها بما في ذلك اللغة الفرنسية ذاتها.[3]

2.4 الثقافة

ثمة علاقة وثيقة بين الهوية والثقافة ، بحيث يتعذر الفصل بينهما، وقد تتعدد الثقافات في الهوية الواحدة ، كما أنه قد تتنوع الهويات في الثقافة الواحدة، وذلك ما يعبَّر عنه بالتنوع في إطار الوحدة، فقد تنتمي ثقافة شعب من الشعوب إلى ثقافات متعددة،تمتزج عناصرها و تتلاقح مكوناتها،

---

[1]. محمد الكوخي، **مرجع سابق**، ص ص. 14- 16

[2]. عبد السلام إبراهيم بغدادي،**الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2،2000)،ص. 158.

[3]. Contor Norman, **Medieval History :the life and death of a civilization. Macmillan**, (Berlin :Ottmar Müller,1971), p.436.

فتتبلور في هوية واحدة، وعلى سبيل المثال فإن الهوية الإسلامية تتشكل من ثقافات الشعوب والأمم التي دخلها الإسلام سواء اعتنقته أو بقيت على عقائدها التي كانت تؤمن بها، فهذه الثقافات التي امتزجت بالثقافة العربية الإسلامية وتلاقحت معها ، فهي جمع هويات الأمم والشعوب التي انضوت تحت لواء الحضارة العربية الإسلامية، وهي بذلك هوية إنسانية ، متفتحة وغير منغلقة.[1]

إن العلاقة بين الهوية والثقافة علاقة الذات بالإنتاج الثقافي، ولا شك أن أي إنتاج ثقافي لا يتم في غياب ذات مفكرة، حيث يذهب لوك في تصوره أن الذات المفكرة تقوم بدور كبير في إنتاج الثقافة وتحديد نوعها وأهدافها وهويتها في كل مجتمع إنساني وفي كل عصر.[2]

فالثقافة هي الوعاء الذي يستوعب ويجسّد الهوية، وهي التي تعبّر عن الانتماء، فالثقافة هي توليف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر، ولا سيّما إنسانيا، مع التقاليد والعادات التي تعكس سلوك وحياة الناس، حيث يتوصل صموئيل هنتغتون إلى استنتاج مثير يشكل جوهر نظريته "صدام الحضارات وصراع الثقافات" وهو أن الثقافة هي سياج الهوية، وبالتالي تشكل إحدى الأسس المهمة لمواجهة أي محاولات الاقتلاع أو التذويب، حيث أصبح دور الثقافة يتعاظم سواءٌ لدى الفرد أو الشعب أو الأمة أو الدولة، بعد أن سعت العولمة إلى تحجيم الهويات الفرعية أمام الهويات الكبرى، فكانت الثقافة بمثابة صمام الأمان لتلك الهويات.[3]

مما سبق نجد أن الثقافة والهوية وجهان لعملة واحدة، حيث تعتبر الثقافة ركيزة أساسية في تشكيل هوية الأمم فلكل أمة ثقافة تميزها عن غيرها، فالثقافة ظاهرة إنسانية حيث تعتبر قوام الحياة الاجتماعية، فهي عملية إبداعية متجددة.

المطلب الثاني: عناصر تشكل الهوية

تتحدد الهوية بالعناصر الأولية المكونة لها وبالعلاقات الأساسية التي تقوم بين هذه العناصر، واعتماداً على البيئة التي تتشكل فيها، وعناصر الهوية الإنسانية فردية كانت أو جماعية لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر.

- العناصر المادية وتشمل على الحيازات والقدرات الاقتصادية والعقلية، والتنظيمات المادية.ذ
- العناصر التاريخية وتتضمن الأصول التاريخية (مثل الأسلاف، الولادة، الاسم، والقرابة....).

1. عبد العزيز التويجري، **الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية**، تم التصفح يوم 2021/07/19 على الرابط http://www.alhiwartoday.net/node/11655

2. أسماء ابراهيمي، **العلاقة بين الثقافة والهوية**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،مجلد ،7، ع. 14.،(2018)، ص.580.

3 . عبد الحسين شعبان، **الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص.15.

- العناصر الثقافية وتمثل التراث الثقافي، مثل العقائد والأديان، الرموز الثقافية والايدولوجيا، ثم العناصر العقلية مثل النظرة إلى العالم، ونقاط تقاطع الثقافات.
- العناصر الاجتماعية والنفسية، وتتضمن الأسس الاجتماعية مثل (الاسم والسن والجنس والمهنة والسلطة والدور الاجتماعي والأنشطة والانتماءات ثم القدرات الخاصة بالمستقبل، مثل القدرة والإمكانات والتكيف ونمط السلوك.

وهذه العناصر الأربعة مجتمعة تشكل هوية الفرد والجماعة، ولا مناص من جمعها معا، حيث أن الوعي بوجود هذه العناصر أو غيابها كلها أو بعضها شرط جوهري لوجود هذا الفرد أو هذه الجماعة، حتى وإن كان من الصعب على الفرد أن يعي كافة هذه العناصر لأنه يمتلكها ويعيشها على نحو تلقائي، رغم أن هذا الوعي يعد شرطا لهوية الجماعة.[1]

وقد تنوعت وتعددت وتباينت مركبات الهوية بتعدد كتابها والمفكرين بشأنها، وتباين مواطن البحث عنها، وقد أفضت القراءات العديدة حول مسألة الهوية إلى حصر مركباتها في جزأين :

الأول هو النواة الصلبة: وتتمثل في المعتقدات الدينية وما يتبعها من مفاهيم وعبادات وتشريعات، وأيضا القيم الحاكمة لتفكير وتصورات وسلوك وأداء الأفراد التي تنبع من الدين والموروث الثقافي، وهناك التراث الشامل ويتمثل في الإرث الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، كما أن اللغة احد عناصر تكون الهوية.[2]

1. اللغة

بقيت اللغة على مر العصور والأزمنة أهم ميزة للحضارات والأمم، فهي الأساس والركيزة التي تقوم عليها الهوية، كما أنها أهم مظاهر الاختلاف بين الحضارات والأمم، فهي المنفذ الذي يستخدم للتعرف على جميع الحضارات وبالتمازج بين الشعوب في كافة أنحاء العالم؛ فـ" لا تعتبر اللغات أداة للاتصال فقط فهي تمثل النسيج الحقيقي لأشكال التعبير، وهي الحامل للهوية والقيم ورؤى العالم"، وعليه فإن اللغة هي أهم مظهر وأهم أسباب التنوع.[3] يرى بنايمين لي وورف* Benjamin Lee Whorf أن اللغة ليست للتعبير عن الأفكار، بل إنها هي نفسها التي تشكل تلك الأفكار، واللغة هي التي بواسطتها

---

[1]. ميمون مناصرية،**مرجع سابق**، ص.106.

[2]: إبراهيم الديب،**بناء مفهوم الهوية وأدوارها الوظيفية في صناعة هوية الدولة الحديثة** تم التصفح يوم 2020/06/22 على الرابط التالي :

https://stgcenter.org/أبحاث/item/1126

*عالم ليسانيات أمريكي

[3]. سارة مسعوداني: **دور التعدد اللغوي في تنمية التنوع الثقافي _التعدد اللغوي في الجزائر أنموذجا_**،أعمال اليوم الدراسي، اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار والتنمية، (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2019)، ص.107.

تُخلق العوالم من هنا تبدو العلاقة التلازمية التكاملية بين الفكر واللغة، وهذه العلاقة سماها البعض بالتبادلية، إن العلاقة بين الفكر واللغة علاقة تبادلية، لأن كلا منهما يعتمد على الآخر، فنحن لا نستطيع أن نتكلم بما لا نقدر أن نفكر فيه، ولا نستطيع أن نفكر بعيدا عن قدرتنا اللغوية". [1]

أما بالنسبة لدور اللغة، فإن الفلاسفة وعلماء اللسانيات يعرفون هذا الدور من خلال الوظيفتين التاليتين: الأولى تمثل الأشياء وتصنيفها من خلال الكلمات، والثانية تتجلى في عملية التواصل مع الآخرين، كما يرى الفيلسوف مالينوفسكي Malinowskyأن اللغة تلعب أدوارا أخرى هي التي تؤسس لروابط الهوية المشتركة بين الناس، وأطلق عليها المشاركة الوجدانية، لكن أهم وظيفة للغة هو الدور الذي تلعبه في تشكيل هوية الناس وتمييزهم عن الآخرين، فاللغة أداة مهمة لتمييز المجتمعات وإعطائها صفات خاصة تنفرد بها المجتمعات الأخرى، إذا فإن اللغة هي أداة للحفاظ على الهوية.[2]

2. متلازمة التاريخ والجغرافية

فهي أساسية في صنع الهوية، يقول أفلاطون "أن الهوية للكائنات هي ما يبقى كما هو، رغم كل المتغيرات"؛ هذه القدرة على البقاء فوق حواجز الزمان و المكان، فالأرض هي وسيلة الاتصال بين الأفراد، وبين الجماعات، لتكوين مجتمع ولتحقيق التعاون و الاتصال.[3]

كما يشكل تاريخ الجماعة منطلقاً لتحديد هويتها، إذ تتجذر هوية الجماعة في تاريخها، ويبرز تاريخ الجماعة في صيغ مكتوبة كما يتجلى في تقاليد الجماعة، وأساطيرها وحكاياتها، وينطوي ذلك التاريخ أيضاً على الأحداث الفردية و الجماعية وعلى صور أبطالها التاريخيين، كما يشمل على صورة الحياة السياسية للجماعة وأثارها.[4]

ومنه فإن التفاعل بين التاريخ وما يحمله من أساطير وأحداث، والجغرافية التي تشكل الأرض التي ينتمي إليها الفرد والجماعة وقد نطلق عليها مدلول الدولة المتعارف عليه قد يشكل لنا هوية مستقرة تنعم بالاستمرارية والثبات، وعند حدوث القطيعة تنتج لنا أزمة هوية .

---

[1]. مليكة النوي: **تأملات إبستمولوجية في اللغة الجامعة واللغة الوطنية**، أعمال اليوم الدراسي، التعدد اللساني واللغة في الجامعة، (الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2019)، ص ص . 134،135.

[2]. محمد الكوخي، **مرجع سابق**، ص ص .123،124.

[3]. عبير بسيوني، **مرجع سابق**، ص.94.

[4]. اليكس ميكشيللي، **الهوية**، تر: علي وطفة، (دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993)، ص.23.

3. الدين وموروث المعتقد في تشكل الهوية

يعد مكون الدين من أهم مكونات التي تميز الهوية عن غيرها، حيث يعتبر من أهم الركائز التي يُعتمد عليها في تصنيف هوية عن باقي الهويات، وتصبح الهوية مقيضة وغير منفتحة عندما ترتبط بالبعد العقائدي والديني، حيث تصبح ميالة للاستقطاب والتعصب الديني والبعد الديني، إذا ما ناله الاستقطاب جعل الهوية غير واضحة للأخر كما أنها تصبح هوية هجومية.

وتعتبر الهوية الدينية نمطا من أنماط الهوية تتبلور على محدد الانتماء العقائدي، كما يعتبر الدين السمة الأساسية في تعزيز الوحدة ويقوي الشعور بالانتماء على أسس الولاء للعقيدة، ويصبح العامل الديني يشكل خطرا عندما يمارس سياسة الإقصاء على باقي مكونات الهوية (اللغة، الثقافة .....وغيرها من القيم والمقومات) ويصبح عاملا مؤججا للتعصب الهوياتي،[1] فالمعتقد ليس شيئاً حسياً نستطيع وصفه فهو شيء لا يعرف إلا بما يعبر عنه صاحب المعتقد أو ما نفهمه من صاحب المعتقد نفسه.

المطلب الثالث: الأزمات المرتبطة بالهوية

أزمة الهوية مصطلح يصبح له تأثير وتواجد عند تنامي الشعور بعدم الانتماء، ومنه تظهر حالات الإقصاء التي يكون لها دور في تقسيم المجتمع، ومنه يصعب توحيد أفراده في مجتمع جامع يتجاوز كل الاختلافات الهوياتية، الذي بدوره يضمن الشعور بالانتماء وتشكيل هوية تضم كل الاختلافات،حيث هناك مسببات لهذه الأزمة يمكن تحديدها في ما يلي:

1. طبيعة الانتماء للثقافة الأفريقية

هناك ارتباط كبير بعوامل محدد مسبقاً مثل العمر أو الجنس أو القرابة أو الولادة التي تحدد وتخلق فكرة تمييزية عن" نحن" و"هم"، وهذا ما يعطي مركزية للهويات والطبقة في الثقافة الإفريقية الكامنة في المجتمعات، حيث ينبع هذا التصور الذاتي من شعور مشترك بالالتصاق داخل المجموعة على أساس الثقة والعُرف والانتماء، وافتراض الهوية الجماعية المستمدة من الأصل المشترك أو الانتماء الإقليمي أو كليهما.

[1]. سعدية بن دينا، **الهوية الدينية وسؤال الاختلاف**،المجلة الإنسان والمجال،المجلد، 04، ع،7، جامعة مستغانم، 2018،ص ص،83-85.

2. **الإرث الاستدماري**

معظم الدول الإفريقية التي نراها اليوم بهذا الشكل نتاج للاستدمار، فقد كانت المجتمعات الإفريقية ما قبل الاستدمار تقدر وتحترم هويتها المختلفة، ولكن من خلال أدوات الاستدمارية المستعملة تم إرساء أسس أزمة الهوية والدولة، التي هي في الأساس إرث لأفريقيا من قِبل الاستدمار الذي كان في صميمها . فرض حدود تعسفية لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصية تكوين المجتمع الإفريقي، حيث لم يفصل الاستدمار بين الأهل والأقارب، بل سلطوا الضوء على هوياتهم المختلفة من خلال سياستهم التمييزية والتفرقة حيث يقول Ben Nwabueze * :" ... نحن من مجتمعات السكان الأصليين المختلفة في العديد من الدول الإفريقية في نيجريا، على سبيل المثال كان لدى السلطات الاستعمارية سياسات تعليمية مختلفة لسكان الشمال والجنوب في البلاد، وقد أثر ذلك على تطور التعليم في البلاد حتى اليوم، في رواندا كانت القصة هي نفسها: حيث صنف البلجيكيون السكان إلى التوتسي وهوتو، حيث أزالوا المرونة النسبية في التمييز السياسي التي كانت متواجدة بين السكان في فترات ما قبل الاستعمار".[1]

3. **عدم المساواة وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية**

تكافؤ الفرص والمساواة الاجتماعية والاقتصادية تقلل من الخصومات ذات الطابع الإثني-هوياتي لأنها تقضي على الطبقية وطبيعتها العدائية، هذا بعكس النمو الغير متكافئ الذي يعزز الانقسامات القبلية الموجودة، حيث ارتبط الوصول الغير متكافئ على موارد الدولة أساس للتعبئة العرقية في دول مثل: نيجيريا ورواندا والسودان والصومال، وهذا يفسر لماذا حاولت كاتانغا، على سبيل المثال، الانفصال عن الكونغو (التي أصبحت زائير ، وهي الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية) وبيافرا من نيجيريا .كافح جنوب السودان لفترة طويلة للانفصال عن الشمال، كانت القضايا التي تحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية هي التي أدت إلى القتال الذي استؤنف في السودان عام 1983 ، واليوم جنوب السودان أصبح بلد منفصل.[2]

4. **فساد النخبة القائدة**

أصبحت مسألة القيادة مشكلة خطيرة في معظم البلدان الأفريقية، بعد الطبيعة التعددية لمعظم هذه البلدان، يبدو أن القيادة المرغوبة اللازمة لتعزيز السلام والوحدة والتنمية قد استعصت

* محام وسياسي نيجيري يعتبر من الخبراء البارزين في القانون الدستوري في إفريقيا.

[1]. Ben Nwabueze, **Colonialism in Africa: Ancient and Modern,** 2. (Ibadan: Gold Press Ltd, 2010), p.33.

[2]: Ikenna Mike Alumona, **Politics of identity and the crisis of nation-building in Africa,** Consulté le 13/11/2021sur le lien suivant :https://www.researchgate.net/publication/323540476

على القارة؛ بل إن القيادة السيئة المتسمة بالفساد قد حلت محلها،سلط معظم القادة الأفارقة من خلال سياساتهم الضوء على الاختلافات بدلاً من العلاقات في دولهم، من المهم التأكيد على أن القبائل ليست هي التي تريد القتال والتنازع فإن قادة النخبة المهددين هم الذين يستخدمون القبائل لإثارة القومية العرقية والإثنية باعتبارها الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها الاستمرار في التمسك بالسلطة السياسية والاقتصادية والامتيازات التي تأتي مع تلك القوة.[1]

المبحث الثاني: المواطنة وتطورها التاريخي

إن مسالة المواطنة ليست وليدة اليوم، بل هي موجودة منذ عقود في صلب الاهتمامات الفكرية للعديد من الباحثين والأكاديميين، حيث يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم القديمة الجديدة التي يدور حولها جدل كبير، وعليه فإن الزاوية المفاهيمية للمواطنة تختلف حسب الطرف الذي يتناوله وتبعا لما يرادبه. لقد أصبحت المواطنة بما يترتب عليها من واجبات وحقوق المواطنين،مقولة مركزية للديمقراطية ومقوماً أساسياً من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية، كما أن العامل التاريخي يلعب دوراً كبيراً في محاولة فهمنا للتطور المفاهيمي للمواطنة، حيث لا يوجد معنى وفهم دقيق للمفهوم بمختلف أبعاده، والمواطنة لم تأخذ معناها الحديث إلا بعد ظهور وتكوين الكيانات السياسية أو ما يسمى الدولة القومية،وهذا ساهم في تطور معنى المواطنة.

المطلب الأول: تعريف المواطنة

المواطنة ليست مفهوماً جامداً بل متطور، ينمو ويتقدم حسب حالة التطور القانوني والسياسي والاجتماعي في المجتمع من هنا فإن المواطنة تمثل ذاكرة تاريخية ترصد حركة المواطنين تجاه الحرية والسلطة، ولكنها في نفس الوقت حياة معاشة ترتبط بتطور المجتمعات.

1. المعنى اللغوي لمصطلح للمواطنة

أذا أردنا الانطلاق من المعنى اللغوي للمصطلح ففي اللغة العربية المواطنة مشتقة من فعل واطن والتي تعني المشاركة في العيش في وطن واحد، والوطن في منجد اللغة والإعلام تعني : وطن يطن وطن، وطن المكان أي أقام به و وطن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله ولحملها عليه، واطن على الأمر: أضمر أن يفعله معه، والمواطنة آتية من مزيد وطن بالألف واطن والذي يعني الموافقة والمصادقة على الأمر، واطن فلان فلاناً أي عاش معه في وطن واحد.[2]وفي لسان العرب الوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله، والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر: مرابطها وأماكنها التي تأوي إليها،

[1]. **Ibdi**.

[2]. لويس معلوف،**المنجد في اللغة من المعجم والقواميس**،(بيروت: المطبعة الكاثوليكية ، ط، 43، 1992)، ص.906.

يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها.[1]والمواطن جمع موطن: وهو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب[2]، قال الله تعالى ﴿لَقَد نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مواطن كَثِيرةٍ ﴾.[3]

وكان الوطن أول الأمر يتعلق بتلك القرية أو المدينة، ثم تطورت حياة البشر وعلاقاتهم فتكوَّنت أوطان أكبر من ذلك، تشمل إقليماً كبيراً، ثم عدَّة أقاليم تنتظم تحت سلطان واحد يجمعها: دينيّ، أو اجتماعي، أو سياسي، فالمواطنة كلمة لها أصل عربي مرتبط بموطن الإنسان، ومستقره، وانتمائه الجغرافي، لكنها في نفسها كتركيب، ومصطلح تم استحداثها تعبيراً عن الوضعية السياسية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة، وبذلك تكون المواطنة هي: رابطة التزامية تقوم في زمان ومكان واحد.[4]

2. المعنى الاصطلاحي لمصطلح المواطنة

تعددت المفاهيم التي توضح ماهية المواطنة كل حسب الوجهة التي يتخذها كخلفية إيديولوجية، في حين يتفق معظم المنظرين على أن المواطنة هي اكتساب جملة من الحقوق مقابل أداء جملة من الواجبات، تقوم بين شخص طبيعي وآخر معنوي ممثلا في الدولة، بمعنى أنها الترجمة لأحاسيس ومشاعر الولاء والانتماء وفهم المواطن لحقوقه وواجباته[5].وردت في قاموس الشامل على أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية بين شخص طبيعي، ومجتمع سياسي يقدم فيها الطرف الأول من خلال هذه العلاقة الولاء ويقدم الطرف الثاني الحماية ويحدد هذه العلاقة القانون، صفة المواطن الذي يحدد حقوقه وواجباته الوطنية التي يتم تلقينها له عن طريق التربية الوطنية".[6]

كما أن المواطنة ترتكز على أساس قانوني، فالمواطن بحسب هذا التوجه ليس فرداً حقيقيا ذا كيان ملموس كما عبر عنه جوزيف دوماترJoseph de Maistreعن الإنسان في إعلان حقوق الإنسان والمواطن حيث يقول" لا يوجد إنسان في العالم، لقد رأيت في حياتي فرنسيين، وإيطاليين، وروسيين ....إلخ، وعند مونتسكيو Montesqiueu أنه يمكن للمرء أن يكون فارساً، أما الإنسان فأقر أني لم ألقه قط في حياتي "وهي أيضا أساس الشرعية السياسية، فالمواطن لا يعد فرداً في دولة القانون، بل أنه يتمتع بجزء من السيادة السياسية.بالإضافة إلى ما سبق، تعد المواطنة أساس الرباط الاجتماعي؛ ففي المجتمع الديمقراطي الحديث لم يعد الرباط بين الأفراد دينياً أو سُلاليا وإنما سياسيا

---

[1]. أبن منظور، **لسان العرب، المجلد السادس**(بيروت: دار إحياء التراث العربي،ط3، المجلد 6 ،1999) ،ص.364.

[2]. لويس ،**مرجع سابق**، ص.906.

[3]. **سورة التوبة**، الآية(25).

4. علي محمد، **المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة**،(د ب ن، 2014)،ص ص .18،17.

[5]. ايمان بن عزوز ،**المواطنة في ضوء مناهج الجيل الثاني مفارقات وتحديات**، (الجزائر: منشورات مجلس الاعلى للغة العربية،2019)، ص.464.

[6]. مصلح صالح، **مرجع سابق**، ص.88.

فعيش أفراد معاً لا يعني بالضرورة اعتناقهم ذات الدين أو اشتراكهم في التبعية لذلك الحاكم أو خضوعهم لذات السلطة وإنما مواطنين تابعين لذات النظام السياسي.[1]

و المواطنة هي التمتع بالحقوق المدنية، ويراد بذلك التصويت في الانتخابات السياسية وحق الترشح، وممارسة الحريات العامة المتعلقة بالمشركة السياسية، وتولي وظائف العامة في أجهزة الدولة، وكما نرى فإن مفهوم المواطنة في الأصل مرتبط بالديمقراطية.[2]وسواء أكانت المواطنة وطنية تتعلق بحقوق وواجبات الفرد داخل الدولة التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها، أو مواطنة عربية أو أوروبية أو إفريقية فإنها في دلالتها العامة عبارة عن مجموعة من الحقوق المادية والمعنوية، الفردية والجماعية.[3]

من منظور العلوم الاجتماعية، يمكن تفسير المواطنة على أنها مفهوم سياسي واجتماعي من كلتا الزاويتين فإن فكرة المواطنة هي ما يعنيه أن ينتمي الأفراد والجماعات إلى مجتمع سياسي واجتماعي وثقافي أو يكون عضواً فيه. يرتبط الأفراد والجماعات ببعضهم البعض من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الحقوق والواجبات على مختلف المستويات السياسية، وترتبط المواطنة ارتباطا وثيقاً بإنشاء و استنساخ الهويات السياسية والاجتماعية و الثقافية لأفراد المجتمع.[4]

وقد وردت المواطنة أيضاً بمعنى الجنسية وتعني انتساب أو انتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصراً من العناصر المكونة لها. ويرى فقهاء آخرون أن الجنسية هي: نظام قانوني يكفل التوزيع الدولي للأفراد على مختلف دول العالم، وتنعكس أثار التوزيع الدولي على الحياة القانونية للفرد وتمس قدرته على كسب الحقوق وتحدد مركزه القانوني في علاقته بالدولة التي ينتمي إليها، بمعنى آخر فإن المواطنة تعطي الإنسان صفته الوطنية والإنسانية لأن الانتماء إلى بلد ما في المنظومة العالمية هو في نفس الوقت انتماء إلى العالم.[5]

يمكن اعتبار المواطنة الوعاء الذي تذوب فيه كل الاختلافات ويحتضن التنوع الإثني والديني والاجتماعي وغيره مما يمكن من تجنب الصراعات الإثنية والدينية والاجتماعية على قاعدة عدم التمييز، وتأكيد لمبدأ المساواة القانونية والمشاركة و التمثيل والالتزام المجتمعي وواجب الحكومة نحو

---

[1]. شانبر دومينيك وكريستيان باشوبيه، **ما المواطنة؟**، تر: سونيا محمود،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص ص.11،10.

[2]. أحمد سيعفان،**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والعلاقات الدولية**، (بيروت : مكتبة لبنان،2004)،ص.388.

[3]. سيدي محمد ولد ديب، **مرجع سابق** ،ص. 49.

4:Haas Claus,**What Is Citizenship? an introduction to the concept and alternative models of citizenship :** Consulté le 15/09/2020 sur le lien suivant: https://www.semanticscholar.org/paper

[5]. سامح فوزي، **المواطنة**،(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، تم التصفح يوم 2020/09/14 على الرابط التالي التالي: https://www.kutub-pdf.net/downloading/g1xz7.html

حراسة المصالح العليا للدولة والمجتمع.[1] من هنا نجد أن المواطنة ترمي إلى عدم اختزال الوطن في حزب أو قبيلة أو طائفة، وأنه لا يوجد أقلية في المجتمعي بل مواطنون متساوون ومساهمون في صنع القرار الوطني، والمواطنة التي لا تتشكل على اعتبار ديمغرافي أو ديني أو طائفي أو مذهبي أو قبلي أو إثني بل تعطي للاختلاف والتنوع شكلاً إيجابيا يضيف قوة للمجتمع.

3. التعريف الإجرائي للمواطنة

مما سبق يمكننا تحديد تعريف إجرائي يتماشى وطبيعة البحث المواطنة: فهي تمتع الأفراد بمجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية يكفلها لهم الدستور، مقابل واجبات يجب الالتزام بها، كما يكفل القانون تجسيد القيم مثل الحرية والمساواة والعدالة في إطار العيش المشترك داخل دولة تتمتع بالسيادة.

4. التطور التاريخي والفكري لمفهوم المواطنة

إن شكل وجوهر المواطنة في كل فترة تاريخية يسلط الضوء على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقوات العاملة في ذلك الوقت بالذات. لكن التحقيق الأعمق يطرح العديد من الأسئلة: من هم المواطنون؟ ما هي المواطنة؟ من هم المستبعدون أو المشمولون من المواطنة وعلى أي أساس؟ هل هو مجرد وضع قانوني أو سياسي، أم له علاقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية أو الدينية والثقافية التي يتم وضعها فيه وما إلى ذلك، تقدم هذه المجموعة من الأسئلة مجموعة معقدة من الإجابات التي يجب فهمها من منظور تاريخي.

1.4 النموذج الإثني للمواطنة(مواطنة دولة – المدينة):

لقد كشفت الممارسة السياسية في المجتمع الإغريقي القديم منذ القرن الخامس قبل الميلاد تحديداً عن تصور أولي وخاص للمواطنة، وتجلت الدلالات السياسية والاجتماعية والفلسفية لهذا التصور من خلال المفهوم الإغريقي القديم للسياسة Politia كمجال للتأمل وكممارسة؛ فهذه الكلمة تعني نظام المدينة ونمط تنظيم السلطة والجماعة بأكملها، وبالتالي من هذا المنطلق هناك تفريق بين الفضاء العام الذي يشترك فيه كل مواطن، والفضاء الخاص الذي تمارس فيه حرية الأفراد بشرط احترام القانون والآخرين. ففي الفضاء العمومي تتجسد الديمقراطية الإثنية من خلال تمتع كل مواطن بحق المشاركة في مجلس الشعب والتعبير عن رأيه بحرية في ساحة الأغوار Agora يبتون معاً بالأغلبية البسيطة من النواب في القضايا الأكثر عمومية للمدينة، تمحورت المواطنة في هذا المجتمع

[1]. برا سنان، **المواطنة/الراعية في التراث السياسي الإسلامي**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،)2017.ص.17.

حول حق المشاركة في إدارة شؤون المدينة مبدأ أساسي للمساواة؛ فكل المواطنين يتساوون أمام القانون ويتمتعون بسلطة تدخل متساوية في القرارات الجماعية. [1]

لقد كانت المدينة la cité في التصور الإغريقي هي الوحدة المثالية للحياة الاجتماعية، والتجمع الأمثل للبشر بشرط توفر صفتين: أن يكون هؤلاء يونانيين وليس غرباء وأحراراً وليسُ عبيداً، لقد كانت المدينة مجتمعاً كاملاً يكفي ذاته بذاته في كل الميادين، من هنا ظهر تعبير المدينة-الدولة أو الذي يقترب ويتعارض في آن واحد مع تعبير الدولة - الأمة الذي اصطنع في عصرنا كما يصورها "ريمون آرون ".[2]

لقد اقتصرت المواطنة في هذه المدينة-الدولة على الرجال الأحرار، و حرمت النساء والعبيد من حق الانضمام إلى جماعة الموطنين الأحرار، وكانت المواطنة تُمنح فيها بصفة محدودة للمقيمين الأجانب.[3]

على الرغم من قصور مفهوم المواطنة الذي تم تطبيقه في أثينا من حيث الفئات التي يشملها وعدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة، فإنه قد نجح في تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين – من وجهة نظره- وذلك من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى التداول على السلطة وتولي المناصب العامة، وهذا يقرب مفهوم المواطنة في دولة أثينا من المفهوم المعاصر للمواطنة اليوم، ويجعلنا نعتبره أساساً من أسسها.[4]

تختلف الآراء في طبيعة تحديد مبدأ المساواة والعدالة من فيلسوف إلى آخر، حيث نجد أن الدولة التي تنبثق من الجمهورية هي رؤية أفلاطون (428ق م)للكمال الذي يصعب بلوغه، حيث حدد أفلاطون حجم المدينة الدولة بدقة، إذ تتكون من 5040أسرة من المواطنين، ويستثني هؤلاء من المعمل المنتج اقتصادياً، إذ تقتصر الزراعة على العبيد، وتكون التجارة حكراً على الأجانب المقيمين من غير المواطنين، أما الحالة القانونية لصفة المواطن فتنتقل بالوراثة.

يرى أفلاطون أن المواطنين الصالحين هم الذين يحترمون النظام الاجتماعي والسياسي ويلتزمون بالقانون ويمارسون الانضباط من تلقاء أنفسهم، ويرى أنه لا تتحقق هذه الغاية إلا من خلال المدارس التي تدار من قبل الدولة، فهو بهذا يعطي أهمية التربية على المواطنة وما يتحقق منها من إنتاج مواطن صالح يراعي مصلحة الدولة، وهذا يتبين من خلال ما طرحه قائلاً: "ما نفكر به هو التربية على

---

[1]. محمد خالدي، **تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع،(جامعة تلمسان: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، 2015-2016)، ص.90.

[2]. جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية** ، تر: محمد عرب صاصيلا،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1979)، ص. 15.

[3]. سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص.90.

[4].علي خليفة الكواري وآخرون،**المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص. 16.

الفضيلة، تدريب ينتج رغبة حريصة في أن يصبح المرء مواطناً كاملاً يعرف كيف يحكم وكيف يكون محكوماً كما تتطلب العدالة".

جاءت رواية أرسطو مغايرة لما جاء به أفلاطون المرتكزة على الطوباوية وذلك بالاستناد على النظرية السياسية الواقعية ذات الأبعاد الاجتماعية حيث جاءت العبارة المقتبسة والمعروفة بأن الإنسان حيوان سياسي، أي لا يمكننا دراسته إلا في إطاره الاجتماعي، يرى أرسطو " ... إن الإنسان المعزول - غير قادر على المشاركة في التجمع السياسي لأنه مكتفي ذاتياً- ليس جزءا من المدينة- الدولة فبالتالي هو إما وحش أو إله".[1]حيث يصف الجماعة السياسية أو الاجتماع السياسي، أو ما يعبر عنه بالدولة- المدينة،في كتابه السياسة التي من البديهي تتألف لخير،وأصل هذا الاجتماع أو الجماعة السياسية هو النمو التدريجي، لتصبح هذه الأسرة قرية ومنه المدينة، فالمدينة هنا هي المجتمع الكامل، يمكن أن يقال عليها أنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها.[2]وهذا المجتمع الكامل الذي تنصهر فيه الهويات لتتشكل لنا هوية جديدة، هويتهم كمواطنين تختلف عن الهوية داخل الأسرة أو القرية، ينتمون إلى المدينة وبالتالي هذا الانتماء هو الغاية الطبيعية لنمو تدريجي.[3]

يصف أرسطو المواطن الحقيقي قائلاً"... لا يكون المرء مواطناً بمحل الإقامة وحده، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد، ولا يكون مواطناً بمجرد حق المداعاة القضائية أو مدعى عليه... فمحل الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين ...إن السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم ... فالمواطن كما حددناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية...كما أن المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن وأم مواطنة، وأحد هذين الشرطين لا يكفي".كما أنه لم يفند فكرة التربية على المواطنة من خلال الإشارة إلى التربية المدنية حيث يقول " صحيح أن مواطني دولتنا يجب أن يكونوا قادرين على أن يعيشوا حياة العمل والحرب، لكنهم يجب أن يكونوا أكثر قدرة على انتهاج حياة من الاسترخاء والسلام...هذه هي الأهداف العامة التي ينبغي إتباعها في تربية النشء منذ الطفولة ومراحل البلوغ التي ما تزال تتطلب تربية كذلك".[4]

---

[1]. ديريك هيز، **تاريخ موجز للمواطنة**، تر: آصف ناصر، (الكويت، مركز الباحثين للترجمة، 2008)، ص.31-35

[2]. أرسطو، **السياسة**، تر: أحمد لطيف السيد، (بيروت، منشورات الجمل، 2009)، ص، 95-98.

[3]. محمد خالدي، **مرجع سابق**، ص.64.

[4]. أرسطو، **مرجع سابق**، ص ص. 190-192.

مما سبق نجد أن المواطنة على حسب رؤية أفلاطون تتبلور من خلال التربية عليها في مدارس ترعاها الدولة، أي أنها في متناول كل فرد في جمهوريته، أما المواطنة على حسب أرسطو تتحدد بالوظائف العامة التي يشغلها كل فرد في الدولة، ومن أهم هذه الوظائف القضاء أو الحاكم وهذا التعريف ينطبق في النظام الديمقراطي، ونجد أرسطو قد حدد أيضا صفة المواطنة من خلال ولادة الفرد من أبوين يحملان هذه الصفة، أي لا يمكن أن تحمل صفة المواطنة بمجرد وجودك في رقعة جغرافية بل يجب أن ترث هذه الصفة وتشغل منصبا مرموقا في الدولة.

2.4 النموذج الروماني للمواطنة

اختلفت المواطنة في النهج الروماني عن المواطنة الأثينية رغم أنها لم تكن منفصلة عنها، لأن الفكر السياسي اليوناني فرض نفسه على الأوساط المثقفة في الجمهورية الرومانية، لقد كانت المواطنة الرومانية اندماجية ومنفتحة وتم تعميمها بعد مرسوم كاركالا L'Edit de Caracallaسنة 212 ميلادية، حيث اكتسى مبدأ المساواة في روما الجمهورية، طابعا قانونيا شبه كامل في مجتمع أوليغارشي غير ديمقراطي، إلا أن الاعتراف بصفة المواطنة قد تحقق لعدد كبير من المواطنين،أصبحت وظيفة المواطنة حماية وتحديد الهوية.[1] و الحاجة المُلحة لكسب الولاء، بعد امتداد الإمبراطورية الرومانية على مساحات شاسعة جعلها تعمم حقوق المواطنة، وأن كل رجل حر في الإمبراطورية هو مواطن، ومنه أصبحت المواطنة متاحة لكل حر دون النظر إلى طبقته أو فئته بل أصبحت معيارا للتمييز بين أحرار روما والغرباء.[2]

إن ما ميز العهد الروماني هو أنه أرسى لقواعد القانون خصوصا القانون الوضعي الذي أساسه هو الفصل بين السياسة والأخلاق، ومنه تم بلورة مفهوم المواطنة على الأسس القانونية، بعد أن أسست أثينا البنية النظرية لها، فكانت روما نموذجا لتداخل الأفكار في عصر شهد عدة تغييرات على مستوى الدين بظهور المسيحية وعلى مستوى الفلسفة وأيضا على مستوى الإنسان،حيث تحول الإنسان من كونه حيوانا سياسيا لدى الفكر اليوناني إلى حيوان قانوني باعتباره مواطنا له علاقة قانونية بالدولة، وهذا ما ميز المواطنة الرومانية التي تخضع لحماية القانون، مرتكزا بذلك على الواجبات والحقوق.

[1]. سيد ولد محمد، **مرجع سابق**، ص.91.

[2]. منير مباركية،**مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية، 2013)،ص.84.

فتنظيم الحياة لم يكن بين أفراد وجماعات موجودة في الواقع فقط كما كان في العهد الأثيني بل طريقة التنظيم كانت معرفة قانونيا.[1] وهذا أثر بصفة مباشرة على أفكار السياسيين والمفكرين الرومان على غرار **شيشرون***Cicero حيث يرى من خلال نظرياته الأخلاقية هي أنه ما من دولة تستطيع البقاء وتستمر، ما لم يكون أول أولوياتها هو الالتزام بالحقوق التي تربط مواطنيها بعضهم ببعض، فالدولة جماعة معنوية، أي مجموعة من الأشخاص يمتلكون الدولة وقانونها بالمشاع بينهم مرتبطون قانونيا من خلال توافق آرائهم، ورغبتهم في المشاركة في حياة جماعية.[2]

إننا نجد أن الفكر السياسي الروماني أرتكز على الفكر الرواقي* وذلك بعد تنقيحه، من خلال أفكار بوليبيوس الذي أثر بصفة قوية على أفراد الطبقة الأرستقراطية من الرومان،حيث حمل الرواقيون فكرة جوهرية عن المواطنة مفادها: لكي تكون مواطنا يجب أن يكون هناك ولاء لدولة من خلال تأدية واجبات الخدمة العامة وخضوعه للقانون الطبيعي، وهي الدولة الموجودة قانونياً ودستورياً، وعضو في المدينة العالميةcosmo polis، وهي فكرة مجازية للمجتمع الكوني الأخلاقي.[3]

إذا أردنا أن نعرف المواطن الروماني فهو الشخص الذي أكتسب حق المواطنة من خلال ولدته في أحدى الأقاليم التابعة الإمبراطورية الرومانية، أو من خلال التبني أو العتق أو منحة من قبل الحكومة، وهذا التعريف ينطبق على ثلاث درجات من المواطنين[4]:

- المواطنين الكاملين الذين يتمتعون بالحقوق الأربعة حق الاقتراع حق التوظيف حق الزواج من حرة وحق التعاقد التجاري.
- المواطنين الذين لاحق لهم في الاقتراع وهم الذين يتمتعون بحق الزواج والتعاقد.
- العتقاء الذين يتمتعون بحقي الاقتراع والتعاقد، ولكن لا حق لهم في الزواج.

---

[1]. محمد خالدي، **مرجع سابق**، ص.65.

*. مفكرٌ سياسيٌّ وأديبٌ روماني ولد حوالي 106 ق م وتوفي في 24/23 ق م درس الدستور والقانون الروماني وشغل وظيفة قنصل، من كتبه الجمهورية، وكتاب القوانين ، أنظر في كتاب المواطنة مفهومها جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية.

[2]. جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، تر : حسن جلال العروس،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. د س ن)، ص ص.55،56.

*. صاحب هذه الفلسفة "زينون" المنحدر من مدينة سيتيوم بقبرص، ولكنه استقر في أثينا،كان يعقد ندواته في رواق منزله المغطى

*. صاحب هذه الفلسفة "زينون" المنحدر من مدينة سيتيوم بقبرص، ولكنه استقر في أثينا،كان يعقد ندواته في رواق منزله المغطى

[3]. ديريك هيز، **تاريخ موجز للمواطنة**،ص 63.

والمطلي، ومن هنا جاءت تسمية مدرسته الفلسفية" الرواقية"وهي الكلمة اليونانية لـ "الرواق المطلي" staopoikele.

[4]. محمد خالدي،**مرجع سابق**، ص.67.

3.4 المواطنة في العصر الحديث

كما رأينا في ما سبق أن العهدين اليوناني والروماني، كان لهما الفضل في تحديد شكل الحكم ونمط الحياة،و ذلك خلال أعطى الأهمية للمواطنة، لكن حدث كسوف للمواطنة في العصور الوسطى تحديداً في أوروبا، حيث انه حدث تغيير لعدة مفاهيم، على غرار مفهوم الدولة، الذي كان كيانا قانونيا مطلقا، أصبحت تحكمه الروابط الشخصية، ناهيك عن رفض المسيحية لفكرة المواطنة في بداية الأمر، على اعتبار أن المسيحية دين لم يكن في جوهره دينا دنيويا.

كانت المسيحية متعارضة مع المواطنة، خصوصا المواطنة الرومانية، حيث أن الإمبراطورية كانت تفرض دينا مدنيا على مواطنيها، لكن بعدما أعلن "ثيودوسيوس الأول" المسيحية دينا للإمبراطورية الرومانية، حدث نوع من التسامح والترافق بينها وبين المواطنة بصفة محتشمة، لكن الكنيسة أحكمت قبضتها على زمام الأمور، فعندما انهارت الإمبراطورية، كان الأساقفة على استعداد لتولي الأمور السياسية، تشكلت بذلك بأشبه ما يكون بالمدينة-الدولة اليونانية من خلال دمج الفلاحين وسكان المدن على السواء، رغم ذلك كانت المواطنة فعلا رمزيا بالنسبة للكنيسة، وأضحت الكنيسة سلطة غير مرغوبا بها ، وكانت مؤسسات العلمانية المدنية مهربا من السلطة الاكليريكية.[1]

أسست أفكار عصر التنوير والنهضة لحداثة سياسية جاءت بعد مخاض عسير في المجالات الفكرية و السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا الدينية، وتشكلت قطيعة مع العصور الوسطى نتيجة لثورات فكرية وسياسية واقتصادية، وأصبح الحديث عن الإصلاح الديني، الذي كانت نتيجته الثورة على البابوية، وتغيرت النظرة إلى الفرد حيث أصبح مقياسا لكل شيء، كما وأنه جلبت أفكار التنوير بتأكيدها على الإرادة الحرة والحرية الفردية، الأفكار الحديثة حول المواطنة إلى حيز الوجود،من خلال استقلالية الفرد الذي أعطى الطابع الشرعي لانتقال الحكم، من يد الملك المصدر التقليدي والإلهي حسب البابوية للسلطة نحو الفرد والأمة، حيث أسست هذه الشرعية لمبدأ جديد قائم على المساواة المدنية والقانونية والسياسية للأفراد.

هذا التحول في الشرعية، كان له أثر على العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية حيث تم الفصل بين السلطتين، وهو ما أضفى طابعا إنسانيا بين أفراد المجتمع الذين كانوا في حالة اقتتال متواصلة لاعتبارات دينية، كما أن هذا التحول أعطى مساحة للتعامل بمعزل عن اعتبارات دينية بحتة، ومنه تقويض دور الكنيسة في الحكم.[2]

---

[1]. ديريك هيز، **مرجع سابق**، ص.71.

[2]. Dominique schnopper , **qu'est-ce que la citoyenneté** , (editiangallimard , paris,2000),p.27.

هذه التغيرات في المفاهيم و النظريات التي ارتبطت بطبيعة الحكم وعلاقة الفرد بالدولة، ظهر صداها أكثر بعد بروز عدة مفكرين ساهموا في بلورة تلك المفاهيم التي كان لها صدى كبير في عصور لاحقة، ومن بين هؤلاء المفكرين نيكول ميكافيلي Nicolas Machiavelمن أهم أعلام عصر النهضة، وتعد أفكاره بداية الفكر الغربي الحديث في السياسة من خلال كتابه الأمير.

يرى ميكافيلي، أن خير نظام يمكنه أن يحقق وحدة الدولة هو نظام يرتكز على مركزية السلطة، مبعدا كل الاعتبارات الدينية والدنيوية والأخلاقية، التي تقف في وجه قيام دولة موحدة أو أمام مصالحها، وهذا ما جعله يطلق يد الأمير العليا في الحكم مستعملا كل السبل، من استخدامه للقوة إلى التضليل والاغتيال والرشوة... وكل استخدام لا أخلاقي، وهذا يؤسس لفكرة الغاية تبرر الوسيلة، ودون أن ينسى نصح الأمير بعدم مد يده إلى أملاك رعاياه، لأن ذلك سند قوي لقيام الثورات.[1]

إن أهم ما جاء به ميكافيلي هو نبذه للكنيسة والدين كمرجعية للحكم، دون أن يميز بين الدينوالآلهة، حيث أوضح أن الحكم الجمهوري هو جوهر توحيد الدولة، ولا يكون هناك حكم جمهوري دون وجود مواطن فاعل، رغم أن ميكافيلي لم يتطرق لفكرة المواطنة بشكل صريح لكن كان له الفضل الكبير في التأسيس لفكر سياسي جديد، يقوم على فصل الدين عن السياسة، موضحا أن مصلحة الدولة أهم من الأخلاقيات كما وأنه أسس للسياسة على اعتبارات وضعية وليست دينية. توماس هوبز (1855-1675)Thomas Hobbes من أهم المفكرين الذين أثرت فيهم نظرية ميكافيلي، وكان مناهضا للسلطة الكنسية، ومن أبرز أفكاره فلسفته السياسية وهي المزاوجة بين النظرية والعملية، فهو الذي يصور الإنسان على أنه ذئب لأخيه الإنسان متجسدا ذلك ي قوله " الناس لا يستمتعون برفقة الآخرين ما لم تكن هنالك قوة قادرة على ترهيبهم جميعا"، أعتبر هوبز أن هذا الإنسان هدفه هو البقاء والاستمرار، وهذا ما يدفعه إلى تأسيس مجتمع سياسي يحقق له الاستقرار، وهذا الهدف يرتكز على مجموعة من التنازلات، ويتمسك بقدر معين من الحرية تكون متساوية مع حرية الآخرين، ولا يتم هذا النظام إلا بتشريع عقد بين الحاكم والمحكومين وهو ما عُرف بالعقد الاجتماعي، وبهذا يصور هوبز المواطنة على أنها الانتقال من الحالة الفوضوية الطبيعية إلى مجتمع مدني،مرورا بالعقد الاجتماعي مع التأسيس لسلطة قوية وحكم مطلق يضع حدا للصراعات و الاقصاءات، وبالمقابل يحافظ على الحقوق من خلال تأطيرها بالقوانين.[2]

[1]. أحمد ناصيف ومجدي كامل، **ميكافيلي ظل الشيطان في الأرض أعماله وحياته**،(دمشق: دار الكتاب العربي، 2008)،ص.33.

[2]. أميرة حلمي مطر، **الفلسفة السياسية من افلاطون إلى ماركس**،(القاهرة: دار المعارف، 1995)، ص.61.

وجاءت أفكار جون لوك John Locke (1632-1704)معاكسة لما ردده هوبز إذ لم يضح بحريات المواطنين في سبيل استقرار المجتمع، كما أنه كان رافضا للحكم المطلق، حيث يرى أن السبيل الوحيد لاستقرار المجتمع وحفظ حقوق وحريات المواطنين هو طريق الحرية والديمقراطية والحكم النيابي، وشجع على التأسيس لمجتمع سياسي تحكمه الأغلبية، من خلال الحكم النيابي الذي يأتي عن طريق الانتخاب والتمثيل، حيث يتيح للمواطن الحفاظ على حريته وممتلكاته من خلال حكم مدني لبيرالي، يقوم بتقويض الصراعات.[1]

أما صاحب نظريه العقد الاجتماعي جون جاك روس Jean-Jacques(1778 -1712) Rousseau وهو من ابرز مفكري عصر التنوير وصاحب كتاب العقد الاجتماعي،فهو الذي فند فكرة هوبز في اعتبار أن الإنسان شرير بطبعه، حيث أظهر فكرته من خلال قوله" يولد الإنسان حرا، ويولد ويوجد مقيدا في كل مكان، وهو يظن أنه سيد الآخرين يظل عبدا أكثر منهم"[2]، من خلال نظريه العقد الاجتماعي حاول رسو أن يعطي نظرة جديدة للمواطنة، من خلال إبرازه أسس النظام الاجتماعي الذي يقوم على الحفاظ على حقوق الفرد، وأن الشعب هو صاحب السيادة،وهو بذلك يضمن نوعا من الحرية المدنية،وليست الحرية الليبرالية الكامنة وراء مصالح الأفراد الشخصية.

ويعتمد مفهوم المواطنة عند جان جاك روسو على دعامتين أساسيتين يمكن تحديدهما في ما يلي[3]:

- المشاركة الايجابية من جانب الفرد في عمليه الحكم وقد وصل تأكيد روسو على أهمية هذا المبدأ حد أن ذهب إلى انه بمجرد أن ينصرف الناس عن الاهتمام الايجابي بشؤون الدولة أو إذ حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة في حكم المفقودة.
- المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم، فعدم المساواة يدمر الخير الطبيعي في الإنسان ويجعل المجتمع في حالة تنافر متزايدة ويفقده وحدته بل و مبرر وجوده.

لقد كان لأفكار فلاسفة عصر التنوير، الدور الكبير في تعزيز القيم الديمقراطية والإعلان لحقوق الإنسان وإرساء الدولة الحديثة ذات الأسس الدستورية، لقد أحدثت أفكار هؤلاء الفلاسفة قطيعه إبستمولوجية للتصورات اليونانية القرون الوسطى لفكره المواطنة التي كانت في تلك العصور منقوصة، وتبقى الثورة الفرنسية 1789 مالرمز الأكثر دلالة على النضال من أجل ترسيخ مفهوم

[1]. محمد وقيع الله احمد ،**مدخل الى الفلسفة السياسية**،(دمشق :دار الفكر ، ،2010)، ص .166.

[2]. جون جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، تر: عادل زعتر،(القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص. 24

[3]. جون جاك روسو، **المرجع السابق**، ص. 24

المواطنة على أساس الحقوق المدنية والسياسية ضد ادعاءات النظام الإقطاعي، وذلك من خلال إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 م، وأول دستور فرنسي 1791م .

وهكذا بقى مفهوم المواطنة في تطور مستمر خلال القرون السابقة ومنذ نهاية القرن الثامن عشر إلى الحاضر كان تطوره متزايدا على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة، إضافة إلى وجود حقوق أساسية للإنسان، فأصبح مفهوم المواطنة حقا غير منازع فيه، امتد ليشمل فئات لم تكن تتمتع بحق المواطنة مثل النساء.

4.4 المواطنة في الفكر العربي و الإسلامي

لم تكن الحياة العربية القائمة على حكم القبيلة، والتحالفات بين القبائل في الحرب والسلام بعيدة عن تجسيد فكرة المواطنة، فحكم القبيلة في المنطقة العربية كان يشبه إلى حد ما التجارب الإغريقية والرومانية، حيث تجسدت نوع من الحكومات التي ينعدم فيها الحكم المطلق، و يطلق أسم شيخ القبيلة على السيد الذي يكون منتخبا من طرف الأفراد الأحرار وهذا المنصب لا يُورث.

وهذا النمط من السلطة في القبيلة العربية، تجسد في دولة القتبانية اليمنية من خلال مجالس "تمثل الشعب"، حيث كان هناك مجالس للقبائل، وكانت القبائل المختلفة تمثل في الهيئات التشريعية المتعددة، و تجتمع القبائل إذا حدثت بعض الظروف السياسية التي تستلزم انعقادها، وأيضا إذا أريد تغيير بعض النظم الاقتصادية، وتصدر القوانين والأنظمة من مجالس القبائل، وفي مجلس الدولة ، باسم الملك.[1]

وقد تجسدت فكرة المواطنة للمسلمين الأوائل من خلال ما يحمله الإسلام من مساواة في الواجبات والحقوق لكل إنسان دون تمييز، والذي تشير إليه الآية الكريمة: ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾.[2]

وكانت "وثيقة المدينة" التي أرست قواعد المجتمع المتعدد دينيا لضمه اليهود والمسلمين وغيرهم من أهل الذمم وهي التي نظمت العلاقة بين سلطة المسلمين والقاطنين من غير المسلمين المتواجدين في دار السلام، جاء في كتاب "الإسلام والأقليات الماضي ..الحاضر ... المستقبل" لمحمد عمار، رأي الإسلام

[1]. علي الكواري، **مرجع سابق**، ص.18.

[2]. القرآن الكريم، **سورة الحجرات**، الآية 13

من الاختلاف في التعدد سواء في الدين أو الهوية. حيث سلك الاختلافات في إطار الوحدة، وجعل التنوع هو السنة والقاعدة والقانون.[1]

ومن خلال تحليل لميثاق العهد الذي كتبه رسول الله صل الله عليه وسلم، لنصارى نجران تجسدت من خلال هذا الأخير مجموعة من مبادئ علاقة الإسلام بالآخرين في الممارسة والتطبيق، كانت بمثابة مضامين المواطنة وهي الصيغة الإسلامية التي عملت الظروف التاريخية على إعطائها صبغة معينة، كانت متقدمة بالنظر إلى علاقة الأقلية بالأغلبية داخل السلطة السياسية آنذاك، وبالنظر إلى علاقة الأغلبية الدينية بالأقليات، يمكن تلخيص علاقة السلطة السياسية بما أطلق عليه أهل الذمة* فيما يلي[2]:

1- اعتراف الدولة الإسلامية بالتعددية الدينية وبحرية ممارسة الشعائر الدينية في استقلال تام تُسَيِّر فيه الأقلية شؤونها الدينية بنفسها.

2- عدم مشاركة أهل الذمة في الدفاع عن الدولة الإسلامية في الحروب.

3- مقابل الأمان وعدم تعريض حياتهم للخطر في الحروب يؤدي القادرون عن حمل السلاح من «أهل الذمة» ضريبة سُمِّيت الجزية.

4- لا يؤدي غير القادر على حمل السلاح أي: الأطفال والنساء الجزية لأنها خاصة بالرجال.

5- يعتبر أهل الذمة تابعين للسلطة السياسية ومتساوين أمام القضاء مع غيرهم من المسلمين.

6- لا يشغل أهل الذمة مناصب سامية في الدولة كمبدأ عام.

مما سبق نجد أن المواطنة في الفكر الإسلامي نابعة من تعاليم ديننا الحنيف، وهي متأتية من الممارسات التلقائية في المجتمعات الإسلامية، إذا فإن الموطنة هي القانون الطبيعي المسير لجميع مكونات المجتمع دون تمييز وخير دليل ما جاءت به "صحيفة المدينة".

---

[1]. محمد عمار، **الإسلام والأقليات الماضي...الحاضر..والمستقبل**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص.12.

[2]. خالد يايموت ،**المواطنة في الفكر الإسلامي ..رصد للأدبيات المعاصرة**،مجلة الكلمة .ع.54. 2007. تم التصفح يوم 2021/08/09 على الرابط التالي:
http://kalema.net/home/article/view/75

المطلب الثاني: قيم المواطنة وعلاقتها ببعض المفاهيم

تختلف المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض بثقافاتها الخاصة، وعلى الرغم من الاختلافات لكن هناك قواسم مشتركة بين تلك المجتمعات مثل: حب الوطن، المساواة، العدل، الولاء و الانتماء،إلخ... فهذه القيم الجانب الإنساني للمساواة.

1. **قيمة المساواة:**

هناك مستويان من المساواة بين أفراد المجتمع، يتمثل المستوى الأول في أن المساواة تقوم على الاعتبار الإنساني، والاشتراك في مفهوم الإنسانية، وهي مساواة تجردنا من أي تفاوت أو اختلاف ثقافي،أو اقتصادي أو اجتماعي، وهي المساواة الموجودة بالفطرة،أما المستوى الثاني وهي المتمثلة في المساواة في الواجبات والحقوق وأمام القانون لكل من يحملون الهوية السياسية بصرف النظر عن أي اختلافات أو تفاوتات واقعية تقوم بين مواطني المجتمع الواحد.[1]

و المساواة من القيم التي حثت عليها كافة الأديان السماوية، فقد نادى الإسلام بالمساواة بين الناس في المعاملات دون تفرقة أو تمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو اللون، كما أن كل المواثيق المقررة لحقوق الإنسان والدساتير الوضعية المكتوبة والغير مكتوبة الداعية للديمقراطية أكدت ذلك،

حيث تتجلى المساواة أمام القانون، و المساواة في المرافق العامة وأيضا المساواة أمام المنافع الاجتماعية، والمساواة في تولي الوظائف العامة.[2]ومنه فإن المساواة حق من حقوق المواطن وواجب على الدولة حيث يقع على عاتقها مسؤولية تحقيق هذه المساواة، وذلك من خلال مراقبة تنفيذها و توفير كافة متطلباتها وشروط تطبيقها عمليا، لأن قيمة المساواة هي المقوم الأساس للمواطن.ومن أهم صور المساواة:

1.1 المساواة أمام القانون:

هذه المساواة تظهر من خلال خضوع جميع الأفراد للقوانين بنفس درجة دون استثناء، وتأكدت هذه القاعدة في كل المواثيق والدساتير الدولية، لأن تكريس هذا المبدأ يزيل بذلك كل الفوارق الاجتماعية.

1: علي يوسف، **المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية**،(الرياض:دار المعارف الحكمية، 2013)،ص. 26,

2:.محمد بن خليفة اسماعيل،**المواطنة وتعزيز العمل التطوعي**،(الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013)، ص. 46.

2.1 المساواة في الحقوق والواجبات:

وتعني بها التمتع بالحقوق وعدم التفاوت فيها، وعدم تفضيل طائفة على أخرى.ومن جهة أخرى الالتزام بالواجبات دون التمييز في أدائها والمساواة في توليا لوظائف العامة: وهي شق من الحقوق ويطلق عليها أيضا المساواة في الحقوق المدنية والسياسية[1].

2. قيم الحرية والعدالة:

الحرية هي ملزمة للمواطنة بحيث تكون هذه الحرية مضمونة دستوريا وقانونيا، وتحت حماية السلطة السياسية، وتصونها هيئة قضائية، و عليه تكون الحرية مقننة وتسمح بها وتحميها دائرة العام؛ أي دائرة الاهتمام بالشأن السياسي، ويشترك فيها الجميع على قدم المساواة دون أي تمييز يرجع إلى دائرة الخاص، ومن هنا فإن المواطنة تفترض تجاوز الخاص – التجاوز هنا ليس معناه الإلغاء- فمن المستحيل إلغاء سائر الانتماءات الفردية والفئوية التي تعطي للفرد أو الفئة نوعا من الخصوصية والتجاوز هو ضم دائرة الخاص إلى دائرة العام.[2]حيث تشمل حرية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية والتنقل داخل الوطن وحق التعبير عن الرأي، كما أن قيمة المشاركة تشمل حق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو الاحتجاج وحق الإضراب والتصويت في الانتخابات العامة.[3]

كما أن قيمة العدالة قيمة سامية حثت عليها جميع الأديان السماوية ، مرتبطة بالقسط و الموازنة والإنصاف وإيصال كل حق إلى مستحقه، كما أن قيمة العدل مرتبطة ارتباطا وثيقا بقيمة المساواة، فلا تتحقق المساواة إلا بتحقيق العدل، ليكون الجميع أمام القانون سواء، كلما اتسع نطاق تطبيقه، فالعدل بمعناه هو عم الاستقرار والأمن، فانتشار العدالة الاجتماعية يعزز انتماء المواطنين لأوطانهم، على الدولة الرشيدة القيام بتطبيق العدالة من خلال إتاحة الفرص بالتساوي بين أبناء ومناطق الوطن على قدم المساواة ودون تحيز أو محاباة بحيث يشمل ذلك جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية وكافة الخدمات التي توفير للجميع حياة كريمة إضافة التقيد بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وصولا لضمان المشاركة المجتمعية الذاتية التي يكون الدافع لها هو تحقيق المواطنة.[4]

---

[1]: محمد عربي لامي، **المواطنة كخاصية مميزة للدولة : دراسة تحليلية في أبعادها وقيمها**،مجلة أفاق علمية، مجلد،11،ع. 3. (2019)، ص ص .77-95.

2: علي، **المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية** ، ص.23.

[3]: محمد، **مرجع سابق**، ص, 88,

4. إسماعيل، **المواطنة وتعزيز العمل التطوعي**، ص.48.

فمن مراتب العدل احترام القانون الوضعي الذي تم بإرادة المواطن، حيث أكد أرسطو على العلاقة بين العدل والالتزام قائلاً:" بما أن الظالم هو من يتصرف، كما قلنا ضد القوانين، وأن العادل هو الذي يطيعها ويلتزم بها، فبين أن جميع الأفعال الموافقة للقوانين هي بوجه من الأوجه أفعال عادلة ولما كانت الأفعال التي ينص عليها التشريع أفعالاً قانونية صح اعتبار كل واحد منها فعلا عادلاً ".[1]

3. قيمة الولاء والانتماء :

الولاء هو الدافع الحقيقي للمواطنة وهي تعتبر نتيجة نهائية لما يسمى بالوطنية، فالولاء الأساس الذي يخول للفرد المطالبة بحقوقه، كما يحفزه على أداء واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، كما أن قيمة الولاء تدفع إلى بروز الهوية الموحدة التي تعبر عن رابطة معنوية بين الفرد وقطاعات مجتمعه المختلفة، فالولاء ركن من أركان الانتماء للدولة الذي هو وسيلة لإشباع حاجة أساسية منشؤها فطرة الإنسان، فلا يمكن أن يعيش الإنسان دون أن ينتمي إلى محيط معين أو فئة معينة، لذلك نجد أن من لا يشعر بالانتماء يحاول أن ينضوي تحت لواء معين.[2]

فالولاء يعزز الانتماء، فلا ولاء دون انتماء، حيث يعد الانتماء السلوك والعمل الجاد من أجل الوطن، والتفاعل مع جميع فئات المجتمع على اختلافهم، والولاء والانتماء لا يقتصران على الأفراد المقيمين داخل الوطن، بل يبقى في وجدان وسلوك المواطن المقيم خارج حدود الوطن، والانتماء يكون لكل فرد مقيم في المجتمع الذي يؤويه.[3]

4. المشاركة السياسية:

فهي من القيم الرئيسية التي تقوم عليها المواطنة، وهي مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية؛ تبين لنا مما سبق أن هذا التعبير يأخذ بعدا كميا في المشاركة إذ أن مشروعية الحكم تقوم على ممارسة معظم أفراد الشعب في القرار السياسي، وفي المقابل نجد أن صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington، يركز على البعد الكيفي للمشاركة السياسية ؛ يتعلق بجميع نشاطات المواطن والتي يمارس فيها إرادته السياسية، ويرى جلال عبد الله معوض أن المشاركة السياسية :

1.أرسطو، **الأخلاق إلى نيقوماخوس**،ج .2. تر: لطفي السيد،(القاهرة: دار الكتب المصرية، 1924)،ص.234.

2.شريف الدين بن دوبة، **نهاية المواطنة من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراضي**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2016)،ص .34.

3. حمزة إسماعيل، **المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 41، ع.1. 2014، ص ص. 550-551.

هي أن يكون المواطن مؤثرا في عملية صنع القرارات السياسية، وتعني أيضا حقه في المراقبة وتقويم تلك القرارات.[1]

فالمشاركة السياسية؛ قيمة إلزامية لنجاح العمل السياسي، فهي صفة تميز المواطن، وملزمة للحاكم، وتعبير صريح عن مشروعية وشرعية النظام القائم فهي السبيل الأمثل لتعبير عن أحقية المواطن في مشاركته في صناعة القرارات.

5. قيمة التعايش:

التعايش ومعناها الحياة بتوافق مع الآخرين، وتجاوز الاختلافات، والحساسيات الذاتية الشخصية، والعرقية، والثقافية، فالتعايش بين المواطنين داخل الدولة يستند إلى أسس هي الإرادة الحرة المشتركة، والتفاهم على العمل والأهداف المشتركة.

فوحدة الأفراد داخل الأمة تؤسس لمبدأ المواطنة، والأساس هو الرغبة في العيش المشترك، فالعوامل الإثنية غير كافية لتوحيد ولاء المواطن داخل الدولة الواحدة أو الأمة، يقول برتراند آرثر ويليام راسل* Bertrand Arthur William Russell : " ... إن للأنظمة الاجتماعية جذران أساسيان في الطبيعة البشرية تحدد التدرج الاجتماعي، وتمنح الحكومة السلطة الجذر الداخلي، يتحدد في زوج من نزعتين متصاحبتين نزعة الأمر، ونزعة الطاعة أما الجذر الخارجي فيتحدد في زوج آخر، وهو التماسك والتنافس، وهما الأساس"، فالطبيعة البشرية مركبة من خصوصيات تقدر على صهر المفارقات وليس فقط التناقضات بين أفراد البشر، كما نجده يقر بدور الهوية والثقافة في تكوين التماسك الاجتماعي، والثقافة المشتركة كانت دائما من عوامل التماسك الاجتماعي يماثل في القوة الحكم المشترك.[2]

6. المواطنة وعلاقتها ببعض المفاهيم

ترتبط المواطنة ببعض مفاهيم الفكر السياسي، مما يعطيها خاصية علائقية مع تلك المفاهيم وهذا لإزالة اللبس والغموض عن المفهوم،من خلال ما سوف نتطرق له.

1.6 علاقة المواطنة بالهوية:

إذا كانت المواطنة كقيمة سياسية، تقوم على الرابط الجغرافي كمؤشر مادي ضروري، ولازم في بنائها، فإن المكونات القائمة على البعد الهوياتي للجماعة المؤلفة من المبادئ، والتي تعكس

[1] . شريف الدين، **مرجع سابق**،ص ص .41،42.

* برتراند آرثر ويليام راسل، وُلِد في 18 ماي 1872 في تريليتش وموته في 2 فيفري 1970، هو عالم رياضيات ومنطق وفيلسوف ورجل سياسة وأخلاقي بريطاني، يعتبر راسل أحد فلاسفة القرن العشرين الأكثر أهمية.

[2]:**المرجع نفسه**،ص ص.47،48.

خصوصياتهم، والتي تعرف بالهوية أو الذاتية التي تأخذ بعدين، بعد فردي وبعد جماعي، فالهوية ملازمة للمواطنة فهي تحفظ أصالة وثوابت المواطنين في ظل المتغيرات الحادثة والتي تنجم عن المسار السياسي للسلطة الذي يتغير وفقا لمطلب الشعب أو الأكثرية،[1] حيث تعد هذه العلاقة من أهم العلاقات الاجتماعية المتشابكة فيما بينها، القائمة على المعتقدات وقيم اجتماعية وأخلاقية الموجهة للفرد الذي يكتسبها منذ ولاته، من خلال تنشئته الاجتماعية، فالهوية لازمة للمواطنة،لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية، واجتماعية وقوانين لضبط هذه العلاقات وكل هذا ينبنى على المعتقدات والقيم والمعايير أي على هوية معينة، أي أن المواطنة نمط من أنماط الهوية الاجتماعية رغم كونها سمة أساسية للفرد التي تدفعه إلى الالتزام بالقوانين التي تحافظ على وحدة المجتمع وتماسكه، فإن المواطنين مهما كان إخلاصهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته لا يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لابد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم.[2]

2.5 علاقة المواطنة بالديمقراطية

إن علاقة المواطنة بالديمقراطية ليست علاقة تلازمية فحسب، بل هي علاقة وجود واستمرار، فارتباطهما ببعضهما البعض ارتباط تاريخي، فهما نتاج مسارا واحد، حيث يمكننا أن ندعي أن الديمقراطية وعاء للمواطنة.

تعمل الديمقراطية على إقامة التوازن بين الفرد والمجتمع وذلك من خلال تغليب المصلحة الجماعية المشتركة على المصلحة الفردية، ومنه تصبح القرارات تحترم الأغلبية، فالنظام الديمقراطي يساهم في نشر القيم الإنسانية كالعدل والمساواة وحقوق الأقليات، كما أن مبدأ الديمقراطية يقوم على أحقية الفرد بالتمتع بكامل مواطنته، وهذا يجعل منه فردا ايجابيا، من خلال مشاركته في الحكم من خلال التصويت .[3]

2.1الجنسية وعلاقتها بالمواطنة

لعل أكثر التعريفات تداولاً وتعبيراً عن فكرة الجنسية بوجه عام أنها " رابطة سياسية وقانونية بين الفرد ودولة معينة تجعله عضوا فيها، وتقيد انتماءه إليها، وتجعله في حالة تبعية سياسية لها"، بما يعني أن الآثار التي تترتب على الرابطة السياسية والقانونية بين الشخص والدولة، تنمح صفة المواطنة وتفرض على المواطن الولاء لها وفي المقابل يوجب عليها حمايته ومنحة المزايا المترتبة على هذه

[1]: **المرجع نفسه**،ص.53.

[2]: ثائر رحيم كاظم، **العولمة والهوية والمواطنة**، مجلة القادوسية في الأدب والعلوم التربوية، المجلد.8،ع. 1. 2009، ص.14.

*فيلسوف كندي وأستاذ العلوم السياسية

[3]. محمد خالدي، **مرجع سابق**، ص. 33.

الرابطة، بينما عرفها الغرب بأنها؛ صفة الفرد قوامها رابطة سياسة وقانونية وتربط بينه وبين دولة ما، و هو عنصر من عناصر تكوينها.[1]

ولما كانت الجنسية قضية شديدة الحساسية باعتبارها تعبيراً عن سيادة البلد وهويته، وعلاقة قانونية بين الدول والفرد المنتمي إليها، فهي علاقة حماية وخضوع بين الطرفين، فلهذا جاء التعريف ممزوج بكل أبعاد المواطنة - فهي رباط قانوني يقوم على الارتباط الاجتماعي، ورابطة فعلية تقوم على الوجود والمصالح والمشاعر إلى جانب الحقوق والواجبات المتبادلة -.[2]

ولما كان المواطن يستمد مركزه الوطني بمجرد تمتعه بجنسية دولته سواء بالأصل أو التجنس، هنا نجد أن هذه الخيرة من المفاهيم التي تتشابه بفكرة المواطنة، إذا فهي حق لكل فرد ولد أو مستوطن في بلد ما ، فتنشأ الجنسية علاقة تبعية بين الفرد والدولة وتكون قوامها مجموعة من الواجبات المتبادلة، فالجنسية بالنسبة للفرد ضرورة يتطلبها كيانه الإنساني، فعدم انتماء الفرد إلى دولة ما يؤدي إلى عدم اكتسابه المواطنة، وبالتالي عدم حصوله على الحقوق الأساسية التي لا تستقيم حياته إلا بها.[3]

ويبدو بوضوح أن المواطنة والجنسية أمران يشيران إلى ظاهرة واحدة، والفارق بينهما يُميزه الوصف السياسي والمصطلح القانوني- فبالنسبة للوصف السياسي هو وصف واقعي ناتج عن استقراء الظواهر الاجتماعية ويستخرج من أحوال الحياة المعيشية، ويلحق الفرد بموجب انتماءه لجماعة سياسية قامت على أساسها الدولة، بينما المصطلح القانوني تتحدد به مراكز للحقوق تكون ثابتة وقاطعة تملكها السلطة الحاكمة بموجب قراراتها وتحديدها للحقوق والواجبات.

1.7 المواطنة والوحدة الوطنية

يتألف مصطلح الوحدة الوطنية من عنصرين أساسيين الأول: يتضمن الوحدة، والتي تعنى تجميع الأشياء المتفرقة في بوتقة واحدة، أما العنصر الثاني فيتمثل في الوطنية المستمدة من مفهوم الوطن وهو عامل دائم وإحساس للوحدة الوطنية، ومنها كانت كلمه وطني، وهو ما يوصف بها كل شخص يقيم في الوطن كتعبير عن انتماءه لمجتمعه وتفانيه في خدمته و الإخلاص والولاء له،[4]ومن

---

[1].نهلة محمد، **مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة**، (القاهرة: كلية الحقوق، د س ن)، ص.31.

[2]. **المكان نفسه.**

[3]. أحمد محمد مصطفى، المواطنة **والتحول الديمقراطي دراسات في تاريخ الثورات الشعبية المصرية في ضوء أحكام القضاء**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2013)، ص.360.

*. رئيس أبحاث كندا في الفلسفة السياسية بجامعة كوينز (كينغستون، كندا)

[4]. نهلة محمد، **مرجع سابق**، ص.43.

مجموع هذين العنصرين الوحدة، والوطنية، يتشكل مفهوم الوحدة الوطنية وهو الإطار الفكري والنظري للمواطنة، ومن ثم فالوطنية عمليه فكريه، بينما المواطنة ممارسة عمليه على أرض الواقع للأبرز مظاهر الوطنية، ومن خلال التحديد اللغوي للمفهوم، والتقارب اللفظي بينهما يتبلور الأساس التاريخي التي تمثله الوحدة الوطنية من احترام للتعددية وتسامح وتعايش بين المواطنين.[1]

أن الوحدة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة، وتصنف بأنها أعلى درجاتها ، فالفرد يكتسب صفه المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة معينة لكنه لا يكتسب صفه الوطنية العنصر الأساسي للوحدة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة أهم من المصالح الخاصة، إذن المواطنة هي نقطه انطلاق للوطنية وليست لحظه وصوله، وعند ذلك يكون الوطن هو المبتدئ والمنتهى.

المطلب الثالث: المواطنة والتنوع المجتمعي

تختلف المجتمعات البشرية من الناحية الجغرافية، وكذلك من الناحية القيمية والديمغرافية، والاجتماعية والعرقية والثقافية، وكذا من الناحية الإيديولوجية، حيث تتباين الأسباب التي تعود إليها ظاهرة التنوع المجتمعي منها أسباب تاريخية (الحروب وما يترتب عنه من عمليات التهجير القصري أو حتى الطوعي)، وأسباب اقتصادية (النزوح لإيجاد فرص العمل) وأيضا لأسباب سياسية(عمليات ترسيم الحدود)، وعليه فإن التنوع الاجتماعي له ظروفه في كل مجتمع.

1. المواطنة المتعددة الثقافات

تم التنظير لهذا الطرح من قبل mlicka willky وكانت موضوعا لمؤلفه : Multicultura l Citizenship عام 1995،حيث أشار إلى أن الحقوق الثقافية _ التي تعد لب وجوهر مسألة الهوية بل وأزمة الهوية_ جزء من منظومة الحقوق واعتبارها الركيزة الأساسية وأعمق لمفهوم الانتماء والهوية، وبالتالي هذا الطرح الجديد للمواطنة يتلاءم مع المجتمع المتعدد والمتنوع ثقافيا لإرساء مرجع هوياتي مشترك في إطار مجتمع مجزأ ثقافيا، أي أن فكرة التعددية الثقافية باعتبارها ظاهرة اجتماعية سياسية تعبر عن وجود مجموعات ومؤسسات تعبر عن انتماءات ثقافية خاصة تتفاعل أفقيا مع فواعل المجتمع الآخرين تتفاعل عموديا مع المؤسسات السياسية. [2]

وتنبثق عن المواطنة متعددة الثقافات عدة حقوق مكرسة لإحداث نوع من التوازن في المجتمع التعددي، هناك حق الثقافة الخاصة بالمهاجرين والمجموعات الدينية، والحقوق الخاصة بالتمثيل

[1]. حنان كمال ابو سكين، **المواطنة والإصلاح السياسي** ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2013)، ص.77.

[2].Mateo Gianni, **Multiculturalisme et Démocratie**: **quelques implications pour la théorie de la citoyenneté,** Swiss Political Science Review 1, n°,4.(1995): 1-39

للفئات الضعيفة والأقليات المهمشة وذلك من خلال نظام الحصص الانتخابية للأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرين، وحق الحكم الذاتي التي تطالب به المجموعات الوطنية المتواجدة في إقليم أو أقاليم الدولة التي تحتويها.[1]

كما أن لهذه المواطنة مستويات عدة حيث تنحصر في ثلاثة مستويات: المستوى الأنثروبولوجي والمستوى المعياري، وهذين المستويين يرتبطان بعنصر الجنسية وذلك على حسب المفهوم التقليدي أما على حسب المفهوم الحديث يرتبطان بعنصر الانتماء الثقافي، والمستوى الثالث هو مستوى مؤسساتي ويتمثل في المؤسسات الديمقراطية يتطلب مؤسسات قادرة على الاستجابة لمطالب الهوية والرفع من مستوى تمكين كل الأقليات ومختلف المجموعات الثقافية.[2]

2. حق المواطنة للأقليات

الأقليات مصطلح؛ يُراد به العدد القليل أو الأقل بالنسبة للأكثرية من المواطنين الذين يعيشون في دولة واحدة، فلا وجود لتجمعات تخلوا من التعدد والتنوع، وكثيرا ما ينظر إلى هذه الأقليات على أنها فئة لا تضاهي الأكثر من حيث مزاولة حق المواطنة، حيث تواجه الأقليات في هذه المجتمعات مشكلات في المشاركة والتمثيل علاوة على مشكلات الهوية وسط هوية اكبر، لذلك تُطرحت مسألة المواطنة كإحدى الصيغ الضرورية لمعالجة ثنائية الأكثرية والأقلية في إطار المواطنة التي لا تكون فيها الأكثرية متغلبة على الأقلية، إنما تكون متكاملة بها و متعاونة معها بالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.[3]

هناك ديمقراطيات تطرح فكرة الأقليات في الممارسات السياسية، وكيفية توصيفها وحقها في التمثيل النيابي، وهو ما يدمجها في النسيج الاجتماعي لتكون جزءاً من وطن يرسخ ثقافة المواطنة، وهو الذي يحفظ سلامة المجتمع وتعايشه، وهو دور السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية في كل دولة.

إن الفكرة الأساسية لبناء المواطنة هي وضع معايير لها، بما فيها الالتزام بالحقوق والواجبات، وما تقتضيه هذه الأخيرة من اعتراف بها و لا سيما تلك المتعلقة بالانتماءات والتنوع والتعدد، فالمواطنة ليس هدفها تغييب واختزال خصوصيات الأفراد، بل أنها تنتهج صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات، والتعامل الإيجابي مع متطلبات التعدد

---

[1]. حليمة زراري، **الحق في التنوع الثقافي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سطيف (كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013- 2014)، ص. 80.

[2]. **المرجع نفسه**، ص. 78.

[3]. علي محمد الصلابي، **المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة**،(بيروت: دار ابن الحزم، 2014)،ص ص. 67،68.

والتنوع بمختلف أشكاله ومستوياته، والخطر الأساسي الذي يهدد استقرار الدول ليس من جراء التنوع، بل من جراء سياسات التمييز التي تعمل على تقنين المجتمع على أسس هوياتي.[1]

وتحدث المفارقة ويتجسد الخطر حينما يتم استخدام مفهوم الأقلية والأكثرية التي تتعلق بالأصل بتحديد هوية من يجلس في الحكم ومن يجلس في المعارضة ليمارس السياسة، فيتم استخدام المفهوم على صعيد المواطنة أي على صعيد تحديد الحقوق والواجبات التي ينبغي أن يتمتع بها كل فرد، وعليه فإن التعدد والتنوع لا يتناقض مع مفهوم المواطنة المتساوية، فالسبيل الوحيد لبناء دولة موحدة رغم ما تحمله من اختلافات وتعدد مجتمعي هو الاعتراف بالتعددية الفكرية والسياسية، والدينية واللغوية ..... في إطار نظام سياسي، تعددي تداولي ديمقراطي.

3. المواطنة والأقليات الوافدة:

إن تصنيف الأقليات الوافدة Transplanted Minorities و أصلية Indigenous Minorities، إنما هو تصنيف يعتمد المعيار النسبي، قبل أي معايير أخرى، أي عدم اعتماد المقومات الطبيعية التي تتسم بها الأقلية، فهو يعتمد على المولد Native و الأصل Origin في تصنيف الأقليات، فالأقلية الأصلية، هي جزء من سكان دولة ما، وهي وإن اختلفت عن الأغلبية في واحدة أو أكثر من المقومات الطبيعية، إنما ترتبط بوجود أصيل وتاريخي على ارض الدولة.

أما الأقليات الوافدة، فهي تنتمي بأصلها الإثني-الجغرافي، إلى دولة أخرى، غير دولة المقر، كما وأنه يمكننا أن نميز بين نوعين من الوافدين، فهناك وافد يكون نيته الاستقرار، وهناك وافد يكون هدفه البحث عن العمل قد تطول مدته أو تقصر، أي نيته تختلف عن الأول، وتكون الأقليات الوافدة على درجتين: الأولى وهي تكون في حكم الجالية، والثانية تكون في موقع الأقلية، وما يمكن الإشارة إليه أن الأقليات الوافدة، وإن اعتبرت من فئة مواطني دولة المقر إلا أن وجودها غالباً ما يسبب مشاكل، والتي من شأنها أن تمس الأمن القومي أو تؤثر بشكل مباشر على الوحدة الوطنية، وذلك لأن الأقليات عادة ما تثير مشكلة الولاء المزدوج Double Loalty، مابين الدولة الأصلية ودولة المقر.[2]

و أكثر الدول تعاني من هذه المشاكل الناجمة عن الأقليات الوافدة هي إفريقيا، فهناك أقليات في شرق إفريقيا، مثل تواجد الأقليات الأسيوية في كل من تنزانيا،كينيا، و أوغندا، والأقليات الوافدة لدولة الكوت ديفوار من دول الجوار،حيث أصبحت مشكلة الأقليات الوافدة في هذه الدولة ظاهرة

[1]. محمد عزو، **التوافقية وتعزيز المواطنة للأقليات في العراق**،مجلة جامعة دهوك، مجلد 21، ع، 2 ،2018، ص، 427-436.

2: عبد السلام إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص، 224-228.

بصورة قوية، عندما تم اعتماد خطاب الكراهية من طرف الرئيس الأسبق لوران غباغبو Laurent Gbagbo،وذلك من خلال اعتماد عقيدة الإيفوارية،والتي بدورها تستبعد كل فرد ليس إيفواري الأصل من أي منصب سياسي، أي تعطي الأسبقية للمواطنين الأصليين على الأقليات الوافدة منذ عقود خلت وهو ما حدث في انتخابات 2010، عندما فاز الحسن وتارا Alassane Ouattara بهذه الانتخابات، مما أثار منافسه لوران، الذي شكك في أحقية وتارا بهذا المنصب، على اعتبار أنه ليس افواري الأصل.[1]

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المسفرة لواقع التنوع الهوياتي

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المقربات النظرية التي أخذت على عاتقها شرح وتفسير أهم المسببات المؤدية إلى نشوب النزاعات في المجتمعات الإفريقية المتسمة بالتعددية، ثمّة الكثيرُ من المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة النزاعات، وهي تتقاطع فيما بينها نظراً لتداخل المتغيرات المتسببة في حدوثها، و تأتي القارة الإفريقية في مقدمة المناطق التي سعى الباحثون لدراستها؛ كونها من أكثر مناطق العالم التي تشهد نزاعات ذو طابع هوياتي مما يؤثر على الأمن بصفة عامة والأمن المجتمعي بصفة خاصة، كما يطرح إشكالية الانتماء وتفعيل المواطنة بما يتطلبه الوضع في إفريقيا عموما.

المطلب الأول: البنائية وحركية تشكل المجتمعات التعددية

البنائية Constructivisme كحقل معرفي ظهر ضمن حقول أخرى خارج نطاق العلوم السياسية مثل علم الفلسفة والاجتماع الانثروبولوجيا، لدراسة العلاقة التبادلية بين البنية Structure والفاعل أو العضو Agent ضمن مختلف السياقات (تاريخية ، سياسية واقتصادية، اجتماعية)، حيث أرتبط ظهور البنائية كاتجاه جديدة بعد نهاية الحرب الباردة مما أكسبها الشرعية من خلال دحض تفسيرات التوجه العقلاني، الذي أظهر عجزه عن التنبؤ بنهاية الحرب الباردة ،كما أن خلال هذه الفترة تصاعدت حَدة الصراعات والنزاعات التي ترتكز على متغير الهوية مقارنة بالفترات السابقة ؛ وهذا راجع لاهتمام بتصور الثقافة الذي كان بروزه متزامن مع بروز الطرح البنائي، وهذا ما فتح المجال لبروز النظرية البنائية .

وظهرت البنائية كطرح جديد وبديل من خلال كتابات نيكولاس أنوف Nicolad Ounf في كتابه المعنون بـ World of our making of it the social theory and IR الذي تم صدوره عام 1989ثم كتاب إلكسندر وندت Alexander Wendit المعنون Anarchy is what state Make

[1].**State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2016 - Côte d'Ivoire** Consulté le 14/06/2022 sur le lien suivant : https://www.refworld.org/docid/5796083e6.html

of it : The social construction of power politics، ترتكز البنائية على جزئية أساسية في طرحها، وهو أن الإنسان كائن اجتماعي الطبع، يحبذ العيش في أنساق اجتماعية حيث يكون هناك علاقات اجتماعية تبادلية، وهذه الأخيرة تُكون الفرد، والذي يكون له الدور في بناء العالم أو الفضاء المعاش فيه من خلال استغلال الموارد المتاحة له، وأيضا من خلال الخطاب السائد والمعمول به.[1]

كما و أن البنائية تعطي أهمية لدور الأفكار والقيم والثقافة، ودورها في بلورة الهوية والمصلحة؛ على اعتبار أن الهوية والمصلحة يتم تأسيسهما من خلال التبادل المشترك للأفكار لاغية بذلك أسبقية الهوية على البنى الاجتماعية، عبر وتيرة زمنية ومن خلال العمليات الاجتماعية، كما أن الخطاب السائد في المجتمع يأخذ من الأهمية ما تأخذه الأفكار في الطرح البنائي،لأن الخطاب يشكل المعتقدات والمصالح، فالقيم هي الضابط لسلوك التي تكون راسخة في النسق الاجتماعي، وهي بدورها تصنع لنا الهويات و التي بدورها تأسس مؤسسات وهيئات لها طابع سياسي واجتماعي، واقتصادي وهوياتي.[2]

هذه التصورات البنائية تقودنا إلى القول أن المقاربة أو الطرح البنائي يعتمد على جزئيتين أساسيتين : الجزئية الأولى؛ أن تشكيل النسق الاجتماعي لا يرتكز على القوى المادية فقط، بل يعتمد أيضا على الأفكار والقيام المتبادلة والمشتركة والجزئية الثانية: أن الأفكار بدورها تكون أساس بناء هويات ومصالح الأفراد، مفندا بذلك أطروحة أن الهويات والمصالح معطى طبيعي ومسبق.[3]

لقد تصاعدت حِدة النزاعات والصراعات التي ترتكز على متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها؛ الاهتمام المتزايد بتصور الثقافة الذي كان بروزه متزامن مع الطرح البنائي.[4]من بين العوامل التي تلعب دور مهما في تحديد هوية الفرد والجماعة حسب البنائية هي الثقافة فهي التي تميز جماعة عن باقي الجماعات الأخرى على أساس القرابة"أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأرض وغيرها والثقافة تحدد أيضا من "نحن" ومن "هم" فهي الأساس التي تقوم عليه الأيديولوجيات القومية .[5]

---

[1]: موسى بن قاصير، **النزاعات الإثنية في إفريقيا مدخل نظري**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022)، ص. 81.

[2] : ستيفن وولت، **عالم واحد، نظريات متعددة**، تر: عادل زقاع، زيداكي زيان، تم التصفح يوم 2020/10/23على الرابط التالي:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[3]:الكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: عبد الله صالح العتيبي،(الرياض:النشر العلمي والمطابع، 2006)، ص. 1.

[4] :عادل زقاع، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية**، تم تصفح يوم 2020/10/23الرابط التالي: www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.ht

[5]: موسى بن قاصير، **مرجع سابق**، ص.83.

تعتبر البنائية التعدد (أثني، ديني أو لغوي، أو عرقي) متغير من متغيرات النزاع أو الصراع القائم على البعد الهوياتي، ولكن ترى أن هذا التعدد ليس المحرك الأسس لنزاع إذ يجب حضور متغير أخر وهو الوعي الهوياتي بالاختلاف، فبدون توفر الوعي بالهوية لا يمكن أن يصبح التعدد متغير ذا أهمية وفي حالة عدم الوعي بالتعدد يصبح (التعدد نفسه) متغير جامد Iner Voriable؛ وهذا ما يوفر لنا الأمن الهوياتي، أي أن المتغير الخامد في حالة عدم تفعيله أو تسييسه فهو بذلك ما يصنع لنا أمن الهويات، وهذا راجع أيضا إلى دور الدولة في التحكم بالمتغيرات الجامدة.[1]

مما سبق يمكننا أن نقول انه كلما كانت مجموعة سواء لها بعد اثني أو ديني، أو عرقي، تعي أنها تختلف عن الأخر كلما كانت هناك إمكانية حدوث نزاع يحمل بعد هوياتي، وكلما كانت المجموعات لا تعير لاختلافها بال، يصبح هذا التعدد لا يشكل خطر على الأمن الهوياتي أو المجتمعي، كما أن دور الدولة و النخب هنا في عدم التسييس ألاعقلاني ذلك التعدد لأغراض سياسية و مطامع سلطوية الذي يؤدي إلى التشكيك في الولاءات والانتماء.

كما أن الطرح البنائي يرى أن الصفة التنازعية للهوية ليس مُعطى مسبقا بل تحكمي يديره القادة،أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف، وفي هذا الصدد يقول جيمس دي فيرون* James D Fearon في مقاله "التفسيرات العقلانية للحرب Rationalist explanation for war،إن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيها ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد ، والاتجاهات(ميول النخب)، الكيفية التي يتم بها تفسير العامل الجماهيري، بالإضافة إلى التعامل مع المجموعات الأخرى.[2] وهذه العوامل تتحكم بها النخب، التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة، وإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية، بحيث يزداد الاحتكاك السلبي مع الأخر، وهكذا فإن الهوية تعتبر مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها اعتمادا على أساطير تؤسس لعلاقات تنازعيه وهنا تعبر الهوية عن مجموعات وهياكل اجتماعية قابلة لتوسع والانكماش، الاندماج والانقسام، وهو ما حاصل في إفريقيا على وجه الخصوص، حيث تشكلت الهوية من خلال عدة وسائل بما في ذلك الاستعمار و الهجرة.

---

[1]. خديجة بوريب، **أزمة الدولة في إفريقيا: دراسة في تأثير العامل الإثني-الهوياتي من منظور المقاربة البنائية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص:العلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020)، ص.46.

*. هو أستاذ للعلوم السياسية بجامعة ستانفورد، اشتهر بعمله في نظرية الحروب الأهلية، والمساومة الدولية، وألغاز عدم كفاءة الحرب، وتكاليف الجمهور، والبناء العرقي، وفقًا لمسح عام 2011 لعلماء العلاقات الدولية، يعتبر فيرون من بين أكثر علماء العلاقات الدولية تأثيرًا خلال العشرين عامًا الماضية.

[2]. James D Fearon, **Rationalist Explanations for War**, International Organization49, n°.31, (1995) : 379-414

المطلب الثاني: مقاربة الأمن المجتمعي و نظرية الأمننة : دور الهوية في تعزيز الوعي بالتعدد.

تُعد مدرسة كوبنهاغن أول المدارس التي دعت إلى توسيع مفهوم الأمن عن طريق إضافة أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري، لتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، حيث طرحت هذه المدرسة أشكالاً جديدة من الأخطار والتهديدات التي قد تواجه الدول، ومن أبرز التحولات ضمن هذا المنظور الانتقال من أمن الدولة إلى أمن الأفراد والشعوب بسبب تراجع قدرة الدولة على مواجهة تحديات والتي تمس الأمن الهوياتي خاصة في المجتمعات التعددية، فيصبح التهديد الأخطر للأمن المجتمعي ما ينجر عنه من صدامات إثنية يصبح فيها الأفراد الهدف الرئيسي لهذا العنف في إطار سعيهم للتنافس على السلطة و الموارد، مع إخفاق الدولة في أن تكون إطار الانتماء الهوياتي، فالأمن القومي مرتبط بالسيادة وبقاء النظام، أما الأمن الاجتماعي يخص البقاء الهوياتي والترابط الاجتماعي.[1]

يعتبر الأمن المجتمعي محورا مهم في التركيز على الهوية، وهو الإجابة عن التساؤل حول: بمن وما يجب تأمينه؟ وبالتالي فإن الأمن المجتمعي يستند إلى دراسة وضعية الجماعات التي يتكون منها المجتمع على اعتبار أن المجتمع مكون من جماعات اندماجية إنصهارية، وجماعات استعلائية و أخرى انفصالية.

- الجماعة الاندماجية فهي تشير إلى وجود جماعة داخل المجتمع الكلّي يسعى أفرادها قدر الإمكان التخلي عن خصوصياتهم التي تميزهم بهدف اكتساب سيمات الجماعة الكلّية، ومنه تنصهر الولاءات لتصبح الولاء للمجتمع الكلّي وهذا يلغي ما يسمى بالعلاقات الأولية في المجتمع .
- الجماعة الاستعلائية تنظر على نفسها على أنها تتميز بالتفوق إزاء الجماعات الأخرى التي تعيش معها في نفس المجتمع، بحيث ينظرون للأخر باستعلاء متقبلين قيمهم وتقاليدهم الخاصة دون سواها، الأمر الذي يولد شعورا لا إراديا بعدم الأمان
- الجماعة الانفصالية فإن مبدئها قائم أنّ الاستمرار في العيش مع بقية الجماعات الأخرى داخل مجتمع واحد لا يلبي طموحاتها ومطالبها، وهذا ينمي رغبة الأفراد في الانفصال عن المجتمع الكلّي.[2]

ومن هنا نرى أن الأمن المجتمعي يرتبط بتمكين الجماعات من الإشارة إلى نفسها بـ نحن في مقابل الأخر؛ الذي هو تهديداً لهذه الهوية ومنه يبدأ التصرف بطريقة أمنية، وهذا يؤدي بها

[1]: **قراءة في المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك**، تم التصفح يوم 2021/05/15 على الرابط التالي:
https://www.politics-dz.com

[2]. حنان بن عبد الرزاق، **تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي لدولة –دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-217)، ص ص.42،43.

(الجماعات) لشعور بالتمايز سواء أكان لغوي ، ديني أو عرقي أو حتى قبلي، مما يؤدي لتقوية علاقات أفرادها ساعية للتأثير على سياسات وقرارات حكوماتها بناءاً على إحساسها بالوعي النوعي.

1. المأزق الأمني المجتمعي Societal Security Dlilemma

كان مفهوم المعضلة الأمنية مفيدا بشكل خاص خلال الحرب الباردة، و أتاحت هذه الأخيرة تحليل كيفية وأسباب سعي الدول للسيطرة على دول أخرى أو تحييدها، حيث يجادل سنايدر ووالتر الآن بأن الإطار النظري للمعضلة الأمنية لا ينطبق فقط في سياق النزاع بين الدول، ولكنه قادر على تقديم رؤية تحليلية للحروب الأهلية أيضًا.[1]

و المعضلة الأمنية هي الموقف الذي تؤدي فيه جهود كل طرف لزيادة أمنه إلى تقليل أمن الآخرين، حتى الأعمال الغير هجومية يمكن أن تثير معضلة أمنية، ولهذا السبب من المهم فصل الأهداف الانتهازية عن الأهداف التي تضمن الأمن، ويشير جيرفيس إلى أن محاولات إنشاء مناطق عازلة يمكن أن تثير قلق الآخرين الذين لديهم مصالح هناك.[2]

المعضلة الأمنية هي حالة اجتماعية لها أسباب اجتماعية وإدراكية، وليست مجرد حقيقة من حقائق الطبيعة، و أحد الشروط الأساسية لنشوء معضلة أمنية ونزاع عرقي هو انهيار الدولة أو الإمبراطورية أو إضعافها الشديد، تؤدي المعضلة الأمنية إلى تحريك دوامة تصاعدية من الأمن لجميع المعنيين، إن الفحص الدقيق لقدرة الدول الأفريقية على البقاء سياسياً يوضح الظروف التي تسمح بإشعال نار الاختلافات العرقية

و الأمن المجتمعي هو رديف للبقاء الهوياتي أو الأمن الهوياتي، فهو قدرة المجتمع على الاستمرار والتكيف مع ظروف تتسم بالتغير والحركية والتهديدات المحتملة أو الفعلية وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية والطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية، وفي غياب الأمن المجتمعي يحصل ما أطلق عليه باري بوزان المأزق الأمني المجتمعي Societal Security Dlilemma والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين، فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر.[3]

---

[1]. Jervis Robert, **Cooperation Under the Security Di**, World Politics30, n°, 2, (1978) :169

[2]. Rajat Ganguly and Ray Taras, **Understanding Ethnic Conflict : The International Dimension**, (New York : Longman,2002),p.249.

[3].قراءة في المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك، **مرجع سابق.**

تعددت العوامل التي أدت إلى اشتعال المعضلة الأمنيةفي الكوت ديفوار، منها ضعف الدولة والأزمة الاقتصادية أجبر مجموعات معينة على العودة إلى الارتباط البدائي بالخلفية العرقية والدينية، وهو الارتباط الذي يحل محل الهوية الوطنية، ويخلق نزاعات شديدة على السلطة، أدت هذه العودة إلى تعريف الأطراف لبعضهم البعض على أنهم تهديدات هجومية، وبسبب الوضع الاقتصادي المتردي، أصبح النزاع من أجل السيطرة على الموارد متزايد.

إن أي تحسن اقتصادي تقوم به مجموعة عرقية واحدة يُنظر إليه على أنه تهديداً للمجموعات أخرى، فمعضلة الأمن العرقي لها عنصر اقتصادي، حيث يتم قراءة جميع أنواع الدوافع والمخاوف في أي تغيير في الوضع الاقتصادي لكل مجموعة عرقية، ولذلك فإن توزيع الموارد على مجموعة عرقية واحدة دون أخرى يقلل من أمن هذه الأخيرة ويزيد من أمن المجموعة الأولى، حيث تقع مسؤولية التحكم في الموارد وتوزيعها في المقام الأول على عاتق الحكومة، وبالتالي فإن التعيينات السياسية تمنح السلطة للشخص المعين وحاشيته، وهو ما يمكن تفسيره بدوره على أنه تهديد أمني لفئات معينة .

وفي مرحلة ما، افترضت المجموعات العرقية الأخرى أن حكومة غباغبو ومجموعته العرقية كانت تسيطر على وسائل الدخول إلى الشرطة والدرك، حيث اتُهم غباغبو بملء أكاديمية الدرك الوطنية بأعضاء من مجموعته العرقية، ويدعي المتمردون في المناطق الشمالية والغربية من كوت ديفوار أن التمرد تم تنفيذه لتعزيز أمن أفراد مجموعتهم العرقية، كما أدى التمرد بدوره إلى تقليص أمن الحكومة الوطنية الواقعة في جنوب البلاد.

ومن بين العوامل الأخرى التي أدت إلى المعضلة الأمنية في كوت ديفوار يتلخص في زعزعة الاستقرار في المنطقة الفرعية، وخاصة في دول مثل ليبيريا وسيراليون، وقد أدت النزاعات في هذين البلدين إلى زيادة احتمالات نشوب نزاع واسع النطاق وطويل الأمد.

لقد تم حل معظم النزاعات في سيراليون وليبيريا، ولكن لا تزال هناك أعداد كبيرة من المتمردين الذين لم يتم إعادة دمجهم في المجتمع، وتفيد التقارير أن بعض هؤلاء المتمردين أنفسهم انجذبوا إلى النزاع في كوت ديفوار ونتيجة لذلك، أدى ظهور ثقافة فرعية محلية للمرتزقة من أصل ليبيري وسيراليوني إلى تعقيد عملية تحديد الجهات السياسية الفاعلة المشروعة، وينطبق هذا بشكل خاص على المنطقة الغربية من الكوت ديفوار،وهذا زاد من قلق ومخاوف الإيفواريين في جنوب البلاد.

إن مرد كل هذه السلوكيات، والجنوح للنزاعات والتصعيد الإثني يعود إلى أسباب سياسية وثقافية وأسباب قيمية، ومع غياب أو إخفاق الدولة في احتواء الاختلافات والتعدد، وهذا الإخفاق بعدم قدرت الدولة في حماية مجموعات معينة سوف يؤدي إلى الشعور باللاأمن وهذا بدوره يؤدي إلى

تصاعد حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، وهذا التصعيد سوف يؤدي إلى لعبة صفرية، أي وجود أو بقاء مجموعة يكون على حساب تصفية أخرى.

2. **نظرية الامننة: الأمن كقانون خطاب**

قدمت مدرسة كوبنهاغن مساهمة كبيرة في النقاش حول معنى الأمن، من خلال صياغة نظرية الأمننة حيث طورت الحجة القائلة بأن الأمن هو في نهاية المطاف نتيجة لعملية اجتماعية خاصة أو فعل الكلام، وبناء على ذلك فأن الأساس النظري لنظرية الأمننة يأتي من نظرية الفعل الكلامي أو الفعل الخطابي، ويدحض بذلك الافتراض القائل بان التهديدات الأمنية موجودة بشكل مستقل عن شخص يمثلها على هذا النحو.[1]

تعتبر نظرية الأمننة Securitization Theory أو إضفاء الطابع الأمني برنامج البحث القيادي في حقل الدراسات الأمنية خلال 25 سنة الأخيرة. ظهرت هذه النظرية كنتيجة للتطورات الثورية التي حدثت في التخصص العلاقات الدولية ابتداء من منتصف الثمانينيات القرن الماضي، تعود أصول نظرية الأمننة إلى أعمال التي قدمها أولي ويفر Ole Woever حول الأبعاد الخطابية للأمن، تنطلق نظرية الأمننة من تعريف الأمن كممارسة خطابية أو سياق تكلم، تفترض هذه النظرية بأن مشكلة أو حادثة اجتماعية ستصبح قضية أمنية من خلال التكلم عنها بعبارات تحمل معاني الخطر والتهديد، تحدث الأمننة عندما يقوم فاعل معين بالحديث عن مشكلة اجتماعية معينة كتهديد أمني وجودي، تفترض النظرية بأن عملية الأمننة لن تحدث بدون يتكلم الفاعل على المشكلة باستخدام مفردات التهديد.[2]

تُعرف الأمننة على أنها، فعل لا يحدث فقط عند نطق كلمة الأمن، ولكن يحدث عند استدعاء لتهديد وجودي لكائن مرجعي (ليس فقط الدول)، حيث يجب أن يتمتع ممثل الأمننة (معتمد الفعل الخطابي) ببعض السلطة، وأيضا يجب أن يكون مدعم من طرف جمهوره، من خلال الموافقة أو الإكراه، ومن ثم فإن نظرية الأمننة تنظر للأمننة على أنه أمر إعلامي وذاتي.[3]

يمكن وصف نظرية الأمننة بأنها نظرية التعبئة Mobilization و التسييس Politiciztion، أو لنقل نظرية التعبئة السياسية، وكما هو معروف في هذا النوع من النظرية، تلعب اللغة دورا حاسماً

[1]: Written by Siddharth Seth, **What is Security? Securitization Theory and its Application in Turkey** Consulté le 14/06/2022 sur le lien suivant: https://www.e-ir.info/pdf/60264

[2] .أحمد قوجيلي، **فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية**، تم التصفح يوم 2023/11/16 على الرابط التالي:
_https://www.researchgate.net/publication/328748488

[3] .Melanie Richter-Montpetit **, Is securitization theory racist? Civilizationism whiteness, and antiblack thought, methodological in the Copenhagen Schoo ,** Security Dialogue, 2020, Vol. 51(1) 3–22

في العملية التعبوية وفي تجنيد الدعم المطلوب لأي إجراء سياسي. وقد حدد ويفر معالم هذا الدور بشكل واضح من خلال وضعه كشرط ضروري لإطلاق عملية الأمننة بدون لغة أو بدون كلام، لا تحدث الأمننة، ويصف ويفر حدوث الأمننة كمتغير نتيجة أو مرحلة أخيرة في سلسلة من الخطوات المتساندة، وبالرغم من أنه لم يقدّم تعريفا صريحا لمصطلح الأمننة، إلا أنه أسهب في شرح العملية المؤدية إلى نتائجها.

من هنا نجد أن الأمننة الناجحة تطلب شرطين أساسيين : الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فضلا على شرط أخر وهو تحديد التهديدات الفعلية.[1]

ويمكن عرض هذه عملية الأمننة بصفة عامة، في ثلاثة مراحل: تتمثل الأولى في تحديد المشكلة الأمنية، أي القضية أو الفاعل الذي سوف يعتبر كتهديد وجودي فعلي أو محتمل، عادة ما تكون هذه المشكلة ذات طابع اجتماعي في الأساس، ولكن بمجرد تسييسها تُعطي منزلة مرادفة للتهديد، بعد تحديد المشكلة الأمنية، تأتي الخطوة الافتتاحية في الأمننة من خلال التكلم عن هذه المشكلة، ويشير ويفر إلى أن الفئة التي تحدد المشكلة الأمنية وتتكلم عنها بعد ذلك هي نخبة الدولة أو السلطة بشكل عام حيث قال:"... ستصبح المشكلة الأمنية قضية أمنية متى يعتبرها حامل السلطة كذلك"، بهذه الكيفية تصبح المشكلة (مهما كانت)قضية أمنية متى تكلم عنها أولئك الموجودون في دائرة السلطة، حيث تقوم الدولة بتعريف بعض الفواعل كتهديدات أمنية تماشيا مع مصالحها المقطعية، في حين تضفي بعض القضايا أبعاد أمنية لإعطائها صيغة الأولوية ورفعها إلى قمة الأجندة الأمنية للدولة، و أضاف ويفر إن تعريف القضية كمشكلة أمنية يغيّر موقعها حيال مواقع جميع القضايا الأخرى[2]، تكلم السلطة أو النخبة بمفردات أمنية غير كافي لحدوث الأمننة لأنها تبقى متوقفة على التأثير المتوقع الذي يحدثه الخطاب في المستمعين أو في جمهور معين، هكذا تتمثل المرحلة الثانية في تلقي المجتمع أو الجمهور للأمننة.

هنا يحتمل استقبالها نتيجتين: إمّا يقبل الجمهور تعريف السلطة للتهديد(كالقبول بأن المهجر خطر أو المسلم إرهابي)، وبذلك ينشر الأمننة إلى القاعدة لتصبح في النهاية الخطاب المهيمن في المجتمع؛ أو لا يقبل تعريف السلطة للتهديد وتفشل الأمننة، وهذا يعني أن الأمننة متوقفة على النجاح في تكلم الأمن، أو ما دعاه أوستن بالقوة التأثيرية للكلام.[3]

---

[1] . قوجيلي، **مرجع سابق.**

[2] .Barry Buzan, Ole Wover and Jaap de Wilde, **Security : A New Framework for Analysis** (USA: Lynne Rienner,1998), p.26.

[3]. قوجيلي، **مرجع سابق.**

وهكذا، فإن التعريف الدقيق ومعايير الأمننة يتكون من التأسيس الذاتي المتبادل لتهديد وجودي له بروز كافٍ ليكون له تأثيرات سياسية جوهرية، إن طريقة دراسة الأمننة هي دراسة الخطاب والتشكيلات السياسية: متى يحقق الجدال مع هذه البنية البلاغية والسيميائية الخاصة تأثيرًا كافيًا لجعل الجمهور يتسامح مع انتهاكات القواعد التي كان يجب الالتزام بها لولا ذلك؟ إذا تمكن الفاعل الأمني، من خلال جدال حول أولوية وإلحاح التهديد الوجودي، من التحرر من الإجراءات أو القواعد التي كان سيلتزم بها لولا ذلك، فإننا نشهد حالة من الأمننة،[1] وهنا و في حالة نجاح السلطة في إقناع الجمهور بأمننتها، تأتي المرحلة الثالثة هي استعمال مجموعة من التدابير والإجراءات، غالبا ما تكون استثنائية وطارئة، لمواجهة التهديد واحتوائه، وتفترض الأمننة بأن تعريف فاعل أو قضية معينة كتهديد وجودي تمنح السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية للتعامل معها، فبمجرد تحرك الأمننة، تنتقل القضية من مجال السياسة العادية Normal Politics حيث تسود القواعد الديمقراطية، إلى عالم سياسة الطوارئ حيث تم تعليق العمل بهذه القواعد[2].

تُعرف الأمننة على أنها، فعل لا يحدث فقط عند نطق كلمة الأمن، ولكن يحدث عند استدعاء لتهديد وجودي لكائن مرجعي (ليس فقط الدول)، حيث يجب أن يتمتع ممثل الأمننة (معتمد الفعل الخطابي) ببعض السلطة، وأيضا يجب أن يكون مدعم من طرف جمهوره، من خلال الموافقة أو الإكراه، ومن ثم فإن نظرية الأمننة تنظر للأمننة على أنه أمر إعلامي وذاتي.[3]

من هنا نجد أن الأمننة الناجحة تطلب شرطين أساسيين : الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فضلا على شرط أخر وهو تحديد التهديدات الفعلية.

ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بأن إطار الأمننة ستند إلى ثلاثة معاني:

أولا. شكل الفعل the form of the act: المبني أمنيا مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا. سياق الفعل context of the act: محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

ثالثا. طبيعة الفعل natur of the act: من خلال معرفة محددات الأمن.[4]

---

[1]. Barry Buzan, Ole Wover and Jaap de Wilde, **Op.Cit,** p.25.

[2].Ole Wover, "**Security, the Speech Act Analysing the Politics of a Word**," Paper presented at the Research Training Seminar, Sostrup Manor, Jerusalem/ Palestine, June 1989, p.42.

[3] : Melanie Richter-Montpetit, **Is securitization theory racist? Civilizationism whiteness, and antiblack thought, methodological in the Copenhagen Schoo,** Security Dialogue 51, no,1,2020 : 3–22

[4] . Clara Eroukhmanoff, **Securitisation Theory : An Introduction :** Consulté le 14/06/2022 sur le lien suivant: https://www.e-ir.info/2018/01/14/securitisation-theory-an-introduction

مما سبق نجد أن نظرية الأمننة توضح أن سياسة الأمن القومي ليست أمرا طبيعيا، لكن يتم تحديده من طرف السياسيين وصانعي القرار، وفقا لهذه النظرية يتم تشكيل القضايا السياسية على أنها أمنية يجب التعامل معها بشكل عاجل عندما يتم تصنيفها على أنها "خطيرة" و"مهددة"، و" مثيرة للقلق" من قبل جهة أمنية لديها القوة الاجتماعية والمؤسسية لنقل القضية "خارج السياسة"، لذا؛ فإن القضايا ليست موجودة لكن يجب التعبير عنها على أنها مشكل من قبل الجهات الفاعلة في مجال الأمننة، أن وصف الهجرة بأنها تهديد للأمن القومي على سبيل المثال، يحول الهجرة من اهتمام سياسي منخفض الأولوية إلى قضية ذات أولوية عالية تتطلب اتخاذ إجراءات، مثل تأمين الحدود

3. المقاربة الافتعالية:

ترى المقاربة الافتعالية بأن الجماعات العرقية ليست فواعل مستقلة بل امتداد لسياسات الدول، ووسائل في يد القوى السياسية الداخلية كالأحزاب والنخب السياسية أو القوى الخارجية بمعنى تحويل النزاع الإثني إلى أداة إستراتيجية تستخدمها الدول لتمرير سياستها وتصوراتها الإستراتيجية، ورغم كونها حركات داخلية فإنها كثيرًا ما تتمخض عن آثار دولية أو تكون السبب في التدهورالأمني بين الدول التي يدور فيها النزاع والدول المجاورة بسبب دعم الحركات الانفصالية والتدخل العسكري والهجرة أو الفرار من مناطق الحروب أو عن طريق دعم الدول لإحدى الجماعات العرقية المتنازعة التي تملك علاقة معها سواء كانت علاقة ولاء أو مصالح وتوازنات إقليمية.[1]

فهي تستغل النزاع الإثني للسيطرة على مناطق الاستقطاب والموارد في الدولة خاصة إذا كان النزاع في دولة معادية لها، أو عبر التدخل العسكري الإنساني وهو الأسلوب الذي طبق به الأمن الإنساني متخذًا بعده السياسي أو كما يسميه روبرت جاكسون حرب إنسانية أي التدخل الدولي الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة وإيقاف التطهير العرقي كما حصل مع النظام الصربي بقيادة ميلوسوفيتش ضد ألبان كوسوفو وتدخل حلف الشمال الأطلسي لحامية ألبان كوسوفو.[2]

المطلب الثالث: نظرية الحرمان النسبي لتفسير العنف داخل المجتمعات

إن مفهوم الحرمان النسبي في العلوم الاجتماعية يعود إلى ما قبل القرن العشرين، حيث أشار الكثير من المفكرين إلى هذه الفكرة، من أمثال ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville في كتابه النظام القديم والثوة الفرنسية، والذي قدم مؤشرات واضحة عن ما يعبر عنه اليوم بالحرمان النسبي،

[1] .المرجع نفسه.

https://www.e-ir.info/2018/01/14/securitisation-theory-an-introduction

[2] . المرجع نفسه.

كما قدم كارل ماركسKarl Marx، الاطار الفلسفي والاجتماعي للأسس النفسية للعلاقة بين الحرمان النسبي والتغير الاجتماعي الذي يجب أن تقوم به الطبقة العاملة حسب رأيه، وأكد ماركس على أن الشرط المسبق لاندلاع الاضطرابات الاجتماعية الواسعة ليس التدهور المتزايد في وضع الطبقة الكادحة، بل التطور في الأوضاع الاقتصادية للعمال، والذي لا يمكنه مجاراة الرفاهية المتزايدة للرأسماليين، مما يسبب العنف والاضطرابات.[1]

- **نظرية الحرمان النسبي:**

تُستخدم هذه النظرية في تحليل السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد والمجتمعات، والمميز فيها أنها لم ترتبط باسم واحد بل كان كل مفكر أو باحث يضيف من لمؤشرات والمتغيرات ما يراه مناسب حسب الحالة التي يعالجها، وهذا راجع، أن هذه النظرية لم تكن ميكانيكيه جامدة، بل كانت ومازالت قابلة للتحوير والتعديل.

تنتمي نظرية الحرمان النسبي إلى مجموعة النظريات الاجتماعية والنفسية، المفسرة لتكوين وتطور الحركات الاجتماعية والسياسية الواسعة التأثير، يطلق على هذه النظريات أيضا اسم" النظريات الناهضة Rising Expectations ، حيث تدور كل تفسيراتها حول توقعات الناس وتطلعاتهم للمستقبل، إذ كل فرد له مجموعة من الحاجات الأساسية متوقعة، يعتقد أنه يجب الإيفاء بها، إلا أن هناك فرق دائما بين ما هو متوقع الإيفاء به، وما يتم الإيفاء به حقيقة.[2]

يعتبر تيد روبرت غير Ted Robert Gurr، المنظر البارز لنظرية الحرمان النسبي، قام في كتابه لماذا يتمرد البشر؟ بحشد الكثير من الفرضيات التي تدور حول نشأة وتكوين العنف السياسي والتنبؤ به، ووصل إلى تركيب هذه الفرضيات والربط بينها، لتبيان كيف أن كل النظريات المفسرة للعنف السياسي، يمكن القول إنها متضمنة في الحرمان النسبي، حتى وإن اختلف التعبير عنها، وفي رأي تيد غير، العنف السياسي بما يتضمنه من أشكال مختلف، من احتجاج ومظاهرات حتى ممارسة الإرهاب يبدأ عندما يشعر الفرد بالحرمان في حياته الاجتماعية والسيكولوجية، ثم يشعر أن الوضع ملاءم لاستخدام العنف السياسي.[3]

---

[1]. مصطفى ، **مرجع سابق**، ص. 559.

[2]. **المرجع نفسه**، ص. 560.

[3]. زين الدين الحبيب استاتي، **الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان :في الحاجة إلى تنويع**، مجلة العمران،مجلد، 22،ع، 6، 2017، ص.169,

- **شروط تحقيق الحرمان النسبي**

للوصول إلى حالة الشعور بالحرمان النسبي، وتحول ذلك الشعور إلى سلوك حددت" فاي كروسبي Faye J Crosby ، خمس شروط يجب توفرها في الفرد :

- أن يعتقد أن شخصا آخر يمتلك القيمة(س.)
- أن يرغب بالحصول على القيمة(س.)
- أن يشعر أنه مؤهل أو يستحق الحصول على القيمة(س.)
- أن يعتقد بإمكانية الحصول على القيمة(س.)
- ألا يشعر بمسؤولية ذاتية عن فشله في الحصول على القيمة(س.)

إن تخلف أي شرط من هذه الشروط الخمسة، فإن الشعور بالحرمان النسبي لا يتحقق، ويسمح بظهور المشاعر الأخرى التي تترتب عن هذا الوضع، مثل الحسد والغيرة والنقمة على الآخر، أن الحرمان النسبي يزداد كلما ازدادت إمكانية الحصول على القيمة(س)في الماضي، وقلت إمكانية الحصول عليه مستقبلا.

قد يختلف الحرمان الذي يعيشه الأفراد أو الجماعات من حالة إلى أخرى، قد يتوقف الأمر عند حالة شخصية، وهي الشعور بقصر اليد، وعدم تحقيق الذات اقتصاديا وهذا الحرمان هو الأشهر، وقد يتعداه الأمر إلى الشعور بالمهانة وعدم الرعاية على مستوى الجماعة والوطن، مثل عدم المشاركة في القرار السياسي، وقد يكون الأمر أوسع وأبعد من ذلك مثل شعور بالحرمان الحضاري، أي حالة نفسية قاسية تمتزج بالإذلال وعدم القيمة لدى فئات واسعة من حضارة معينة وسط حضارات أو شعوب وأمم العالم، العولمة في العقود الأخيرة عمقت من هذه الحالة، بسبب يسر وسهولة التواصل بين الحضارات، مما زاد في قدرة الأفراد والأمم على مقارنة وضعهم السياسي والاجتماعي مع الأمم الأخرى.[1]

هناك عدد من التقسيمات التي أعطاها العلماء والباحثين للحرمان النسبي، لكن ربما أشهرها على الاطلاق هي إثنين، كل من هذين التقسيمين يتضمن تقسيمات دنيا:[2]

الرأي الأول، والذي يذهب أن للحرمان النسبي نموذجين، وهذا بناء على الفرد بمن يقارن نفسه، أولا: الحرمان النسبي الأناني(الفردي)وهو عندما يقارن الفرد أو الافراد أنفسهم بشخص آخر، من مجموعتهم الداخلية، أو حتى من داخل وطنهم، ثانيا: الحرمان النسبي الجماعي، وهو عندما يشعر الافراد، أن مجموعتهم الداخلية، محرومة عموما مقارنة مع المجموعات الخارجية.

---

[1]. مصطفى، مرجع سابق، ص. 563.

[2]. محمد عبد الكريم الحوراني، **الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج لنظرية الحرمان النسبي**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5،ع.2،2012، ص.231-233.

الرأي الثاني، الذي يرى أن للحرمان النسبي ثلاثة نماذج، ويستند أصحاب هذا الرأي في تقسيمهم هذا، على الحالة التي تدفع إلى الشعور بالحرمان النسبي أولا: الحرمان الطموحاتي، حيث تزداد آمال الافراد في الحصول على قيم معينة، لكن الوسيلة لتحقيق لذلك تبقى غير متوفرة في أيديهم مما يخلق لهم شعور بالحرمان، وهو مرتبط بالامال التي تأتي مع الثورات عادة، ثانيا: الحرمان المتناقص، يشير إلى الحالات التي تتناقص فيها قدرات الاشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة، مما يخلق إحباطا وشعورا بالخسارة، ويكون هنا أشخاص امتلكوا قيم في فترة ما ثم خسروها، أو بدأوا في خسارتها، يرتبط هذا الشعور بالحرمان بفترات الازمات الاقتصادية، ثالثا الحرمان التقدمي، يشير إلى الحالة التي يتمتع فيها الافراد بقيم ومكاسب لفترات زمنية، وفي نفس الوقت الذي يتوقعون إشباعا أكثر، تبدأ القيم التي يحوزونها نفسها في التلاشي، ويفتقدون القدرة على الحصول عليها، رغم إدراكهم أن المكاسب لن تستمر، إلا أنهم يعتقدون أنها يجب أن تستمر، وهنا يولد الشعور بالحرمان.

خاتمة الفصل الأول

كان الفصل النظري في مجمله عرضا مستفيضا للمداخل والأطر التحليلية التي تناولت كل من موضوعي الهوية والمواطنة، والعلاقة الترابطية بينهما حسب نظريات السياسات المقارنة، فإن الدراسة تقف في النهاية على جملة استنتاجات وملاحظات جوهرية أهمها

أن للهوية ودورها في الأبنية الاجتماعية عامة، ترتبط بمجموعة من المؤشرات الجوهرية تحدد مستوى التأثير ونمط الدور، كالهوية العرقية والدينية، والهوية الثقافية، وطبيعة النظام، وتداخلها مع المواطنة ومؤشراتها كالسلطة، وطبيعة النظام، وعلاقة السلطة بدور التعدد والتنوع.

واللافت في أغلب الأطر النظرية هو التركيز على التنميط القيمي، فأغلب الدراسات في الموضوع هي دراسات تكرس النموذج الغربي لقضايا التعدد والاختلاف القائم على الهوية، مع أن سبب بروز الأزمات في إفريقيا يرجع بالأساس إلى أزمات بناء الدولة أصلا، وتأسيس الدولة الوطنية التي ضمت أكثر من اثنيه وأكثر من عرق، وبالتالي مؤشرات الهوية في هذه الدول ليست متنافية مع بروز المواطنة، وإنما هي تحاكي نمط بناء الدولة الإفريقية الغير عادلة في توزيعها، إذ كلما حكمت قبيلة استثنت البقية، بل ومارست ضدها القمع والاستبداد والقهر.

الفصل الثاني:

أزمة بناء الدولة

والتحولات السياسية في إفريقيا

إن الدولة المعاصرة في أفريقيا هي نتاج الهيمنة السياسية الرسمية من قبل الدول الأوروبية، لم يتبع تأسيس الدولة في أفريقيا أنماط تشكيل الدولة التي عززت ظهور الدول في أوروبا، بل ظهرت الدول في أفريقيا وفقًا للمصالح الإمبراطورية للدول الأوروبية، وقد وضع المؤتمر الذي انعقد في برلين عامي 1884-1885 جدول أعمال لتقسيم، أدت الطبيعة الإقصائية لإنشاء الدولة في أفريقيا إلى تهميش شعوبها وأدت إلى عدم وجود الحافز للحفاظ على الدول الموروثة ورعايتها حتى بعد الاستقلال.

لتأسيس كيان اجتماعي وسياسي، يستلزم هذا التأسيس تفكيك النظام الاجتماعي القديم وإقامة نظام جديد بدلاً منه، وهذا مما يعني وصول طبقة حاكمة جديدة إلى موقع السيطرة على سلطة الدولة على حساب الطبقة الحاكمة القديمة، أن تدافع الأوروبيين إلى أفريقيا أدى إلى الإطاحة بالنظام الاجتماعي الأصلي.

إن طبيعة الدولة الأفريقية هي أصل وعنصر الأزمة التي تواجه القارة، هذه الأزمة هي التي أدت إلى ظهور مرحلة ما بعد الاستدمار، و مآزقها التي عانت منها الدول الأفريقية وما زالت تعاني منها، وأدى عجز الدول الأفريقية عن تحقيق التنمية إلى تعميق الأزمات الداخلية مع التهديد المستمر لسيادتها.

أن عملية بناء الدولة في إفريقيا مر بمراحل مختلفة وأهداف متباينة، غير أن تركيزها في مرحلة ما بعد الاستدمار كان حول إقامة مؤسسات مستقرة شرعية تدفع باتجاه التنمية، وتضمن لها الاستمرارية التي تستمد منها المصداقية أمام المجتمع الدولي، بغرض بناء دولة وطنية موحدة، لكن سرعان ما وجدت الجيوش في العديد من الدول الإفريقية ذرائع لحل المؤسسات الشرعية، والاستيلاء على السلطة، وتعطيل العمل بالدساتير وممارسة الاستبداد، الأمر الذي أدى إلى بروز تحديات كبيرة أبرزها مسألة الشرعية والعلاقات المدنية–العسكرية، والتحديات الاقتصادية كالفقر والبطالة والتضخم، وغياب الأمن الغذائي والفساد المالي، وتحديات اجتماعية وثقافية كالعامل الإثني ومسائل الهوية وصولا إلى التحديات الأمنية الجديدة كالجريمة المنظمة، والإرهاب والتهديدات البيئية والهجرة بكل أشكالها، وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل مسارات بناء الدولة الإفريقية

المبحث الثاني: التحولات السياسية و تخفيف النزاعات في إفريقيا

المبحث الأول:تحليل مسارات بناء الدولة الإفريقية

إن طبيعة الدولة الأفريقية ومسار بنائها، هي أصل وعنصر الأزمة التي تواجه القارة اليوم، حيث مرة الدولة الإفريقية بعدة مراحل، بدأ من المجتمعات البدائية التي تتشكل غالبا من القبائل والمجموعات الإثنية، والتي لها نظام سياسي واقتصادي واجتماعي خاص بها، مرورا بمرحلة الاستكشافات التي قامت بها الدول الإوروبية، وصولا إلى مرحلة الاحتلال الكلي للقارة، واتي مرحلة ما بعد الاحتلال أو مرحلة الاستقلال، تعد فترة ما بعد الاستدمار مرحلة صعبة بالنسبة لإفريقيا، حيث اعتمدت الدول الإفريقية على سياسات القمع والإكراه المادي إلى جانب نظام ورثته أفريقيا من الحقبة الاستدمارية ، و مآزقها التي عانت منها الدول الأفريقية وما زالت تعاني منها، وأدى عجز الدول الأفريقية عن تحقيق التنمية إلى تعميق الأزمات الداخلية مع التهديد المستمر لسيادتها

المطلب الأول: طبيعة البناء السياسي في إفريقيا قبل الاستدمار

تضمّ أفريقيا ما قبل الاستدمار مجتمعات عديدة مركّبة ومتراتبة، ولم يحتسب أحدٌ النسبة المئوية للأراضي الأفريقية أو السكان الأفارقة المنضوين في هذه المجتمعات المركبة والهرمية، وكانت بعض هذه الدويلات تملك مراتب؛ إي فئات من البشر تحكمها وضعيات وراثية :النبلاء، العامة الحرفيون، والأرقاء، وضمّت بعض هذه الدويلات مجموعات إثنية.[1]

على الرغم من إنكار الغرب لحقيقة وجود الدولة قبل مجيء الاستعمار الأوروبي، فإن تكون الدولة في إفريقيا يسبق بكثير قدوم الأوربيين إلى القارة، لقد شهدت المرحلة التقليدية وجود نظم متعددة للدولة، رغم سياسات طمس معالم المجتمعات التقليدية التي تم انتهاجها من طرف المستدمر إلا أن الثابت تاريخيا أن المؤسسات التقليدية قد نجحت في تلبية مطالب الأفارقة في الريف والحضر.[2]

يرى جيفري هربست*Jeffrey Herbst في كتابه State And Power In Africa أن هناك اختلافا في مفهوم قوة الدولة أو الدولة لدى الأفارقة والأوربيين، ففي أوروبا تعتمد قوة الدولة على مساحة الحيز الجغرافي، ومدى سيطرتها على السكان القاطنين داخل ذلك الحيز، لكن من المنظور الإفريقي ترتبط الدولة بمفهوم القوة والسيطرة، فالدولة من هذا المنظور الإفريقي لا تعني بالضرورة

---

[1]. إيمانويل فالرستين,**القبيلة، المرتبة، العرق، الطبقة: حالة أفريقيا السوداء**، مجلة بدايات الالكترونية، العدد،3، 4، 2012. تم التصفح يوم 2021/10/25 على الرابط التالي:

https://bidayatmag.com/node/245

[2]. عبد الرحمن حمدي، **الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة**،(عمان: الآن ناشرون ومزعون،2020)، ص ص 34،35.

*الأستاذ السابق للسياسة والشؤون الدولية في كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية. كان الكتاب أحد الفائزين بجائزة غريغوريليوبرت للكتاب لعام 2001 من الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في السياسة المقارنة.

الهيمنة على إقليم محدد، فهذا الأمر بديهي لوفرة الأرض، وانخفاض الكثافة السكانية بها، وهذا ما يفسر سر الحركات والهجرات التي شهدتها إفريقيا منذ 2500 ق م، يقول هربست "... إذا وجدت مجموعة من الأفراد غير راضية على أداء الحاكم، أو رافضة لشخصه وما يطرحه من أفكار وآراء، فإنها تستطيع ببساطة شديدة أن ترحل وتنتقل من فضاء إلى فضاء آخر".[1]

في الواقع، يمكن تمييز الدول وأنظمة الدولة في إفريقيا ما قبل الاستدمار إذا تم تجاهل المفاهيم المسبقة المستندة إلى تاريخ أوروبا الحديث، لقد قامت الدول الأفريقية ببث السلطة، ولديها بالفعل مفاهيم راسخة حول ما يعنيه توطيد القوة، ووضعت اتفاقيات للعلاقات بين الدول، وهكذا أشار روبرت هـ جاكسونRobert H. Jackson بالنسبة لأجزاء كبيرة من غرب إفريقيا، "تم تنفيذ العلاقات الدولية في السلم والحرب بطريقة يمكن التعرف عليها إلى حد ما، وللمضي قدمًا قليلاً، بطريقة متماسكة وعقلانية أظهرت نفسها قادرة في ظل ظروف مواتية على أن تؤدي إلى تحسينات سياسية واقتصادية وتقنية في المجتمع." [2]

كان للواقع الديمغرافي والسياسي في إفريقيا ما قبل الاستدمار تأثير عميق على ملامح الدول على وجه الخصوص، نظرًا لأن السيطرة على قطع معينة من الأرض لم تكن أمرًا بالغ الأهمية للمجتمعات الأفريقية، حيث قامت المجتمعات الأفريقية قبل الاستعمار بفصل ملكية الأرض والسيطرة عليها. على سبيل المثال، أشار إيفور ويلكس Ivor Wilks، في كتابته عن نظرية أشانتي* للسيادة، إلى أن "حقوق السيادة كانت تعتبر مميزة عن ممارسة السلطة" وبالتالي، لم يكن من غير المألوف في قانون أشانتي أن تنتمي الأرض إلى شخص واحد ولكن الشعوب إلى شخص آخر.[3]

- **مجتمعات لا مركزية السلطة (اللادولة)**

على الرغم من تجاهل المؤرخين لهذه المجتمعات لفترة طويلة، بسبب الاعتقاد السائد أن عدم وجود هيكل، أو نظام للعلاقات الإنسانية يجعل الفوضى هي الأمر الغالب على هذه المجتمعات، ولكن رغم ذلك الاعتقاد فإن هذه "الفوضى" لم تمنع من وجود مجتمع معترف به، يتألف من الأفراد والعائلات.

---

[1] . Herbst Jeffrey, **State And Power In Africa :ComparativeLessons In Authority And** Control ,(New York, Center of International Studies, Princeton University,2000),pp .35.36.

[2]. **المرجع نفسه.**

*. نسبة للإمبراطورية أشانتي، إمبراطورية ومملكة أكان من 1701 إلى 1957، في ما يعرف الآن بغانا . ووسعت من أشانتي لتشمل المنطقة الوسطى، المنطقة الشرقية و المنطقة الغربية في الوقت الحاضر غانا وكذلك بعض أجزاء من ساحل العاج و توغو.

[3].Ivor Wilks, Asante**in the Nineteenth Century: The Structure and Evolution of a Political Order** (Cambridge,Cambridge University Press, 1975), pp. 191–2

- **مجتمع القرابة والنسب:**

يقول عبد الرحمن حمدي، في كتابه الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة "... إن الدراسات الانثروبولوجية والتاريخية، أثبتت وجود مجموعة مقبولة على نطاق واسع من القواعد التي تحكم السلوك والعلاقات بين أعضاء المجتمع في نظم اللادولة non-State Society".[1]

لقد أثبت الكاتب بهذه الرؤية، أن مجتمع الأسر والعائلات أو ما أطلق عليه مجتمع اللادولة، لم يخلُ من القانون والعدالة التقليدية، بل هناك آليات للحفاظ على القانون، والتي ساعدت على تنظيم السلوك والعلاقات بين هؤلاء الأفراد.

قام كل من مايرفورتيس M . For وإيفانز بريتشاردE. Evans-Pritchard بدراسة عن النظم السياسية في إفريقيا، مميزين بين نمطين أساسيين من الأنساق السياسية في إفريقيا، يتميز النمط الأول في وجود سلطة مركزية، أي ما نستطيع أن نطلق عليه بالتعبير الحديث الحكومة، حيث يطلق على هذه المجتمعات أسم مجتمعات الدولة societie state، من أمثلة المجتمعات المتواجد فيها هذا النمط، الوزولو في جنوب شرق إفريقيا، والانجواتا في جنوب إفريقيا، وألبمبا ...إلخ.

أما النمط الثاني، فهو مختلف تماما على النمط الأول، ففي هذا النمط يصعب العثور على أي شخص أو هيئة تتركز فيها السلطة، حيث يعتبر أسس قيام هذه المجتمعات يعتمد على صلة القرابة وعلاقات النسب، معتبرين أن الوحدات الإقليمية في مثل هذه المجتمعات غير واضحة المعالم والوصف، ومنه لا توجد هيمنة طبقة على أخرى أو قوى سياسية مسيطرة من أمثلة المجتمعات المتواجد فيها هذا النمط، قبائل الكافيرندو في غرب كينيا، وقبائل التالنزي في غانا، والنوير في جنوب السودان.[2]

مجتمعات القرابة وهي التي تكون مترابطة عائليا و اقتصاديا معتمدة على رابطة الدم، سواء من جهة الأب أو من جهة الأم ويمكن أن نطلق عليها مجتمعات الأسر والعائلات، كما أن هذه المجتمعات تحتكم إلى مجالس إدارية، شكل تنظيمها يؤسس لنظام سياسي، من خلال هذا النموذج فإن فكرة الدولة الحارسة والضامنة لوحدة ونظام المجتمع، قد تم دحضه وأصبح لا يعبر على ضرورة وجود الدولة، حيث تبين أن الأفراد عاشوا في مجتمع اللادولة حياة مستقرة لا عداء فيها ولا عنف.

---

[1]. عبد الرحمن حمدي، **مرجع سابق**، ص.65.

[2]: الموسوعة الإفريقية، **الانثروبولوجيا**، المجلد الرابع، (القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، 1997)، ص ص, 75، 76.

*: هي مجموعة من الأفراد يشترك أعضاؤها في خاصية كونهم مولودين في حيز زمني واحد، بمعنى أن الشخص يولد في طبقة عمرية معينة ويبقى عضوا فيها مدى حياته

- **مجتمعات الطبقات العمرية: كبار السن**

كما يشكل العمر، سندا مهم لتأسيس مجتمعات وبناءات ثقافية تتداخل في موازين السلطة. ويلعب دورا مهما في عدد من المجتمعات الإفريقية، حيث تشكل مؤسسة "الطبقات العمرية"* إحدى دعائم النظام الاجتماعي، إذ تتسم العلاقات بين الأجيال الصاعدة والأجيال القريبة منه في أغلب المجتمعات الإفريقية "التقليدية" بالاعتماد والتخاصم في الوقت نفسه.

تفترض الثقافة السياسة الإفريقية أن هناك علاقة ارتباطيه بين العمر والحكمة واكتسابها فالعمر يعنى هنا مدى اكتساب الفرد لمقومات الحنكة والحكمة والتعقل والرشاد لقيادة وتوجيه الآخرين، فكان لهم دور مهم في صنع القرارات السياسية والمصيرية، لقد طورت المجتمعات الإفريقية نفسها باتجاه بناء مجتمعات العائلات، من خلال التوسع في الفلسفة الجماعية، وكان هذا طبيعيا فتلك المجتمعات لم تكن سريعة في تطورها مثل مجتمعات اليوم، حيث لم يكن هناك تراكم ثقافي متسارع وبالتالي ظهرت أهمية كبار السن في أن يتركز التراكم الثقافي والسياسي والمعرفي في شخصهم لخدمة المجتمع الجيرونتوقراطية كنظام سياسي وكمصدر للسلطة.[1]

والقوة السياسية تفترض أن العمر الطويل يعنى التوصل إلى تراكم معرفي، وفى ظل تطور الأنماط الاجتماعية الإفريقية فكبار السن هم بمثابة مخازن للمعرفة والثقافة والرشد والترشيد للمجتمع وبالتالي فإن المعرفة السياسية والدينية تتحول إلى قوة مختلفة المظاهر والمعاني لديهم، وتتم عملية التنشئة السياسية للشباب من خلال غرس التجارب والمفاهيم والأفكار السياسية والاجتماعية وتعلمها من كبار السن، وعندما يتقدمون في السن بدورهم فيعتبرون من فئة كبار السن الحكماء.[2]

يمكننا الإشارة إلى نماذج تعبر عن المجتمعات الإفريقية قبل الاستعمار أو مجتمعات اللادولة:

- **شعب الإيفي في الكونغو**

أحد نماذج جماعات الصيد والالتقاط. تجمع بين أفراد هذه الجماعات رابطة الدم، وعادة ما يسعى هؤلاء وراء الصيد فنشاطهم يحتم عليهم التنقل والترحال، والنظام الاجتماعي لدى هذا الشعب ذو طابع ذكوري، حيث يكون أكبرهم سنا هو من يتولى القيادة والتوجيه، غير أنه لا يمارس القيادة بالمعنى السياسي، حيث تقوم كل عائلة باتخاذ القرارات المناسبة لها، كما يتم تسوية خلافات الجماعة عن طريق النقاش.وفي حالة لم يتم فض النزاعات يصبح الخيار الأمثل لفضه هو الرحيل والانضمام

[1]. كريبسو ديالو، **دراسة حول الأنظمة السياسية في إفريقيا قبل الاستعمار**، تم التصفح يوم 2023/10/.27 على الرابط التالي:
http://hammesh.blogspot.com/2016/10/blog-post_41.html

[2].**المرجع نفسه.**

لجماعة صيد أخرى، رغم عدم وجود قوانين مكتوبة تنظم حياتهم، لكن هؤلاء المجموعة تحتكم للتقاليد المتوارثة التي تحكم عملية الاشتراك في مصادر الطعام، والممتلكات التي تكون على سبيل المشاع لجميع الإفراد.[1]

- **مجتمع الإيبو***

مجتمع الإيبو مجتمع لا يؤمن بمركزية السلطة، كما أن ثقافة الإيبو تنبثق من القيم الفردية والمساواة، حيث يدرك هذا الشعب أحقيته في إسماع صوته في شؤونه المحلية وشددت ثقافة الإيبو على قضية المنافسة بين الأفراد والعائلات وبين جماعات الأنساب وبين العشائر.

نجد مما سبق أن شعب الإيبو شعب تبنى نظاما سياسيا ديمقراطيا مرناً، رغم أن أساس بنائه قائم على القرابة والنسب، فهو يتسم بوجود اتحاد شبيه بالكونفدرالية، يجمع بين الأنساب أو القرى.

وتتألف حكومة الإيبو من مؤسستين أساسيتين:

- أمالا: التي تتكون من رؤساء الأسر الممتدة أو الأنساب؛
- وجمعية مواطني القرية : حيث ينتخب رئيس جماعة النسب؛

وفي ظل نظام "الإيبو" الإداري التقليدي، كانت السلطات تتسم بقدر كبير من اللامركزية، وكما انه تم رفض النظام الضريبي، ومنه نجد أن نظام الديمقراطية المباشرة متجسد ومزدهر في قرية الإيبو حيث تحصل كل عائلة على فرصة متساوية في التمثيل في اجتماع مجلس كبار السن.[2]

- **مجتمع الدولة البدائية**

ينطبق هذا النموذج على المجتمعات التي انضوت تحت سلطة مركزية، مع وجود بعض أشكال الهياكل الإدارية والنظم القضائية، حيث كان يشغل الرؤساء مناصب عليا في الهياكل الإدارية الإقليمية، ويُوكل إليهم مهام السيطرة الاقتصادية والقانونية، كما يتم تفويض السلطة لحاكم الأقاليم، حيث يكون ضامنا لعدم استبداد الحكم المركزي، كما تميزت هذه الدول بوجود قوة عسكرية منظمة، رغم تمتع هذه الدول بمركزية السلطة من الناحية السياسية إلا إن نطاقها الجغرافي محدود، بحيث يجعل الحاكم يتواصل مع شعبه مباشرة، و الملاحظ أن تشكل هذه الدول تستغرق

---

[1]. حمدي عبد الرحمن، **المرجع نفسه**، ص ص، 68.67

* هي مجموعة عرقية موطنه الحالي وجنوب شرق نيجيريا، كان هناك الكثير من التكهنات حول أصول شعب الإغبو ، لأنه من غير المعروف كيف تشكلت المجموعة بالضبط. جغرافيا ، ينقسم وطن الإغبو إلى قسمين غير متكافئين على ضفاف نهر النيجر -شرق (وهو أكبر قسمين) وقسم غربي يعد شعب الإغبو أحد أكبر المجموعات العرقية في إفريقيا

[2]. Towards a reconstruction of the political economy of Igbo civilization, **Consulté le 23/07/2022 sur le lien suivant** :**https://books.google.dz/books/about/Towards_a_Reconstruction_of_the_Politica.html?id**

فترات طويلة تصل إلى مئات السنين/ وتعتبر إمبراطورية أشانتي في غانا مثالا واضحا لتشكل الدولة في إفريقيا ما قبل الاستعمار.[1]

- **مملكة أشانتي**

تعد مملكة الأشانتي قوة إقليمية كبيرة استطاعت ضم كثير من الأراضي إليها، ويرتبط قيام دولة الأشانتي بشعب الأكان، وهو الشعب الأقوى والمجهز بدرجة عالية من العسكرية والانضباطية في غرب إفريقيا،استوطنوا الغابات، ولقد لعبت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في قيام هذه الدولة، حيث كانت تمتد هذه الإمبراطورية من وسط أكانلاند المعروفة إلى يومنا هذا بدولة بنين وكوت ديفوار، وتحدُها "مملكة داجومبا" شمالاً وهى دولة "بوركينافاسو "حاليا وداهومي شرقًا "بنين" حاليا، ونظرًا لبراعة الإمبراطورية العسكرية والتسلسل الهرمي الرفيع والتطابق الاجتماعي والثقافي، كان لإمبراطورية آشانتي واحدة من أكبر التدوينات التاريخية لأي كيان سياسي للسكان الأصليين في إفريقيا جنوب الصحراء. وحتى اليوم لا يزال النظام الملكي لآشانتي هو الحاكم للبلاد كحماية دستورية إضافة إلى التقاليد الوطنية الفرعية للدولة في أكانلاند[2].

ازدهرت مملكة أشانتي في القرنين السابع عشر والتاسع عشر،وأصبحت قوية عندما نجح الملك أوسويتوتو في توحيد بلدان أشانتي في نهاية القرن السابع عشر وقهر القبائل المحيطة واحدة تلو الأخرى، ليصل إلى ذروته في أواخر القرن الثامن عشر، كما أنه لم تشهد منطقة غرب إفريقيا في تاريخها مواجهة بين الإفريقيين و الأوروبيين أطول أمد من المواجهة بين إمبراطورية الأشانتي والمملكة المتحدة، حيث هُزمت الجيوش البريطانية في ستينيات القرن الثامن عشر على أيدي الاشانتي، وخلال عدة معارك تم إخضاع إمبراطورية الاشانتي سنة 1874.[3]

- **المماليك والإمبراطوريات الكبرى**

وهنا يمكننا الحديث عن المماليك الإسلامية في شمال وغرب إفريقيا، ولعل أهمها دولتيْ الموحدين والمرابطين في شمال الإفريقي، وممالك غرب إفريقيا: مالي وغانا والصنغاي، وكان لتجارة الذهب الفضل في إقامة دولة زيمبابوي الكبرى في الجنوب الإفريقي.

---

[1]: حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص ص، 52،53.

[2]: أشرف فؤاد، **حضارة شعب الاشانتى غرب إفريقيا**، تم التصفح يوم 2022\07\25 على الرابط التالي:
https://thakafamag.com/?p=18164

[3]. آدوبواهن، **تاريخ إفريقيا العام،: إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880.1935** ، المجلد.7، (بيروت : المطبعة الكاثوليكية، 1990)، ص. 143,

و من جهة أخرى، فإن حركة التجارة كان لها الفضل الأول في إنشاء وازدهار الدول الساحلية في إفريقيا وهذا ساعد على تدفق الهجرات عبر أوساط إفريقيا، أستطاع هؤلاء المهاجرين بناء القرى التي تعتمد في وجودها على الصيد والزراعة، وشيئا فشيئا تحولت هذه القرى الساحلية إلى نقطة التقاء عدة حضارة من خلال التجارة وكان أبرزها شبه الجزيرة العربية، بلد فارس، والهند، ومع تنامي التجارة عمد مجموعة من العرب والمسلمين الإقامة والسكنى في هذه المدن الساحلية، وكان ظهور مماليك إسلامية مزدهرة قد ساهم في التطور السياسي والاجتماعي في التاريخ الإفريقي.

ومن بين هذه المماليك التي ذكرها جوزيف-كي زيربو في كتابه تاريخ إفريقيا السوداء، إمبراطورية غانا ومالي والصونغاي.[1]

- **إمبراطورية غانا**

لقد أنشأ شعب السونينكي دولة غانا في منطقة السافانا بين السنغال والنيجر، و امتدت سيطرة غانا لتشمل الشعوب المجاورة يقول اليعقوبي: "ملك غانا هو ملك... ويخضع لحكمه عدد كبير من المماليك "،حيث كان ينضوي تحت ملك غانا مماليك عدة، منها مماليك سوداء في الجنوب ومماليك تكرورو سوسو، وفي الشرق بلاد دالتا النيجر الوسطى، ومنها كذلك إمارات و الاتا وآوداغوست البربرية.[2]

- **إمبراطورية مالي**

كانت مالي تخضع لحكم ملوك ينتمون لأسر حاكمة قوية، وقد تمكن هؤلاء الملوك من حكم مختلف أرجاء الإمبراطورية الواسعة عن طريق تفويض السلطة لحكام الأقاليم الذين كانوا ينتمون بدورهم إلى أسر حاكمة مهمة في مناطقهم الإقليمية يدينون بالولاء والطاعة، وهكذا تمكنت مالي من تحقيق استقرارها ووحدتها لمدة من الزمن.[3]

- **إمبراطورية الصونغاي:**

تعد إمبراطورية الصونغاي أكثر الإمبراطوريات السابقة إحكاما من حيث تنظيمها السياسي، ذكر ليون الإفريقي* أن هذه الإمبراطورية عرفت بنظام قضائي مبجل وكان لها اهتمام بالمجال الصحي من خلال كثرة الأطباء، فضلا عن انتشارها الجغرافي الكبير. عُرفت هذه الإمبراطورية بتنظيم الإدارة

[1]. جوزيف-كي-زيرجو، **تاريخ إفريقيا السوداء**، تر: يوسف شلبي، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1994)، ص.

[2].عبد الرحمن حمدي، **مرجع سابق**، ص ص، 63، 64.

[3]. **المرجع نفسه**

* هو الحسن ابن الوزان الزناتي، كان يعمل في في بلاط مراكش تم اسره من طرف قراصنة صقلية واعتنق المسيحية وعرف بليون إفريقيا حث عمد إلى تأليف كتاب عن إفريقيا المعنون بوصف إفريقيا.

وتجهيز جيش قوي، فقد عمل "محمد أسكيا الكبير" - وهو أحد حكام الإمبراطورية، تولى الحكم سنة 1493 وعرف عهده بالعهد الذهبي- بمعونة العلماء والتجار على تنظيم شؤون المملكة الإدارية، فقد أقيمت إدارة موحدة في العاصمة تشمل وزارة المالية والعدل والداخلية والزراعة والغابات، ووزارة أخرى لشؤون البيض أو الأجانب من مواطني شمال إفريقيا والطوارق الذين يقطنون أطراف الصحراء، وازدهرت أيضا العلوم والمراكز الفكرية بالمنطقة، فقد عمل الملوك على النهوض بالشؤون الدينية.[1]

مما سبق نجد أن القبائل الإفريقية تختار الفضاء الذي يحقق لها الاستقرار والعيش في عدل ومساواة وحرية، ومن ثم تختار أشكالها السياسية وتؤسس قوانين وأعراف مجتمعاتها، وبهذه الآليات البسيطة كانت المجتمعات الإفريقية القديمة تؤسس لمفاهيم الديمقراطية المباشرة لإدارة شئونها فكانت هناك مؤسسة الجيرونتوقراطية الإفريقية العريقة وهى أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة في التاريخ السياسي، ألا وهى حكم الشيوخ أو حكم الكبار ذوى الحكمة والخبرة والحنكة[2].

ويمكن القول أنها؛ تشكلت لدينا رؤية عن تجربة النظم الإفريقية القديمة في الحكم والسياسة، حيث تعتبر من أقدم الموروثات السياسية في العالم، وذلك لما يملكه هذا الإرث من قواعد فلسفية شكلت إرثا عُرفيا في الحكم والسياسة تقود وتوجه المركب المفاهيمي لتجربة الحكم والسياسة في أرجاء القارة في غياب الحدود السياسية، وفى ظل وجود المقومات اللغوية والأنماط المؤسساتية البسيطة التي عاشتها المجتمعات الإفريقية القديمة.

المطلب الثاني: المجتمعات الإفريقية في حقبة الاستدمار

شهدت إفريقيا في هذه المرحلة تحولات جذرية على ملامحها العامة، حيث أصبح هناك واقع جديد تفرضه القوى الامبريالية على المجتمعات الإفريقية ذات هياكل سياسية واجتماعية تقليدية، والتي تعتمد على مكون الأخلاق، ويقوم في الغالب على صلة الدم، والقرابة، والنسب مع الجماعات الأخرى دون أن تستوقفها حدود جغرافية،حيث استبدلت بأطر غريبة على ما كانت عليه، وظهرت ما يعرف بهياكل الدولة الاستعمارية والتي اعتمدت على مبدأ السيادة بالمفهوم الغربي، والذي هو في حقيقة الأمر دخيل على المجتمعات الإفريقية؛ وهنا أصبحت المسألة بالنسبة للأفارقة مسألة وجودية

---

[1]. الحسن الوزاني (ليون الإفريقي)، **وصف لإفريقيا**، تر:محمد حجي ومحمد الأخضر،(بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983)،

* .هو محمد الحسن الوزاني ولد في غرناطة 1483- 1554 درس في فاس، سافر الى جميع انحاء بلد السودان تم أسره من طرف قراصنة صقليين، من أبرز مؤلفاته وصف إفريقيا 1526.

[2]. كريبسو ديالو، **دراسة حول الأنظمة السياسية في إفريقيا قبل الاستعمار**، تم التصفح يوم 2023/10/27 على الرابط التالي:
http://hammesh.blogspot.com/2016/10/blog-post_41.html

(النضال من أجل البقاء)، في هذا السياق يقول جيل لونسديل **Lonsdal . j** "... لم يعهد معظم الأفارقة العيش في مجتمع الدولة حتى وقعوا تحت وطئت الاستعمار الذي فرض عليهم سلطة الطغيان، وعليه تظل المساهمة الإفريقية الأكثر تميزا في تاريخ البشرية هي فن العيش المشترك في مجتمعات اللادولة".[1]

عند إلقاء نظرة على الملامح العامة لصورة إفريقيا، فإنه يتبين أن الدول الاستعمارية قامت بفرض نظاما غريبا تم تطبيقه على مجتمعاتهم، أثر سلبا على حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1. ظروف تواجد الاستعمار في إفريقيا:

إفريقيا القارة التي كانت مجهولة للعالم، أصبحت مطمعا للقوى الكبرى ليتم غزوها تحت شعار عقائدي تبشيري، وذلك بعد تحريم تجارة العبيد التي كانت مستفحلة في ذلك الوقت، حيث أصبح العالم الغربي يحمل إلى إفريقيا الهداية والخلاص والتبشير[2]، من خلال البعثات التبشيرية بمعية الحملات الاستدمارية، دون إظهار الدوافع الحقيقة لهذه الحملات، حيث يؤكد القس دبزموند توتو* Desmond Tutu حقيقة تلك الحملات قائلا"... عندما جاء المبشرون إلى إفريقيا كنا نمتلك الأرض، وهم يحملون الإنجيل، قالوا دعونا نصلي، أغلقنا أعيننا، وعندما فتحناها كان لدينا الإنجيل وهم يملكون الأرض".[3]

عند تحديد الدوافع الحقيقة لهذه الحملات المتسارعة على إفريقيا، نجد أن هناك مجموعة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والعقائدية، التي تفاعلت مع الواقع الدولي في تلك الحقبة، حيث أصبح التنافس غير منوط ببريطانيا وفرنسا فقط بل تجاوز إلى دول أخرى، وكاد تضارب المصالح الاستدمارية أن يؤدي إلى الاصطدام بين هذه الدول، مما أدى إلى الدعوة لعقد اجتماع في برلين، حضرته القوى الأوروبية المتنافسة على الأراضي الإفريقية، وتم عقد مؤتمر برلين لعامي 1884-1885 من أجل التوصل إلى اتفاق حول تقسيم إفريقيا وترسيم الحدود لتجنب التصادم بين تلك القوى مستقبلا [4]، يعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول بالنسبة للقارة الإفريقية، رغم أن الدول الاستمارية

---

[1]. John Lonsdale, **States and Social Processes in Africa: A Historiographical Survey,** African Studies Review (,vol.24.no.2/3, 1981),p 139.Consulté le 20/07/2022 sur le lien:
https://www.jstor.org/stable/523904?read-now=1&seq=2#page_scan_tab_contents

[2]: جوزيف-كي-زيرجو،**مرجع سابق** ص.701.

*: كبير أساقفة جنوب إفريقيا السابق الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1984

[3]: عبد الرحمن حمدي: **مرجع سابق**، ص. 112.

4: جوزيف-كي- زيرو، مرجع سابق،ص ص.714،715.

تذرعت بالدوافع الإنسانية، اعتبرت انه من واجبها أن تساعد الأفارقة في تأهيلهم لحكم أنفسهم، لكن كان ثمن تلك المساعدات المزعومة هو استنزاف خيرات القارة.

لقد عجزت الشعوب الإفريقية عن منع الدول الاستدمارية من تقسيم إفريقيا وذلك لعدم استعدادها العسكري الراجع إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي، مقارنة مع الاستعداد الذي تتمتع به الدول الاستدمارية، ومن هنا كان الصراع غير متكافئ بين الطرف الأوروبي والإفريقي، كما وأن حالة التفكك والعداء بين الأفارقة كان عاملا مهم في هزيمتهم.[1]

1.1 مراحل التواجد الاستدماري

يمكن أن نقسم الاستدمار الغربي لإفريقيا بمرحلتين رئيسيتين أولهما من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر، كان الاستيطان فيها مرتبط بالكشوف الجغرافية، أما الثاني فهو من نهاية القرن الثامن عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر وهو استدمار استغلالي كان مرتبط بظهور الثورة الصناعية في أوروبا، كما ويمكننا اختصار المرحلة الثانية في ثلاثة فترات وهي كتالي :

- ✓ الفترة الأولى تميزت المرحلة الأولى بعد عام 1890 بعمل الدول الأوروبية على بسط سلطان الحكومة في كل الدويلات التي خضعت لها سواء كانت مستعمرات أو تحت الحماية، وقد استعملت الشدة في إضعاف الثورات المحلية، وصرفت الدول الاستعمارية على عملياتها العسكرية، ويسمى بعض المؤرخين هذه الحقبة من الاستدمار عصر التهدئة قبل فرض القانون الاستدمارية والنظام، كما عرفت هذه الفترة بتموين الجيوش ومد سكك الحديد لضمان ربط المستعمرات بالساحل.
- ✓ الفترة الثانية وهي الفترة التي أقامت بها الدول مجموعة من الإدارات لغرض الاستفادة من خيرات القارة بالقدر المستطاع، وسميت هذه المرحلة بمرحلة الانتداب أو الحماية أو الوصاية وقد طبقت كل دولة مستدمرة أسلوب الحكم الذي تراه مناسب لمناطق نفوذها، فبينما طبقت بريطانيا سياسة الحكم الغير مباشرة في شرق إفريقيا ووسطها نجد فرنسا انتهجت سياسة الحكم المباشر في مستعمراتها، كما وانه في هذه المرحلة استعانت الإدارات الحكومية بهيئات التبشير، لفرض نمط جديد يساعد على طمس الهوية الإفريقية.
- ✓ الفترة الثالثة تميزت هذه الفترة بسعي الدول الأوروبية إلى إجراءات تنمية اقتصادية وذلك بخلق مشاريع إنتاجية، ومشاريع تعدينية، كما وان اكتشاف مناجم الذهب والماس سببا في قيام مجتمعات حضرية وصناعية في بعض الدول.[2]

1: ج.فاسلييف وي. ساقلييف، **موجز تاريخ إفريقيا**، تر: أمين يوسف(عمان:دار الطباعة الحديثة، د س ن)، ص ص، 72،73.

[2]: محمد علي القوزي، **في تاريخ إفريقيا الحديث**، (بيروت: دار النهضة الحديثة، 2006)، ص ص.21،22.

لقد تم استغلال الفرد الإفريقي أبشع استغلال، تم عزله عن بيئته وفرض عليه حياة جديدة تختلف عن خصوصيته، وتم فرض عليه أساليب حياتية جديدة تهضم حقوقه، كما يتم أخذهم قسرا للعمل في المزارع والتعدين، و تم ممارسة سياسات التمييز العنصري عليهم، حيث نجد أن النظم التي وضعت لإدارة المناطق الواقع تحت الاحتلال لم يكن للسكان الأصليين النصيب في تسيير شؤون الحكم، وليس لهم الحق في إبداء الرأي في الشؤون المتصلة بهم أو في تقرير مصيرهم، وكانت لسياسة الاستدمار الغربي دورا كبير في تغيير ملامح القارة سواء حدوديا أو اجتماعيا أو سياسيا.

2. ملامح القارة إبان الاستدمار

كان لتواجد الغربي في إفريقيا دورا كبير في تغيير ملامحها العامة سياسيا واجتماعيا، فلقد عمد الاستدمار إلى طمس معالم الهوية الإفريقية، وأيضا قضى على النظام الذي كان لها قواعدها وقوانينها الخاصة بالمجتمعات الإفريقية قبل مجيء الاستدمار الذي فرض أسلوبا جديداً في الحياة لم يعتده الفرد الإفريقي، في مايلي نعدد أهم التغييرات التي حدثت في إفريقيا.

1.2 تفتيت القارة (التجزئة القسرية):

جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن إفريقيا لسنة 1962 مايلي : " ... لا توجد مناطق أخرى في العالم بهذا العدد الكبير من الدويلات الصغيرة ... لقد قامت الدول الاستدمارية بتمزيق إفريقية كتأمين لها في المستقبل... لقد عمدت بريطانيا لوحدها على تجزئة ما استولت عليه من أراضي إفريقية إلى أربع عشر جزء وكذلك فعلت فرنسا بان قسمت مناطق نفوذها إلى أكثر من ذلك..."[1]

لم تكن عملية التجزئة الحاصلة في مصلحة الشعوب الإفريقية، بل كانت السبب الرئيسي في ما يحدث اليوم من نزاعات وصراعات تحت مسميات كثيرة، حيث فقدت القارة ملامحها الحقيقة، وتم ترسيم للحدود دون مراعاة الامتداد القبلي لتلك الدول، أصبح في الدولة الواحدة هويات لها امتداد لدول عدة مجاورة مما أدى لنشوب النزعات من فترة إلى أخرى.

3.2 الجاهز الحكومي:

لقرون عديدة كانت إفريقيا للأفارقة دون سواهم، يحكمونها بأعرافهم و قواعدهم، حتى جاء الاستعمار بأساليبهم الجديدة والغريبة عليهم التي تم فرضها قسرا على شعوب المنطقة، بذلك تم القضاء على حكومات و إمبراطوريات بوضعهم قوانين دون دراسة أو دون تكييفها حسب طبيعة حياة السكان الأفارقة ودون معرفة بالأقاليم، فهم لا يعرفون حدود انتشار القبائل والمماليك لكي يضعوا

[1]. **المرجع نفسه**، ص .43.

لكل منها أنظمة وقوانين تتمشى مع ما ألفوه من قبل، وكانت النتيجة أن أصبحت القبيلتين أو شعبين يخضعون لإدارة واحدة،ما تقبله قبيلة ترفضه أخرى، ونجد أن الشعب الواحد أو القبيلة الواحدة أصبحت بعد التقسيم بين إقليمين، لكل إقليم إدارته الخاصة، و كانت القوانين تصدر من هيئات لا تمثل مصلحة الفرد الإفريقي، أما المجالس التنفيذية المنوط لها تنفيذ القوانين، بيد حاكم عام ومساعديه الذين هم أوربيين في الأصل، ولما أرادت الإدارات الاستدمارية إشراك الأفارقة في الحكم جاءوا بزعماء موالين لهم لا تقبلهم شعوبهم.[1]

3.2 الزراعة وملكية الأراضي:

في مجال الزراعة، كان الفلاح الإفريقي يزرع محاصيل تتناسب واحتياجاته، لكن بإتباع سياسة الاحتكار من طرف الشركات أضطر الفلاح الإفريقي زراعة المحاصيل التي تشتريها الشركات المحتكرة، أثرت هذه السياسة على قلة توافر الغذاء للسكان فانتشرت المجاعة وازداد المرض، وكانت سياسة المحصول الواحد ينتهج الاحتلال في لإفريقية بشدة، حيث كانت تخصص مناطق واسعة وأحيانا أقاليم لإنتاج محصول واحد أو محصولين، كما أن سياسة انتشار زراعة المحاصيل النقدية قضى على مساحات واسعة من الغابات، كما أن الاعتماد علة المحاصيل النقدية يضر بالاقتصاد الوطني الذي يؤدي إلى تعرضه لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. [2]

عموما، كانت الأراضي قبل مجيء الاستعمار ملكاً للقبيلة يعيشون كأسرة واحدة، يقومون بزراعة الأرض بالمحاصيل التي تجعلهم في اكتفاء غذائي، مع مجيء الاستدمار ظهرت قوانين حيازة الأراضي وحرية التصرف بها، التي تم سلبها من أصحابها بالقوة ومن خلال هذا القانون تمكن الأوربيين سواء أفراد أو شركات من شراء الأراضي من الإفريقيين رغم عنهم بعد تكبيلهم بالديون، كما سلب الأوربي من المواطن الإفريقي حريته في أرضه وتنقله وحتى في طراز حياته الذي ورثه عن آبائه وأجداده، لقد اجبره بقوانينهم المجحفة على ترك أرضه الخصبة، وأجبره أن يعمل بأجر زهيد لا يكفي قوت يومه، كما ولا ننسى نظام العمل الإجباري (السخرة)، حيث كانت سلطات الاحتلال تجبر الفلاحين على ترك مزارعهم ليعملوا في المصانع والمناجم وتمهيد الطرق وبناء السكك الحديدية بعيدين عن أسراهم وأطفالهم.

[1]. **المرجع نفسه**، ص.44.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.45.

1.5 التمثيل السياسي:

كانت القوى الاستدمارية في إفريقيا تعتمد على من يمثلها في مستعمراتها، الذي كان يتولى السلطة تقليديا أو بموجب التفويض،و يعتبر المفوض العنصر أساسي للبناء للإداري الذي تعتمد عليه المستدمرة ومما لا شك فيه فإن نشاط هؤلاء المفوضين جزء لا يتجزءا من النظام الاستعماري، ومنه نجد أن المفوض أو الرئيس في جميع المستدمرات وكيلاً إداريا وليس سلطة أهلية، حيث نجد أن سلطاته التقليدية قد تقلصت، ويتم استبدالهم حينما يكون غير قادرين على تلبية حاجيات المستدمرات، سواء كانوا مفوضين أوروبيين أو من الأهالي الموالين لنظام المستدمر، كان النظام الاستدماري قائما كنظام متسلط ، ولم يكن اي تفكير جذي في تخويل السلطة السياسية إلى الأفارقة الذين من المفترض أنها تقوم بخدمهم.[1]

عندما تم تأسيس مؤسسات برلمانية من المفروض وجدت لإنشاء حكومة مسئولة إلى حد ما، في إطار استدماري، جرى ذلك بضمان أن تكون الأغلبية من الأوربيين،التي من خلالها يتم إقصاء الأفارقة من القوائم الانتخابية، و أقتصر دورهم على انتخاب عدد محدود من الأوروبيين يتولون تمثيل مصالح الأهالي المحليين، وكان الواقع السائد يتمثل في أن أقلية السكان كانت في الحقيقة أغلبية سياسية، وعليه لا يوجد أدنى تشابه مع الحكم الديمقراطي وفق النموذج الأوروبي.[2]

كان الاستدمار في إفريقيا مختلف بشكل ملحوظ عن التجربة الاستدمارية في مناطق أخرى في العالم، لقد شوه نفسية الإنسان الإفريقي بجلب التفكير اللاواعي للأفراد داخل المجتمعات الإفريقية.[3]

3. وسائل الاحتلال في تمييع روح المواطنة عند الأفارقة

لقد أثبت الأفارقة في عدة مراحل من الزمن، على عدم انصياعهم للمحتل من خلال مجابهة بعض الحركات الجهادية لوجود الاحتلال، وأظهرت تلك المقاومات روح المواطنة لدى الفرد الإفريقي وتمسكه بحقوقه في نيل حريته، لكن استطاعت قوات الاحتلال فرض قوانينهم على الشعوب الإفريقية، من خلال أتباع عدة وسائل لتفريغ روح المواطنة عند الأفارقة، ومن بين هذه الوسائل:

---

[1]: **المرجع نفسه**، ص.50.

[2]: **المرجع نفسه**، ص.52.

[3]. Ndubisi Frank, **The Philosophical Paradigm of African Identity and Développent**. Open Journal of Philosophy, Vol .3.2013, p227.Consulté le 23/04/2022 sur le lien https://www.scirp.org/pdf/OJPP_2013022614262155.pdf

1.3 الوسائل التعليمية:

استعانت دول الاحتلال بالتعليم لتمرير استراتجياتها، وتتمكن من الشعوب الإفريقية تمكُّناً يساعدها على استخدامهم في مصالحها الخاصّة وتمرير قوانينها، ويجب أن ننوه هنا أن التعليم لم يكن متاح لكل الأفراد، بل هناك تمييز من خلال أعطى فرصة التعليم لمجموعة دون أخرى هذا، وقد شوّه المُستعمِر تاريخ إفريقيا في المقررات الدراسية التي وضعها، الأمر الذي يجعل المتعلم الإفريقي لا يولي اهتماماً لتاريخه، في الوقت الذي يبجل فيه تاريخ غيره، وتتكون بذلك في نفسيته نظرة الاستحقار لوطنه وتاريخه وبني جلدته، فيؤدي به ذلك إلى الانفساخ وضياع الهُوِيّة.[1]

3.3 الوسائل الثقافية:

تُعَدُّ الثقافة عنصراً مهمّاً في الحياة الإنسانية؛ لأنها عبارة عن السلوكيات والأفكار التي تحدّد شخصيّة الإنسان، وعليه، كانت اللغة هي الوسيلة الكبرى في ترجمة الثقافات وأفكار البشر، وهذا ما أدركه المُستعمِر، فسعى بكامل خططه للتأثير في الثقافة الإفريقية، بتقديمهم للثقافة الغربيّة بوصفها مفتاحاً للحضارة الإنسانيّة، فصوّروا ثقافتهم عبر هذه اللغة بوصفها الأفضل، واستعملوا الأساليب القسرية في فرضها على الكثير من المجتمعات الإفريقية، يمثّل التراث الشعبي الإفريقي والدّين مجموعةً متنوعةً من الجوانب الاجتماعية للثقافات المختلفة في إفريقيا، وقد تعرّض هذا التراث للغزو الفكريّ والثقافيّ من المُستدمِر عبر وسائل الثقافة المتنوّعة، وتحوّل الكثير من الأفارقة بذلك إلى أناسٍ فارغين عن الشعور بالوطنية والانتماء، الأمر الذي جعل المثقّف الإفريقي يتّحد مع اللغة الغربيّة، وما تحمله من أدبٍ وتراثٍ وفكرٍ وثقافةٍ وفلسفات، ويستهلكها ويدافع عنها.[2]

3.3 **المواطَنة الإفريقية.. وازدواجية الهوية**

وقد سعت الدّول الغربيّة المُستدمِرة جاهدةً إلى سلخ روح الوطنيّة من المواطنين الأفارقة، ووضعت لذلك سياسات استدراجيّة لجعلهم هواة وموالين لدولهم، متّبعةً في ذلك أسلوب فَرْنسَة أو «أَنجلَزَة» الأفارقة، وهذه العملية، المتمثّلة في خلق فرنسيّين أو إنجليزيّين أو برتغاليّين جُدُدٍ من الأفارقة، كانت تدور حول محورَيْن مختلفَيْن:[3]

[1].عبد الرحمن إبراهيم كان، **انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطَنة الإفريقية: دراسة في الآثار والأبعاد**، قراءات إفريقية ، (المجلد، 14، ع.38. 2018), ص ص، 72-79.

[2].**المرجع نفسه,**

[3]. Nancy Kwang Johnson, **Senegalese "into Frenchmen"?The French Technology of Nationalism**, Thèse de doctorat en science politique, (University of Windsor : Department of Political Science,2004),p.24

المحور الأول: يتعلّق بالشّروع في توفير الجنسيّة للأفارقة، ووضعوا لذلك آلياتٍ خاصّة، وأقرب مثال لذلك ما قامت به فرنسا- قبل الاستقلال- من تحديد مناطق خاصّة في السّنغال بوصفها أراضي فرنسيّة خارج الإقليم الجغرافيّ لفرنسا، ومَن يُولد فيها يتمتّع بشكلٍ حصريّ بالجنسيّة الفرنسيّة. وهكذا استجاب أكثر الأفارقة للإغراءات القانونيّة للدّول الغربية وقت الاحتلال، ولا تزال تبعات ذلك ظاهرةً في إدارة السّياسة وسياسة الإدارة في الدّول الإفريقية.

وأمّا المحور الثّاني: فيتضمّن الانتماء إلى النّظام التعليمي للدّول المُستدمِرة، من الابتدائية إلى الكليّات الكبرى في الجامعات الغربيّة، يشمل ذلك امتحانات تنافسيّة كبيرة، وهي الامتحانات التي تحدّد مدى التعمّق والاستيعاب للنظام الغربيّ، وتقيّم مستوى الاندماج سعياً لتأصيل التشكُّل الغربيّ، ومن هنا؛ بدأت المواطَنة الإفريقية في الاختفاء من حيث فاعليّتها، ونجح الاحتلال الغربيّ في اختراق الهُوِيّة الإفريقية والعمل على استئصالها من جذورها، وأصبح الإنسان الإفريقي يعيش بهُوِيّة مزدوجة.

وكان لهذه الإستراتيجية تأثيرٌ قويٌّ في سلخ القومية والشعور بالوطنية من الأفارقة الذين أصبحوا بالقانون مواطنين فرنسيّين! وخيرُ دليلٍ على ذلك ما تم التصريح به من طرف أبنت أخ الرئيس السنغاليّ الأول سنغور، ماري لويس غي Marie-Louise Guy وهي تصف كيف كان حال أن تكون مواطناً فرنسيّاً-: " ... خلال فترة الاستعمار... عشت كامرأةٍ إفريقية، وفي نفس الوقت كان قرار فرنسا في جعل المناطق الأربع في السنغال كأقاليم فرنسية في الخارج؛ جعل سكان هذه المناطق شعباً متميّزاً.. حيث مُنحوا وضعاً خاصّاً، وكانوا مواطنين فرنسيّين لهم حقوقهم الخاصّة... وبالتالي لم يكن هناك شيءٌ يفرّق ويميّز بيني وبين امرأةٍ فرنسيةٍ شابّة، باستثناء بعض التمييز العنصري؛ إلا أنّ ذلك لم يكن شيئاً" مقارنةً بما تتمتع بها من حقّ الجنسية الفرنسية.[1]

وهذا النّوع من التصريح هو عين الحرب على المواطَنة الإفريقية، وبمثل هذه السّوابق التاريخيّة تجذّرت الازدواجيّة في الهُوِيّة عند الإفريقي، فلم يعد للمواطَنة الإفريقية ذِكرٌ ولا أثرٌ؛ إلّا ما تبقّى من صيحاتها عند الغيورين من أبناء القارة، ومع ذلك؛ يُلاحظ عمق التشكّل المريب في الانتماء لدى بعضهم، والتأسف على الوضع الإفريقي، حين يتعلّق الأمر بتطوير بلده، سواء في السياسة أو في الاقتصاد، أو في التخلّق اجتماعيّاً بالصورة التي ترضاها الأعراف الإفريقية.

4. أبعاد تشكّل هويّة الفرد الإفريقي

ونظراً للآثار السلبيّة التي خلّفها الاحتلال الغربيّ على كلّ الأصعدة في إفريقيا؛ يُلاحظ الجدل الواسع في أوساط المثقّفين الأفارقة حول التشكُّل الكاذب لهُوِيّة الفرد الإفريقي، وقابليّته للانصهار

[1]. عبد الرحمن إبراهيم كان، **مرجع سابق.**

الكليّ في الثقافات الأخرى بغضّ النظر عن طبيعتها، وقد ضيّع هذا التذبذب المريب أصالة القيم الأفريقانية؛ من حيث التطوير الذاتيّ والمساهمة الفعّالة في بناء التكامل الاجتماعيّ، إنّ الشراكة في الوطن قوّةٌ للوحدة، وعاملٌ أساسيّ في محاربة الاضطهاد الخارجيّ، وهذا ما فهمته دول المُستعمِر، فعملوا على زعزعة هذه الشراكة الوطنيّة لدى الأفارقة ثقافيّاً واجتماعيّاً، وكان ذلك مُهدّداً لتماسك المواطَنة الإفريقية.

ويشهد التّاريخ المعاصر "الاستيعاب المفرط للهُوِيّة الغربيّة" لدى كثيرٍ من الأفارقة، كانت تكلفته باهظة ؛ حيث فقدوا ثقافاتهم التقليدية، وجعلوا اللّغات الأجنبية- كالفرنسية والإنجليزية والبرتغالية- لغات الإدارة في بلدانهم، وبهذه الطريقة بقيت الهُوِيّة الوطنيّة للأفارقة مساويةً لقوميّتهم اللّغوية، فأصبحوا بذلك فرنسيّين وإنجليزيّين ثقافةً وحضارةً[1]

وبالإمكان القول بأنّ هذه الغزوة الفكريّة التي اتخذت القانون أداةً لها تمّ استخدامها لاختراق الشّعب الإفريقي، الأمر الذي سبّب ضعفاً في وطنيّتهم، وحدَّ من تماسكها عندهم، وبالقراءة البسيطة لبعض الأبعاد الأكثر تأثيراً في حياة الفرد؛ يظهر لنا المستوى الضعيف للمواطَنة الإفريقية، في البعدَيْن الثقافي والاجتماعي و البعد الإداري والسياسي.

يُعدّ كلٌّ من البعدَيْن الثقافيّ والاجتماعيّ الأكثر تأثيراً وتعميقاً لقضيّة المواطَنة وفي إفريقيا؛ يدرك الملاحظ كيف استنسخ الأفارقة ثقافة الغرب في حياتهم الاجتماعيّة تطبيقاً وتأسّياً، وشواهد هذا التأثر العميق في الدول الإفريقية الفرنكوفونية كثيرة، ويعود ذلك إلى الأسباب الرئيسة التي جعلت الدّول الغربية تغزو إفريقيا بدعوى الاستدمار، فالسّبب الأول تعلّق بسعيهم الحثيث لاكتشاف إفريقيا المجهول، والثاني يعود إلى تنصير المجتمع الإفريقي ومحاربة المدّ الإسلامي، والثالث يرجع إلى نيّتهم في نهب ثروات إفريقيا وخيراتها والاعتماد عليها في تطوير دولهم.[2]

في البعدَيْن السياسي والإداري، لم يكن البعدان الثقافيّ والاجتماعيّ كافيَيْن لدى المُستدمِر في تشكيل تلك المواطَنة المزدوجة عند الإفريقي، بل تجاوز الأمر إلى ترجمة هذَيْن البعدَيْن في الحركة السياسية والإدارية، وكانت بدايتها نابعةً من الانبهار بالثقافة الغربية، وصياغة النهج التربويّ والتعليميّ على نمط فكر المُستعمِر، حيث توجد في إفريقيا مناهج تربويّة استُمدّتْ من ينابيع فرنسا أو إنجلترا أو حتى البرتغال، أضف إلى ذلك الأنظمة السّياسية التي خلّفها الاحتلال، والتي لا تزال متّبعَةً في إفريقيا،

[1]. عبد الرحمن كان، **مبدأ المواطَنة في الفقه الإسلاميّ بالتّطبيق على دستور جمهوريّة السنغال**، رسالة ماجستير في القانون المقارن غير منشورة،(جامعة السنغال: تخصص قانون، د س ن)، ص90.

[2]. عبد الرحمن كان، **انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطَنة الإفريقية: دراسة في الآثار والأبعاد، المرجع نفسه.**

ما يجعل المواطن الإفريقي يتساءل عن حقيقة الاستقلال ومدى واقعيّته، وكلُّ ذلك ناتجٌ عن عدم وجود التّوافق بين الواقع العمليّ والواجب الوطنيّ.[1]

ونجاح هذه الأسباب الثلاثة بالاحتلال واقعيّاً؛ أدّى بهم إلى غزو الأفارقة ثقافيّاً واجتماعيّاً: فاستغلّوا الإنسان الإفريقي في نهب الخيرات، وأصبح جلّ العقول الإفريقية التي تلّقت التّدريب العالي من الدّول الأوروبيّة المحتلّة على أيديها، تستخدمها في صالحها، وأغرتها بالجنسيّة، فانقلبت الهُوِيّات من الأفريقانيّة إلى الغربيّة، وأصبح السلوك الاجتماعيّ والثقافيّ يمثّل الثقافة الغربية من أوسع أبوابها في المجتمع الإفريقي.

المطلب الثالث: شكل الدولة الإفريقية بعد الاستدمار

تعد فترة ما بعد الاستدمار فترة حساسة وحرجة بالنسبة لإفريقيا، حيث اعتمدت الدول الإفريقية إيديولوجية تزاوج بين العمليتين السياسية والاقتصادية، كما وأنها انتهجت سياسات القمع والإكراه المادي إلى جانب نظام الرئيس القبلي الذي ورثته أفريقيا من الحقبة الاستعمارية، المعزز بدساتير جديدة ترسخ وتكرس الإثنية، وتضعف مؤسسات المجتمع المدني، وتقلص هامش حراكها، كما تعمل هذه الدساتير على تركيز سلطة هائلة في مؤسسة واحدة أو حتى فرد واحد هو الرئيس يتمتع بعهدات رئاسية طويلة في ظل غياب منافسة سياسية حقيقية، محتفظة بذلك بكثير من ملامح المرحلة الاستدمارية.[2]

عند تتبع لمسيرة التطور الإيديولوجي للدولة الوطنية في إفريقيا، نجد أنه لم يخضع لتطور تاريخي منظم، حيث تؤكد النظريات المفسرة لتطور التاريخي للدولة؛ إن الدولة هي وليدة تحولات سوسيولوجية منتظمة، إذ أن كل فترة زمنية تُتيح إلى ظهور أشكال سياسية تبرر شرعية الدولة، وعند النظر لحالة الدول الإفريقية ما بعد الاستقلال، فإننا نجد أن الدولة هي محصلة لتطور مسار إيديولوجي معقد متمثل في سعي المستدمر إلى وضع خطط لضمان الولاء و إدارة موالية بعد الانسحاب، وسعي حركات الاستقلال لإنشاء دولة وطنية، وكانت هذه الحركات مصدرا لبروز أشكال

[1]. **المرجع نفسه.**

[2]. محمد لبوخ، **عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي**، مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013)، ص.101.

سياسية متعددة ومتناقضة ضمت تنظيمات سياسية قديمة ومؤسسات مستوردة وبروز اضطرابات جيوبوليتيكية ومطالب ذات صلة بالهوية. [1]

يرى المفكر مواييلا تسي بامي M . wayilo-Tshiyembe بأن نموذج الدولة الأمة الذي عُرض من طرف الاستدمار على الدول الإفريقية، هو نظام نتاج اتفاقية ويستفاليا فهو صالح فقط لدول التي مرت بذات الظروف التي مرت بها الدول الأوروبية، الظروف المادية والاقتصادية والجيوسياسية، والتي تقوم على الرضا التام للانتماء إلى الإطار الجغرافي الذي حددته الدولة، والخضوع للمؤسسات الحاكمة الممثلة لشعوبها، وهذا لا يتوافق والمجتمعات الإفريقية[2].

حيث سعى الاستدمار إلى تعميم هذا النظام على المجتمعات الإفريقية دون أن يأخذ في الحسبان المكون الرئيسي لهذه المجتمعات، وهو الشعب الذي لا يشعر بالانتماء للدولة المصطنعة، والتي بدورها تمارس سياسة التمييز سواء تمييز عرقي أو ديني، اثني، تلك المجتمعات التي تم تفتيتها من خلال رسم الحدود الجغرافية من طرف الاستدمار.

خضعت الدول في إفريقيا منذ استقلالها السياسي إلى جملة من التحولات حيث عمد جون وايزمان John Wiseman في تقسيمه لمراحل التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا منذ فترة تصفية الاستدمار، أولها: المرحلة المبكرة التي تشمل معظم سنوات تصفية الاستدمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني واتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال الوطني التي شهدتها إفريقيا في الستينيات بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس من أجل الانطلاقة التنموية الإفريقية، ولا يخفى أن المناظرة الإفريقية خلال هذه المرحلة سيطر عليها جملة من القضايا العامة، لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة القومية وطبيعة النظام السياسي الأمثل وأيديولوجية تحقيق التنمية السياسية، طبعها نظام الحزب الواحد وتدخل المؤسسة العسكرية مباشرة في العملية السياسية، لتكون مرحلة التسعينيات بدايات التحول الفعلي والملموس بتجاوز أُحادية الحزب المعتمدة في معظم الأنظمة، وانتهاج نظام ديمقراطي صوري، والتي يشير إليها رتشارد جوزيف Richard Joseph بالديمقراطية الافتراضية.[3]

---

[1]. خديجة سي يوسف،**إشكالية تكوين واستمرارية الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل النزاعات العرقية دراسة حالة: السودان وإثيوبيا(اقليم اوغادين)** ،أطروحة دكتوراه في علم السياسية (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017)، ص. 185.

[2]. Mwayila Tshiyembe, **Etat multinational et démocratie africaine, sociologie de la renaissance politique,** Paris, L'Harmattan, 2002،P .44.

[3]. بن سالم قرش، **هشاشة الدولة في إفريقيا دراسة حالة مالي**، أطروحة دكتوراه في علم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية : تخصص دراسات إفريقية 2022،2023)، ص.64.

لم تشهد إفريقيا بعد الاستقلال جهودا حقيقية لتغيير نظم الحكم في أغلب دولها، فالحكام عادة ما كانوا يرفضون التنازل عن السلطة واستخدموا الجيش في توطيد مراكزهم، وأصبحت الضغوط السياسية هي الغالبة عوض الأسلوب الديمقراطي في الحكم، بل وظهر نوع من الحكام والرؤساء حكموا مدى الحياة، حيث كانت الفكرة السائدة القائلة أن أحسن تعبير عن الديمقراطية التقليدية في إفريقيا هي الديمقراطية الاجتماعية على المستوى السياسي، و هي الاعتماد على الحزب الواحد الذي يتمتع بالعديد من المزايا، أهمها تجنب المناقشات الطويلة والانشقاقات والاضطرابات، التي تشكل عائقا في وجه الوحدة الوطنية.

لكن مسارات التنمية السياسية التي باشرتها النظم الإفريقية لم تكن لتبقى بعيدة عن تأثيرات الضغوطات والتأثيرات الخارجية، حيث ترافقت الإخفاقات الداخلية، مع مستجدات البيئة الخارجية، التي فرضت ضرورة التحول نحو التعددية والانفتاح السياسي، مما جعل النظم الإفريقية أمام أوضاع وتحديات جديدة تختلف تماما عن سابقتها، إذ زاد الوضع الجديد من تكريس الانشقاقات والانقسامات، وبالمقابل زادت الحروب الأهلية بدل تراجعها.[1]

إن أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الدولة الوطنية في أفريقيا المعاصرة، هي مشكلة الاندماج الوطني وانصهار الولاءات الفرعية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الأمم للتكتل والتوحد والتحالف لمواجهة التحديات والتهديدات بقوة أكبر، تعرف معظم النظم الإفريقية ضعفا شديدا في وظيفة الاندماج الوطني بسبب سيطرة الولاءات القبلية والعرقية.

يُعد بناء دولة ما بعد الاستدمار تحديًا سياسيًا، في البلدان الغير المتجانسة تاريخيًا، التي يعرّف فيها المواطنون أنفسهم أكثر من خلال مجموعاتهم الهوياتية (الدينية والعرقية واللغوية والإثنية) أكثر من دولهم، في مثل هذه المجتمعات، تكون المواطنة ذات الطابع الهوياتي أقوى من مواطنة الدولة، حيث تتزاحم الهويات المختلفة على السلطة، مما يعيق احتمالات تطوير مصلحة وطنية مشتركة، وقد تسببت الاختلافات في الهوية، سواء على أساس العرق أو الإثنية أو الدين، في عرقلة وتنفيذ برامج وطنية حقيقية بسبب الشكوك والمنافسة والتحيز بين المجموعات في العديد من البلدان.[2]

---

[1]. بن بختي عبد الحكيم، **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا –دراسة مقارنة-**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة وهران : تخصص السياسات المقارن 2016- 2017)، ص .163.

[2]. Sabastiano Rwengabo, **nation building in africaA : lessons from tanzania for south sudan, Tanzania, (**Tanzani : Dar es Salaam, Mandela Institute for Développent Studies, 2016) . Consulté le 23/07/2022 sur le lien : https://minds-africa.org/wp-content/uploads/2018/08/1b

1. بناء الدولة القومية في إفريقيا

عندما حصلت البلدان الإفريقية على استقلالها، كانت أولوية الزعماء السياسيين هي بناء أمة داخل الحدود الوطنية، فمنذ السنوات الأولى للاستقلال احتلت قضية بناء الدولة الأمة، والتأسيس وطني قوي، أولوية بارزة لدى القادة السياسيين الأفارقة وعليه، كانت الدولة الأمة هدفا سعت إليه معظم الشعوب الإفريقية، معتمدة في ذلك القائد السياسي على رأس الدولة، والأحادية الحزبية لتسيير النظام السياسي.

لقد نجح القادة الأفارقة في لعب دور بارزاً في ترسيخ فكرة إن الاستدمار يعيق تطور الشعوب الإفريقية، حيث كان لهم الدور كبير في خلق قطيعة كبيرة بين الشعوب الإفريقية والمستدمرين، لكن نجد الفترة التي تلت الاستدمار اتخذت شكلاً آخر غير الذي كان مسطرا من طرف زعماء الحركات التحريرية، حيث كان من المفترض أن تتجه الدولة الإفريقية إلى قطيعة كلية مع الطرف الأوروبي، إلا أن الواقع الإفريقي يبين عكس ذلك، حيث نجد أن الدولة الإفريقية حديثة الاستقلال لا تزال مرتبطة بالدول المستدمرة.[1]

إن اعتماد غالبية الدول الإفريقية حديثة الاستقلال على نمط الحزب الواحد كآلية لبناء الدولة، حيث وصل عدد الدول التي اعتمدت اوحادية الحزب في سنة 1976 إلى خمسة وثلاثون من بين تسع وأربعون دول مستقلة، بداية من تونس 1956 كأول دولة في شمال إفريقيا تبنت هذا النمط ونفس الشيء كذلك بالنسبة لغانا في العام 1957 كأول دولة في غرب إفريقيا تبنت نظام الحزب الواحد، لتتبعها باقي الدول نيجيريا وزامبيا ورواندا والمغرب حينما نجحت في استقطاب أغلبية المجتمع وإقناعه بأن نظام الحزب الواحد هو الأمثل لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال تجاوزه للتنوع والتعدد العرقي واللغوي بما قد يؤدي إلى تعميق الهوة بين الأفراد[2].

وحتى الدول التي اتبعت التعددية الحزبية كانت تواجه المعارضة وتُبقي على الحزب الموالي للحكم، حيث تم تشكيل هذا الأحزاب من المنظمات التحررية أثناء الكفاح، ومنه استقطبت شرائح المجتمع كخطوة في بناء الوحدة الوطنية، لكن نجاح هذه الأحزاب كمنظمات تحررية لم ينجح في بناء دولة الاستقلال، فهذا الفشل أدى إلى ظهور الانقلابات العسكرية.[3]

---

[1]. إسماعيل بوالروايح و حكيمة علالي ، **بناء الدولة في إفريقيا**، مجلة الأمن والتنمية ، ع، 08، (جانفي2016)، ص.238.

[2]. مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم سياسية وعلاقات دولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014). ص. 149.

[3]. رضون بروسي،**الدمقراطة والحكم في إفريقيا:دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات،ومؤشرات قياس نوعية الحكم** ،مذكرة الماجستر في علم السياسية (جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم ، قسم العلوم السياسية، 2008-2009)، ص ص. 16،17.

أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستدماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطبقة الحاكمة، كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالبا مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وكل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية.[1]

من هنا فإن الدولة التسلطية Autoritarian State وما ينجر عنها من قمع وعسكرة للحياة السياسية شكلت اللغة المشتركة لجميع الأنظمة السياسية الإفريقية في فترة ما بعد الاستدمار، وهنا يرى الباحث السياسي النيجيري أكوديبا نولي أن استمرار التراث الاستدماري المتعلق بالدولة التسلطية كان نتيجة للعديد من المبررات والحجج، من بينها الحاجة إلى دولة قوية بإمكانها فك السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الإفريقي في ظل غياب وعدم توفير طبقة من رجال الأعمال قادرة على المنافسة الدولية.[2]

2. **خصوصيات دولة ما بعد الاستدمار؛**

لقد تأثرت النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال، في بناء الدولة الوطنية الحديثة، بالثقافة الغربية ومنه صُبغت الدساتير الإفريقية بهذه الثقافة، بحكم العلاقات التاريخية وبالصورة التي نقلتها الثورة البلشفية في شقها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا لم يلغ من أذهان الأفارقة خصوصياتهم وتراثهم الإفريقي من عادات وأعراف وتقاليد، وهذا من خلال الدعوة إلى الوحدة الإفريقية وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية، وهو ما انعكس على واقع النظم السياسية وبروز حالات الاتجاه الليبرالي وحالة التوجه الاشتراكي وحالة التوجه الإفريقي، وهذا من دون إهمال دور الجيش طبعا داخل كل هذه الاتجاهات.[2]

إن معظم الدول الإفريقية وخاصة دول جنوب الصحراء اختارت، النظام الديمقراطي التقليدي على النمط الغربي (تعدد الأحزاب، الفصل بين السلطات....إلخ)، إلا أن هذا الاختيار بداء في التقلص نتيجة لتدخل الجيش في الحياة السياسية، وفشل النمط الغربي في تلبية الحاجات الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الإفريقية، غير أن التأثر بالدستور الفرنسي على الدساتير الإفريقية

---

[1]. الحافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الاستقلال في إفريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**، مجلة المستقبل العربي، ع.422،(افريل 201')،ص.60.

[2]. أمين أسبر، **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، (دمشق: دار دمشق، 1985)، ص.19.

استمر حول النقاط التالية: المبادئ العامة،مبدأ تعدد الأحزاب، الحقوق الأساسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أن دساتير هذه الدول تبنت مبدأ علمانية الدولة.[1]

1.2 الطابع الهوبزي للنزاعات السياسية:

ففي ظل غياب آليات تحقيق الاستقلالية الذاتية في دولة ما بعد الاستدمار، تصبح أدواة الإكراه المادي بمثابة أدوات تختص بها فئة معينة، وخاصة الفئات المهيمنة من الطبقة الحاكمة، ومن ثم يصبح الارتباط بين المؤسسات الإكراهية وبين هذه الفئات أمرا بديهيا ومطلقا، وشي المتحكم في استخدام هذه الآلية هو عدم التسرع في تحقيق المصالح الذاتية، ويعتمد الأمن فيها على السيطرة على السلطة، وتصبح الصورة العامة هي الصراع على القوة والسلطة، وينعكس ذلك على نطاق واسع في حقيقة أن هناك قاعدة عامة لسياسة في إفريقيا ما بعد الاستدمار، وهي تغليب قيم الفاعلية على قيم الشرعية.

2.2 مشكلة إضفاء الشرعية على السلطة السياسية؛

لإضفاء المشروعية على الحكم، لا بد أن تكون هناك منافسة بين السياسيون على المناصب السياسية طبقاً لشروط موحدة بالنسبة للجميع من الناحية الرسمية، فإن الحكومات التي تتأسس من خلال المنافسة تبدو شرعية، ولكن في إفريقيا ما بعد الاستدمار يقف الاستخدام الشخصي للموارد الإكراهية، حائلا دون تحقيق شرط المساواة والموضوعية، فهذه الحكومات تنقصها الشرعية، ومشكلة هذه الأخيرة التي تكمن وراء ما يطلق عليه أزمة السلطة Authority crisie و أزمة بناء الأمة Nation-buildIng crisis في إفريقيا، وهناك من يميل لتفسير هذه الأزمات من منظور الإثنية والتاريخ القصير لدول ما بعد الاستدمار[2]، حيث استغل الساسة الأفارقة المشاعر الإثنية لبناء قاعدة شعبية، فبعض الشخصيات التي تنتمي إلى إثنيات تتسم بالأغلبية، استغلت هذا العامل لإعطاء مشروعية لطموحاتهم السياسية و تعزز شرعيتهم في الحكم، وبذلك طفت على الساحة الهوية الإثنية بشكل سريع، إضافة إلى أن إعادة توزيع السلطة السياسة بين الأفارقة في الدول حديثة الاستقلال، أعادة إظهار المطالب الإثنية التي كان من المتوقع أنها غُيبت في الفترة الاستدمارية،[3]

والملاحظ أن أغلب رؤساء الدول العسكريين، الذين وصلوا إلى السلطة بطرقة غير دستورية، نظموا في السنوات اللاحقة انتخابات موجهة للرأي العام العالمي، لإبراز أن ما قاموا به يكتسب الدعم

---

[1]. أمين أسبر، مرجع سابق، ص ص. 20-26.

[2]. كلود آكيه، **الدولة في إفريقيا المعاصرة**،(تر :صبحي قنصوة، القاهرة :المشروع القومي للترجمة،) 2003 ، ص ص93 ..94

[3]. إسماعيل بوالروايح، **مرجع سابق**، ص. 238.

من طرف شعوبهم، لكن منذ التسعينيات عرفت الشعوب الإفريقية اضطرابات مختلفة التوجهات، وظهرت على الساحة الإفريقية رغبة الشعوب في تغيير الأنظمة البائدة التي لا تخدم مصالحهم، وطالبوا بانتخابات تسمح لهم باختيار من هم أجدر لتولي السلطة.

3.2 مشكلة التنمية الاقتصادية

في بداية سنوات السبعينيات، كانت إيديولوجية التنمية الاقتصادية حافزا بالنسبة للشعوب الإفريقية من أجل تحسين شروط الحياة، وفي هذا الإطار كانت الشراكة من أجل التنمية بين دول الشمال ودول الجنوب. التي انطلقت بمجموعة معتبرة من المشاريع لخدمة التنمية في إفريقيا، بمثابة الفرصة الذهبية للانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى مستويات متقدمة من الحياة الكريمة لكن للأسف، استغلت الطبقة الحاكمة هذه المشاريع لخدمة مصالحها الشخصية، حيث اعتبرتها فرصة لإثبات ارتباطها بمصالح جماعية أمام الشعب، وإثبات قدرتها على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، وعليه قادت هذه الوضعية الطبقة السياسية إلى تسييس الإدارة وكل مصالح التي لها علاقة بالمسائل الاقتصادية، كما لاحظ التقسيم الجغرافي التعسفي للمشاريع الاقتصادية، وهو نتاج طبيعي لأن يسير ما هو سياسي وما هو اقتصادي من طرف جهة واحدة.[1]

المبحث الثاني: التحولات السياسية و تخفيف النزاعات في إفريقيا

إن موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أفريقيا منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات هي نتيجة لتقارب عدد معين من الظروف والأحداث، بعد سنوات من الديكتاتوريات العسكرية وحكومات الحزب الواحد، كان هناك ضغط شعبي قوي لزيادة المشاركة في الحياة السياسية واحترام مساءلة الحكومة كجزء من ديناميكية جديدة لصالح التجديد السياسي، وكان العامل المهم الآخر هو نهاية الحرب الباردة التي أثارت ضغوطا خارجية لصالح التحول الديمقراطي، كانت حاسمة في عملية التغيير، وأدى تزامن هذه العوامل إلى دعاية كبيرة لـ "التحرير الثاني" للقارة، مما شكل خطوة مهمة في النهضة السياسية لأفريقيا بعد مرور ما يقرب من عشرين عاما ومع إرساء التعددية السياسية.

المطلب الأول: قراءة في البيئة السياسية الإفريقية

تميزت أوائل التسعينيات في أفريقيا بموجة من التحول الديمقراطي وعولمة الخطاب الديمقراطي، مما أدى إلى إعادة إدخال نظام التعددية الحزبية وإجراء انتخابات تنافسية في معظم بلدان القارة، بالنسبة للكثيرين، كان ذلك بمثابة إعادة اكتشاف، بعد فترة طويلة من الاستبداد تم

[1]. k. y. amoako**, transforming africa**, (Ethiopia, an agenda for action. economic commission for Africa, , 2005), p. 32.

خلالها وضع أنظمة أحادية الحزب باسم ضرورات البناء والتنمية الوطنية، ولكن أيضًا لتطوير استراتيجيات لاحتكار الموارد الداخلية أو الريع المرتبط بالانبساط، وإذا تم الحفاظ على الانتخابات في إطار الحزب الواحد أو الإدارة المحلية في بعض الأحيان، فإنها غالبًا ما تتخذ شكل استفتاءات عامة ذات انتظام مشكوك فيه[1].

على مدى العقدين الماضيين، أجبرت الضغوط المتزايدة الداخلية والخارجية الزعماء الأفارقة على تنظيم مؤتمرات وطنية ومساحات أخرى للحوار ساهمت في التحول من الحكومات الاستبدادية إلى الحكومات المنتخبة وفي غالبية البلدان الأفريقية، ساهمت المؤتمرات الوطنية في إنشاء آليات انتقالية أعطت حياة جديدة للتعددية السياسية وشكلت البيئة الاجتماعية والسياسية بحيث تفضي إلى المنافسة السياسية، كما حدثت تغييرات طفيفة في الهياكل الدستورية القائمة من أجل السماح بتأسيس التعددية السياسية، ومنذ ظهور التعددية أصبحت الانتخابات عناصر حاسمة في عملية التغيير، لأنها تسمح للمواطنين بالتعبير عن إرادتهم، وتسهيل التناوب وإضفاء الشرعية على الحكومات المنتخبة، و لا تسمح الانتخابات للشعب باختيار ممثليه فحسب، بل إنها تشكل أيضًا أهم وسيلة لإعادة تعريف العلاقات المتبادلة بين الحكومة والشعب.[2]

فقد شهدت 16 دولة أفريقية احتجاجات شعبية هامة بعد نوفمبر 1989، والمميز في هذه الموجة هو تتداخل المتغيرات والأسباب، مما جعل الوقوف على المتغيرات الرئيسية لهذه الموجة وتحديد زمن انطلاقها، أو روافدها وأصولها الفكرية والإيديولوجية، أمر في بالغ الصعوبة والتعقيد، فقد شهدت الجزائر مثلا مظاهرات كبيرة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وبالزخم ذاته شهدت زامبيا احتجاجات ومظاهرات كبيرة مع نهاية سنة 1986، والأمر ذاته حدث في بنين[3] والسودان، ومصر وجنوب إفريقيا وغانا وكوت ديفوار و الغابون وكينيا...ورغم تعدد الأسباب الحقيقية للحراك السياسي لمختلف التنظيمات والنقابات والأحزاب، تم اعتماد الأسلوب ذاته، المتعامل به من طرف الشعوب تجاه حكوماتها، في هذه الفترة بتحديد.[4]

لقد كانت ردود فعل الحكومات عن موجة التمرد والاحتجاج متباينة بشدة، كما كانت أساليب إدارة الأزمة تختلف من نظام لآخر، والأمر راجع بالدرجة الأولى لمحددات اتخاذ القرار كما يشير إليها

[1]. Vincent Darracq, Victor Magnani, **Les élections en Afrique : un mirage démocratique ?**, politique étrangère, (Éditions Institut français des relations internationales,2011),p.840.

[2]. **Les conflits et la violence politique résultant des élections**, International Peace Institute (2012), Consulté le 27/11/2023 sur le lien suivant : https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep09656.8.pdf

[3]. Leonard Wantchekon, "**Clientelism and voting behavior: evidence from a field experiment in Benin**," World Politics, Vol.55, N°.03, 2003, pp.399-422

[4]. عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص. 170.

ريتشارد سنايدر Richard Snyder بين محددات البيئة الداخلية والموارد والإمكانات المادية والمعنوية، وضغوط البيئة الخارجية، وإجمالا انقسمت ردود فعل الحكومات الإفريقية إلى قسمين رئيسيين هما:

- عدد من الحكومات رفضت في البداية كل المطالب جملة وتفصيلا وردت على الاحتجاجات بالعنف المضاد وهو حال النظام الجزائري، التونسي، أوغندا، ليبيا، كينيا، واللافت في هذا السياق أن سياقات التحول في هذه النظم كانت معقدة وعسيرة، وكانت تكاليف التحول باهضة، و بعد كل المماطلات وقرارات الردع، استجابت لمطالب الإصلاح والتغيير.

- عدد آخر من النظم فضل التفاوض المباشرة وانتهاج إستراتيجية الرد المرن أو الاستجابة المرنة، ففي كوت ديفوار على سبيل المثال قلَّل رئيس الدولة نفقات غرفة ومجلس الطلاب، وقبل أن يلغي تماما تخفيض الرواتب، وبالمثل أعلن رئيس الغابون عن مقياس جديد للرواتب وإصلاحات في التأمين الصحي والاجتماعي.[1]

ومنه يمكننا أن نحدد أهم العوامل التي أدت بطريقة أو بأخرى، إلى التحولات التي شهدتها القارة في تسعينيات القرن الماضي ويمكن أن نحصرها في: عوامل داخلية وعوامل خارجية؛

1. العوامل الداخلية:

من بين العوامل الداخلية التي لعبة دورا كبيرا في إحداث التغيرات الجذرية، والتي لم تشهدها القارة من قبل:

- **الأوضاع السياسية**

تميزت فترة ما بعد الاستقلال، على المستوى السياسي بالانغلاق، وانكفاء السلطة على نفسها، مما أدى إلى اتساع الهوة بين المواطن والحكومات على وجه التحديد، مما خلق حالة من التوتر والتأزم، ومن بين مظاهر التأزم نجد:

- **بروز نظام الأبوية الجديدة: Neopatrimonialism**

وهو توصيف لنظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويرجع المفهوم إلى تقاليد ماكس فيبر Max Weber عن السلطة الأبوية Patrimonial Authority التي ترتبط بممارسة السلطة في المجتمعات التقليدية المحدودة العدد والنطاق، وترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته، أما الآخرون فهم ليسوا إلا مجرد أتباع أو رعايا لا يتمتعون بأية حقوق سوى تلك التي يقررها لهم الحاكم، والسلطة في هذه النظام ذات طابع شخصي، إذ أنها لا تخضع لأية معايير أو قوانين ثابتة،

[1]. **المرجع نفسه**، ص. 171.

والحاكم يضمن الاستقرار السياسي عن طريق توزيع العطايا والمنافع المادية على أتباعه والموالين له، من بين أهم مزايا هذه النظم: عدم وجود نظام للمساءلة، والاعتماد على معايير الولاء والثقة، والاستناد إلى سياسة المباراة الصفرية.[1]

كما أننا نصل إلى طرح مفاده، أن هذه الأنواع من النظم تؤثر على عملية التنمية، والانجاز في مختلف المجالات؛ اقتصاديا، اجتماعيا، و سياسيا، حيث تم ربط التدهور على هذه المستويات للفشل في الوصول للحكم الصالح، وهيمنة نظام الأبوية الجديدة.

- **عدم فاعلية الدساتير وغياب العمل المؤسسي**

إن أغلب دساتير إفريقيا كانت نُسخًا مشوهة لدساتير الدول الاستدمارية وتحديدًا فرنسا وبريطانيا، وفيها يتضح تكريس النموذج الأوروبي واستمرار العمل ببعض القوانين خصوصًا الفرنسية منها، ويتضح في مضامينها قيود واردة على تكريس حقوق الإنسان وعدم فاعلية القاعدة القانونية وضعف الرقابة على دستورية القوانين وضعف منظومة القضاء؛ وهو ما جعل كثيرًا من المتخصصين يرون فيها أداة للدوس على القيم الديمقراطية الغربية على الرغم من كون هذه الدساتير عرفت في العقدين الأخيرين إضافات قانونية ذات طابع ديكوري كمجال الحقوق السياسية وتمكين المرأة وهو ما يؤكد الطابع الانتقائي للقائمين على صياغة وبناء هذه القوانين التي فتحت المجال الأوسع أمام ديكتاتورية الفرد في أسلوب لا يمكن الشك في أدواته الديمقراطية.[2]

عرفت إفريقيا أكثر من 100 انقلاب عسكري وفي أحيان كثيرة باسم الشرعية الثورية والشعبية ومع ذلك لا تزال الدساتير الإفريقية تتغاضى عن تجريم ظاهرة الانقلابات العسكرية والسياسية وفي أغلب الأحيان تقوم مؤسسة الجيش وبأسلوب يدعي الديمقراطية بالدعوة إلى صياغة دساتير جديدة تضمن بقاء المؤسسة العسكرية كمفتاح لقُبَّة النظام بشكل يعفي قادة الانقلاب من المساءلة المستقبلية ويعطيهم قدرًا استثنائيًا من الحصانة المطلقة، كما شهدت دول إفريقية عديدة تجديد العهدات الرئاسية لرؤساء الدول مثل جيبوتي والكاميرون وتشاد وتوغو وزيمبابوي وأنغوال، وفتح العهدات على مصراعيها دون قيود كما حدث في الجزائر سنة 2008.[3]

- **الانقلابات و عسكرة السياسية**

---

[1] .حمدي عبد الرحمن حسن، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية النظم الإفريقية نموذجا**، (عمان، المركز العلمي لدراسات السياسية، 2008)، ص ص. 21،23.

[2] . بوحني قوي، الدساتير الإفريقية: **الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة**،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص ض. 3،4.

[3] .**المكان نفسه**.

إن أي دارس للنظم السياسية الإفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذي تقوم به- ولا تزال - المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية، حيث يؤكد المحلل السياسي التشادي جونديو لاديبا وجوزيف ساني من معهد السلام الأمريكي، على فرضية تحول الجيش إلى وصي على عملية الإصلاح السياسي وبدل أن يرافق عملية التحول الديمقراطي يؤدي دورا معاكسا فتسييس الشرطة وعسكرة السياسة يؤدي إلى تآكل احترافية قطاع الأمن، في هذا اصدد نذكر كيف سمح المجلس العسكري الحاكم بعقد مؤتمر "للحوار الوطني" في عام 2022 في تشاد، بهدف توجيه عملية الانتقال إلى الديمقراطية لكن قام الضباط الحاكمين بقمع المعارضة ومنحوا كل الإشارات لمحاولة الحفاظ على حكمهم إلى أجل غير مسمى، لذا لا تزال تشاد تواجه عمليات تمرد في أقصى الشمال والجنوب، و كل من هذين التأثيرين يزيد من احتمالية ظهور الأنظمة العسكرية بعد فترات ديمقراطية قصيرة بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تزايد عدم المساواة إلى تفاقم مشكلة الخطر الأخلاقي السياسي في الأنظمة غير الديمقراطية، مما يخلق قناة أخرى لظهور الدكتاتوريات العسكرية.[1]

يبرز مفهوم الانقلاب مشكلة قانونية ودستورية، فهو يشير حسب خبراء القانون الدستوري، ومنهم الأستاذ طارق البشري إلى أنه تحرك القوات المسلحة تحت لافتة حفظ أمن الدولة ونظامها القائم، لكنَّ هذه الانقلابات تحقق عكس ما أعلنته هدفاً لها، إذ تصبح أداة لهدم الدولة ونظامها، وإنشاء نظام آخر يكرس الفساد، وعادة ما يتم التسويق للانقلاب بكونه تصحيحا لنظام، وفرصة للخروج من أزمة سياسية، ومهما كان الشعار الذي يرفع فإن الانقلاب يبقى سلوك ينبني على القوة، ويؤسس واقعاً لكنه لا يضفي شرعية.[2]

- **تنامي أزمة الشرعية**

تمثل مسألة الشرعية هي الأخرى أحد المتغيرات التي تزيد من تأزم الوضع داخل الأنظمة والمجتمعات الإفريقية، فالواقع الفعلي يملي علينا أن الأنظمة السياسية غير معترف بأحقيتها و جدارتها في الحكم من قبل جمهور المحكومين، فالأنظمة الإفريقية لم تسع بعد استقرارها، في العقود الثلاثة المنصرمة، إلى تعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية السياسية والاقتصادية

[1].سامية بن يحي، **الانقلابات في إفريقيا وعسكرة الديمقراطية هل تصنع الانقلابات العسكرية مقاربة إفريقيا للأفارقة ؟**، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:

https://pillarcenter.org/2023/09/10/

[2]. بوحني قوي، الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات، ورقة تحليلية،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)، ص.2.

والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها من خلال سيطرتها على كافة مفاصل القوة في البلدان التي تحكمها، وهو ما يمهد لزعزعة تلك الشرعية وفق التحديات الراهنة بمستوياتها الثلاث.[1]

ومن الواضح أن الأنظمة الحاكمة السلطوية في أفريقيا ظلت تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بين المواطنين الأفريقيين وتلك الأنظمة، وانعدام الثقة والمصداقية في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي دفع بالعديد من هذه الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية إلى تعليق الدساتير واللجوء إلى العمل بالأحكام العرفية.[2]

- **أزمة الاندماج و التداخل**

إن إدارة التعدد و التنوع ألاثني و الديني تحتاج لقنوات اتصال جادة وفعالة لجمع الفئات المجتمعية، لكن حالة الفساد المتفشية، وهشاشة و ضعف الأنظمة الإفريقية تقف حاجزا، وذلك راجع إلى سياسات التمايز والتفضيل لجماعة على حساب الأخرى و هذه الأخيرة هي المتسعة في المجتمع كونها تشمل العديد من الطوائف الأخرى ذات الصلة و التي خلقت لها أزمة ثقة في التعامل مع الأنظمة الحاكمة ما أدى على عدم اندماجها وطنيا وبقائها في الهامش نظرا للإحساس بالإقصاء، و هو ما قد يؤدي إلى التفكك المجتمعي و تهديد الاستقرار في ظل الاختلافات المتباينة، و هو الراجح في سياسات تعامل الأنظمة الإفريقية التي تطبق الاضطهاد و العنف بدل الحوار و جذب كافة الأطراف لصناعة الوحدة .[3]

- **مسألة التهميش و مشكلة توزيع الثروات الوطنية**

إن مسألة الاستقطاب الاجتماعي و تركيز الثروة أدى إلى تمكين أقلية اجتماعية متميزة بين الفئات المجتمعية الأخرى، من تجميع مقادير هائلة من الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان و يتغذى هذا النظام على الفقر الإنساني و تدمير البيئة الطبيعية، و يولد الفصل الاجتماعي وكما يشجع العنصرية و الشقاق العرقي، ويقوض حقوق المرأة، إضافة إلى ذلك فكثيرا ما يدفع البلدان إلى

[1]. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، 2003)،ص ص ،22-25.

[2]. Daniel-Constant Martin, **Le multipartisme, pour quoi faire, Les limites du débat politique: Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe** , Politique Africaine, N°43, 1991, pp. 21-25.

[3]. داسي سفيان، **مرجع سابق.**

المواجهات المدمرة للقوميات،[1] و هي كلها إصلاحات أتت بها الأنظمة في ظل العولمة القائمة على مبدأ التفضيل بين المواطنين ليس على أساس الاستحقاق و إنما على المفاضلة، التي تؤدي إلى تقوض حياة المواطن، و تدمر المجتمع المدني نتيجة عدم التكافؤ في الفرص و في الحصول على الحاجات و المتطلبات بشكل متساوي و عادل.

وهو ما حاصل في حالة الاحتقان في نيجيريا و بالخصوص مطالب جماعات دلتا و تنظيماتها، لا تقتصر على التوزيع العادل للثروة و لكن أيضا و بدرجة لا تقل أهمية ضرورة التوزيع العادل للسلطة في دلتا و نيجيريا كلها و التخلص من نمط سياسات القوة و القمع الموروثة و الاعتماد بدلا من ذلك على نمط من السياسات يقوم على مبدأ أن الحكومات خادمة لا حاكمة، و تسعى لتحقيق مصالح شعوبها بدلا من تقويض حاجياته، وهي كلها مطالب قامت إثرها مواجهات عنيفة بين الجماعة و السلطة في نيجيريا.[2]

- **الأوضاع السوسيو اقتصادية:**

استمر الفشل الاقتصادي على مستوى الدول الإفريقية في ظل أنظمة الحزب الواحد والأنظمة العسكرية ليمثل أحد الظواهر التي تميز تلك الدول، وإذا كان العقدين الأولين بعد الاستقلال قد شهدا معدلات نمو تتراوح بين 6 إلى 8 %، فقد تدهور الوضع الاقتصادي مع مطلع الثمانينيات ليصل المعدل إلى 2.3 %، واستمر ذلك التدهور ليصل إلى الصفر أو بالسالب مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وهو الأمر الذي أضفى بعدا خطيرا وحيويا على حالة البؤس والمعاناة الإنسانية للشعوب الإفريقية.[3]

ويقترن أيضا بحالة التردي الاقتصادي للدول الإفريقية، استمرار معدل نمو السكان بمعدلات عالية بلغت حوالي إلى 2.6%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل ديونها الخارجية وفوائدها من 176 مليار دولار عام 1982 إلى 296 مليار دولار عام 1992، وهو الأمر الذي زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية، وأسهم في إحداث الفشل الاقتصادي، حيث باتت مطالب السكان متعاظمة، ولم يواكب ذلك تحسن في مستوى المصادر والمدخلات، وهو الأمر الذي يعطى بعدا جديدا للأزمة في القارة الأفريقية، وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إعطاء الفرصة للدول والمؤسسات النقدية المانحة إلى وضع

---

[1]. ميشيل تشوسودوفيسكي،**عولمة الفقر**،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب تر: محمد مستجير مصطفى، ،2012)،ص.28.

[2]. صبحي قنصوه، **النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي**، فراءات إفريقية، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي: https://qiraatafrican.com/3530/

[3]. عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص. 174.

الشروط للحصول على الأموال والمساعدات، ومنها ضرورة التحول الديمقراطي وتبنى سياسات رأسمالية كبرامج التكيف الهيكلي.[1]

- **العوامل الخارجية**

إن الجهات الفاعلة من الحكومات الخارجية والمؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف، الشركات، النقابات العمالية، الأحزاب السياسية المنظمات الدولية، والمنظمات الغير حكومية،

قد ساعدت في خلق معظم هذه التحولات وتشكيلها، وفي بعض الحالات فإنها كانت تعمل على توفير المكان الأمن والظروف الملائمة للحوار، بين الأنظمة الاستبدادية والقوى الاجتماعية.[2]

فالتحولات الأفريقية ظهرت حينما اجتاحت المظاهرات الحاشدة شرق أوروبا خلال 1989، وبالتالي أثرت هذه الثورة أو الموجة الديمقراطية على حجم تدفق المطالب السياسية نحو الإصلاح والتغيير، إضافة إلى ضغط الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية على الحكومات الإفريقية من أجل الشروع في هندسة دساتيرها وإجراء إصلاحات اقتصادية ليبرالية كبرى، ولكننا نقول أن العوامل الخارجية هي عوامل معجلة وليست سببية، فنحن نتفق مع تقييم "لوينثال"... لأمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا أنه "في حين يمكن للعوامل الدولية أن تهيئ مسار الانتقال، فإن المشاركين الأساسيين والمؤثرات الغالبة كانت محلية في كل حالة،" وبالمثل فإننا نقِرّ بأن الإصلاحات السياسية ورَدُّ الفعل الحكومي تشكله عوامل الأزمة الاقتصادية، والضغوط الاجتماعية الداخلية أكثر من أي سبب آخر، وهو ما يفسر تتابع موجات الإصلاح في أفريقيا بين نظم فقيرة سارعت للإصلاح في بداية الموجة نظرا لنقص الموارد الاقتصادية للنظام مثل نموذج بنين، ونظم ماطلت وسايرت ضغوط الإصلاح نظرا للإمكانات الاقتصادية الهائلة لهذه النظم مثل، نيجيريا، كوت ديفوار.[3]

المطلب الثاني: أداء الديمقراطية وخصوصية الواقع الإفريقي

ما بين عامي 1989 و1994، أجرت 38 دولة أفريقية انتخابات تعددية، في حين أجرت 11 دولة أخرى انتخاباتها الأولى بين عامي 1995 و1997. وخلال الفترة نفسها، أجرت 16 دولة انتخاباتها التعددية الثانية .أدت الانتخابات التعددية الأولى التي جرت في بداية التسعينيات إلى اختراقات حاسمة بدأت في التحرير التدريجي للمشهد السياسي وتوسيع الحريات المدنية، وقد تمت المرحلة الأولى من

[1]. **المكان نفسه.**

[2].أبراهام ف. لوينثال، **لتحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي:الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل**،تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:

https://www.idea.int/sites/default/files/democratic-transitions-AR-chapter-11_0.pdf

[3] . Patrick J. McGowan, **Coups and Conflict in west Africa 1955-2004**, Armed Forces and Society, Vol.32, N°.01, October 2005, p.08-13.

التحولات الديمقراطية الأفريقية بإتباع ثلاثة نماذج مختلفة في بعض البلدان المعارضة قامت الأحزاب بالتعاون مع مجتمع مدني ديناميكي بحملات من أجل إصلاحات جوهرية أحدثت فرقًا من خلال السماح بدخول قادة جدد من خلال انتخابات تعددية وفي النموذج الثاني، فرغم أن جماعات المعارضة بادرت إلى إجراء إصلاحات في النظام السياسي، إلا أن أحزاب السلطة إما تسببت في إفشال هذه المبادرات أو أفرغتها من جزء لا بأس به من مضمونها، وبذلك انتهت أحزاب الأغلبية الحاكمة إلى الفوز في الانتخابات، التي تلت وفي النموذج الثالث، كانت الضغوط الديمقراطية بمثابة المفجر للانقسامات العرقية العميقة التي أدت إلى حروب أهلية.[1]

تميزت بدايات التحولات الديمقراطية بالتطور التدريجي للأحزاب السياسية ذات البرامج والأهداف المشتركة، وتعد الأحزاب السياسية ضرورية في عملية التحول الديمقراطي لأنها الهياكل الرئيسية للمشاركة التي تعطي معنى للمنافسة وتقدم للناخبين وجهات نظر ورؤى بديلة، تم تعزيز الممارسات والأعراف الديمقراطية في جميع أنحاء أفريقيا حيث تمكنت الأحزاب السياسية من الظهور ببرامج سياسية متماسكة تتمتع بدعم شعبي في معظم البلدان بعد سنوات عديدة من المسار، ولم تكن الأحزاب السياسية التي منعت منها، فقد استغرقت وقتا طويلا حتى استعادت قوتها ومكانتها، كما تعرقلت عملية هيكلة الأحزاب السياسية بسبب القضايا العرقية والإقليمية التي تفاقمت بسبب العملية الديمقراطية وأثارت مخاوف جدية على الاستقرار السياسي من دول معينة[2].

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الانتخابات أصبحت عناصر أساسية في تحول المشهد السياسي، إلا أنه لم يتم إيلاء سوى اهتمام محدود لتطوير القواعد وإنشاء مؤسسات قوية لتسهيل المنافسة المنظمة والتي يمكن التنبؤ بها، وقد أدت الدينامكية لصالح إصلاح القواعد الانتخابية إلى إنشاء هياكل انتخابية مختصة ومستقلة ومحايدة لإدارة تنظيم الانتخابات، وفي الوقت نفسه، هناك عنصر أساسي آخر أدى إلى زيادة الحجم الملحوظ بالفعل للظاهرة الانتخابية، إنه المكان المركزي والأساسي الممنوح للانتخابات في الديمقراطيات الجديدة من الموجة الثالثة، اليوم؛ لا يمكن اعتبار النظام السياسي بدون انتخابات تنافسية وحرة ونزيهة لاختيار قادته نظاماً ديمقراطياً.[3] وقد استهدفت هذه الجهود جزئيا إنشاء هياكل شفافة ومستقلة مسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية، وبالإضافة إلى حملات الإصلاح الانتخابي، ركزت الحركات المطالبة بالإصلاح الدستوري، على نطاق أوسع، على تعزيز

1. Daniel-Constant Martin, **Ibid**.
2. **Ibid**.
3. Mathias Hounkpe, Alioune Badara Gueye, **Rôle des Forces de sécurité dans le processus électoral : cas de six pays de l'Afrique de l'Ouest**,(Nigeria : Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Régiona,2010),p.11.

بيئة مؤسسية تفضي إلى منافسة انتخابية حقيقية، ومن الواضح أن الديمقراطية تنطوي على أكثر من مجرد إجراء الانتخابات، ومن هنا الحاجة إلى مجتمع مدني ديناميكي، وسلطة تشريعية مستقلة وفعالة، وسلطة قضائية محايدة.

تختلف تجارب الإصلاحات الانتخابية والتغييرات الدستورية الأخرى من بلد إلى آخر في جميع أنحاء القارة، مما يعكس قوة حركات الإصلاح، واستعداد السلطات للاستجابة لهذه المطالب، والقضايا السياسية المحيطة بالتغيير الدستوري، بشكل عام؛ منذ أواخر التسعينيات حققت الإصلاحات الدستورية والانتخابية ثلاث نتائج في الحالة الأولى، وبسبب النزاعات بين النخب والانقسامات العرقية، لم تحرز بعض البلدان تقدما كبيرا في تغيير القواعد التي تحكم المنافسة الانتخابية؛ بل على النقيض من ذلك، وعلى الرغم من المطالبات بإجراء إصلاحات دستورية، فقد شهدت هذه البلدان طريقاً مسدوداً في الحوار حول القواعد التي تحكم التعددية السياسية، وتظل هذه البلدان تتسم بانقسامات عميقة وقدر كبير من عدم اليقين السياسي، وفي الحالة الثانية قامت بعض البلدان بتنفيذ إصلاحات دستورية وانتخابية كبرى نجحت في تثبيت استقرار المشهد السياسي التعددي وحررت البيئة السياسية والاجتماعية بشكل كبير، وفي معظم هذه البلدان، يتم انتخاب القادة بانتظام من خلال عمليات تشاركية وتنافسية وحرة ونزيهة، والتي كانت أيضًا سلمية[1].

وبين هاتين الحالتين هناك دول تسعى جاهدة إلى إقامة ديمقراطيات تشاركية مبنية على مؤسسات لم يتم إصلاحها ولم يتم تحديد وظائفها بشكل واضح، وفي هذه البلدان تواجه عملية وضع قواعد جديدة صعوبات كبيرة ترجع إلى حد كبير إلى وجود معوقات خطيرة تعيق المشاركة الفعالة للأحزاب السياسية في العملية، علاوة على ذلك، شهدت بعض هذه البلدان انتكاسات في مجال الإصلاحات الديمقراطية، مما يجعل من الصعب تحرير الفضاء السياسي.[2]

1. **العنف الانتخابي المصاحب للعملية الانتخابية**

تتسم الممارسة السياسية في غالبية الدول الأفريقية بالعنف، ويعود ذلك إلى أن الدولة تمثل في الغالب أحد طرفي النزاع، فهي ليست حكمًا أو وسيطًا في النزاعات، ويمكن إرجاع ذلك إلى كون الدول الأفريقية ذات درجة منخفضة جدًا من الاستقلالية الذاتية عن الطبقات الاجتماعية خاصة الطبقة الاجتماعية المهيمنة، وقد شهدت القارة الأفريقية العديد من موجات العنف الانتخابي خلال كافة مراحل العملية الانتخابية، وذلك لرفض الطرف الخاسر نتيجة الانتخابات والطعن في نزاهتها

[1]. **Les conflits et la violence politique résultant des élections, Ibid**.
[2]. **Ibid.**

ومصداقيتها، وبذلك لم تتمكن الديمقراطية التي كان من المتوقع أن تحد السمات المذكورة أعلاه من القيام بذلك بل إن موجة الديمقراطية جلبت معها المزيد من الأزمات المتصاعدة؛ حيث اتسمت بالعنف الانتخابي بأحجام مختلفة كما في الكونغو عام 2006؛ ونيجيريا 2007 و2011، كينيا 2008، الكوت ديفوار 2012.

وعلى الرغم من تغير التركيبة المؤسسية الرسمية في العديد من الدول الأفريقية إلا أن المنطق الأساسي للسياسة لم يتغير؛ حيث لا تزال السلطة والموارد تتركز في يد السلطة المركزية، وبالتالي يسعى كل طرف للفوز بالانتخابات، فالفائز يحصل على كل شيء ويترك الطرف الخاسر دون الحصول على أي مكاسب، ومع تزايد أساليب المراقبة على الانتخابات ورصد التزوير في اللجان الانتخابية تزايد خطر العنف الانتخابي، وتظهر العديد من المواقف مرحلة العنف في مرحلة ما قبل الانتخابات؛ حيث يسعى الرئيس لتمديد فترة ولايته عبر إجراء تعديلات على الدستور الموجود في البلاد من أجل استمراره في الحكم لفترة أطول، وهو ما ترفضه الأحزاب والجماعات الأخرى خارج الحكم، وبالتالي تشهد البلاد موجات من العنف وهو ما حدث على سبيل المثال في كل من بوروكينا فاسو 2014، بوروندي 2015، وجمهورية الكونغو 2016.[1]

و في ذات السياق، تشهد بوروندي أزمة سياسية منذ عام 2015، عندما أعلن الرئيس بيارينكور Pierre Nkurunziza، الذي قاد البلاد لفترتين مدة كل منهما عشر سنوات، ترشحه لولاية ثالثة خلال الانتخابات الرئاسية التي قاطعتها المعارضة، وفاز بها على الرغم من أن الدستور ينص على ولايتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وسعى إلى إجراء تعديلات دستورية وإجراء استفتاء في عام 2020 بالترشح، لولايتين مدة كل منهما سبع سنوات؛ أي أن فترة حكمه تمتد حتى عام 2034، وبسبب هذه التعديلات شهدت بوروندي موجة عنف غير مسبوقة أعادت إلى البلاد ذكرى المجازر الإنسانية التي شهدتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي، وأدى ذلك إلى مقتل ما لا يقل عن 1200 شخص وتشريد ما يقرب من نصف مليون شخص، مما أدى إلى فتح المحكمة الجنائية وفتح تحقيق دولي في الجرائم ضد الإنسانية.[2]

[1]. محمد فؤاد رشوان، **إشكاليات الظاهرة الديمقراطية في أفريقيا**، مركز فاروس للبحث في الشؤون الإفريقية، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:

https://pharostudies.com/?p=14440

[2]. **آلاف البوروندين يتظاهرون ضد تقرير أممي ينتقد تعديلا مرتقبا للدستور**، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://www.swissinfo.ch/ara

ويتضح مما سبق أن عملية العنف الانتخابي تلعب العديد من الأدوار المزدوجة، لذا تقوم بها العديد من الأحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سواء، حيث يمكن أن تؤدي إلى تقليص الفضاء الديمقراطي عن طريق منع الحملات الانتخابية للأحزاب المتنافسة، كذلك يمكن استخدامها للدفاع عن وجود الحزب داخل مناطق سيطرته ونفوذه، ومن ناحية أخرى يمكن استخدام العنف من أجل توحيد صفوف القوى المتنافسة داخل الحزب وتجنب عملية الانشقاقات التي تحدث في مناطق نفوذهم ومعاقلهم.

1.1 تقلص التعددية الحزبية وعودة عسكرة السياسة

مرت تجربة التعددية الحزبية في أفريقيا بالعديد من المراحل، ارتبطت كل مرحلة بالتأثر بالقوة الدولية الفاعلة في القارة الأفريقية وبالنظام العالمي السائد في تلك المرحلة، وكذلك ارتبطت بالتطور السياسي والاجتماعي في القارة الأفريقية بشكل عام يمكن تصنيف تلك المراحل إلى ثلاث مراحل أساسية؛ منها المرحلة المبكرة التى تشمل معظم سنوات تصفية الاستدمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني؛ حيث تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية من أجل تسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين وقادة التحرر الوطني، وقد اتسمت تلك الفترة بالتفاؤل والشعور بالنصر من أجل الانطلاق التنموية الأفريقية وبناء الدولة.[1]

كما يشهد الواقع الدولي الحالي صراعات متعددة من أجل صياغة مستقبل النظام الدولي؛ حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على هيمنتها التي تفرضها على المجتمع الدولي وقوتها في حين أن هناك قوى موازية أخرى تسعى لإعادة تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، وقد أسهم تنامي الدور الروسي في ذلك؛ حيث بدأ في التكشف بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك الصعود الاقتصادي السلس والمتنامي للصين ومحاولتها التغلغل في مفاصل المؤسسات والهيئات الدولية ومحاولة كل منهما بناء كيانات وتحالفات موازية للتحالفات الأمريكية الغربية بالتزامن مع الأزمات المتلاحقة التي تلاحق الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي والسياسي، خاصة بعد فقدان الثقة بينها وبين حلفائها نتيجة لتخليها عنهم في العديد من المواقف والأزمات.[2]

---

[1]. حمدي عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص. 7.

[2]. محمد فؤاد رشوان، **أفريقيا والنظام الدولي بين الأحادية القطبية والقوى الدولية المتنافسة**، مركز فاروس للبحث في الشؤون الإفريقية، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:

https://pharostudies.com/?p=14440

ومع بداية تملص الدول الأفريقية من الشروط الغربية بدأت ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا في التزايد بشكل مضطرد خلال العقد الأخير فمنذ عام 2012وحتى الآن شهدت القارة الأفريقية ما يقرب من 45 انقلابًا عسكريًا أو محاولة انقلابية على السلطة، وتركزت أغلب تلك المحاولات الانقلابية الناجحة والفاشلة في منطقة غرب أفريقيا والتي يمكن تصنيفها على أنها حزام الانقلابات؛ حيث استحوذت على أكبر عدد من الانقلابات في القارة بنسبة تقارب % 50.[1]

فيما تشهد السودان منذ الإطاحة بنظام البشير في عام 2019 بعد انتفاضة شعبية، وما تلاها من أحداث اشتباكات مسلحة عنيفة وصل بين قيادة الجيش السوداني وقوات الدعم السريع راح ضحيتها الآلاف من المصابين والقتلى في صفوف المدنيين والعسكريين، وتعود جذور النزاع منذ تشكيل مجلس السيادة الذي تولى المرحلة الانتقالية بعد الإطاحة بنظام البشير؛ حيث تولى البرهان رئاسة مجلس السيادة فيما تولى حميدتي منصب نائب رئيس المجلس وأخذت الخلافات تظهر للعلن، خاصة بعد قرار الجيش بحل مجلس السيادة الذي يتكون من مدنيين وعسكريين، وإقالة الحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك واستلام السلطة مباشرة في 2021[2]، وهذا ما يعني تزايد الأنظمة العسكرية الحاكمة في القارة الأفريقية والتي لا تسمح بوجود أي أحزاب سياسية تشاركها الحكم حتى تتمكن من السيطرة التامة على الدولة.

2.1 إشكاليات تعزيز الديمقراطية

لقد تجاوز الحديث عن أنماط الديمقراطية الكثرة ملائمة للقارة الإفريقية، وأصبح الحديث ينصب على أشكال التعدد السياسي والاجتماعي، وعلى الآليات والإجراءات التي تكفل هذا التعدد، وعليه فقد أضحت قضايا القيادة والحكم الصالح والشفافية والمساءلة من أهم الموضوعات التي تشكل محور الجدل السياسي و الاجتماعي الأفريقي في المرحلة الراهنة، ولعل من أبرز العوائق والقيود التي تعترض عمليات تعزيز التحول الديمقراطي في إفريقيا القيود الأربعة التالية[3]:

1.2.1 النزاعات الاجتماعية:

التي عصفت بكافة أشكالها بالواقع الأفريقي، وهزت استقرار السياسي للمجتمعات، ولا شك أن ظهور و استمرار هذه الصراعات إنما يعكس فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في

---

[1]. خليل العناني، **عقد الانقلابات العسكرية في أفريقيا**، موقع الجزيرة نت منشور بتاريخ 21/ 8/ 2023 وتم التصفح يوم **2023/11/28** على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21

[2]. **فجر الصراع بين الجيش السوداني والدعم السريع .. الأسباب والتداعيات المحتملة**،وحدة الدراسات السياسية،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2023)، ص.1.

[3]. حمدي عبد الرحمن، **المرجع السابق**، ص ص.53-55.

تبرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة، وطبيعي أن تصبح الإثنية والجماعات الفرعية البديل الملائم الذي تلجأ غليه الأفراد لتحقيق مطالبهم الجماعية والفردية.

2.2.1 انتشار الفقر المدقع:

بين قطاعات واسعة من المجتمعات الإفريقية وقد أفضى ذلك إلى أن ينر إلى المنصب العام باعتباره طوق النجاة من واقع الفقر، ولعل ذلك ما يبرر انغماس الساسة الأفارقة في ممارسة استهلاكية لا تتفق وجوهر منظومة التنمية التي تحتاجها القارة الإفريقية، أضفى ذلك فإن تولي المنصب السياسي العام يؤدي الى توقف قنوات الاتصالات مع جماهير الناخبين؛ وهو الأمر الذي يفقد القيادة مبدأ المساءلة والقدرة على حل المشكلات الملحة.

3.2.1 **إساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة:**

فمن الأمور المألوفة في الواقع الأفريقي، أن جهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية وعنيفة، مثل تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد لعبة سياسية تقوم على الغش والتزوير، في النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ من المضمون.

4.2.1 قلة المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديمقراطي:

فالأجهزة الأمنية في الدول الأفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة، ولعل المثل الأبرز في هذا السياق ما تعرض له مرشح المعرضة في انتخابات الرئاسية الموريتانية 2003 السيد ولد هيد الله والذي تم اعتقاله فور إعلان نتائج الانتخابات، ووجهت له تهم التأمر لقلب نظام الحكم والتخابر مع دولة أجنبية.

المبطلب الثالث: العنف و النزاعات المرتبطة بالانتخابات

تنبع النزاعات المتعلقة بالانتخابات من أسباب عديدة، وفي معظم الحالات تكون خاصة ببلد ما وهي تشمل هيكل الدولة، وهيكل النظام الانتخابي، والثقافة السياسية، والتعصب السياسي والقمع، والممارسات غير الديمقراطية من قبل الأحزاب السياسية (على سبيل المثال، فرض المرشحين)، والفساد وتزوير الانتخابات، وصراع الأيديولوجيات السياسية أو القيم الثقافية، والتحيز الإعلامي والخوف والتضليل والمعلومات المضللة والتعصب السياسي.

1. أسباب النزاعات الانتخابية

لقد ميزت النزعات الانتخابية والعنف السياسي عمليات التحول الديمقراطي في أفريقيا، مما كشف عن نقاط الضعف في إدارة الانتخابات وفي قواعد المنافسة السياسية السليمة، فضلاً عن

غياب سلطة قضائية محايدة لتفسير المنازعات الانتخابية والفصل فيها، إن التحديات التي تواجه ظاهرة العنف الانتخابي تعكس المشاكل الانتقالية الأولية المتعلقة بإدارة الانتخابات وإنشاء المؤسسات المسؤولة عن إدارة المنافسة والتي ستكون مقبولة على نطاق واسع من قبل الفائزين والخاسرين على حد سواء، وفي حالات أخرى يحدث العنف السياسي والانتخابي إلى حد ما بسبب ردود أفعال المجموعات التي تم تهميشها عمداً من قبل خصومها.[1]

1.1 هيكل الدولة

إن هيكل الدولة والنزاع من أجل السيطرة على الدولة هو قضية مشتركة في أفريقيا، في نيجيريا مثلا، تم الطعن في البنية الفيدرالية للدولة ذات النظام الرئاسي القوي، وقد لوحظت احتجاجات مماثلة في بلدان مختلفة مثل أوغندا وكينيا وتشاد والسودان وإثيوبيا وساحل العاج ومالي والسنغال.[2]

1.1 هيكل النظام الانتخابي و الثقافة السياسية والتعصب

أن هيكل النظام الانتخابي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أو تهدئة النزاع داخل الدولة على الرغم من أن العديد من الدول في جميع أنحاء أفريقيا تبنت التعددية السياسية في أوائل التسعينيات، إلا أنها احتفظت بالثقافة السياسية الأساسية لدولة الحزب الواحد، ومن أبرز معالم هذه الثقافة عدم التسامح، والممارسات المستخدمة بهدف التلاعب بنتائج الانتخابات، وقيام الأحزاب السياسية بفرض مرشحين معينين استخدام قوات الأمن لمضايقة المعارضين، والتحيز من جانب هيئات إدارة الانتخابات، وانعدام الشفافية، وتقييد حركة المعارضين السياسيين من خلال إنشاء مناطق محظورة أثناء الحملات الانتخابية، وإنفاق الموارد العامة على الحملات الانتخابية لبعض الأحزاب و التلاعب بالهويات العرقية هي سمات مشتركة في أفريقيا، في جنوب إفريقيا خلال انتخابات عامي 1994 و1999، أنشأ أنصار المؤتمر الوطني الأفريقي(ANC) مناطق محظورة، في أوغندا خلال انتخابات عام 2006، خرج الجيش الوطني لدعم حركة المقاومة الوطنية، بينما في إثيوبيا استخدمت الحكومة الأمن للسيطرة على حركة زعماء المعارضة، وفي حالات أخرى، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وبنين، وكوت

[1] . Groupe Des Sages De L'ua, Report, **Les conflits et la violence politique résultant des élections** : **Consolider le rôle de l'Union africaine dans la prévention, la gestion et le règlement des conflits**,(USA : International Peace Institute, 2012),p.21.

[2]. Karanja Mbugua, **Resolution And Transformation Of Election Related Conflicts In Africa**, Journal Of African Elections5, n°, 1, p.25.

ديفوار، ونيجيريا، وكينيا، أنغولا وجمهورية الكونغو وتشاد وغينيا، يعد التلاعب بالهويات العرقية أمراً شائعاً إلى حد كبير.

3.1 نزاع القيم الثقافية والأيديولوجيات السياسية

يتجلى الصدام بين القيم الثقافية في أجزاء كثيرة من أفريقيا على شكل نزاع عرقي أو طائفي، والواقع أن القيم الثقافية المتضاربة تتسبب في قدر أكبر من النزاع في أفريقيا مقارنة بالأيديولوجيات السياسية المتباينة، ففي الجزء الجنوبي من السودان، تشيع الاشتباكات بين المسيحيين والمسلمين وبين العرب والسود، و في شرق أفريقيا، وخاصة في أوغندا وكينيا، غالبًا ما تظهر الاشتباكات بين المجموعتين النيلية والبانتو على شكل نزاعات انتخابية، في نيجيريا غالبًا ما تندلع النزاعات بين المسلمين الشماليين والمسيحيين الجنوبيين، وكذلك بين المجتمعات العرقية الكبرى والمجموعات العرقية الصغيرة في دلتا النيجر،[1] في بعض البلدان، بما في ذلك ليبيريا وسيراليون، وغينيا وكوت ديفوار، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو و رواندا، وبوروندي وأنغولا، حدثت أشكال مختلفة من الصدامات الثقافية أثناء الانتخابات وبعدها وفي بلدان أخرى، الهياكل الثقافية تقليدية لها تأثير أكبر من هياكل الدولة الحديثة.

4.1 القمع الإعلامي والتحيز

القيود التي تفرضها الحكومة على وصول أحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام العامة، شائعة في أفريقيا، حيث تخضع هيئة البث العامة لسيطرة الدولة، ومن الأمثلة على ذلك ملاوي خلال الانتخابات العامة في 2004، وزيمبابوي خلال الانتخابات الرئاسية عام 2001 والانتخابات البرلمانية عام 2005 حيث كان أعربت البعثات المتخصة في مراقبة الانتخابات عن قلقها بشأن الوصول غير المتوازن لوسائل الاعلام.[2]

5.1 الاستخدام الانتقائي لموارد الدولة

الاتجاه الرئيسي الآخر الذي يسبب النزاع الانتخابي في جميع أنحاء أفريقيا هو استخدام الحزب الحاكم والقيادة الحالية لموارد الدولة في حملاتهم الانتخابية، وتشمل هذه الموارد الموظفين العموميين

[1]. Robinson Simon And Oporoza, **The Deadly Delta : Nigeria's Deadly Days**, Time International, 2006. Consulté le 06/01/2023 sur le lien suivant
https://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,1193987,00.html
[2]. Karanja Mbugua, **cit op**, p. 27.

والمركبات والمكاتب الحكومية، وعدم وضوح الخط الفاصل بين الحزب والحكومة والدولة، كما أنها تشمل قوات الأمن مثل أجهزة الشرطة والقوات المسلحة.

2. آليات حل وتسوية النزاعات الانتخابية

العملية الانتخابية، بطبيعتها، هي عملية تنافسية، وتتطلب مشاركة الجهات السياسية الفاعلة في حيز سياسي ومناصب محدودة، إن طبيعة المواجهة التي تتسم بها هذه المنافسة تولد نزاعات تهدد تداعياتها الدولة القومية، بل وتدمرها في بعض الأحيان، ولذلك فإن إنشاء آليات لمنع النزاعات في سياق الانتخابات الديمقراطية أمر حتمي.

1.2 الأحزاب سياسية من أجل تحويل النزاع المتعلق بالانتخابات أو حله بشكل بناءَ، من المهم أن يشارك أصحاب المصلحة الرئيسيون، وخاصة الأحزاب السياسية والناخبين، وإلى حد ما، المنظمات غير الحكومية، في العملية، وهذا يضمن الشفافية والمساءلة

1.2 الدستور والقوانين الانتخابية

باعتباره القانون الأعلى، يعد الدستور أداة رئيسية لحل النزاعات الانتخابية، ولكي يؤدي هذا الدور بفعالية، يجب أن تتم كتابة مواده بطريقة تحمي حقوق المواطنين غير القابلة للتصرف، وتضمن حقهم في المشاركة في حكم البلاد، و يجب أن يكون الدستور مدعومًا أيضًا بقوانين أخرى تنظم المجال الانتخابي، وتعترف بسيادة المواطن، ويتم تطبيقها بشكل عادل ومقبول لدى جميع الأحزاب السياسية والمرشحين، المشكلة في العديد من البلدان في أفريقيا هي أن معظم الدساتير والأنظمة الانتخابية أنظمة أو ممارسات هيئات إدارة الانتخابات لا توافق مع الثقافة الديمقراطية.

آليات منع النزاعات إن العملية الانتخابية، عندما تتم إدارتها بشكل صحيح، تساعد على منع النزاعات إلى الحد الذي تشكل فيه وسيلة سلمية لحل عدة أنواع من الخلافات في المجتمع، وهناك إجماع اليوم حول فكرة مفادها أن الإدارة الجيدة للعملية الانتخابية توفر وسيلة سلمية متحضرة لنقل وتوزيع (أو تقاسم) سلطة الدولة.

2. النزاعات الإثنية كمدخل لعرقلة الديمقراطية في إفريقيا

كما رأينا من قبل أن التنوع والتعدد الثقافي هو سمة إنسانية مرتبطة بوجود المجتمعات، حيث ينتشر في العالم ما يقارب 8000 أثنية و6700 لغة، في إفريقيا وحدها 2200 إثنية متباينة، وفي آسيا التي تحتضن 3 مليارات من السكان يوجد بها 2000 أثنية، وقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية

أن درجة انصهار وتعايش مختلف هذه الأجناس داخل المجتمع الواحد، تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها، فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، مما يفضي إلى مظاهر من النزاع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرس الوحدة الوطنية ويدفع نحو التعايش والاندماج.[1]

حيث صار من الواضح أن معظم دول إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية في اتجاه نظام سياسي لا تزال نتيجته النهائية غير واضحة، ينتج عن البدء في هذه المسيرة إقامة مؤسسات ديمقراطية، لكن الإشكالية هي استمرارية التراعات الإثنية وآثارها والدور الذي تلعبه في دفع المسيرة الديمقراطية أو تحييدها عن مسارها .

لقد فرضت التراعات الإثنية نفسها على دول إفريقيا بشكل أصبحت فيه جزءا إن لم نقل كلا من الواقع الاجتماعي هناك بسبب تأثيرها على كل مراحل تطور الدولة في إفريقيا ومن ذلك عملية التحول نحو الديمقراطية فحسب وايسترلي وليفين Livine, Westerly فإن الانقسامات الإثنية هي المسؤولة عن سلسلة من الآثار السياسية السلبية، بما في ذلك الفساد والتروع إلى النزاع وسوء الإدارة والتي تساهم في توقف المسار الديمقراطي ، فالتنوع الإثني في حد ذاته لا يؤدي إلى انخفاض جودة الديمقراطية لكن تسييس الهويات هو المسؤول عن ذلك.[2]

واستنادا إلى هوروفتيHorowitz فإن الانقسامات الإثنية هي واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الإفريقية، والأفراد الذين يعيشون في مجتمعات منقسمة إثنيا هم يعربون عن مستويات أدنى من الثقة تجاه المؤسسات السياسية في دولهم[3]، حيث شهدت القارة الإفريقية تسييسا للظاهرة الاثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية ،وما يترتب على هذا من تمثيل للمصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس، حيث تعتبر ظاهرة الأحزاب التي تقوم على أسس إثنية من أهم مميزات الساحة السياسية الإفريقية، مما يؤدي إلى إلغاء الدور الحقيقي

[1]. ادريس لكريني، **التعددية العرقية والممارسة الديمقراطية**، تم التصفح يوم 2021/01/12 على الرابط التالي :
https://www.aletihad.ae/article/26687/2009/

[2] . Robert A. dowd and Michael Drissen, **Ethnically dominated party systems and the quality of democracy : Evidence from sub saharan Africa**,(South Africa : Cape Town, 2007), P .5.

[3]. Wonbin clo, **Ethnic fractionalization, electoral institutions and African's political attitudes**, AFRO barometer Working papers n°66, (SOUTH AFRICA : Afrobarometer, 2007), P .4.

للحزب السياسي واعتباره كآلية لتقسيم المجتمع وتفتيت الولاء بدلا من تنشئة المجتمع سياسيا وتوعيته وتعبئته لتوسيع المشاركة السياسية.

وعليه فإن تأسيس العمل الحزبي على أساس إثني يؤدي إلى إضعاف دور الأحزاب المنوط بها، لأن الحزب في حالة وصوله للسلطة سوف يعمل على خدمة جماعتة الإثنية وهذا ما ينتج عنه شخصنة المؤسسات السياسية و شخصنة الحكم واعتباره ملكية خاصة.

فعلى الرغم من تبني نظام التعددية الحزبية إلا أننا نجد الأحزاب تقوم بصفة رئيسية على الأسس الإثنية بدلا من البرامج السياسية ، ما يفضي إلى علو منطق الأقلية على الأغلبية، إن وجود أحزاب من هذا النوع يؤثر على مصداقية الانتخابات ويجعل منها مجالا للتلاعب الإثني فوجود التراعات الإثنية صار يحدد الفائز والمهزوم في الانتخابات في إفريقيا، أما في حالة ما لم تكن بهذه القوة يصبح من المهم التساؤل عن مدى الدور الذي تلعبه الانتماءات الإثنية في تحديد اتجاهات التصويت[1].

ففي كينيا مثلا نجد بأن هيمنة الكيكويو و تهميش باقي الإثنيات يفسر بوادر النزاع الإثني في ظل تهميش **كيباكي**Kibaki لليو والكالينجين، هذا ما كانت له انعكاسات على العمل الديمقراطي حيث يقول محلل بأسبوعيةL'expresse الفرنسية المختص في الشؤون الإفريقية أن % 40 من الكينيين ينتخبون على أسس إثنية، وهذا ما يكرس ظاهرة الانتخاب الإثنية، هذا ما أكدته انتخابات ديسمبر 2007 التي نتج عنها اقتتال إثني عنيف بين الليو والكالينجن كون البعد الإثني أصبح بارزا في العملية السياسية في بلد يعتبر مستقرا بالمقارنة مع جيرانه، إذ يبلغ دخل الفرد فيه حوالي 580 دولار ومعدل نمو أكثر من6% .[2]

إن الانقسامات الإثنية والعرقية تقود في أغلب الحالات إلى اندلاع الحرب الأهلية، وتصدع السلم الاجتماعي في البلدان الخاضعة لها، وحسب هذا المنطق يظل التنافس بين المجموعات الإثنية المختلفة كامناً ينتظر اللحظة المناسبة للبروز والانفجار، بحيث تكفي حادثة بسيطة، مثل الانتخابات لينفجر الوضع إلى حرب أهلية.[3]ما نراه في كينيا هو أن العملية الانتخابية لا تعد وأن تكون انتخابات إثنية فإن الو لاءات الإثنية هي العامل الحاسم في تحديد السلوك الإنتخابي، حيث يعتبر الإنتماء الإثني

[1].سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجسترفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة،(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/9009)، ص. 105.

[2]. **المرجع نفسه**، ص.106.

[3]. علي عبد العال، كينيا المأزومة... على مفترق الطرق، تم التصفح يوم 2021/01/12 على الرابط التالي:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/3010

للمرشح العامل الحاسم في اختياره قبل شخصه وبرنامجه هذا ما يُغيب لدور الحزب والعملية الإنتخابية.

أما نيجيريا والتي على الرغم من تبني النظام النيجيري مبدأ التعددية السياسية إلا أن الإثنية انعكست على الوضع من خلال استحواذ قبائل الهوسا على المقاعد البرلمانية ، وسيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد لمدة طويلة خصوصا وأن الجيش يضم نسبة كبيرة من أبناء الهوسا في مقابل حرمان الجماعات الإثنية الصغيرة من حق المشاركة السياسية.

ففي إثيوبيا التي تنشط بها عدة أحزاب 95 %منها هي أحزاب إثنية ويظهر ذلك من خلال تسمياتها على شاكلة جبهة تحرير أو رومو، جبهة أوغادين حزب المؤتمر الوطني للأورومو، جبهة تحرير شعب تيجري ، حيث تتوزع الجماعات الإثنية في إثيوبيا على النحو الآتي: أورومو32.1%، أمهرا 30.1 %، التيجر 6.2%، صوماليون 5.9%، سيداما3.5% ، ويلات2.4%، ويفيد ايردمان Erdman بهذا الخصوص إلى أن الأحزاب السياسية القائمة على أساس إثني هي نوعين؛ النوع الأول هو القائم على تشكيلة مجموعة إثنية واحدة Ethnic Party أما النوع الثاني فهو يعتمد على تشكيلة مجموعات إثنية Ethnic congress party، ويبقى النوع الثاني هو الأكثر انتشارا في إفريقيا كون أن الجماعات الصغيرة لا تستطيع أن تمثل في البرلمان إلا في حالة التحالف[1].

لا يقتصر أثر النزاعات على الأحزاب والانتخابات بل يتعداه إلى قضية جوهرية وهي الولاء، ففي ظل تواجد هذه الاختلافات الإثنية والعرقية يكون الولاء للجماعة العرقية لا للدولة هذا ما يوجد علاقة طردية بين تعدد الولاءات وعدد الجماعات العرقية في الدولة، الأمر الذي ينتج عنه فشل الدولة من خلال فقدان شرعيتها بالنسبة لهذه الجماعات.

و نيجيريا التي شهد تاريخها 9 حكام عسكريين يتداولون على السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية ومن خلال تزكية المجلس العسكري المكون من 29 ضابطا من تيار القيادات العسكرية في نيجيريا، فالانقلابات العسكرية في نيجيريا جعلت الحكم المدني غريبا في تاريخها من انقلاب الجنرال جوون Gwon في الستينات القرن الماضي إلى ساني أباشا Sany Apacha عام1993.[2]

و كوت ديفوار التي شهدت يوم 24 ديسمبر 1999 انقلابا ناجحا حيث تمكن منفذوه من الإطاحة بهنري بدييهHenry Bidy الرئيس المنتخب للبلاد مع وقف العمل بالدستور وحل البرلمان من قبل

[1]. Teshome Wond Wosen, **Ethnicity and political parties in Africa : the case of ethnic Based parties in Ethiopia**, the journal of international social research 1,n°,5, (2008) : 6,7.

[2]. سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص. 108.

الجنرال روبرت غييه Robert Gei وهذه هي طبيعة التغييرات التي تتزامن مع كل انقلاب عسكري في افريقيا تقريبا، وهذا ما يجعل من الاستقرار السياسي أمرا صعبا.[1]

إن الواقع العملي للديمقراطية في إفريقيا يؤكد وجود حقائق تعيق التقدم نحو إرساء الديمقراطية من أبرزها النزاعات كمصدر قلق للوحدة الوطنية، وتتمثل مظاهر الإعاقة في ضعف الأحزاب السياسية نظرا لتشكيلها على أساس إثني وكذلك للعدد الضخم لها مما يجعل من الصعوبة إدارتها وتنظيمها ومعرفة مصادر تمويلها، ويمكن أن نشير إلى أن بعض الأحزاب لها مصادر تمويل خارجية وهو ما يجعل منها أحزابا صورية جعلت لإرضاء الغرب وإضفاء المظهر الديمقراطي على الحكم لا غير، ومن المظاهر الأخرى خمول العملية الانتخابية نتيجة إفراغ دور الأحزاب واعتمادها على المرجعيات الإثنية

[1]. المكان نفسه.

خاتمة الفصل

مما سبق نجد أن الأزمات التي تعاني منها الدول الإفريقية بوجه عام، وخاصة منها أزمتي الشرعية والمشاركة السياسية لا تعود إلى أسباب ظرفية، أو آنية، وإنما ترجع بشكل كبير إلى فترة الاستدمار الأوروبي لهذه القارة، وقد كان تقسيم الدول الأوروبية لإفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر هو ذروة الحركة التي بدأت منذ القرن الخامس عشر، حيث استولت أوروبا على القارة بأكملها تقريبا في عملية ناجحة، وقد خسرت الدول الإفريقية السابقة على عهد الاستدمار حريتها وأصبحت القوى الاستدمارية هي التي تحدد طريقة حكم المجتمع وقوانينه، وأصبح لكل كيان استدماري في القارة اِسم محدد، وحدود مرسومة، وعاصمة وسلطة مركزية، ولغة رسمية هي لغة الدولة المستمرة، وظهر في إفريقيا حوالي 55 دولة مستقلة من بين آلاف الكيانات الصغيرة التي كانت موجودة قبل الاستدمار، وكانت الحدود في كثير من الأحيان غير منطقية رسمتها القوى الاستدمارية المتنافسة أو باتفاق فيما بينها، كما ظهرت مؤسسات أعلى من السلطات التي كانت قائمة على أسس عرقية أو قبلية مثل الجيش والشرطة والحكومات المركزية، وكان هدف المستعمر من وراء ذلك هو خلق الصراعات والنزاعات بين مختلف القبائل والأعراق، وتقوية النزعة القبلية والعرقية في أذهان أفرادها، ليصبح الولاء القبلي أو العرقي أسبق من الولاء إلى النظام أو الدولة، وخلق بذلك أزمة أخرى هي أزمة المواطنة وما يترتب عليها، كما تكون هناك أزمة مرتبطة بالهوية.

الفصل الثالث:

المحددات السوسيو تاريخية والجيوسياسية للكوت ديفوار

حتى القرن التاسع عشر، كان السكان الذين يعيشون في الإقليم الذي سيصبح كوت ديفوار يعيشون في ظل نظام من تقاليد الأجداد الذين يعتمدون على المنتجات الزراعية، حيث لم تكن هناك دولة وكانت القرى مستقلة عن بعضها البعض، تميزت الحياة السياسية في تلك الفترة بالانتظام بشكل طبيعي

أدى الاستدمار إلى إنشاء اقليم الكوت ديفوار في عام 1893، وأصبحت مستعمرة فرنسية وتم دمجها في غرب أفريقيا الفرنسية (AOF) في سنة 1902، وتم تأسيسها كجمهورية تتمتع بالحكم الذاتي في سنة 1958، وحصلت على استقلالها في 7 أغسطس 1960.

سنقوم في هذا الفصل بتحليل الفترات ما قبل الاحتلال، ومرحلة الاحتلال، وصولا إلى مرحلة الاستقلال وحتى وفاة فيليكس هوفويت بوانيي، التي تتكون من مرحلتين رئيسيتين: المعجزة الإيفوارية من عام 1960 إلى عام 1980 وتراجع الهوفويتية من عام 1980 إلى عام 1993، وسنقوم من خلال هذا الفصل إلى فهم أفضل لتأثير النظام الذي وضعه بوانيي والإستراتجيات التي إعتمدها على مستقبل البلاد واستقرارها، وإلى مزيد من توضيح مسألة الهوية، وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل سوسيو تاريخي لكوت ديفوار

المبحث الثاني: المبحث الثاني: الكوت ديفوار: دولة ما بعد الاستقلال

المبحث الأول:تحليل سوسيو تاريخي لكوت ديفوار

لا يمكننا تحديد معالم أزمة الهُوية الإيفوارية دون الرجوع إلى التاريخ الاستدماري، وفهم قضايا وآثار تقاسم الأدوار العرقية الموروثة من الاستدمار والتي كرستها بعض القوى ما بعد الاستقلال، حيث تعود أصول الأزمة إلى الحقبة الاستدمارية، وهي الفترة التي نشأت فيها مشاعر الإحباط والتوترات بين المجتمعات المحلية، ومن خلال هذا المبحث سوف نناقش تحديد الخرائط الإثنية الإيفوارية، ومحاولة فهم مسارات كل المجموعات الإثنية المشكلة لأهم القبائل الإيفوارية الحالية.

لم تكن الكوت ديفوار أرضا خالية عندما وصل المستكشفون الأوربيون الأوائل إليها، بل كانت جزء من العديد من المماليك، وذلك بفترة طويلة قبل الاستعمار، وعلى الرغم من تراثها الغني فإن بناء الدولة المستقلة، لم يعكس هذا الإرث التاريخي الوطني.

المطلب الأول: مسارات تشكل المجتمع الإيفواري

لقد ساهمت الاضطرابات الجيوسياسية المختلفة وتحركات السكان بسبب التبادلات التجارية والثقافية في تشكيل الهُويات، وساهمت في إعادة تشكيل الخرائط العرقية لدول غرب إفريقيا بما في ذلك الكوت ديفوار، التي عاشت بها، وفقا لعّدة دراسات، ما يقارب من ستين مجموعة عرقية معاً لأكثر من قرن،بعض هذه المجموعات العرقية تم تقديمها على أنها من أصل نبيل، حيث كانت المستفيدة من تواجد الاستدمار، بينما أصبحت مجموعات أخرى من درجة ثانية إما بسبب أصلها الأجنبي أو بسبب ماضي المقاومة.[1]في نهاية القرن الثامن عشر، حدد الجغرافيون الفرنسيون ما يقرب من مليوني "مواطن" يسكنون أراضي كوت ديفوار، لم يكونوا،وفقًا للمراقبين في ذلك الوقت، من نفس "العرق"، ولم يتحدثوا نفس اللغة وليس لديهم نفس العادات أيضًا.[2]

1. الخريطة الإثنية للمجتمع الإيفواري

ذكر المعهد الوطني للإحصاء Institut National de la Statistique cote d’ Ivoire، في تقريره السنوي Enquête Démographique et de santé et à Indicateurs de Cote D'ivoire

[1]. Lotfi Toutit, **problématique de la reconstruction postconflit en Cote d’Ivoire, thèse** Doctorat, (Université D’Alger 3 Faculté des sciences politiques et des relations internationales, 2023), p.139.

[2].Clozel françois- Joseph et Villamur Roger**, les coutumes indigénes de la COTE D'ivoire** : documents publiés avec une introduction et des notes. Challamel, paris, 1902, p.06. Consulté le18/06/2023 sur le lien suivant URL://gallica.bnf.fr /

2011/2012"بوجود حوالي ستين مجموعة عرقية مقسمة إلى خمس مجموعات عرقية رئيسية وهي: أكان Akan وكروKrou ومانديي الجنوب Mandé du sud ومانديي الشمال Mandé du Nord وغورGur.[1]

أما ما جاء في تقارير أخرى منها تقرير صندوق النقد الدوليFMI فتتحدث عن وجود حوالي ستين مجموعة عرقية تذكر منها أربع مجموعات كبيرة وهي : الفولتيك" les Voltaïques "و الماندي " les Mandés " و الأكان "les Akans "و الكرو "les Krous "[2]، وفي ذات السياق، أقر البنك الدولي في تقرير له، أن دولة الكوت ديفوار تتصف بالتعدد والتنوع حيث يوجد بها ستين مجموعة عرقية (أنظر الخريطة.. رقم 01) متأتية من الهجرات عبر مراحل من التاريخ، وتم تقسيم هذه المجموعات إلى أربعة مجموعات عرقية : أكان ، وكرو ، والماندي أو الماندينغو ، والكور أو الفولتية.[3]

كما ترتبط المجموعات الأربع الرئيسية للجماعات العرقية في كوت ديفوار، بروابط لغوية وثقافية قوية مع مجموعات البلدان المجاورة: مجموعات كرو العرقية مع مجموعات عرقية في شرق ليبيريا ؛ مجموعات الكوا مع مجموعات في جنوب غانا (وكذلك في جنوب توغو وبنين) ؛ بينما توجد مجموعات ماندي العرقية في غينيا وشمال شرق ليبيريا وسيراليون ومالي وبوركينا فاسو ؛ ومجموعات غور في مالي وبوركينا فاسو وشمال غانا وشمال توغو، وقد تشعر بعض الجماعات العرقية في كوت ديفوار بعلاقة ثقافية ودينية ولغوية أقوى بالجماعات الإثنية في البلدان المجاورة مقارنة بالجماعات الإثنية داخل كوت ديفوار.[4]

تبين الخريطة(01)المناطق الأساسية لمختلف المجموعات العرقية، يتم إنشاء التجمعات العرقية Kwa و Krou بشكل عام في المناطق شبه الاستوائية على طول الساحل، في حين أن أصل عرقي Mandé و Gourفي منطقة السافانا في الجزء الشمالي من البلاد.

[1].Bakayoko, M., Mosso, R,A,**Enquête Démographique et de santé et à Indicateurs de Cote D'ivoire 2011 /2012**. (Institut National de la Statistique cote d'Ivoire/ ICF, Abidjan, 2013), p.03. URL://dhsprogram.com/pubs/pdf/fr272/fr272.pdf / consultée le 19/06/2023.

[2]. International Monetary Fund, **strategy for relaunching development and reducing povertycot d'ivoire,** Poverty Reduction Strategy Paper(IMF Country Report No. 09/156).International Monetary Fund, Washington, D.C, 2009, p.VII. URL://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2009/cr09156.pdf/ consultée le 19/06/2023.

[3].Kouame Georges et autres, **Cadre d'analyse de la gouvernance foncière de la cote d'Ivoire**(Rapport final),World Bank Group, Mars 2016,p p.178,179.http://hubrural.org/IMG/pdf/analytical_framework_for_land_governance_ivory_coast_lgaf.compressed.pdf consultée le 19/06/2023.

[4] . Geir Skogseth, **Côte d'Ivoire: Ethnicity, Ivoirité and Conflict(**Report), Landinfo 2006,URL://https://www.landinfo.no/asset/514/1/514_1.pdf consultée le 20/06/2023

الخريطة رقم 1: مناطق تواجد المجموعات العرقية

1.1المجموعات العرقية الرئيسية في المجتمع الإيفواري

كما سبق ذكره فإن المجتمع الإيفواري يتكون من أكثر من ستين جماعة إثنية،حيث تصنف هذه الجماعات داخل أربع دوائر حضارية تختلف في ما بينها من حيث الهيكل الاجتماعي، واللغة والنشاط الاقتصادي، والمعتقد الديني وهي جماعات الأكان والكرو، والماندي، والفولتيك.

1.1.1 **جماعات الأكان والكرو** :

تقع المجموعتان في الجزء الجنوبي من البلاد في منطقة الغابات الاستوائية الممطرة وتمثل نصف البلاد، والبحيرات الضحلة الساحلية[1]، فالسكان المنتمون لمجموعة الأكان موجودون في غرب إفريقيا، حيث يعود أصلهم إلى غانا وهي منطقة تسيطر عليها مملكة أشانتي حيث شهدت هذه الأخيرة العديد من الحروب الداخلية في بداية القرن الثامن عشر التي أدت إلى عدم الاستقرار، وهو ما دفع بمجموعات معينة إلى مغادرة أراضيها الأصليةباتجاه الكوت ديفوار لتأسيس مملكتي " إنديني" Indénié و" مورتو" Moronou.[2]

على مدى الهجرات المتتالية، سيتم تعزيز وجود الأكان في الكوت ديفوار وستتعارض ويتم التصادم بين المجموعات العرقية التي تنتمي لهذه المجموعة الكبيرة، مع السكان الأصليين مما سينجرّ عنه حروب يكون فيه المنتصر مجموعة أكان،والتي بدورها سوف ستصبح الفاعل الأساسي في البلد، وتصبح بعض مجتمعات أكان التي تم إنشاؤها في الكوت ديفوار محاورا متميزا لدى الأوربيين.[3]

كان النظام الذي تتبناه ممالك أكان نظاماً قائماً، على سلطة صاحب السيادة بمساعدة مجلس يشمل حامل القصب Porte Conne الضامن للعادات والتقاليد والمتحدث وحامل رسائل الملك. يكرس نقل الدور داخل المجتمع منطق طبقي،[4] وبهذا نكون قد ألقينا نظرة عامة على تعقيد أنظمة الحكم في ذلك الوقت، والتي منحت بعض الامتيازات للعائلات المالكة المنحدرة من الهجرات الأولى،حيث وُكل لهذه الأخيرة إدارة المقاطعات، وكان هناك المستشارون ثم رؤساء المقاطعات، ويليهم رؤساء القرى وفي أعلى الهرم الملك الذي كانت سلطته محدودة.[5]

1: هالة جمال ثابت، **إدارة الصراع في الكوت ديفوار 1990 -2000**، أطروحة دكتوراه في علم السياسية (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،...)، ص .112.

2. Lotfi Toutit, **Op. Cit**, p.146.

3. Ekanza Simon-Pierre, **le royaume du moronou cote d'ivoir une symphonie inachevé**, (Paris, l'Harmattan, 2016), p.09.

4 : De Rosny éric, **justice et sorcellerie en Afrique**, Dans Etudes 2009/9,P(171A 181) Consulté le 12/08/2023 sur le lien suivant : URL://www.cairn.info/load_pdf

5 . Perrot Claude- Hélène, **le pouvoir du roi et sa limitation dans un royaume akan de cote d'ivoire,** Consulté le 12/08/2023 sur le lien suivant URL://books.openedition.org/pur/62371?lang=fr

كانت الممالك التابعة لهذه الجماعة، لاسيما مملكة أشانتي مزدهرة بفضل تصدير العديد من المنتجات عبر القوافل التي تعبر الصحراء، وذلك قبل ظهور الطرق البحرية التي سوف تحول المنتجات إلى أوروبا، واكتشاف المعادن وإتقان استخراجها. وصلت الأكان إلى مستويات شبه صناعية في تحويل هذه المعادن، ولاسيما الذهب الذي سيثير مطامع الأوربيين، كما وأنه سوف يطلق على هذا الجزء من إفريقيا أسم "Gold Coast" ساحل الذهب.[1]

من أهم و أكبر الجماعات المكونة لشعب الأكان، هي الباولي Baoulé، والأنيAgni ، و جماعة اللاجونLagoon .

- **جماعة الباوليBaoulé:**

وهي أهم وأكبر جماعات الأكان في الكوت ديفوار، وقد تكوّنت هذه الجماعة منذ منتصف القرن الثامن عشر نتيجة لعدد من الهجرات لشعب الأكان، وأول موجة للهجرات هي هجرة مملكة Denkira وهي مملكة اتسمت بالقوة، حيث هيمنت على مملكة الأشانتي لفترة طويلة حتى هُزمت، وفرت بعض جماعاتها من حكم مملكة الأشانتي في عام 1680باتجاه الغرب.[2]

أما الموجة الثانية فقادتها الملكة Abla Pokou في عام 1721 بعد نشوب صراع على الخلافة في مملكة أشانتي، واتبعها الكثيرون نحو الغرب باتجاه مناطق مزارعي السنوفوLes Senoufos، وبعد 1790 انتقلت الجماعة إلى Nalébo القرية التي تم إنشاؤها. أما الموجة الثالثة كانت من غانا إلى الكوت ديفوار من جماعة Assendré الذين تم إرسالهم من طرف ملك أشانتي، للمطالبة بعودة الملكة إلى الدولة الأم، إلا أنهم فضلوا الانضمام إليها.[3]

أن ما يميز هذه الجماعات المهاجرة، هو اختلافهم ثقافيا عن الشعوب المُضيفة والذين وتوحدوا حول سلطة واحدة مثلتها مملكة الباولي، سوف يشكل هذا التمازج بين الشعوب في مستقبل دولة الكوت ديفوار عقبة، والذي سوف يتم استغلالها من طرف فاعلين لهم مصالح في تأجيج الصراعات الإثنية.

يحتل شعب الباولي موقعاً مهماً في الحياة السياسية، حيث نجح في استيعاب الجماعات المجاورة من خلال التزاوج والمصاهرة، وكسب تأييد واسع من جماعات أخرى، ومن أبرز السياسيين

---

[1]. Igue John, **l'Afrique de l'ouest : entre espace, pouvoir et Société. Une géographie de l'incertitude,** (Karthala : parice, 2006), p.505.

[2] . Assié-Lumumba,N'Dri Thérèse, **Les Africaines dans la politique : femmes baouléde cote d'ivoire**,(paris : L'Harmattant),1996,p.45.

[3] .Ibid. p.46.

الذين استغلوا هذه الحقيقة الرئيس بوانييه Boigny Félix Houphouet*، الذي ينتمي إليها، والذي استند في رفضه تعيين خليفة له على تعارض ذلك مع تقاليد جماعته، رغم سعيه لتحقيق توازن اثني نجد أن أفرادا من هذه الجماعة احتلوا عدة مناصب سياسية واجتماعية في عهده، تفوق تعداد سكان الدولة. كذلك نجد أن الرئيس كونان بيديي Henri Konan Bedié* من بين أبناء شعب الباولي واتبع نفس السياسية. تستند جماعة الباولي في هيكلها الاجتماعي إلى نسب الأم، أما تنظيمها السياسي فيرتكز على نظام الزعامة الوراثي، والذي تتعدد فيه القوى المؤسسية التي تتولى دور محاسبة الحاكم أو الزعماء.[1]

- **جماعة الأنيي Agni :**

تعد جماعة الأنيي ثاني أكبر جماعة من جماعات الأكان، بعد الباولي من حيث الأهمية الاقتصادية في الكوت ديفوار. وتنقسم هذه الجماعة إلى جماعات البرونج Brong و الأبوري Aburés، و النزيما Nzimas إلى جانب الأنيي الأصليين، وتكونت هذه الجماعة بذات السياق الذي تشكلت به جماعة الباولي، من هجرات لشعب الأكان في منتصف القرن الثامن عشر.[2]

كما أن المنطقة التي تقطنها هذه الجماعة(الأنيي) - منطقة جنوب الشرق- القطب الاقتصادي الأول في البلد، ويرجع هذا التميز لطبيعة هياكلها الاجتماعية حيث يميل شعبها إلى الأنشطة المربحة، وكذلك انفتاحه على المتطلبات الاقتصادية وتراكم الأموال. ومن أهم المزايا التي تتمتع بها هذه الجماعة هو استثناء الإدارة الاستعمارية لهم من العمل الإجباري، عكس مناطق الغرب التي أظهرت العداء لاقتصاد السوق، واعتبرتهم الإدارة الاستعمارية شعوبا بربرية، ومنه تم إخضاعهم للأعمال الإجبارية وهذا ما دفعهم للهجرة نحو جنوب الشرق.[3]

تنتظم جماعات الأنيي في مجتمعات زراعية، عالية المركزية داخل زعامات وممالك، وتتولى السيطرة على الأراضي الزراعية المملوكة للجماعة ثم يتم توزيعها كل عام على أفراد الجماعة وفقاً لمدى قدرتهم على زراعتها، وتستند في هيكلها الاجتماعي على النسب للأم، أما تنظيمها السياسي فيرتكز على نظام الزعامة الوراثي.[4]

---

* هو طبيب من أصحاب المزارع الأثرياء، تعلم في فرنسا وانتخب عام 1946كممثل لمستعمرة كوت ديفوار في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي عام 1947 شكل مع قادة آخرين من غرب إفريقيا الفرنسية التجمع الديمقراطي الأفريقي RDA .

*وهو قاض ودبلوماسي ووزير سابق، انتخب لرئاسات في سنة 1994 كثاني رئيس للحزب الديمقراطي PDCI وخلف لرئيس بونييه

[1]: هالة، **مرجع سابق**، ص. 119.

[2] .Charles Montreil, **L'histoire de la ville de djenné,parise, edition Anthropes**,1971,p. 123.

[3]:هالة،**مرجع سابق**، ص. 120.

[4] .Arisitide R .Zolberg, **One-Party Government in The IvoryCoast.Princeton**,(New Jersey :Princeton University Press ,1964),P P.12-16.

- **جماعة اللاجونLagoon :**

لقد ظهرت هذه الجماعة كنتاج للتفاعل والتزاوج بين جماعات الأشانتي والجماعات الوطنية، فجمعت بين ثقافة الشعبين. محور حياتها قائم على صيد الأسماك، ثم على زراعة المحاصيل النقدية، بعد اقتصاد المزارع، رغم تشابه بينها وبين جماعة الأكان في هيكلها الاجتماعي إلا أنها لا تنتظم في مجتمعات مركزية أعلى مستوى من القرية، رغم ضمها جماعات عمرية Age Groups تتولى شؤون الحرب.[1]

جماعات الكرو Krou:

تحتل هذه المجموعة جزءاً كبيراً من جنوب غرب الكوت ديفوار وما يقارب من ربع ليبيريا. غالبا ما استقرت مجتمعات الكرو في المناطق الساحلية، وتعتبر هذه المجموعة من أقدم المجموعات العرقية الإيفوارية الأربع الرئيسية، ويتم تقديمها على أنها المجموعة الأصلية و المتأصلة في الكوت ديفوار، تقليديا. يتم تنظيم مجتمع كرو في قرى منظمة حول النظام الأبوي، ويعيشون على الصيد والزراعة[2]، وغير معلوم موطنها الأصلي الذي هاجرت منه إلى الكوت ديفوار ، وهي تختلف ثقافياً عن جماعات الشمال، حيث تمثل لغة الكرو إحدى أهم أربع لغات الكوت ديفوار، وتعتبر لغة فرعية ومرتبطة بلغات شعوب الأكان واللاجون، نادرا ما انتظم شعوب الكرو في زعامات مركزية بعكس جماعات الأكان، ورغم ذلك لا يمكن أن نعتبرها جماعات فوضوية، ويتمثل تنظيمها السياسي في تقسيم الشعب إلى أقسام، كل قسم له رئيس يتولى منصبه وراثيا، ومعه جماعات عمرية تعاونه مع جمعيات أخرى تتولى الوظائف القضائية والدينية.[3] وتتكون مجموعة الكرو من عدة جماعات أهمها جماعات البيتي Beté.

- **جماعة البيتي Beté :**

وهي أكبر جماعات الكرو في الكوت ديفوار، وهي المنافس الرئيسي لجماعة الباولي، وتقع غرب نهر باندامًا، ويرجح البعض أن أصلها يعود إلى الجماعات التي نزحت من الجنوب، من منطقة السافانا إلى مناطق الغابات بسبب الحرب في الشمال. تتميز هذه الجماعة عن باقي الجماعات أن أبناءها يعملون في المحاصيل النقدية كالبن والكاكاو، وامتلاكهم وعياً أثنيا قوياً ونشاطاً سياسيا سواء على مستوى

[1]. هالة، **مرجع سابق**، ص. 121.

[2]. Lotfi Toutit, op **cit**. p. 152.

[3].Winifred weeke svagilani, **Analyse des Variables Socioculturelles et de L'ajustement en Cote d'ivoire,(** Documents Techniques No 9.Centre de Développement de l'OCDE, janvier 1990).p.74-51

الجماعات المؤيدة للحكومة أو الجماعات المعارضة لها، وكان لها تاريخ طويل في معارضة الهيمنة الأجنبية.[1]

نتيجة لسيطرة جماعات الأكان على الحكم لعهود طويلة، وتعامل النظام مع جماعات البيتي على أنها جماعات عنيفة، و اتهامها بأنها جماعات تآمرية ودائمة التخطيط للانقلابات، كان دافعا قويا لجماعات البيتي لانتظامهم داخل حزب سياسي للتعبير عن مطالبهم ورفع الظلم عنهم، ومن هنا كان تأسيس حزب الجبهة الشعبية الإيفواريةFront Populaire Ivoirien)(FPI في عام 1990 تحت قيادة لوران جباجبو M . Laurent Gbagboالذي تولى رئاسة البلاد بعد ذلك.[2]

جماعات الماندي Mandé :

تبدو الأهمية التاريخية لهذه الجماعات من تأسيسها لأهم دولتين في غرب أفريقيا في العصور الوسطى، وهما إمبراطورية غانا القديمة وأسستها جماعة السونتكيSoninke في الفترة من القرن الرابع إلى الثالث عشر وتقع بين نهري السنغال والنيجر وعاصمتها (كمبي صالح)، وإمبراطورية مالي وأسستها جماعة المالنكي وعاصمتها قرية من (باماكو)عاصمة دولة مالي الحديثة.[3]

و هي كيان سياسي تأسس حوالي 1235 من قبل Keita Sunjata*، أحد أمراء الحرب الذين فرضوا سلطتهم على أجزاء كبيرة من غرب إفريقيا. من الناحية التاريخية تجدر الإشارة إلى أن مجموعات تنتمي إلى مجتمع ماندي قامت بحركات هجرة، من المناطق السودانية إلى مناطق الغابات الجنوبية، وهي حركات يعود أصلها إلى ما قبل القرن الخامس عشر،وهي تشكل حدثا تاريخيا، نظراً لحجمها وانتظامها، رغم عدم معرفة الأسباب والتسلسل الزمني لهذه الهجرات، لكن الثابت أن السكان الذين استقرّوا في ليبيريا وغينيا ينتمون إلى هذه الحركات ولاسيما Toma وGuerzés وهما المجموعتان الاثنتان لماندي.[4]

أما الهجرات اللاحقة سوف تأخذ طابعا اقتصاديا، مرتبطة بنشاط تجار ديولا Dioulas الذين بدأوا في التطور في نهاية القرن الرابع عشر مع البحث عن الذهب الذي هو أصل هذه الهجرات، وهكذا

---

[1]. Robert E. Handloff, Ivory Coast : **A Country Study. Washington D.C. Library Of The Congress. FederlResearch Division.**Nov.1988.P.9 in : http://icweb2.loc.gov/frd/cs/citoc.htmlconsultée le 13/08/2023

[2]: هالة، **مرجع سابق**، ص. 123.

[3]:. **المرجع نفسه**. ص. 124.

*: Sunjata Keita، التي تُكتب أيضًاSundiataأوSoundiata، هي شخصية بطولية لا تزال تحظى بالثناء في أغاني griots- رواة القصص التقليديون وحفظة التاريخ في غرب أفريقيا.وفقًا لهذه السجلات الشفهية الملحمية، كانت سونجاتا معاقة جسديًا عندما كان طفل ، ولكن من خلال التصميم المطلق ، تمكن من البدء في المشي.لقد أصبح صيادًا عظيمًا ومحاربًا جبارًا واستراتيجيًا عسكريًا ماهرًا، حيث قام بتوحيد ممالك غرب إفريقيا لشعب الماندينغو- المعروف أيضًا باسم الماندينكا أو المالينكي.

[4].Avenard Jean-Michel et Bonvallot Jaques, **Aspects du contact forét-savane dans le centre et l'ouest de la Cote d'Ivoire** : étude descriptive. ORSTOM, Paris, 1974, P.51.

سوف يتحرك الماندیون نحو وسط الكوت ديفوار الحالية، وستنشأ تدفقات الهجرة من سقوط الإمبراطوريات والممالك المجاورة، كما هو الحال بالنسبة لإمبراطورية مالي.[1]

من خلال الهجرات تم دمج مجموعات معينة من المهاجرين في المجتمعات المستقبلة، مع نجاح البعض الآخر في الحفاظ على مجتمعاتهم كما هي، والجدير بالذكر هنا هو "...أن الماندي أو جماعات الماندي انتشرت إلى باندامـا Bandama و تشكل العديد من الممالك مثل مملكة Worodougou وNafana في إقليم Odienné، كما تم تأسيس إمبراطورية كونغ Kong في عام 1705، حدثت الموجة الأخيرة من الهجرات الماندي إلى جنوب كوت ديفوار قبل الاستعمار في منتصف القرن الثامن عشر تقريبا فتجهة في البداية إلى شرق الكوت ديفوار لكنها واجهت الأكان واستقرت في أخر المطاف بغرب البلد".[2]

هذه الحركات وتدفقات جماعات الماندي إلى الكوت ديفوار، كانت متزامنة مع هجرة جماعات الأكان من الشرق، ومنه تشكلتلنا صورة لمجتمع تطغى عليه مشاهد عرقية مجزئة، كما أن جماعات الماندي متناثرة في جميع أنحاء الكوت ديفوار، حيث تشكلت مجموعتان رئيستان ماندي الشمال وماندي المتواجد في الجنوب، من أهم جماعات الماندي التي مازالت تسيطر على الشمال الغربي من كوت ديفوار جماعات المالنكي Malinké، والبمبارا Bambara ومنها الديولا Dioula.

جماعات الفولتيكVoltaic أو الجور Gur

تستقر هذه الجماعات في منطقة الشمال الأوسط من كوت ديفوار، حيث تتوسط جماعات البتي في الغرب و جماعات الباولي في الشرق، وتمتد إلى شمال غانا وبوركينافاسو، حيث تتشابه في خصائصها الثقافية مع جماعات الماندي (أصول هذه الجماعة تعود إلى الماندي). ونتيجة للتزاوج والانصهار مع جماعات إثنية آخري تختلف في تاريخها ونظامها السياسي عن الماندي، فلم تعرف سلطة مركزية أو الخضوع لزعامة مركزية،[3] ومن أهم جماعاتها : جماعة السنوفو Sénoufo و جماعة اللوبي Lobi.

- **جماعة السنوفوSénoufo:**

وتعتبر من أكثر جماعات الفولتيك عدداً، فهي ثاني أكبر الجماعات الإثنية انتشاراً في غرب إفريقيا، ومتواجدة أيضا في مالي وبوركينافاسو، ويعود أصلها إلى مملكة كونغ، التي تم تأسيسها في القرن الثامن

[1]. **Ibid.**
[2]. **Op.cit.**
[3].Robert J. Mundt,**Historical Dictionary of the Ivory Coast .**No 41 de African historical dictionaries, London Scarecrow Press, 1987.P. 77-78. Consulté le 13/08/2023 sur le lien suivant https://books.google.com.cu/books?idconsultée

عشر وفقاً لتأريخهم الشفوي، وعُرف أنهم وثنيين، فهم جماعة يعيشون معاً دون الخضوع لسلطة مركزية واحدة، وهي من أهم الجماعات الإثنية في شمال الكوت ديفوار.[1]

كان هذا المجتمع، منزعجا من الهجرات المختلفة،بما في ذلك مجموعة أكان' مما أدى للهجرة إلى مكانهم تواجدهم الحالي في موجتي هجرة كبيرتين في القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، وأدت هاتان الهجرتان إلى نمطين من أنماط التنظيم الثقافي والاجتماعي، حيث يعتمد أحدهما على السلطة الأبوية داخل مستوى القرية*، والشكل الأخر الأكثر تعقيداً يتشابه مع تنظيم الماندي[2]. والمثير في هذه الجماعات أنها تنتظم في تجمعات عمرية، كما تعمل على الحفاظ على العادات الاجتماعية والقيم الدينية لموازنة الانفتاح الثقافي المتسارع الذي يشهده المجتمع الإيفواري، ولقد توحدت قراها أثناء العهد الاستعماري تحت سلطة زعيمها الذي جذب الفلاحين تحت راية السلطة الوطنية[3]، كما وأنهم دخلوا إلى الإسلام في أوائل القرن الثالث عشر مع دخول الإسلام للمنطقة حيث يصل عدد المسلمين فيهم إلى الربع.[4]

- **جماعات اللوبي Lobi :**

هي عبارة عن جماعات صغيرة تعيش في غرب إفريقيا، كما أن لها امتداد من جنوب غرب بوركينا فسو، وشمال شرق كوت ديفوار، وشمال غرب غانا، وأفرادها غالبا من المزارعين يعتمدون على استخراج الذهب وبيعه إلى تجار الديولا. تتأسس جماعات اللوبي على السلطة الأمومية (أو قاعدة الوراثة عن طريق الأم)، ولقد شهدت موجات هجرة كبيرة خلال قرنين من الزمن رحلوا خلالها إلى الشمال الشرقي والغربي، واستمرت هجراتهم أثناء الاحتلال الأوروبي من فولتا العليا وغانا إلى كوت ديفور فزاد عددهم.[5]

---

[1] .Handloff. **Op.cit**.p. 45-54.

*: تستند فيه سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته، ولا يتمتع الأتباع بأية حقوق، حيث يضمن الحاكم الاستقرار السياسي عن طريق توزيع المنافع المادية على أتباعه، ولا يعرف هذا النمط من السلطة نظاما لمساءلة الحاكم، ويعتمد بالأساس على معايير الولاء والثقة

[2]. Zolberg, **op.cit**, p.15.

[3]. Handloff. **Op.cit**, p. 54- 60.

[4]: هالة، **مرجع سابق**، ص. 127.

[5]:**المرجع نفسه**، ص.128.

*. المحصول النقدي في الزراعة هو المحصول الذي يزرع من أجل الربح، ويستخدم المصطلح لتمييزها عن الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف) وهي تلك التي تستخدم لتغذية ماشية المُنتِج أو عائلته في حد ذاتها، من المحاصيل النقدية: الأرز والقمح والزيتون والقطن و الكاكاو والبن... الخ.

زاد من تعقيد شبكة العلاقات الإثنية في البلاد وجود جالية أجنبية كبيرة وصلت نسبتها ما يقرب من 30-40% من تعداد السكان، وتنقسم إلى ثلاثة جاليات فرعية، فمن ناحية أولى نجد الجالية الإفريقية المهاجرة من الدول الإقليمية المجاورة لأسباب اقتصادية أو سياسية، وتعد الجالية البوركينابية أكثرها عددا وأقواها أثرا نتيجة لقدم عهدها بالإقامة في كوت ديفوار واعتماد أفرادها على زراعة المحاصيل النقدية* في جنوب البلاد، من ناحية نجد الجالية العربية اللبنانية بالأساس والتي على الرغم من هيمنتها الاقتصادية إلا أنها ما زالت تعاني من تهميش دورها السياسي والاجتماعي، ومن ناحية ثالثة نجد الجالية الأوروبية (الفرنسية) وتولى أفرادها مناصب قيادية واستشارية في الحكومة وذلك استنادا إلى قوة الروابط التجارية والدبلوماسية والسياسية التي تجمع بين فرنسا وكوت ديفوار.[1]

المطلب الثاني: بدايات التوغل الاستدماري و تأثيرها على الجماعات العرقية ؛

إفريقيا تلك القارة اللغز، وتحديدا ما يعرف ببلاد السودان، حيث تم اكتشاف سواحل غرب إفريقيا اعتبارا من 1415م، وهنا ظهروا البحارة البرتغاليون بدافع البحث عن الذهب الإفريقي، وفي هذه الأثناء حاول الأوربيون الاتصال بالتجار Tombouctou و Gao لتعرف على دوائر هذه التجارة،[2] كانت البرتغال السباقة إلى هذه المنطقة، حيث وصل البرتغاليون إلى الرأس الأخضر عام 1445م، وبعد هذا التاريخ بعشر سنوات أعلنت البرتغال عن أحقيتها في الأراضي التي تم اكتشافها.[3]

لقد ازدهرت التجارة في هذا الوقت، حيث تم التواصل مع السكان، وأطلقت حركة تجارية واسعة مع مناطقها المختلفة بدءا من ليبيريا (Cote du Poivre) إلى سواحل التوغو (Cote des esclaves)، مروراً بغانا وكوت ديفوار واسمها ليس سوى ترجمة الاسم الناطق بالبرتغالية Costa do Marfim،[4] ساحل الذهب الذي كان يزود البرتغال سنوياً بـ 300 كيلوغرام من الذهب.[5]

1. **جماعات أكان**

إن الخلافات بين حكام مملكتي Fetu و d'Eguafo كانت الفاعل الأساسي في تثبيت الوجود البرتغالي ٰ وكذلك الفرنسيين الذين دخلوا المنطقة عام 1637م بدافع التجارة، إلا أن هدفهم الحقيقي

[1]. تقارير وزارة الخارجية، تم التصفح يوم 08/14/ 2023 على الرابط التالي:
https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/conseils-aux-voyageurs/conseils- par-pays -destination/cote-d-ivoire

[2]. Roger. Pasquier, « L'Afrique noire d'expression française », **Revue française d'histoire d'Outre-mer,Tome** 50, n°180-181, (1963).P. 389. Consulté le 28/08/2023 sur le lien suivant : https://www.persee.fr/doc/outre

[3] .Alban Dignat, "**Aventures portugaise: 1415 à 1524**,https://waww.herodote. net/Aventures_port ugaises-synthese-18.php consultée le 28/08/2023

[4]. Antonio Henrique et Oliveira Marques, **Histoire du Portugal et de son empire colonial** (Paris : Karthala, 1998) 157-158 https://books.google.dz/books?id= consultée le 28/08/2023

[5] . Lotfi Toutit, op **cit**. p. 160.

بعثة تبشير سكان غرب إفريقيا، لأجل تسهيل تثبيت الوجود الفرنسي، لقد نجح الفرنسيون في إقامة علاقات مع السكان الأصليين، وحافظو على اتصالات ودية مع زعماء منطقة Assinie الساحلية.[1]

لقد تم إبرام ما يقرب من 89 معاهدة (ثنائية ومتعددة الأطراف)،[2]مع مختلف المماليك والمشيخات **الأكان** كما تتشكلت شبكة مهمة من التحالفات مع سادت المناطق التي تعتبر ذات أهمية إستراتيجية.

لقد فضل الفرنسيون التعامل مع مجتمعات عرقية معينة، وذلك لأهميتها التجارية وأيضا لأنها مناطق الذهب، وأهملوا باقي الجماعات على اعتبار أنهم معاديين لهم، ولهذا السبب سيركزون على شرق الكوت ديفوار (ساحل الأخيار Bon Gens)، و يهملون غرب الكوت ديفوار (ساحل الأشرار Mal Gens).[3]

نجد أن ممثلوا كل مجموعة عرقية قد إنقسموا إلى قسمين، منهم من يكون ضمن المشروع الاستعماري، والذي بدأت معالمه تظهر، وهناك من سيقاومون؛ وفي كلتا الحالتين سيتم تشكيل هوية المجموعة ككل، بل وهناك هويات سوف يتم تجميدها وعزلها، نتيجة لمواقف الملوك والمشايخ وأولئك الذين يقاومون، وفي النهاية سوف تضطر المجتمعات المختلفة إعادة تحديد مصالحها وفقاً للوضع الجديد.

خلال الفترة الممددة من 1842م إلى عام 1894م تم توقيع اتفاقية بين المماليك والإمارات التي تم تأسيسها في شرق كوت ديفوار و الإدارة الاستعمارية، خاصة في عام 1852م، وهو العام الذي أقام فيه الفرنسيون جهازاً دبلوماسياً مهماً، الذي عزز وجودهم، في مناخ تسوده المنافسة مع دول أوروبية أخرى.[4]

تكمن أهمية هذه الاتفاقية، بكونها تؤسس لقوانين ذات أهمية للإدارة الفرنسية، حيث سيتم نقل اختصاصات وحقوق معينة من الكيانات الأصلية، وهذا يتعلق بتفويض وظائف الدفاع والسياسة الخارجية إلى سلطة الحماية الجديدة، والسلطات المحلية لا تحتفظ أكثر من الصلاحيات المتأصلة في التنظيم السياسي الداخلي لمجتمعاتهم.[5]

---

[1] .Yao Kouassi Bertin, **L'affaire du royaume du sanwi en Côte d'Ivoire (1959-1981) : fondements, Affirmation et enjeux d'une tentative de sécession**, Revue d'histoire, d'art et d'archéologies africains, n°20 (2010) .p.60. Consulté le 28/08/2023 sur le lien suivant :https://www.revues-ufhb-ci.org/fichiers/FICHIR_ARTICLE_1834.pdf

[2].Lotfi Toutit, op **cit**. p. 161.

[3] . Siméon Kouakou Kouassi, **Côte d'Ivoire côtière : Grand-Bassam, Grand-Lahou - L'histoire du peuplement à partir des amas coquillers** (Paris : Harmattan, 2012), p. 21.

[4] .Lotfi Toutit, **op cit**. p. 162.

[5] . Siméon Kouakou Kouassi, op **cit**. p.22.

أن أول من أبرم اتفاقيات مع الفرنسيين هم المجموعة العرقية **أكان** في عام 1842م،[1] الذين نجحوا في إبرام المعاهدات مع السكان الأصليين، وهذا الإبرام تترتب عنه مع مرور الوقت التنازل على عدة أقاليم لصالح الإدارة الاستدمارية.[2]وهذا المستجدات أدت إلى إنشاء أنظمة محمية والتي ستشمل أيضا عمليات الضم الأقاليم والامتيازات التجارية.

وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية، تم الاتفاق على منح السيادة الكاملة على البلاد لملك فرنسا وبالتالي كان لهذا الأخير الحق في ممارسة الحقوق السيادية على المنطقة، بدءا من حق المرور إلى حق بناء الحصون، بما في ذلك شراء ممتلكاتهم من السكان الأصليين، حيث يشير أحد المراقبين وهو Marcel Dubois قائلا " لا توجد أمة أخرى تستطيع الاستقرار هناك بسبب السيادة الممنوحة لملك فرنسا..".[3]

إن التكالب الذي شهده إقليم **أكان**، من الخصوم المحليين، وكذلك من القوى الأوروبية الأخرى التي لم تكن العلاقة معها مستقرة أبداً،جعلت من ملك Sanwi الملك بيتر Péter يبرم اتفاقية لأجل الأمن، حيث تعتبر هذه الاتفاقية لشعب **أكان** بمثابة إعطاء وعد بالأمن، الذي لن يتحقق ولن يتم الوفاء به، كما تم تجديد الاتفاقية لخمسين سنة قادمة مع ورثة الملك، إلى أن يتم صدور المرسوم المؤرخ في 10 مارس 1893م بإنشاء مستدمرة كوت ديفوار الفرنسية المتمتعة بالحكم الذاتي.[4]

- **جماعات الماندي وسينوفوSénàufus**

فيما يتعلق بالمناطق الشمالية، التي تسيطر عليها مجتمعات من مجموعتي الماندي وسينوفو، في هذا الجزء من دولة الكوت ديفوار، تعرضت القوى الاستدمارية لمقاومة شرسة من قبل السكان، فكان صعبا على المستدمر التغلغل واختراق هذه المجتمعات بالاعتماد على التفوق العسكري فحسب ولاسيما تلك التي كان الإسلام حاضرا فيها بقوة، فإن التفوق العسكري الفرنسي وحده لم يعد كافيًا لفرض التهدئة والسيطرة، سيسعى الأخير علاوة على ذلك إلى إقامة تحالفات واللعب على الانقسامات بين المسلمين والوثنيين.

من أهم رموز المقاومة هو ساموري توري Samory Toure*زعيم ديولا ومؤسس إمبراطورية وسولو Wassoulouالتي كانت فاعلا في إبطاء التقدم الفرنسي في منطقة الساحل إلى ما يقارب ثلاثين

[1] . Marcel Dubois et August Terrier, **Les Colonies françaises : un siècle d'expansion coloniale**(Paris : Librairie Maritime et Coloniale, 1902) 189. Consulté le 29/08/2023 sur le lien suivant : https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5696542v/f204.item

[2]. Lotfi**, op cit**. p. 163.

[3] . Marcel Dubois et August Terrier, **Les Colonies françaises : un siècle d'expansion coloniale**(Paris : Librairie Maritime et Coloniale, 1902)PP.223,224.

[4] . Ibid.

عاماً[1]؛ فهي بمثابة حجر عثرة في وجه المشروع الاستدماري، وهذا ما يفسر عدد المعارك الكثيرة مع توري، في هذه الفترة استخدم الاستدمار إستراتيجية جديدة تعتمد على شيطنة الإسلام في أعين السكان الآخرين، وهذه الإستراتيجية مصحوبة وبحضور مستمر ومتزايد للمبشرين المسؤولين عن مرافقة التوسع الاستدماري، تحت ستار التبشير، حيث صرح المبشر الكاثوليكي Bedel "...النقطة الأساسية هي وقف التقدم المتزايد للمحمدية [...] .إنه أصل الشر الذي يجب أن نهاجمه، وفي الشمال يجب علينا أن نضع الحاجز الذي سيحمي الجنوب،ولذلك ينبغي إنشاء المحطات الإرسالية في المناطق الأكثر تعرضًا للخطر".[2]

تعتبر جماعة الماندیين وخصوصا قبيلة الديولا، من أهم وأغنى القبائل حيث كانت تستحوذ على جميع النشاطات التجارية منها الذهب، والملح و الأقمشة والأسلحة النارية والمنتجات الزراعية المختلفة ...إلخ،[3] حيث شهدت هذه المنطقة نشاطا تجاريا كبيرا، حتى لو كان من الصعب تحديد مستوى ثروة الماندیين المستوطنين في شمال كوت ديفوار، فمن السهل القول إن وجودهم لم يكن بأي حال من الأحوال غزوًا، كما يشهد على ذلك ومن خلال دبلوماسيتهم الدينية النشطة للغاية في أماكن أخرى في دولة سينوفو، وهي المنطقة التي كانت قوتهم فيها أقرب إلى القوة الناعمة الثقافية والدينية.[4]

كما أصبحت مدينة كونغ مركزًا للتأثير الثقافي والديني واجتذبت العلماء المسلمين في ذلك الوقت، وبالتالي أصبحت مركزًا إقليميًا لتعليم القرآن ومدينة معروفة بروائعها المعمارية، وسيكون القرن الثامن عشر هو العصر الذهبي لها[5].

في وصفه للتعايش بين ديولا وسينوفو في كونغ، كتب بينغر*Bingerما يلي: "قبل مائة عام، كان نطاق مستعمرة كونغ الإسلامية يمتد على بعد بضعة كيلومترات فقط من المدينة،محاطًا من كل جانب بالقبائل الوثنية التي تعيش فقط على النهب والسرقة. لم يتمكن شعب كونغ من الدخول في معاملات تجارية وبيع بضائعهم دون خسائر فادحة، نتيجة الرسوم الباهظة التي يجب دفعها للملوك الوثنيين في المناطق المحيطة، ماذا فعلوا ؟ لقد أسسوا على مقربة من عائلات كونغ المسلمة في جميع

[1]. Martin Meredith,**Meredith Martin, Fortunes of Africa: A 5,000 YearHistory of Wealth, Greed and Endeavour,** Consulté le 11/04/2023 sur le lien :https://books.google.dz/books/about/The_Fortunes_of_Africa.html?id

[2]. Lotfi Toutit, op **cit**. p. 174,175 .

[3]. Patrick K. N'Gouan, **Aspects de politiques économiques et financières dans la Côte d'Ivoire précoloniale**,Revue ivoirienne d'anthropologie et de sociologie, n°31 (2016), p .75.

[4]. Lotfi Toutit, op **cit**. p.176,177 .

[5] . Clozel François-Joseph, **op cit**.p. 30.

*: لويس غوستاف بينغر (من مواليد 14 أكتوبر 1856 في ستراسبورغ وتوفي في 10 نوفمبر 1936) ، كان ضابطًا فرنسيًا ومستكشفًا لغرب إفريقيا ومسئولا استعماريًا.

القرى الواقعة في المنطقة الطريق من كونغ إلى بوبو ديولاسو أولاً، ثم إلى جينيه،لقد استغرقوا خمسين عامًا لتزويد كل قرية بعائلة أو عائلتين مسلمتين، قام كل واحد من هؤلاء المهاجرين بتنظيم مدرسة، وطلب من عدد قليل من السكان إرسال أطفالهم هناك، ثم شيئًا فشيئًا... ومن خلال علاقاتهم مع كونغ من ناحية، والمراكز التجارية الأخرى من ناحية أخرى، تمكنوا من تقديم بعض الخدمات إلى الحاكم الوثني للبلاد، لتأسر ثقته، وتتدخل في شؤونه بشكل غير محسوس،إذا كان هناك نزاع يجب حله، فالمسلم هو الذي يتم مخاطبته دائمًا، فسيعهد إليه الملك بالمفاوضات لأنه عمومًا يمكنه القراءة والكتابة، وكان يتمتع بسمعة كونه رجلًا صالحًا ورجل الله أيضًا [...] .شيئًا فشيئًا يحرز الإسلام تقدمًا، وتأتي مستعمرات أخرى لتستقر بين الوثنيين الذين لا يفشلون في التحول" [1]، يختم بينغر حديثه مضيفًا: "...ربما ينبغي لنا أن نلائم أسلوبهم إلى حدٍ ما لتحقيق المصلحة الأكبر للإنسانية والاحتلال السلمي لمستعمراتنا الأفريقية".[1]

وهكذا، كان الديولا محترمين بسبب ثقافتهم وأصلهم، لكنهم كانوا أيضًا مرغوبين بسبب ثروتهم وشبكات علاقاتهم، وشهدت المدن التي استقروا فيها قدرا من الازدهار، لأنها اندمجت على الفور في الشبكات التجارية لغرب أفريقيا، خاصة وأن ذلك يمثل ضمانة مهمة للأمن والاستقرار السياسي، لذلك كان من الضروري أن يكون هناك ترابط بين ديولا وسينوفو، مما يعطي لسينوفو الفرصة لدعم فتوحات ساموري ودعم مجهوده الحربي ضد الاحتلال[2].

وقد تبعه العديد من رؤساء سينوفو، كان من بين هؤلاء غبون كوليبالي Gbon Coulibaly، رئيس سينوفو، الذي كان أحد حلفاء ساموري المقربين، حيث التقى كوليبالي مع ساموري وأوضح أنه ليس لديه أي نية لتحدي صعود ساموري العسكري في المنطقة، وكان قبول ساموري لطلب غبون بمثابة الأساس للتحالف الاستراتيجي بين هذين الفاعلين.سيصبح غبون في نهاية المطاف مصدرًا مهمًا لتمويل جيش ساموري بالغذاء، وفي المقابل نجا من عداء ساموري له، في عهد هذا الأخير، تمكنت زعامة الأقلية من تنظيم نفسها في قوة تهيمن على عالم سينوفو بأكمله، وذلك قبل انقلاب كوليبالي ضده لصالح الفرنسيين، بعد أن تمكن من السيطرة على منافسيه من نفس المجتمع[3]، تمكن من توحيد جميع مشيخات سينوفو تقريبًا تحت سلطته، هذا التحالف الذي سيسمح له بضمان الاعتراف بالفرنسيين الذين سيمنحونه رتبة زعيم عرفي، هذا التصرف الذي سيُعتبر خيانة داخل مجتمع

[1] .Clozel François-Joseph, **op cit**.p. 31.
[2] . Speight Jeremy S., '**Big-Men' Coalitions and PoliticalOrder in Northern Côte d'Ivoire (2002-2013),** P. 101. https://core.ac.uk/download/pdf/211518693.pdf, consultée le 12/08/2023
[3]. Ibid., P. 137.

الديولا، مما سيؤدي إلى انشقاقات عديدة[1]، وهكذا نجح الفرنسيون في إستراتيجية الاحتواء من خلال حرمان عدوهم من الموارد الاقتصادية التي مكنته من دعم مجهوده الحربي، وكذلك في حملتهم للحرب النفسية، أما بالنسبة للتأثيرات طويلة المدى لحملتهم، فتجدر الإشارة إلى أنهم تمكنوا من زعزعة النظام الاقتصادي في غرب إفريقيا ككل، هذا النظام القائم على التجارة البعيدة المدى الذي ازدهر مع إمبراطورية واسولو والذي سيختفي معها، ستصبح المراكز التجارية الكبيرة في منطقة الساحل والسافانا من الآن فصاعدا إما تحت النفوذ الاستعماري، أو ستُفقر بسبب المجهود الحربي (كونغ وبونا) أو ستدمر.[2]

أما المجتمعات التي دعمت الساموري فستكون في أوضاع حساسة، وخاصة مجتمع الديولا، الذين سيتأثرون لاحقًا بأعمال انتقامية على أساس انحيازهم المجتمعي، وبالتالي سيتم نهب التجار انتقامًا، ونهب القرى وتحويل عائلات بأكملها إلى العبودية وهكذا فإن الديولا الذين سيفقدون مكانتهم في مواجهة التغييرات، وهم يراقبون ظهور زعامة سينوفو جديدة ستكون معادية لهم، والتي ستؤسس نظام "شبه إقطاعية".[3]

ويترتب على ما سبق أن التراجع المفاجئ للديولا هو ثمرة إستراتيجية فرنسية شهدت في هذه الجماعة امتداد "الخطر".إن السياسة الاستدمارية التي تم تثبيتها في بداياتها ستساهم في إيقاظ شعور "الإحباط النسبي" بين السينوفو، الموجه ضد جيرانهم من الديولا، كما تم تقديم الوثنيين السينوفيين لفترة طويلة (خاصة في الأدب الفرنسي) على أنهم مجتمع محروم على جميع المستويات من قبل بورجوازية ديولا التي احتكرت تدريجيا مقاليد السلطة، حالة الفكرة التي اقترحها كلوزيل Clauzel و فيلامورVillamur الذين طرحا الأطروحة التي بموجبها لم يعرف السينوفو كيفية الحفاظ على تفوقهم السياسي في الداخل، وأنهم سمحوا لأنفسهم بالتجريد من ممتلكاتهم، وسيحدد هؤلاء المؤلفون أن السينوفو لم يشكلوا ممالك في هذا الوقت، و لم يتمكنوا من تجاوز المرحلة القبلية كما لم يكن منهم زعماء قبائل أو حتى زعماء قرى، " ... بل لا يوجد سوى رؤساء عائلات يتمتعون بسلطة أخلاقية أكبر أو أقل"، و بالتأكيد كان من الطبيعي أن "الشعوب التي ظلت دولتها على هذا النحو كان مصيرها الحتمي

[1] . Catherine Boone, **Political Topographies of the African State: Territorial Authority and Institutional Choice** (USA : Cambridge University Press, 2003),P. 249.
https://www.researchgate.net/publication/233756451, consultée le 12/08/2023
[2] .Catherine Boone, **Political Topographies of the African State: Territorial Authority and InstitutionalChoice.**
[3] . Lotfi Toutit, **op cit**. p. 180.

هو أن يتم استيعابها جزئياً أو بالكامل من قبل الماندي ديولا الذين يمتلكون ثقافة وتنظيمًا اجتماعيًا أفضل بكثير".[1]

وهكذا أيد الفرنسيون، سواء كانوا إداريين أو رجال دين أو تجار، فكرة التقسيم الطبقي الاجتماعي الذي يبرره التفوق الثقافي لمجموعة على أخرى، في حين كان الاختلاط بين الثقافات أمرا واقعا في ذلك الوقت، وقد سمح في بعض الأحيان بإنشاء مجتمعات متعددة الثقافات داخل مجتمعات مسالمة نسبيا، وفي كثير من الأحيان أدى ذلك إلى ظهور قوى سياسية مستقرة قادرة على تزويد السكان بالاحتياجات الأساسية، التي كانت دول المدن في ذلك الوقت قادرة على ضمانها، وكان هذا على الأقل هو الحال في كونغ Kong و كورهوغوKorhogo.

إن تطور الشعور بالإحباط بين السينوفو أمام الديولا والتشجيع على ولادة حشد كبير ضدهم ساهم بلا شك في إضعاف المجتمعات المحلية التي نشأت في شمال كوت ديفوار الحالية، وكان من المحتمل بالفعل أن يدخل المجتمعان في حالة من المنافسة، ويمكن للمرء أن يفترض أن الوضع الاجتماعي لأحدهما محل نزاع، ومن هذا الجانب بالتحديد يكون تدخل المستعمر المهتم بالأمر والمهتم بإحداث قطيعة بين الطائفتين، لذلك كان الأمر يتعلق أولاً بالعمل على القادة القادرين على إحداث التغيير من خلال تعبئة السكان، و هذا هو الدور المنوط بغبون كوليبالي، زعيم سنوفو، ثم كان الأمر يتعلق بالتصرف على المستوى الخطابي لتبرير التعبئة، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بتشجيع الشعور بالإحباط النسبي والإشارة إلى أصله.

- **مجموعة كرو (أو كرو) الكبيرة:**

تجدر الإشارة هنا إلى أن اتصال هذه المجموعة بالأوروبيين كان قديما نسبياً، وكان السكان الذين تطوروا في هذا الفضاء متفتحين على التجارة مع الأجانب، باستثناء الفرنسيين الذين كانت العلاقات معهم مضطربة، علاوة على ذلك و على الرغم من "تهدئة" أجزاء أخرى من أراضي كوت ديفوار وإقامة إدارة استعمارية، ستظل غابات الغرب الكثيفة غير قابلة للاختراق حتى بداية القرن العشرين،[2]خاصة مناطق الغابات على طول الساحل المعروفة باسم "الأشخاص السيئين" [3].

[1] . Clozel François-Joseph, **op cit.**
[2] . Lotfi Toutit, **op cit**. p. 183
[3] . Siméon Kouakou Kouassi, **op cit**. p. 21.

كما كانت كرو Krous حلقة وصل بين تجار المناطق الصحراوية وجنوب الصحراء الكبرى، خاصة منطقة الديولا، و الأوروبيين خصوصا البرتغاليين، ومن ناحية أخرى، تطورت كرو ضمن تجمعات كبيرة ومكتظة بالسكان نسبيًا (حالة تابو Tabo) وكانوا يتقنون الملاحة المحيطية.[1]

وبشكل عام، كان المقصود من العنف خلق ظروف مواتية لإقامة نظام جديد، و إخضاع القوى التقليدية القائمة، وحلها إذا حاولت المقاومة، كانت هذه المهمة تشمل إحصاء جميع المجتمعات المتواجدة تحت نفوذ المحتل وجرد تفصيلي للثروات التي تخفيها المنطقة، لذلك يبدو أن القائمين على تنفيذ مشروع التهدئة كانوا يسترشدون بمنطق أمني وإداري ولم يركز كثيراً على هوية الشعب المستدمر، وخاصة تلك الموجودة في الغرب، علاوة عل ذلك، بدأت ديناميكية لتلبية احتياجات الاستدمار، وقد هدفت "الهندسة العرقية"، إلى خلق واقع جديد.

أما عن مختلف مظاهر العنف المرتبطة بالاختراق الاستدماري، فلا بد من الإشارة إلى "العنف الشخصي" المباشر، الناتج عن العملية العسكرية نفسها وما يصاحبها من عنف جسدي ينطوي عليه الاغتيالات والتعذيب والتدمير والسلب والإذلال، وعمليات الترحيل ثم "العنف البنيوي" الذي ولده الجهاز الإداري، بحلوله الجائرة وقوانينه المفروضة باسم الوحشية المزعومة للسكان الأصليين وأخيراً "العنف الثقافي" الذي يأتي من تجربة الإكراه المرتبط بالتثاقف القسري وإنكار الهوية، سيعمد الاستعمار إلى محو الذاكرة الجماعية من خلال خلق هويات عرقية جديدة.

من الناحية السياسية، تم تنظيم كرو في تحالفات تمثل اتحادات العشائر أو الأنساب، كانت الوحدة الاجتماعية والقانونية الأساسية لنظام الحكم القرية، وهي عبارة عن مجتمع تنجذب حوله هيئات أخرى بعضها عسكري[2]، هذا هو الحال بالنسبة لـ "تجمع التحالف"، وهو كيان اجتماعي سياسي تم إنشاؤه على أساس مخصص ويشكل أوسع مستوى من الهوية: "يتم تعريف التجمع التقليدي أحيانًا مع تجمع التحالف، وهو كيان ناتج عن اتحاد العشائر أو السلالات التي قررت، في وقت أو آخر من تاريخها، أن تسير معًا[3]،سيسمح لهم هذا الوضع التنظيمي بقيادة العديد من حركات المقاومة، والتي ستستمر بقوة حتى عام 1915، وهكذا؛ كان على الفرنسيين مواجهة Guros، وDidas، وBétés(في الوسط الغربي)، و Dans، وTouras، و Wè (في الغرب)[4].

---

1. **op cit**. p. 184
2. Schwartz Alfred, **Sous-peuplement et développement dans le sud-ouest de la Côte-d'Ivoire : cinq siècles d'histoire économique et sociale**, L'orstomInstituy Français De Recherche Scientifique, 1993, pp. 34-36.
3. **op cit**. p.34.
4. Fabio Viti, **Les massacres de Diapé et de Makoundié (Côte-d'Ivoire, juin 1910).**Voir le lien suivant :https://journals.openedition.org/etudesafricaines/20564consultée le 01/11/2023

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن الاستدمار الفرنسي مر على ثلاث مراحل، تم خلالها إعادة تشكيل كوت ديفوار بشكل عميق سياسيًا ومن حيث الهوية، وديموغرافيًا، واقتصاديً، كانت في المقام الأول مرحلة الاستكشاف التي تم خلالها إبرام معاهدات ولا سيما بين عامي 1886 و1889، ثانياً؛ تأتي مرحلة الغزو حيث كان الأمر يتعلق بالتشكيك في المعاهدات الموقعة، عن طريق فرض نظام استدماري ظالم يتسم بالعنف، في مرحلة الثالثة تأتي التهدئة حيث يتم إخضاع وقمع الثورات الكبرى، مع فرض سلطة سياسية جديدة لا تتماشى وطبيعة المجتمع، مما سيكرس محو الهويات الحقيقية، لصالح الهويات المتحيزة، المبنية لحاجات مرحلة تثمين - وخاصة الاقتصادية – للمستدمرة، وهناك مرحلة تشكيل المجتمع المدني.[1]

وهكذا، بالإضافة إلى اضطرابات الهوية، تمكن المستدمر من فرض تقسيم جديد للأدوار لوضع حد للنظام الاجتماعي ما قبل الاستدمار، من خلال العمل بشكل خاص على مشاعر الانتماء العرقي والاستياء الموجود بين المجتمعات المختلفة، أولاً بين الديولا، الذين تم تقديمهم على أنهم أصحاب العبيد البرجوازيين، و السينوفو الذين تم استيعابهم كضحية للبروليتاريا الزراعية في البداية، ثم بين الأكان الذين تم تقديمهم على أنهم من دماء نبيلة والكرو، الذين تم تقديمهم على أنهم غرباء، وهكذا فقد تم تقليص السلام القائم في أجزاء معينة من الأراضي الإيفوارية بسبب السياسة الاستدمارية التي نجحت في خلق شعور لدى هذه المجموعات، بل وحتى الاقتناع، بأن مصالحها تتعارض بشكل أساسي.

مما تم التطرق له؛ نجد وحسب رأينا أنه تشكلت نظرة استعلائية لدى الأكانيون، على اعتبار أنهم من النبلاء، كما حظيت السينوفو بالتقدير وتم استيعابهم في البرولتاريا الزراعية وذلك بسبب طاعتهم، كما أن الماندیون توقف كونهم من البرجوازية التجارية، حتى وإن احتفظوا بصورة التاجر المتجول الذي سيضطر أحياناً إلى البحث عن وسائل العيش في أماكن أخري، أما عن كرو فصورتهم بالفوضوية والمضطربة سيتم الاحتفاظ بها ، كما أنهم المهمشين في الكوت ديفوار حتى بعد الاستقلال.

المطلب الثالث: الواقع الاستدماري في كوت ديفوار

إن احتلال الكوت ديفوار، الذي بدأ تدريجيًا في نهاية القرن التاسع عشر وانتهى في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، قد أرسى لثلاثة أشكال من العنف، بدءًا مما يسمى بمرحلة التهدئة pacificationإلى مرحلة التعزيز أو التثمين Mise en Valeur،وصولا إلى مرحلة سياسة تشكيل

[1] . Marcel Dubois et August Terrier, **Les Coloniesfrançaises : un siècled'expansion coloniale**Voir le lien suivant :https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5696542v/f513.item consultée le 28/08/2023

المجتمع المدني، وقد أدت هذه الاضطرابات الكبيرة إلى تحول المجتمع الإيفواري، ولفهم هذه التغييرات سيتم تناول هذه المراحل.[1]

1. المرحلة الأولى مرحلة التهدئة:phase de pacification

امتدت هذه المرحلة من نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي تميزت بالاستخدام التعسفي للأعمال العسكرية، التي تميزت أيضًا بتطبيق ما يسمى بعقيدة التهدئة أو عقيدة تهدئة الأراضي المستدمرة، التي طورها المارشال جاليني Maréchal Gallieni في نهاية القرن التاسع عشر في مدغشقر[2]، وكرّسها غابرييل أنجولفانت Gabriel Angoulvantحاكم كوت ديفوار من عام 1906.[3]

لقد كان إلزاميا أن يتبع الحاكم أنجولفانت سبيل عقيدة التهدئة للسيطرة على الكوت ديفوار، وهي غزو عسكري سيتطلب عدة حملات وسيؤدي إلى إخضاع العديد من القبائل وتحويل مسارها، وهكذا كان أول عمل من أعمال الخضوع ونزع الملكية هو دفع الجزية لقوة الاحتلال الفرنسية الجديدة التي كان لا بد أيضًا من حماية قوافلها التجارية، وفي حديثه عن خياره السياسي، عبر أنجولفانت عن نفسه بعبارات واضحة: "... أريد ألا يكون هناك أي تردد الآن بشأن الخط السياسي الذي يجب إتباعه، يجب أن يكون هذا السلوك موحدًا للمستعمرة بأكملها".[4]

اعتبارًا من عام 1895، أصبحت كوت ديفوار وحدة مكونة لاتحاد غرب إفريقيا الفرنسي (AOF)، الذي يضم أيضًا السنغال والنيجر وموريتانيا والسودان الفرنسي وغينيا وداهومي،مجموعة سياسية تشرف عليها وزارة المستعمرات تم إنشاؤها للإشراف على مختلف المستعمرات.[5]

نجم عن التفكك المتسارع والعنيف للقوى المحلية فراغ في السلطة، مما جعل السلطة الاستعمارية تحاول السيطرة الفعلية على الأراضي الإيفوارية،أحيانًا عن طريق الاختراق السلمي من خلال التحالف مع السلطة المحلية و باستراتجيات التقسيم، وأحيانًا عن طريق القمع العسكري، خاصة في غرب ووسط البلاد. كانت هناك رغبة قوية في فرض النظام الاستعماري الجديد على السكان الأصليين، وفي ذات الوقت تخلق فيه الدولة الاستعمارية الظروف السياسية لتنمية الإقليم وإحداث

[1] . Lotfi Toutit. **Op cit**, p. 196.
[2] . Paul Doury, **Lyautey** : **un saharien atypique**, p. 15. Voir le lien suivant :https://books.google.dz/books?idconsultée le 03/11/2023
[3] . Handloff Robert Earl, **Côte d'Ivoire : a country study (Thirdedition),** p .11.Voir le lien suivant: https://books.google.tg/books?id consultée le 03/11/2023
[4] . Lotfi Toutit. **Op cit**, p. 197.
[5] . Youssoupha Diallo**, Le procureur de la République : la pratique du parquet ,**(Dakar : Harmattan, 2018),P. 34.

تمزقات خطيرة في المجتمعات المحلية، كما اهتمت الإدارة الاستعمارية الناشئة بجعل "السكان الأصليين" "رعاياها الجدد.[1]

تضمنت الترتيبات التي تم إجراؤها مع الزعماء المحليين الذين قبلوا الاحتلال الفرنسي الحفاظ على القواعد العرفية بالإضافة إلى السيادة الاسمية التي تركت للسكان الأصليين حرية اختيار زعمائهم مما مكن الفرنسيين من تنفيذ مهمة تحديد هوية السكان والسيطرة عليهم. وكانت هذه العملية فعالة نسبيًا، وتبين أن الزعماء المحليين الجدد، سواء من أصل بورجوازي أو أرستقراطي، المستفيدين من الشرعية الشعبية أو المعينين من قبل الإدارة، دمجوا جميعا في النظام السياسي الاستعماري من خلال هذا التعاون الذي تم بموجبه توزيع الأدوار عليهم.[2]

كان لجوء الإدارة إلى خدمات الزعماء المحليين مطلبًا مؤقتًا، أملاه عدم قدرة الفرنسيين على السيطرة على منطقة بالكاد اكتشفوها، و أثناء انتظار إنشاء البُنى التحتية اللازمة للنشر الفعال للإدارة والوكلاء الاقتصاديين، كان من الضروري الاحتفاظ بهؤلاء القادة المحليين، لذلك، و بمجرد الانتهاء من هذه المشاريع بنجاح وسيطرة الإدارة الاستعمارية على البلاد بشكل جيد، شجع المستعمر على تحرير نفسه من الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالزعماء المحليين، ولا سيما منذ عام 1904، وهو عام صدور مرسوم 8 أكتوبر 1925*، لإعادة تنظيم غرب إفريقيا الفرنسية، وبالتالي فإن هذا الأخير وضع حدًا لسلطة هؤلاء الزعماء.[3]

كما تميزت هذه المرحلة بعنف نزع الملكية والمجازر الجماعية، وهو العنف الذي دفع مجتمعات معينة إلى النزوح داخل البلاد أو إلى المنطقة المحيطة بها، لا سيما في ليبيريا أو في غانا، وفيما يتعلق بالهجرة الداخلية الناجمة عن المواجهات المباشرة مع السلطات الجديدة، أدت هذه "التهدئة" إلى تدمير 53 قرية من أصل 115 قرية مدرجة في القائمة.[4]

تميزت السنوات الأولى من الاستعمار بالفشل في تحقيق الهدف الذي جاءت من أجله، لأن القوى الجديدة كانت في حالة مواجهة مباشرة مع السكان، و غير قادرة على الاستفادة من الثروات

---

[1] . Jean-Pierre Dozon, **L'invention de la Côte d'Ivoire,**Le Genre humain, n .20.1989, p.141.Voir le lien suivant :https://www.cairn.info/revue-le-genre-humain- consultée le 03/11/2023

[2] . Navigué Coulibaly Félicien, **Histoire du catholicisme en pays senoufo de cote d'ivoire 1904-1977, (paris :**Editions universitaires européennes,2018),p.70.

[3] .Marcel Dubois et August Terrier, **Les Colonies françaises: un siècle d'expansion coloniale,p**..506 Voir le lien suivant :https://books.google.dz/books?id

[4] . Lotfi Toutit. **Op cit**, p. 200.

* المرسوم الصادر بتاريخ 08/10/1925 ينشئ "سند ملكية أرض أصلي" جديد على أساس "الحقوق التي يتم الاحتفاظ بها وفقًا للعرف، " يدعي هذا المرسوم أنه ينشئ طريقة لتأسيس حقوق السكان الأصليين في أراضي منطقة "AOF أي منح السكان المحليين "القدرة على إثبات حقوقهم وتأكيدها على الأرض.

وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية من هذه المستعمرة، ومن الاعتراف بالفشل الذي أعلنه أنجولفانت نفسه،ولدت سياسة "تنمية" كوت ديفوار، وفي ضوء الصعوبات التي ميزت مرحلة "التهدئة"، تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة كانت مدفوعة في البداية بعنصر واقعي، وهو اهتمام أكثر مادية ومالي بحت.

2. **الخطة الثانية: خطة التثمينmise en valeur**

استندت خطة التنمية أو التثمين التي اقترحها ألبرت ساروت Albert Sarraut إلى عدد معين من الأفكار، التي من شأن تنفيذها أن يغير المشهد الإيفواري، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، إلى الحد الذي يصبح فيه المجال مفتوحا لمشاركة جزء من الشعب الإيفواري(السكان المحليين)في الحياة العامة، باسم سياسة الانتساب، حيث عبر عليها ساروت بقوله "... أبواب المدينة الفرنسية مفتوحة أمام أي شخص من بين أتباعنا يستحق عبورها"، وانتقد في خطاباته النظام القديم المتمثل في "الميثاق الاستعماري" التجاري الإمبريالي، وكان مُصرا على ضرورة إخراج النخبة الإفريقية، من خلال إتاحة الفرصة لها للوصول إلى مجالات العلم العليا والتنمية الكاملة.[1]

وبالتالي، غير الفرنسيون نهجهم تجاه "السكان الأصليين"، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي، والذي كان له ميزة تحسين إنتاجية المستعمرة، ولكن أيضًا في تقديم المزيد من الفرص لبعض "السكان الأصليين" الذين يُنظر إليهم على أنهم لديهم قابلية الاندماج، وبالتالي؛ضمنت الإدارة مصادر تمويل جديدة لإثراء المدينة، ومن ناحية أخرى، وسيلة للسيطرة على المشهد الاجتماعي، الذي يتميز بالمجاعات والأوبئة والثورات المتكررة.[2]

تضمنت الهيمنة الفرنسية على الكوت ديفوار سياستين ذات أهمية كبرى، سياسة الاستيعابl'assimilationو سياسة الارتباط l'association، غير أن المسئولون استخدموا مزيجًا من الحكم المباشر وغير المباشر باستخدام زعماء السكان الأصليين لإدارة القرى تحت راية الارتباط.كان الاستيعاب يعني تفوق الثقافة الفرنسية على جميع الثقافات الأخرى، مما يعني أن المستعمرات تبنت جميع الثقافات الفرنسية، بما في ذلك اللغة والمؤسسات والقوانين والعادات، وبعبارة أخرى؛ فإن "الحضارة" بالنسبة لشعب أفريقيا الفرنسية تنطوي على فرض القيم الفرنسية على الثقافة

[1]. René Tourte, « **Histoire de la recherche agricole en Afrique tropicale francophone (Volume V) : le temps des stations et de la mise en valeur 1918 - 1940 / 1945**le lien suivant :https://international.scholarvox.com/catalog/book/88902261consultée le 03/11/2023

[2] : Marcel Amondji, **Félix Houphouët et la Côte-d'Ivoire : l'envers d'une légende,** le lien suivant :https://books.google.dz/books?id= consultée le 04/11/2023 .

الأفريقية، حيث تعاملت فرنسا مع المؤسسات السياسية والثقافة الأفريقية كما لو كانت غير ذات أهمية، وعلى الرغم من ذلك فإن الإدارة الفرنسية واجهت معضلة كبيرة في تنفيذ سياسة الاستيعاب.[1]

فمن الناحية النظرية، تعطي سياسة الاستيعاب فرصة المساواة المحتملة للسكان من جميع الأعراق، وهذا يعني المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الفرنسيين وسكان مستعمراتهم في الخارج، بما في ذلك الأفارقة، لكن عواقب هذا الفهم والمحاولة الفرنسية للتهرب منه أثارت سخط الشعوب المستعمَرة وأثارت جدلاً وطنياً بين السياسيين والأكاديميين والمسئولين الاستعماريين في فرنسا، و كانت سياسة الارتباط تعني أيضًا تفوق الفرنسيين، إلا أن الارتباط في حدّ ذاته يحمل مجموعات مختلفة من القواعد والمؤسسات وأنظمة القوانين للمستعمِر والمستعمَر، بموجب هذه السياسة، سُمح للأشخاص في المستعمرات بالاحتفاظ بثقافاتهم وممارستها طالما أنهم لا يتعارضون مع الثقافات والعادات الفرنسية.[2]

من المهم ملاحظة أنه على الرغم من عرض نظامي القواعد الاستعمارية وفرضهما على الناس، إلا أن الاندماج كان يمارس لتشكيل مجموعة صغيرة من الأفارقة الغربيين، وفي هذه الحالة، قاموا بتعليم النخب الإيفوارية ومنحهم الجنسية الفرنسية حتى يتمكنوا من الدفاع عن السياسات الفرنسية في بلدانهم، حيث أشار هاندلوف Handloff في كتاب جماعي " Cote d'Ivoire: a country study"، "تبنت الإدارة الاستعمارية الفرنسية أيضًا سياسات فرّق تسد، وطبقت أفكار الاستيعاب فقط على النخبة المتعلمة".[3]

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر من هذه النخب، ليوبولد سيدار سنغور Leopold Sédar Senghor، أول رئيس للسنغال، والزعيم المؤسس لكوت ديفوار، فيليكس هوفويت بواني، عملوا نوابا في الجمعية الوطنية الفرنسية قبل الاستقلال في بلدانهم، على الرغم من أن الأفارقة في المستعمرات لم يتمتعوا بحقوق أوامتيازات مماثلة لتلك التي يتمتع بها نظراؤهم في الوطن الفرنسي، إلا أن الأساس الفلسفي للاستيعاب كان يتمثل في خلق ما يشبه الاستيعاب في أذهان الشعب المستعمر.[4]

وتحت شعار سياسة الارتباط،أنشأ الفرنسيون أدوات مساعدة لتعزيز السلطة في أيدي المسئولين الفرنسيين،وكان من الصعب على الأفارقة المساهمة في القرارات السياسية، ومع هذه السياسة الجديدة قسم الفرنسيون المجتمعات الأفريقية إلى مناطق وضعت في أيدي أشخاص كانوا في

[1] . Ethnic **Conflict in Côte d'Ivoire,(** Master's Thesis of International Affairs, the City College of New York,2021), p.24.
[2] . Handloff Robert, Cote **d'Ivoire: a country study**,(Washington, D.C.: FederalResearch Division, 1991), le lien suivant :www.loc.gov/item/90005878/ consultée le 04/11/2023.
[3] . **Ibid.**
[4] . Ayouba Doumbia, **Op cit,** p. 25.

الواقع متعاونين مع النظام الاستعماري،كما تم استبعاد زعماء السكان الأصليين المعادين للسيطرة الاستعمارية الذين يفهمون ثقافة وعادات شعوبهم، وبهذه الطريقة أزال الفرنسيون بشكل منهجي القانون العرفي الأفريقي وأنشأوا مجالس استشارية لتوفير المعرفة بالقوانين والأعراف الأفريقية على جميع مستويات الإدارة، مع تصميمهم على الحفاظ على التمييز بين المواطنين والرعايا، حيث تم تخصيص القانون الفرنسي للبيض وغيرهم من الأفارقة المندمجين في حين كان الملايين من الأفارقة غير المندمجين خاضعين لما يسمى بنظام السكان الأصليين، وهذا الأخير يسير وفق أهواء المسئولين الفرنسيين.وفي عام 1932،كانت إفريقيا الغربية الفرنسية(AOF Afrique-Occidentale Française) تتألف من ثمانية أقاليم استعمارية فرنسية في إفريقيا، وضمت جزءًا كبيرًا من فولتا العليا إلى كوت ديفوار وأدارتها كمستعمرة واحدة، مما خول للسلطات الاستعمارية توفير العمالة وجلب أعدد كبيرة من الأشخاصمن أعالي فولتا (بوركينا فاسو) للعمل في المزارع والغابات، وهذا كان من الأسباب الرئيسية للصراعات العرقية التي ستظهر في المستقبل.[1]

3. الخطة الثالثة:سياسة تشكيل المجتمع المدنيfaçonnement de la société civile

إن مرحلة تشكيل المجتمع المدني هي مرحلة إعداد كوت ديفوار للاستقلال، ولكن فقط وفق الشكل الذي تريده السلطات الاستعمارية، اكتسبت هذه المرحلة أهمية كبيرة لتكوين المجتمع المدني في كوت ديفوار لأن التركيبة التي ستنتج عنها وتوازن القوى العمالة سيظلان دون تغيير حتى ما بعد الاستقلال[2].ولم يقتصر الأمر على استبعاد السكان من هيئات صنع القرار الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، بل تم استبعادها أيضًا من الحياة السياسية، حيث اقتصرت الغالبية العظمى منها على العمل القسري والخدمة العسكرية، و من الناحية القانونية، خضعوا لقانون السكان الأصليين الذي قلص آفاقهم بشكل كبير. ومن الناحية الاقتصادية أيضًا، كان الفصل العنصري الذي ضربهم صارخًا، حيث لم يتم تجريدهم من ممتلكاتهم فحسب، بل تم إعاقة أولئك الذين غامروا منهم في الأعمال التجارية (الأعيان) بإجراءاتتعسفية لصالح الأوروبيين. وفي هذا السياق، لم يكن المجتمع المدني الإيفواري هذا "المجتمع الباحث عن التحرر" طوق نجاتهم من التهميش ،بل كان المستوطنون على رأس المجتمع الجديد، وكرست كل الجهود لضمان رفاهيتهم[3].

[1] . **Op cit,** p. 26.
[2] . Lotfi Toutit. **Op cit**, p p. 207,.208.
[3] .Ellen Hanak Freud, Philippe Petit Huguenin, Jacques Richar, Les **champs du cacao : un défi de compétitivité Afrique-Asie**,(Paris :KARTHALA et CIRAD,2000).p,25.

إذا نظرنا إلى مثال زراعة الكاكاو، فقد مارست الإدارة سياسة سعر شراء تمييزية، من أجل تشجيع المزارعين الأوروبيين وتثبيط المزارعين الأفارقة: "في عام 1943، رأى هؤلاء المزارعين أن منتجهم يُدفع ب2.60 فرنك للكيلوغرام الواحد مقارنة ب 4.50 فرنك للأوروبيين، و من ناحية أخرىقامت الدولةالاستعمارية بحماية مزارعيها من خلال إنشاء "مخطط لمراقبة الكاكاو" Cocoa control schemeيضمن شراء الإنتاج بالكامل من قبلهم من عام 1939 إلى عام1945".[1]

حيث كان هذا النوع من الظلم هو السبب وراء تعبئة المزارعين الإيفواريين، بهدف الحصول على إعادة تقييم أسعار إنتاجهم من الكاكاو، وهي تعبئة ستتخذ شكل إضرابات وحملات إعلامية، بقيادة شخصيات بارزة، مثل هوفويت. - بواني، مزارع شاب في منطقة باولي، الذي عمدا إلى كتابة مقال معنون بـ "لقد تعرضنا للسرقة أكثر من اللازم" الذي تم نشره في صحيفة L'Avenir[2]، والذي قام بإنشاء الاتحاد الزراعي الإفريقي SyndicatAgricoleAfricain(SAA)، كبديل لـ الاتحاد الزراعي في الكوت ديفوار(SACI) Syndicat Agricole de Côte d'Ivoire، الذي تم إنشاؤه في عام 1937 من قبل المزارعين الأوروبيين والسكان الأصليين بهدف الجمع بين المزارعين الرئيسيين في البلاد.هذا الكيان، الذي كان يهدف إلى الدفاع عن مصالح الجميع، دون فصل، أثبت أنه حامل للظلم، لأنه كان يشجع في نهاية المطاف على استبعاد المزارعين الإيفواريين.[3]

لكن حتى الاتحاد الزراعي الأفريقي الذي كان أعضاؤه ينتمون في الأساس إلى المجموعة العرقية التي ينتمي إليها زعيمهم الجديد، لم يرق إلى مستوى الآمال المعلقة عليه، و أدى إلى الإقصاء ولكن هذه المرة في ما يتصل بالمجتمعات الإيفوارية الأخرى، وخاصة تلك الموجودة في الغرب، والتي سوف يتم الاستيلاء على أراضيها فعليا، ليس من قِبَل الأوروبيين فحسب، بل وأيضاً من قِبَل المزارعين من غير السكان الأصليين، وأبرزهم قبيلة الديولا les Dioulas وقبيلة البولي les Baoulés، وهذا من شأنه أيضاً أن يؤدي إلى أولى الاشتباكات العرقية التي يحركها السعي إلى الاستيلاء على الأراضي الريفية، حيث ينظر سكان الجنوب الأصليين إلى هؤلاء على أنهم أجانب، وبالتالي، فإن الاتحاد الزراعي الأفريقي SAA ليس سوى متفرج بسيط على مشهد اجتماعي بدأ يشهد انقسامات عرقية عميقة، ومع ذلك، بالنسبة للبعض شكل أداة سياسية هائلة، ونقطة انطلاق للسلطة، حيث سوف يتم تسييس الاتحاد الزراعي الإفريقي ليصبح صوت جماعة باولي، هذه سيؤدي أيضًا إلى إحداث "baoulisation" في

[1].**Ibid.**
[2] .Houphouét-Boigny Félix (1905-1993), Le lien suivant :https://www.universalis.fr/encyclopedie/felix-houphouet-boigny/2-du-militant-a-l-homme-politique/ consultée le 24/04/2023
[3] .Vincent Bonnecase, **Les étrangers et la terre en Côte d'Ivoire à l'époque coloniale**,(paris : l'Unité de Recherche 095,2001),p. 23.

المجتمع الإيفواري، أي بمصطلح آخر، هيمنة عرقية على مجموعة أكان (الحلفاء الأولون للمستعمرين) .[1]

4. تدفق الهجرات:

تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة تاريخيا بالنسبة الكوت ديفوار (لساحل العاج) منذ زمن طويل، كان عدد هؤلاء السكان الأجانب لا يزال في مستوى بضعة آلاف فقط في عشرينيات القرن الماضي، معظمهم من مالي وغينيا، ولم تكتسب الهجرات أهمية حقيقية إلا مع تطور محاصيل الكاكاو،و القهوة والموز، مما أدى إلى الاستعانة بتوظيف العمالة من أصل غير إيفواري بنسبة تتجاوز في كثير من الأحيان 90٪، وإلى جانب هذه الهجرات هناك هجرات ريفية و حضرية تطورت بوتيرة سريعة مدفوعة بالنمو الاستثنائي الذي شهدته معظم المدن في الكوت ديفوار.[2]

تشهد الكوت ديفوار حركات هجرة كبيرة للغاية ويمكن وصفها تحت عنوانين رئيسيين: الهجرات الداخلية، والهجرات من خارج البلاد.

- **الهجرة الداخلية:**

تطورت خلال الاستعمار الفرنسي أنماط الهجرة الجديدة بسبب التطور الاقتصادي في الجزء الجنوبي من البلاد لسببين أساسيين: السبب الأول التحضر والنمو السكاني السريع في أبيدجان الذي كانت تغذيه هجرة واسعة من جميع أنحاء البلاد، وكذلك البلدان المجاورة (بوركينا فاسو ومالي وغينيا)، وهكذا نمت أبيدجان من قرية صغيرة إلى مدينة يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين نسمة في أقلّ من قرن،ويتمثل السبب الثانيفيالتوسع في الاقتصاد الزراعي في الجزء الجنوبي الغربي من كوت ديفوار، مما أدى إلى حركة بأعداد كبيرة من المزارعين في المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية.[3]

- **الهجرة الخارجية**

كانت الهجرة من خارج كوت ديفوار كبيرة،ارتفعت إلى حوالي ربع سكان كوت ديفوار قادمين من البلدان المجاورة، تم تجنيس عدد قليل منهم، نظرًا لأن هذه العملية لم تكن مشكلة بشكل عام حتى نهاية الثمانينيات، خلال الفترة الاستدمارية ونظام الحزب الواحد في عهد الرئيس هوفويت بوانبي، ولم يكن هناك فرق في الحقوق بين المواطنين الإيفواريين والمهاجرين، وبالتالي لم يكن لدى المهاجرين حافز كبير لتقديم طلب التجنس ولم يفعل ذلك سوى عدد قليل جدًا، ينحدر من بوركينا فاسو ومالي

[1] . **Ibid.**
[2] . J.L. Boutillier, **Croissance Démographique et Croissance économique en Cote D'Ivoire,** sér. Sci,(vol. VIII, no 1 - 1971), p.73.Le lien suivant :https://horizon.documentation.ird.fr consultée le 24/04/2023
[3] . Geir Skogseth, **Op.cit,**https://www.landinfo.no/asset/514/1/514_1.pdf

وغينيا، وهي بلدان تشترك في تاريخ واحد، ولغة إدارية مشتركة ونظام قضائي موحّد، و المهاجرون من هذه البلدان ينتمون إلى المجموعة الإثنية ماندي وغور.[1]

وهكذا فإن المجتمع الإيفواري"الفسيفسائي"تقدم نحو استقلاله وفق الشروط التي يريدها المستعمر، بقيادة نخبة فرنسية داخل بلد تقررت حدوده وأيديولوجيته، بل وحتى تقاسم الأدوارمن قبل المستعمر السابق، ومن المفارقات أن الرئيس سيكون هوفويت بوانيي، بعد أن كان هو الذي عارض الاستقلال، بل وكان يعارض الوحدة الأفريقية والفيدرالية في أفريقيا معتقداً أن الأخيرة تشجع الرغبات الانفصالية في بعض المناطق الأفريقية.

المبحث الثاني: الكوت ديفوار: دولة ما بعد الاستقلال

استعادت الكوت ديفوار استقلالها السياسي في قالب النظام البرلماني،ثم وافقت على دستور ديغول الذي قدمته باريس للمستعمرات الإفريقية وكان مضمونه هو إعطاء الاستقلال الصوري لمستعمراتها، وانتُخِبَت أول جمعية وطنية عام 1947م، وبعد عشر سنوات تشكَّلَت فيها أوَّلُ حكومة تتمَتَّعُ بالاستقلال الذاتي،وقد وضعت الأسس لجمهورية حديثة على غرار المثال الفرنسي،فحصلت على الاستقلال الداخلي في 1958م و أُعلِنَت الجمهوريةُ ضِمنَ مجموعة الشعوب الفرنسية.[2]

المطلب الأول: الجغرافية السياسية وطبيعة النظام الإيفواري

1. الهندسة الجيوسياسية للكوت ديفوار

الساحل العاج أو الكوت ديفوار **(Côte d'Ivoire)**هي إحدى دول غرب إفريقيا التي كانت تحت الحكم الفرنسي منذ عام 1893م، تبلغ مساحتها الإجمالية 463.322 كيلو متراً مربعاً،يحدها المحيط الأطلسي من الجنوب، وغانا من الشرق، وبوركينا فاسو من الشمال الشرقي و مالي من الشمال الغربي، وليبيريا من الجنوب الغربي، وغينيا على الشمال الشرقي، وتبين الخريطة (01)أدناه موقع وحدود الكوت ديفوار.تتكون هذه الأخيرة من ثلاثة مناطق إيكولوجية-زراعية متميزة: منطقة الغابات الكثيفة الرطبة في الجنوب وتشكل نصف المساحة الكلية؛ ومنطقة السودانية الغنية التي تمثل منطقة انتقالية بين الغابات والسافانا في الوسط وتشكل 19 % من المساحة الكلية؛ ومنطقة السافانا السودانية الرطبة في الشمال، وتشكل 31 % من المساحة الإجمالية. وأكثر المناطق ازدحاما بالسكان هي منطقة الغابات، وتتدفق عليها مجموعات ضخمة من المهاجرين من داخل الكوت ديفوار وخارجها،

[1] . **Ibid.**

[2] . Jeremy S Speight**, Big-Men' Coalitions and Political Order in Northern Côte d'Ivoire (2002-2013**), Thèse Doctor of Philosophy (Political Science), (Concordia University : The Department Of Political Science, 2015), p.212.

حيث تشكل الأراضي الصالحة للزراعة 75 % من المساحة الإجمالية[1]،كما يقدر البنك الدولي أن يبلغ عدد سكانها حوالي 28,160.54 نسمة[2]، وكما تم ذكره سابقاً فإن دولة الكوت ديفوار عبارة عن فُسيفساء من الاثنيات والأعراق.

[1]:Siendou A. Konate, **The Politics of Identity and Violence in Côte d'Ivoire,**West Africa Review, v, 05, 2000, Le lien suivant :https://www.africabib.org/rec.php?RID=P00030841. consultée le 05/02/2023

[2] : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.POP.TOTL?end consultée le 06/02/2023

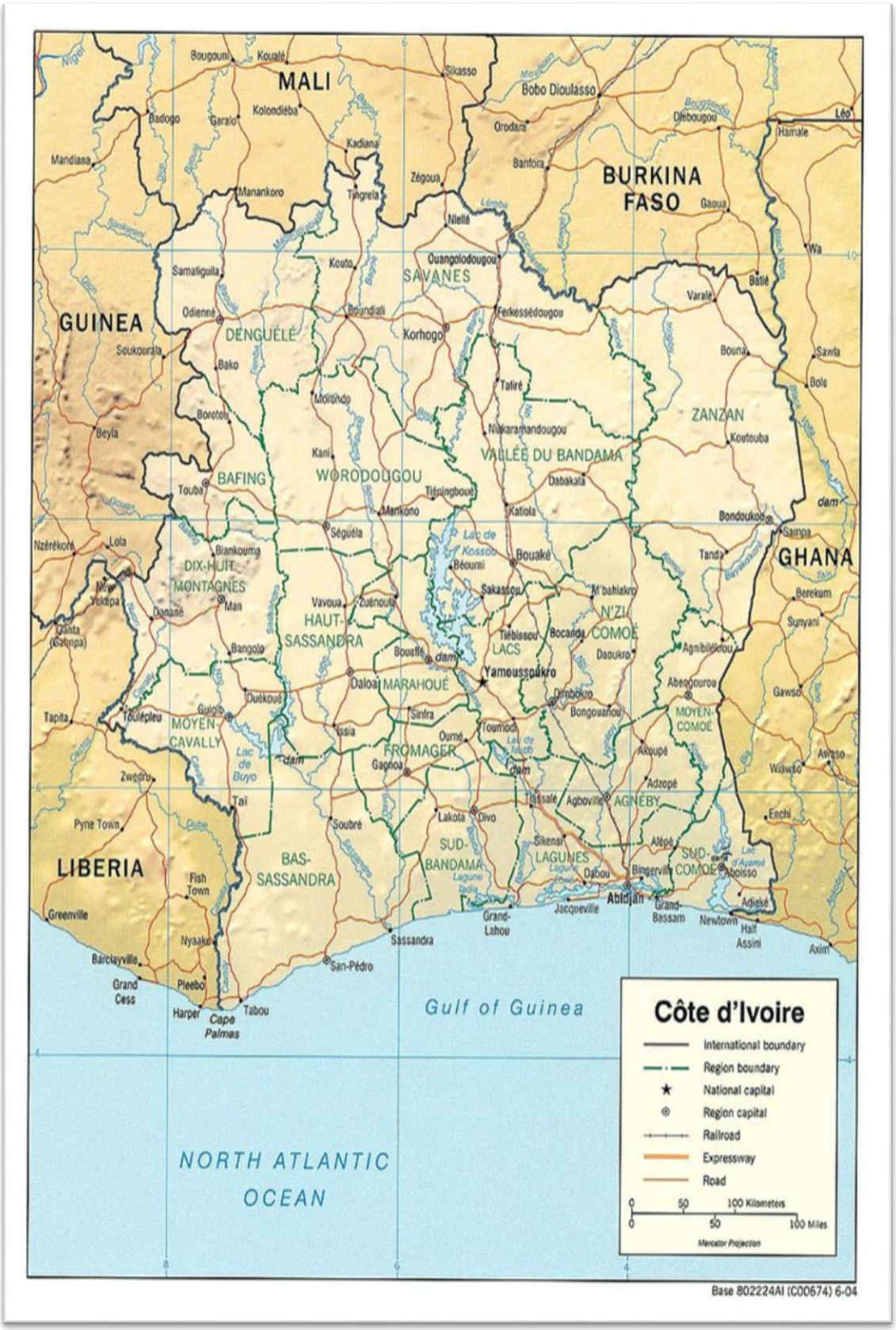

الخارطة رقم 02 : حدود دولة الكوت ديفوار السياسية

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wik

أما في ما يخص الجانب الديني في الكوت ديفوار فتاريخيًا، كانت جميع المجموعات العرقية، التي تعود أصولها إلى المنطقة، من الوثنييننوقد توسع الإسلام في منطقة الساحل (حزام السافانا الذي يقسم الصحراء الكبرى ومنطقة الغابات الساحلية) من الغرب والشرق خلال القرن السادس عشر. واليوم حوالي 23٪ من الإيفواريين مسلمون - معظمهم من أصل ماندي وغور. وصلت المسيحية إلى كوت ديفوار مع المبشرين الأوروبيين في القرن التاسع عشر وتوسعت من الساحل إلى البلاد. ومع ذلك، فإن حوالي 12٪ فقط من السكان هم من المسيحيين معظمهم من سكان كرو.[1]

يجب نشير هنا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة تبين عدد أتباع كل ديانة، فمن الناحية الأولى انخفضت نسبة المتدينين بديانات إفريقية تقليدية في الكوت ديفوار من 9،94%من تعداد السكان في عام 1900 إلى 3،46 % في عام 1980، ثم إلى 5،42%في عام 1987، وتراوحت نسبة أتباع الديانات التقليدية والوثنيين إلى 28% في عام 1998، واستمرت النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى 15 % في عام 2000، إلى إن وصلت 6،3% في عام 2014 .

من ناحية ثانية، كانت نسبة المسلمين قد وصلت إلى 3، 46% في عام 1980، وانخفضت النسبة بعد ذلك في عام 1987 إلى 45 %، وارتفعت في عام 1997 إلى 60% وبقيت ثابتة حتى عام 2000 إلى أن إنخفضت إلى 9، 42% في عام 2014، ومن ناحية ثالثة، ظلت نسبة المسحيين لتعداد السكان في حالة استقرار ممثلة 12 %حتى عام 1987، حيث شهدت ارتفاعا طفيفا من% 12,2 في عام 1980 لتصل إلى % 12,5في عام 1987لتنخفض من جديد إلى 12% في عام 1997، ثم تعاود الارتفاع في عام 2000 لتصل إلى 25 % ، لتعاود الانخفاض في عام 2014 لتصل إلى 4،20% .[2] (انظر الشكل 1)

[1] . GeirS kogseth, **Côte d'Ivoire : Ethnicity, Ivoiritéand Conflict,** Consulté le 11/06/2023 sur le lien, https://www.landinfo.no/asset/514/1/514_1.pdf

[2] .CIA, World Factbok, Le lien suivant : https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/cote-divoire/ consultée le 06/11/2023

الشكل(1) تطور نسبة الإسلام والمسيحية في الفترة مابين 1987 إلى 2014

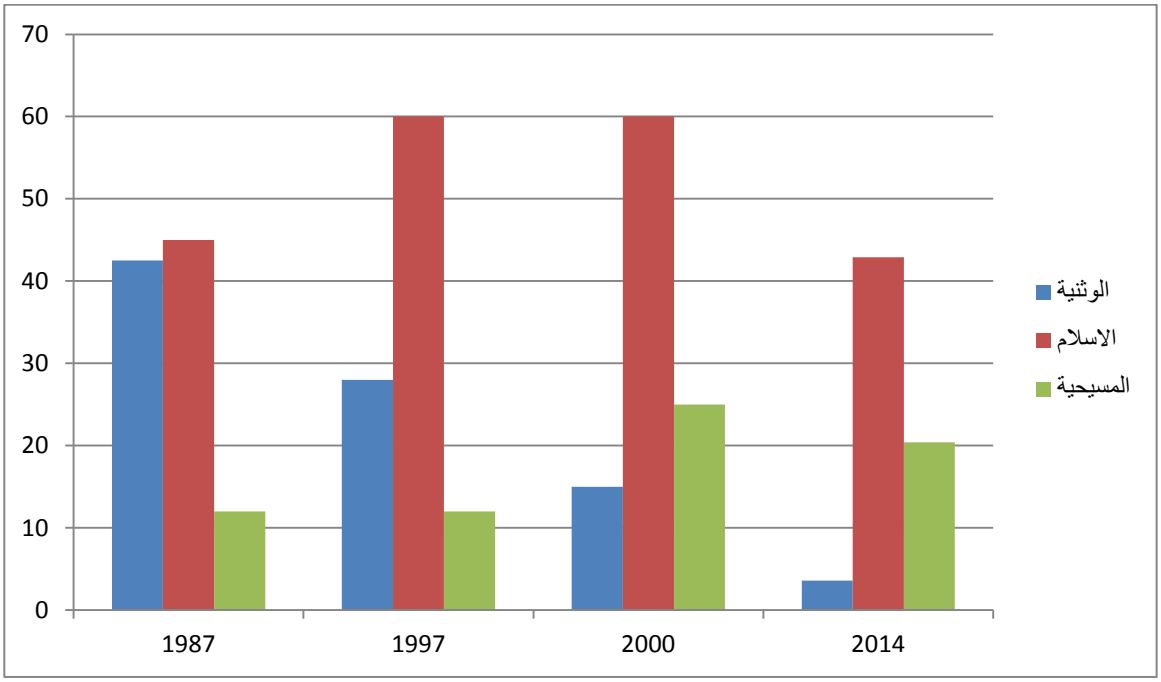

المصدر:تم التصميم الشكل البياني على البيانات الوردة في موقع:

Cote d'Ivoire, www.adherents.com/adhloc/wh consultée le 06/11/2023

لعبت الإدارة الاستدمارية دورا مهما في تكريس الانقسامات الدينية فيما بين المسلمين والمسحيين انطلاقا من تعاونهم، فمن ناحية أولى، سعت لطمس الهوية الثقافية للأغلبية المسلمة من خلال جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية وحظر اللغات المحلية (اللغة الماندي لغة الإسلام في غرب إفريقيا)، وفرت لأتباع الديانة المسيحية فرصة التعليم في الداخل من خلال مدارس الإرساليات التبشيرية التعليم في الخارج، وفي فرنسا تحديدا، كما فتحت أمامهم الباب العمل في الوظائف الإدارية والقيادية في البلاد، وهكذا مكّنوا الأقلية المسيحية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم، مع حرمان المسلمين من ذلك، ومن ناحية ثانية حرمت المسلمين من ذلك، ومن الناحية الثالثة عملت الإدارة الاستدمارية على تتبع وضع وتحركات أنصار كل ديانة بهدف احتواء أية حركة اضطراب أو تذمر أو تمرد.[1]

[1]. هالة جمال ثابت، **إدارة الصراع في الكوت ديفوار 1990 -2000**، أطروحة دكتوراه في علم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص،

2. طبيعة النظام السياسي وهياكله

من أجل فهم مسار عملية البناء الوطني الإيفواري، من المهم تحليل النظام السياسي الإيفواري، من خلال معالجة هيكل النظام وتحليل الأدوار والوظائف المخصصة لمختلف الجهات الفاعلة، والتعرف على الفواعل التي تعمل خارج النظام السياسي، وغالباً ما يتم تصنيفها في مجال المجتمع المدني، ولكن لاستراتيجياتها آثار سياسية كبيرة، يمكن فهمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التابعة للدولة.

حصلت دولة الكوت ديفوار على استقلالها من فرنسا في عام 1960، وعلى مدى العقدين التاليين، أصبحت "المعجزة الإيفوارية" قصة نجاح أفريقية معروفة تميزت بالنمو الاقتصادي النسبي والاستقرار السياسي، وكانت إنجازات البلاد في مرحلة ما بعد الاستعمار، في جزء كبير منها، نتاجًا لقيادة فيليكس هوفويت بواني (1960-1993)، الذي حكم لفترة طويلة، ونال شعبيته من خلال نشاطه السياسي قبل الاستقلال، حيث عُرف كزعيم للنقابة الزراعية الأفريقية (SAA) والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (PDCI) والحركة ضد نظام العمل القسري الفرنسي خلال أواخر الفترة الاستعمارية[1].

لقد تأرجحت الآراء حول تصنيف النظام السياسي الإيفواري الذي أثار جدلا بين الباحثين،فمن ناحية، يُنظر للكوت ديفوار كـ "بلد المعجزة الليبرالية"، وهي مثال للاستقرار السياسي في أفريقيا الوسطى، التي تتسم بالصراعات العرقية والانقلابات، ومن ناحية أخرى، يتم وصفها بـ "النظام الاستبدادي الذي يخدم المصالح الأجنبية" ويسلط الضوء على النمو الاقتصادي الذي يخفي بشكل سيء العنف الاجتماعي والظلم والتخلف التنموي المتوطن.[2]

إن طبيعة النظام السياسي الإيفواري تنطوي على بعض التعقيدات، فقد تم تجديد النظام ذي النمط الرئاسي، الذي أنشئ بعد الاستقلال في 7 أوت 1960، بموجب دستور 3 نوفمبر 1960[3]، من قبل الدستور الجديد هذا النظام، وفقًا لوصف ميشيل هنري فابر *Michel-Henry Fabreهو نظام رئاسي يجمع بين نظامين رئاسي وبرلماني، ولكن الجمع في اتجاه واحد فقط يعمل لصالح السلطة التنفيذية[4].

---

[1] . Jeremy S Speight, **Op cit**, p.37.

[2] . Yves-André Fauré, **Sur la démocratisation en Côte-d'Ivoire : passé et présent, Année africaine (1990-1991**), p. 125. Le lien suivant : https://horizon.documentation.ird.fr/.pdfconsultée le 07/11/2023

[3] . Loi n° 60-356 du 3 novembre 1960 portant Constitution de la République de la Côte d'Ivoire

*. دكتور في القانون العام، مدرس وباحث بجامعة Bouaké بالكوت ديفوار

[4] . Agnéro Privat Mel, **La réalité du bicéphalisme du pouvoir exécutif ivoirien**, Droit constitutionnel africain 3.N° 75.2008, p.513.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال، تركزت مهام رئيس الدولة ومهام رئيس الحكومة بشكل حصري في أيدي رئيس الجمهورية المنتخب، ويمكن تفسير هذه السلطات الموسعة للرئيس من خلال السياق التاريخي لذلك الوقت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بعبارة أخرى: كانت الرئاسة القوية ضرورية لتحقيق عمليات البناء الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب توافقاً على كافة المستويات، بل وحتى السلطة التشريعية التي يجسدها البرلمان (الذي كان في البداية مؤلفاً من مجلس واحد) أعطت جميع الوسائل لرئيس الجمهورية لتنفيذ سياسته.[1]

ونشير هنا إلى أن هذا الطرح كان له خلفية فرنسية من خلال ما أشار إليه شارل ديغول من أنه لا يقبل أي تعدد لمراكز صنع القرار في الدول الأفريقية، حتى باسم الديمقراطية "... لا يمكننا أن نقبل بوجود نظام ثنائي، ولكن هذا ليس هو الحال على وجه التحديد [...] يجب أن يكون مفهوما أن سلطة الدولة غير القابلة للتجزئة قد عُهد بها بالكامل إلى الرئيس المنتخب من طرف الشعب".[2]

أ. أحادية الحزب

في الفترة التي سبقت الاستقلال، تم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية قادت معًا معركة النضال ضد الاستعمار، وبعد الاستقلال باشروا في القيام بالدور السياسي المنوط بهم، لكنهم مُنعوا من ممارسة هذا الدور بسبب افتقارهم إلى الخبرة السياسية،إذ أنهم ظلوا معارضين للمستعمر ولم يشاركوا كمعارضة أو منفردين، كما اتسم معظمهم بالضعف النسبي، مما مكن الحزب الديمقراطي من إزاحتهم وتولي السلطة بمفرده في ظل الاعتقاد السائد بأن التعددية الحزبية سيئة ومدمرة للوحدة الوطنية.

وظل الحزب الواحد طوال فترة حكم بونييه إلى بداية التسعينيات محور الحياة السياسية الإيفوارية، وصاغ بونييه، العديد من المبررات للاستمرار في أحادية القرار، كان على رأسها اتفاقه مع النمط التقليدي للديمقراطية الإفريقية، ديمقراطية اتفاق الرأي، ووظيفته في تحقيق متطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تمثلت في بناء الدولة القومية، وتحقيق الوحدة والتنمية الاقتصادية الشاملة، وتبنت الكوت ديفوار في إطار هذا النموذج سياسات تنافسية داخل إطار الحزب الواحد،

[1] . **Op cit**, p.515.
[2] . **Op cit**, p.521.
*. Article 7« Les partis et groupements politiques concourent à l'expression du suffrage. Ils se forment et exercent leur activité librement sous la condition de respecter les principes de la souveraineté nationale et de la démocratie, et les lois de la République ».

حيث كان من حق الناخب اختيار مرشحي الحزب، وإمكانية معارضته للحكومة أو تأييدها، إلا إن هذه الإجراءات ظلت شكلية وكان القصد منها استبعاد المعارضين السياسيين لحكم الرئيس.[1]

و استناداً إلى المادة 7 من دستور نوفمبر 1960*، كان من الممكن أن تصبح كوت ديفوار ديمقراطية تعددية، لكن السلطة الجديدة التي كانت قائمة عند الاستقلال ابتعدت عن تحقيق هذه الديمقراطية التمثيلية من خلال حظر نظام التعددية الحزبية، وإسكات الأصوات، و قمع المعارضين حتى عبر الصحافة، وغياب الحريات الأساسية؛ بدءاً من النقابات العمالية والانتخابات التنافسية والجمعيات ما لم تتم هذه الممارسات تحت الرقابة الصارمة للحزب الديمقراطي الإيفواري (PDCI_RDA) الذي أصبح الآن حزباً واحداً، يسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية باسم" احتياجات تنموية ملحة"، و استيعاب كافة التيارات السياسية والاتجاهات الإثنية داخل كيان واحد وهو الحزب الواحد الحزب الديمقراطي، ومن خلال هذا الحزب كان الرئيس هو الذي يمارس نفوذه على الدولة والمجتمع ككل، كما فازا في انتخابه لأول مرة بنسبة 98.7%، كما أعيد انتخابه في 7 نوفمبر 1965 بنسبة 99.9%.[2]

قام الرئيس بونييه في هذه الفترة بالتركيز على الطلاب والشباب واللذان ظلا شغله الشاغل منذ الاستقلال، فعمل على السيطرة عليهما وربطهما بالحزب الحاكم من خلال جناح الشباب والجمعيات الرسمية للطلاب مثل الاتحاد الوطني لطلاب كوت ديفوار Union Nationale des Etudiants de Cote d'Ivoire وهي الجمعية الوحيدة التي اعترف بها منذ تأسيسها في عام 1964 وحتى حلها في عام 1968، ثم حركة الطلاب والتلاميذ في الكوت ديفوار Mouvement des Elèves et des des Etudiants de Cote والتي تأسست في عام 1969 وتحولت إلى جزء من الحزب الديمقراطي، والعضوية فيه إجبارية لكل الطلاب (في المرحلة الابتدائية والثانوية)وحتى الجامعية.[3]

ب. التعددية السياسية

إن الظروف التي مرت بها دولة الكوت ديفوار في تسعينيات القرن الماضي، حتم عليها التوجه نحو الديمقراطية حتى وإن كانت بصورة صورية، كما أن الأزمات الاقتصادية التي عصفت بها جعلت من الفواعل الرسمية والمتمثلة في رئيس الدول يطرح فكرة التعدد ، والمضي قدما نحو الديمقراطية لعل هذا التعديل يغير مسارات الدولة.

[1]: هالة جمال ثابت، **مرجع سابق**، ص.184.

[2] . Lotfi Toutit. **Op cit**, p p. 224,.225

[3] .Masquet Brigitte, **Côte d'Ivoire: pouvoir présidentiel, palabre et démocratie,** Afrique, No.114,1981,p.10.

مع موجة التحول الديمقراطي في تلك الفترة، توجه النظام الإيفواري نحو طريق الديمقراطية وذلك على مستويين، أحدهم تبني التعددية الحزبية والتي ترجمت بتأسيس والاعتراف بالعديد من الأحزاب السياسية والتيوصل عددها إلى أكثر من 80 حزبا سياسياً،والثاني بتطبيق نظام يضمن حرية الصحافة ويمكن في ظله التعبير عن الرأي.

وكان من أهم الأحزاب السياسية المعارضة لهيمنة الحزب الديمقراطي و التي ظهرت على الساحة و كان لها دورا هاما في الحياة السياسية الإيفوارية: حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، وحزب تجمع الجمهوريين، وحزب العمال الإيفواري، وقد نافس مرشحو الأحزاب الثلاثة الرئيس الحاكم في الانتخابات الرئاسية في عام 1990 وعام 1995 وكان لهم دور مهم في الصراع الذي دار في البلاد.

- **الجبهة الشعبية الإيفوارية Front Populaire Ivoirien F.P.I :**

تأسست الجبهة الشعبية الإيفوارية في عام 1982 على نحو سري، وهي حركة اشتراكية تتبع التيار الاشتراكي، ارتبطت بمبادئ الثورة الفرنسية من مساواة وحرية وعدالة وديمقراطية، ولذا كان لها منذ البداية ارتباط بالحزب الاشتراكي الفرنسي. ثم تحولت إلى حزب سياسي في عام 1988، وبدأت عملها ونشاطها كحزب سياسي بعد إعلان التعددية في 3 افريل 1990، وأصبحت تشكل أهم حزب معارض للحزب الحاكم، تحت رئاسة جباجبو.[1]

ورغم أن الجبهة الشعبية الإيفوارية عارضت الحزب الديمقراطي وانتقدته بسبب طبيعته العرقية، وتصوره كغطاء لهيمنة جماعة باولي العرقية التي ينتمي إليها الرئيسبونييه، إلا أنها لم تتمكن من توسيع شعبيتها، ويعود هذا العداء للحزب الحاكم إلى أسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية، إذ عانى الوسط والجنوب الغربي من حكم الحزب الواحد، وتشجيعه لهجرة العمالة الأفريقية، مما خلق توتراً وصراعاً مستمراً بين المهاجرين و السكان الأصليين، ويعود فشل الجبهة الشعبية الإيفواريةإلى ضعف المشاركات السياسية لمؤيديه، وفشلت في الإطاحة بالحزب الحاكم وذلك لاستنادها إلى فكرة خلق هوية قومية معادية للأجانب.

- **تجمع الجمهوريين Rassemblement des Républicains**

هذا الحزب هو حزب منشق من الحزب الديمقراطي،ويضم أنصار حسان وتارا d'Alassane Ouattara ومؤيديه، تم تأسيسه في عام 1994، لذا تم أتهامهبأن حزبه حزب شمالي يتبنى أجندة مسلمي الشمال الإيفواري. ويلاحظ أن تجمع الجمهوريين لم يكن في بدايته حزبا قاصرا في عضويته على الشمال، ولم يكن يحمل في برنامجه رسالة دينية أو إثنية واضحة، كسب تأييد مليون ونصف

[1]:هالة جمال ثابت ،**مرجع سابق**، ص ص. 190،189.

مليون من المواطنين، وكان معارضا للفساد الذي انتشر داخل الحزب الديمقراطي، كما أكد أنه ملتزم بسياسات بوانييه.[1]

- **حزب العمال الإيفواريParti des Travailleurs Ivoiriens**

وهو حزب المثقفين، وذلك لان أغلبية أعضائه من النخب والأكاديميين، جاء كبديل يساري أو اشتراكي ديمقراطي للناخبين الإيفواريين. وقد دخل المنافسة في انتخابات عام 1995، والشيء الملفت أن الحزب كان من المعارضين للحوار المبني على الإثنية، خصوصا في تغيير القانون الانتخابي والذي اعتبره الحزب سلاحا خطيرا في دولة تعرف بالتعدد، و أيضا أن معظم النخب السياسية لها علاقات وارتباطات اجتماعية مع دول أجنبية سواء من خلال الميلاد أو الزواج ، مما أدى إلى رفض طرح قضية المواطنة الإيفوارية والذي قد يشكل تهديدا لمعظم الإيفواريين.[2]

برغم الاتجاه نحو التعددية الحزبية والسياسية، إلا أنه لا يمكن إغفال استمرار الهيمنة السياسية للحزب الديمقراطي على الحكم، إما نتيجة للممارسات التي اتبعها النظام في قهر المعارضة وكبت الحريات، وإما نتيجة لضعف المعارضة وفشلها في الاتحاد في مواجهة الحزب الحاكم بهدف الإطاحة به. فمن ناحية، ظلت التعددية السياسية مجرد تعددية شكلية لخدمة مصالح الحزب المهيمن، الذي استمر في الهيمنة وحده على قواعد اللعبة الديمقراطية، واستمر بالاستناد إلى أجهزة الأمن وأدوات الإكراه القهري في حظر المظاهرات، وممارسة الاعتقالات بحق المعارضة.

المطلب الثاني: الرهانات الاقتصادية لدولة ما بعد الاستقلال

على الصعيد الاقتصادي أكد هوفويت بواني، خلال خطاب ألقاه في 3 جانفي 1961، توجهه نحو تحرير النظام الاقتصادي قائلا:أنه "... يجب ترك مساحة كبيرة للاستثمارات الأجنبية، وفقًا لقانون 3 سبتمبر 1959، الذي يحدد أسس سياسة النظام الاقتصادي من خلال منح حرية كبيرة لحركة رأس المال ودخول البضائع... ". من خلال هذا الخطاب نرى أن الرئيس يحدد المسار الاقتصادي للبلاد الذي يرتكز على توجهه الليبرالي (حرية التجارة وحرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال)[3]،وتهدف

[1].Jean-Pierre Dozon**, La Côte d'ivoire entre démocratie, nationalisme et ethnonationalisme**, Politique africaine Politique africaine, N ? 78, V, 2.200, P. 47.

[2].Richard C Crook, **Winning Coalitions and Ethno-Regional Politics: The Failure of the Opposition in the 1990 and 1995 Elections in Côte d'Ivoire**, African Affairs,Vol. 96, No. 383., 1997), pp. 215-242 (28 pages), Le lien suivant :https://www.jstor.org/stable/723859 consultée le 10/11/2023

[3] :Simonet Thibaut, **Les composantes du pouvoir de Félix Houphouët-Boigny en Côte d'Ivoire (1958-1965)**, Outre mers, 98, N° 368-369 (2010), p.406.Le lien suivant : https://www.persee.fr/doc/outre_1631-0438_2010_num_97_368_4512consultée le 11/11/2023

الخيارات التي اتخذها فيليكس هوفويتبواني إلى إقامة روابط مميزة مع فرنسا، واستمرارية اعتماد الاقتصاد الإيفواريعلى الخبرة الفرنسية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المأمول.

من خلال تعيين الفرنسي Raphaël Saller على رأس وزارة الاقتصاد الإيفوارية، من أهم مهامه الاشراف على تنفيذ سياسات ليبرالية؛ هدف بها إلى جذب الاستثمارات، تشجيع و الحفاظ على التدفقات المستمرة للعمال من مناطق الساحل، و قد أدى هذا النهج إلى تدفق كبير لرأس المال إلى البلاد وتعزيز البورجوازية المحلية، وفي الفترة من 1960 إلى 1964، بلغ إجمالي الاستثمارات في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 4 ملايين نسمة، 138 مليار فرنك أفريقي وتضاعف إثر ذلك الدخل السنوي للفرد[1] .

وكانت الكوت ديفوار الوجهة المفضلة لملايين المهاجرين من غرب إفريقيا، حيث تراوحت نسب المستفيدين من سياسة الاستقبال ما بين 30% و 40%، والتي وضعتهم على قدم المساواة مع الإيفواريين، وخلال الستينيات، تبنت البلاد إصلاحات ليبرالية مما سمح للمهاجرين ليس فقط بالحصول على الأراضي (الثروة المتنازع عنها) بل وأيضاً الاستفادة من الوظائف في الخدمة العمومية والمشاركة في الانتخابات،[2] وفي ذات السياق حاول الرئيس خلال عام 1966 إصدار قانون منح الجنسية الإيفوارية لمواطني مجلس دول الوفاق، حيث واجه معارضة قوية من ذات المجلس و من المقربين منه، مما جعله يتراجع ويدرك أن المعارضة بدأت تنمو داخل الحزب الواحد، وأن مسألة الهوية التي برزت إلى واجهة المشهد السياسي من خلال مسألة الهجرة، كانت موضوع تعبئة قد تكلفه سلطته.[3]

بدأت تتراجع هيبة الرئيس هوفويت بواني وتضعف قوته، من جراء الأوضاع الاقتصادية المتأرجحة، مما جلب إلى واجهة المشهد السياسي معارضة داخلية وخارجية (سرية) تطالب بتقاسم حقيقي للسلطة.[4]

إن الوضع العام لاقتصاد البلد يتسم بالهشاشة، التي سوف تكون سبب رئيسي ومباشر للأزمة الإيفوارية، أزمة تتحدث عن مظالم اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهذا ما سيدفع بفيليكس هوفويت بواني في نهاية المطاف إلى تقديم تنازلات، حيث أنه أصبح غير قادر منذ السبعينيات على الحفاظ على عملائه التقليديين من خلال إعادة توزيع الموارد التي تم استخدامها "لتصنيع الولاءات

[1] . **Ibid.**
[2] . Jean-Pierre Dozon**, Op cit**, p.48.
[3] .**Ibid.** p.50.
[4] .Yves-André Fauré,**Op cit**,p.128.

والدعم".إن الأزمة التي كانت تلوح في الأفق بالفعل قرب نهاية عام 1978، والتي كانت مؤشراتها الرئيسية (ميزان المدفوعات، وحالة الفرنك الأفريقي، والميزانية العامة)، شجعت السلطات على إجراء تخفيض كبير في أسعار الشراء التي تضمنها الدولة للبن والكاكاو. وهو ما أضر بشكل مباشر بصغار المزارعين (أي 75% من المزارعين) الذين يشكلون المكون الأساسي للحزب الحاكم، و تأثر سكان المدن أيضا بتقلبات هذه الأزمة، والتي ستكون أبرز نتائجها إغلاق الأعمال التجارية، وتعليق الترقيات في الخدمة المدنية وكذلك زيادة أسعار الخدمات العامة.[1]

في خضم هذه الإجراءات الغير مرغوب فيهما ولم تحظ بشعبية، تم اقترح خطط التكيف الهيكلي الأولى عام 1981 من طرف صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدوليBM ، والذي لن يخرج بالنتائج المرجوة وسيظل الميزان المالي للدولة غير متوازن، و اقتصر دور الحكومات المتعاقبة حتى عام 1990 في الحفاظ على التوازن بين ترشيد النفقات والالتزامات، وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان الوظائف والإفقار والتدهور الاجتماعي، ويتعلق الإجراء الرئيسي للانتعاش الذي اقترحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصندوق تثبيت أسعار الكاكاو والبن"Caistab" (صندوق التثبيت والحماية)، وكان لهذا الأخير دور في ضمان الأرباح الهائلة للدولة وساهم في الاستقرار الاجتماعي خلال سبعينيات القرن الماضي ، على عكس فترة الثمانينيات (الشكل 3)، حيث تميز بانهيار أسعار الكاكاو، بدأت مكاسب الكاكاو غير المتوقعة التي كانت البلاد تعتمد عليها تتدهور في عام 1981، مع ظهور العديد من الدول المنتجة التي تتنافس مع الكوت ديفوار في إنتاج الكاكاو.[2]

[1] . Lotfi Toutit. **Op cit**, p.229.

[2] .Anna Bednik, **L'Afrique et ses matières premières : tempête sur le cacao de Côte d'Ivoire**, Monde diplomatique, Juillet (2006), Consulté le 10/11/2023 sur le lien suivant : https://www.monde-diplomatique.fr/2006/07/BEDNIK/13656

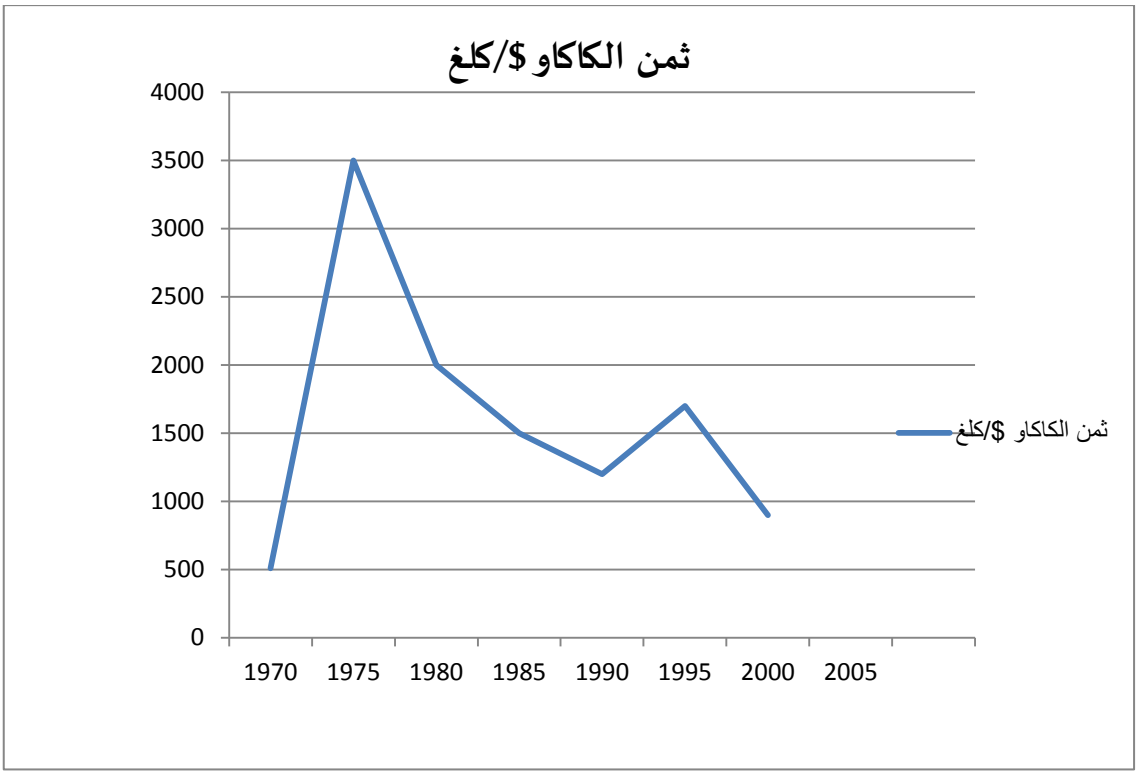

الشكل 3: تقلبات أسعار الكاكاو من عام 1960 إلى عام 2005

المخطط البياني من انجاز الطالبة حسب المعطيات الواردة في المصدر: ICCO et Nybot. www. Oecd. org

لكن العصر الذهبي لم يدم؛ لقد تضررت الكوت ديفوار بشدة من الاضطرابات التي شهدتها أسواق السلع الدولية في الثمانينات،من خلال: إلغاء القيود التنظيمية، وظهور مجموعات خاصة ذات نطاق عالمي، ووصول منافسين آسيويين جدد (إندونيسيا)(الشكل 4)، وعندما انخفضت الأسعار فجأة في عام 1985، انهار نظام الكاكاو وعجل بانهيار الاقتصاد الإيفواري في بدايات عام 1981، وفي ذلك الوقت، اضطرت الكوت ديفوارالغير القادرة على سداد ديونها التي تزايدت بسبب ارتفاع قيمة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة، إلى تطبيق خطط التكيف الهيكلي الأولى (PAS)[1]لمؤسسات بريتون وودز[2].

[1] في عام 1979، دعت مجموعة السبع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تنفيذ "خطط التكيف الهيكلي". ومنذ ذلك الحين، خضعت نحو مائة دولة لهذه الخطط في أعقاب أزمة الديون التي بدأت في عام 1982، ووفقاً لـ "إجماع واشنطن"، وهو مجموعة من المبادئ الأساسية لبرامج التكيف الهيكلي والتي تتقاسمها جميع المؤسسات المالية الدولية، فإن أسباب الصعوبات التي تواجهها بلدان الجنوب واضحة: العجز الخارجي والتضخم والحل. ويكمن السبب الرئيسي في العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي الرئيسية: من خلال التقشف وخفض قيمة العملة. وبالإضافة إلى وظيفة الاستقرار هذه التي يتولى صندوق النقد الدولي القيام بها، هناك طموح الإصلاحات البنيوية التي أطلقها البنك الدولي لخلق اقتصاد سوق ديناميكي ومفتوح: الخصخصة ويجب أن يسمح التحرير "بالتكيف مع النمو".

[2] **.Ibid.**

الشكل 4: تطور إنتاج الكاكاو لدى بعض اللاعبين الناشئين

الدول	الرقم	إنتاج (t)CACAO			
		2018	2000	1980	1961
الكوت ديفوار	01	1963949	1401101	417222	85000
غانا	02	947632	436600	277200	415200
نيجيريا	03	332927	338000	153000	197000
الكاميرون	04	307867	122600	117053	75100
اندونيسيا	05	593832	421142	10284	1031
كولمومبيا	06	52743	36731	35700	14300

Source : Cocoa (beans),FAOSTAT , Food and Agriculture Organization,United Nations

الشكل 5: منحنى يبين تطور انتاج الكاكاو لدى بعض اللاعبين الناشئين

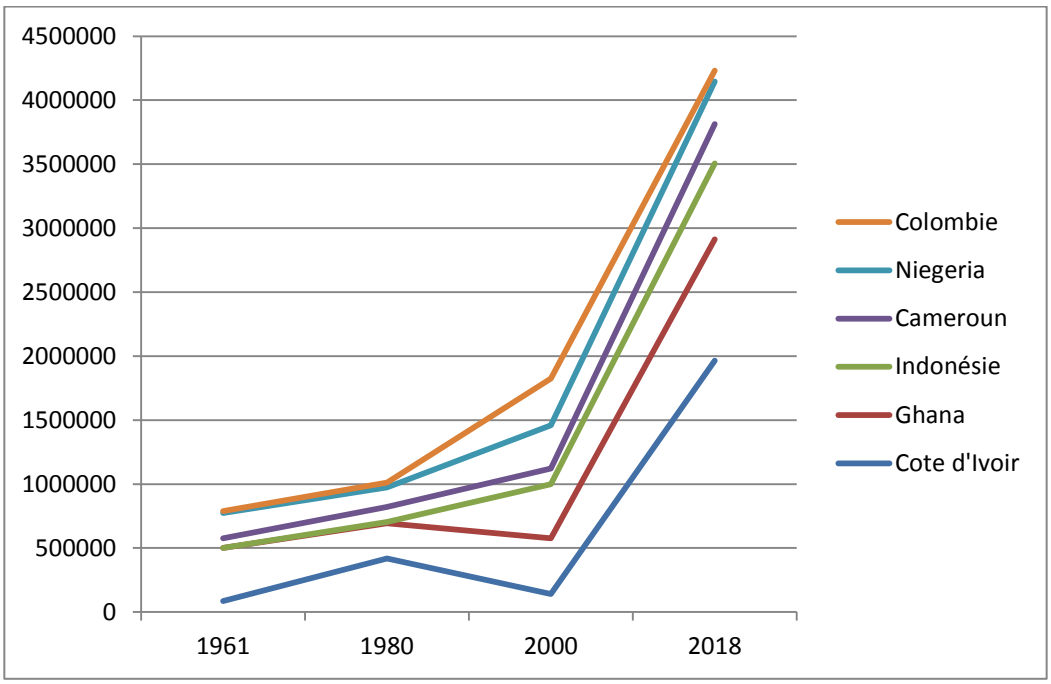

المصدر:تم التصميم الشكل البياني على البيانات الوردة في الجدول أعلاه :

من هنا تحتم على الحكومة أن تنخرط في إصلاحات سياسية، تحت إشراف محافظ البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) الحسن واتارا الذي دعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن بين هذه الإصلاحات ملكية العقارات، وخاصة الأراضي، كما تعطل المشهد الاجتماعي الإيفواري، خاصة وأن الحسن واتارا الذي يقود الإصلاحات سينظر إليه على الفور من قبل السياسيين الإيفواريين، على أنه حليف للمجموعات العرقية في شمال الكوت ديفوار.[1]

[1] : Lotfi Toutit. **Op cite**, p.231.

لقد أقدم الرئيس بوانييه على إستراتيجية الحظر والتخزين للكاكاو، محاولا أن ينقذ ما تبقى من نظامه و إعادة تقييم الثروة الرئيسية المتاحة لبلاده،ومن أجل ضمان استدامة قوتها، لكن باءت هذه الخطوة بالفشل مما أدى إلى تحرير قطاع الكاكاو ومنه تفكيك النظام الزبائني الذي كان CAISTA في قلبه قبل البدء في عملية التحرير[1]، مما سيولد في هذه العملية مشهدًا مجزءا للأغذية الزراعية و تميز بظهور العديد من الكيانات التي أنشأها المانحون والتي تتداخل مهامها غالبًا، أهمها هي: هيئة تنظيم البن والكاكاو(ARCC) وبورصة البن والكاكاو(BCC) وصندوق التنظيم والرقابة(FRC) وصندوق التنمية والترويج لمنتجي البن والكاكاو(FDPCC) ، وصندوق الضمان لتعاونيات البن والكاكاو (FGCCC)،والرابطة الوطنية لمنتجي البن والكاكاو في كوت ديفوا(ANAPROCI) ، أما بالنسبة للمزارعين فلن تتمكن أي من الآليات التي تم إنشاؤها من ضمان دخل مستقر لهم، خاصة وأن سعر الشراء في سوق الأوراق المالية انخفض إلى النصف، مما شجع البعض على بيع الكاكاو بشكل غير قانوني في البلدان المجاورة والبعض الآخر على التخلي عن المهنة[2].

المطلب الثالث: بوانييه و استراتيجيات الهيمنة

استغل الرئيس بوانييه تاريخه النضالي، وإلغاءه لقوانين العمل القسري، في تمرير العديد من استراتجياته حتى وان لم تكن ذات فاعلية، ولعبة شخصيته الكاريزمية دورا في توليه القيادة وتفرده في اتخاذ القرارات وممارسة السلطة، كما مكنته الأوضاع الاقتصادية في عهدته (المعجزة الاقتصادية)، من فرض سلطته على كل جوانب الحياة اجتماعيا، وسياسيا، واقتصاديا، وتمرير سياسات و إستراتيجيات عديدة.

1. استراتيجية تحييد المؤسسة العسكرية

تعد الكوت ديفوار إحدى الدول الإفريقية التي لم يحكمها الجيش من قبل، وبهذا تعد من بين " الأقلية المستقرة"، وتعتبر من الدول التي نجحت في تجنب الانقلابات في قارة اشتهرت بالانقلابات العسكرية، واعتمد استمرار سيطرة السلطة المدنية فيها على الحكم لمدة تزيد على الأربعين عاما، على اتباع استراتيجيات من شأنها تجنب الانقلابات العسكرية والسيطرة على الجيش.

ولقداستوعب بوانييه حقيقة التوتر الحاصلة بين المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية، وحاول جاهدا أن يخفف هذا التوتر، حيث قام بتعزيز التخصص والوظيفية داخل القوات المسلحة خاصة، كما حافظ على رواتب جنود الجيش مرتفعة، وعين بعض عناصر القوات المسلحة في مناصب مهمة

[1] .Anna Bednik, **Op cite**

[2].Philippe Bastide,**Le Cacao,(** Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest, série Economie, 2007),P.13, Consulté le 1 3/1/2023 sur le lien suivant : https://www.researchgate.net/publication/280554517

داخل الحزب الحاكم، ولإحكام قبضته على القوات المسلحة تولى بوانييه القيادة المباشرة للجيش والشرطة، كما عمل على دعوة القيادات الإثنية والتقليدية للمشاركة في كل من الحزب والحكومة على المستوى المحلي حتي يتمكن من الاحتفاظ بعلاقات قوية مع النخبة التقليدية.[1]

كما أن بوانييه استغل محاولات الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد للإطاحة به لنزع سلاح الجيش، وإعادة تشكيل بنائه الإثني، وذلك من خلال تشكيل مليشيا الحرس الجمهوري، بعد أن رفضت قبائل الأنيي في الستينيات محاولات قبائل الباولي المستمرة للهيمنة السياسية عليها وفرض تفوقها الأثني على سائر القبائل الأخرى، فحاولت الانقلاب عليها والانفصال عن الدولة بهدف الانضمام إلى غانا. كما ظهرت في السبعينيات القرن الماضي أزمة جديدة بين الباولي والبيتي لذات السبب، وذلك لرغبة Kragbé Gnagbé من قبيلة البيتي، في تأسيس حزب معارض وذلك حسب ما تنص عليه المادة السابعة من الدستور، الا أن الرئيس رفض ذلك الحق مدعيا رغبته في الانفصال، وعلى إثره هاجمت القوات النظامية مناطق البيتي مما أسفر على قتل الالاف من أبناء البيتي.[2]

إن ما يُحسب للرئيس بوانييه، في هذه الفترة من حكمه هو تخفيف التوتر بين المؤسسات المدنية والعسكرية وذلك من خلال عاملين، فمن ناحية أولى عمد بوانييه إلى رفع حالة التخصص والوظيفية داخل المؤسسة العسكرية من خلال التعاون العسكري الفرنسي الإيفواري وذلك باستقدام مستشارين وفنيين فرنسيين عملوا داخل قوات الجيش، وعلى رأس أجهزة صناع القرار، ومن ناحية ثانية منح افرادها وضعا اقتصاديا متميزا برواتبهم المرتفعة و قسم السلطة داخل المؤسسة العسكرية بين الجماعات الإثنية المختلفة.

2. إستراتيجية الاستيعاب الإثني

تعد التعددية الإثنية، في نظر العديد من الدراسات، في حد ذاتها من أهم أسباب الاستقرار والاندماج الوطني الذي عرفته البلاد في فترة ما من تاريخها، فعجز أي من الجماعات الإثنية المكونة للدولة عن السيطرة بمفردها على الحكم يدفعها نحو الوحدة والاندماج، ومنه الاستقرار، لقد حرص الرئيس بوانييه على اتباع سياسة توازن إثني لإرضاء كافة القبائل الإثنية، وذلك على الرغم من تمييزه لأبناء قبيلته الباولي، على حساب القبائل الأخرى، حيث وجد استحالة محو هذه الجماعات بقرار رئاسي، ومن هنا كان الحل العملي لمشكلة التعددية الإثنية هو إرضاء هذه الجماعات وتلبية مطالبها

[1].Masquet,**Op cite,** p.29.
[2].Tiemoko Coulibaly, **Sur fond de discriminations ethniques et régionales : Lente décomposition en Côte-d'Ivoire**, Le Mande Diplomatique,(2002),p: 24-25.

دون تمكين أيها من الهيمنة أو السيطرة على باقي الجماعات الإثنية وتهديد هيمنة جماعة الباولي التي يتبعها الرئيس.

لقد تعامل بوانييه مع الصراع الإثني بالتجاهل، وجعل منها قضية هامشية، كما تم تأسيس الأجهزة القيادية في الدولة مثل الجمعية الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمكتب السياسي و اللجنة القيادية للحزب الحكومي(ممثلا لمختلف الجماعات الإثنية في المجتمع)، كما تم تقديم امتيازات لأبناء الشمال في الزراعة والتجارة وفي مناصب الدولة، وأيضا تعيين وتوزيع المناصب والمنافع المادية على النخب المحيطة به، وهو ما ساعده على الاحتفاظ بالسلطة، كما أنه استبدل التمثيل الإقليمي محل التمثيل الإثني.[1]

لقد قام الرئيس بوانييه، في تسعينيات القرن الماضي بتوزيع المناصب والمؤسسات العسكرية على الجماعات الإثنية، فأصبح الشمال، خاصة قبائل السنوفو، مسيطرا على المناصب العليا في الجيش وله النسبة الكبرى في تكوين الجيش، بينما تهيمن الباولي على قوات الأمن القومي ومنصب وزير الدفاع، وكان رئيس أركان الجيش من غرب البلاد من قبائل البيتي، في حين يسيطر الجنوب على تشكيل الشرطة وقوات الحرس الوطني.[2]

لكن نرى أن قبائل الأكان و الباولي مهيمنين على الوضع، حيث شكلت الأكان الأغلبية في كثير من النقابات المهنية وذلك بنسبة6% مقابل 2 %من الماندي من بين الثمانية المؤسسين للنقابة الزراعية الإفريقية، وكان أغلب الأحزاب من الأكان، وذلك ما كان في كل الحكومات الإيفوارية التي تولت الحكم منذ الاستقلال وحتى منتصف السبعينيات القرن الماضي، أما قبائل الأيني فتعرضت للاضطهاد والملاحقة لرغبتها في الخلاص من هيمنة الباولي ، والشيء نفسه حدث لقبيلة البيتي.[3]

من تحليل التمثيل الإثني في النخبة الإيفوارية نلاحظ إنخفاض تمثيل جماعات الفولتيك مثل غيرها من جماعات الشمال في النخب الإيفوارية، فإذا ألقينا الضوء على الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في الساحة السياسية الإيفوارية في الفترة من 1959 إلى عام 1980 نجد أن 9,1%من هذه الشخصيات تمثل جماعات الفولتيك، بينما مثل أفراد هذه الجماعات 15,7%من تعداد السكان في

[1] .**Op cite,** p.17.

[2]: هالة، مرجع سابق، ص.240.

[3] .N'Diaye Boubacar, **Ivory coast's Civilalan Contre Strategies1961-1998 :A Critical assessment** ,Journal of political&Military Sociolog28.2000,p :246-247.

هذه المرحلة، ويعود سبب تراجع تمثيلها هو اهتمام الاستعمار الفرنسي بالجنوب والغرب، حيث ساهم في بلورة نخبة متعلمة تولت القيادة بعد ذلك.[1]

كما عانت كذلك جماعات الماندي من ضعف التمثيل في النخبة السياسية الإيفوارية،حيث مثلت 25% من تعداد السكان سنة 1975 (14,8% من ماندي الشمال و10,2% من ماندي الجنوب)، و 12,5% من تعداد أبيدجان، فإنها لم تمثل سوى 12,3%من النخبة الحاكمة في ذلك الوقتأما جماعات الكرو فقد مثلت 19,8 %من تعداد السكان عام 1975و تهيمن جماعة البيتي عدديا على تمثيل هذه الأخيرة حيث استأثرت بنسبة 54% من المناصب التي احتلتها جماعات الكرو، خاصة على المستوى الاقتصادي والمالي، ففاق تمثيلها في النخبة السياسية نسبتها في تعداد السكان ككل، مثلها مثل غيرها من الجماعات الإثنية في الجنوب.[2]

مما سبق نجد أن الهيمنة السياسية كان من نصيب جماعة الأكان حيث خرج منها رئيسان للبلاد، الرئيس بوانييه والرئيس بدييه Bédié، وهيمن الحزب الواحد، كما بدت الهيمنة في سيادة الديانة المسيحية الكاثولوكية على الرغم من الهيمنة العددية للمسلمين، بينما شكلت جماعة البيتي والديولا تهديدا للدولة، فالديولا بسبب عدم استعابها لمفهوم الدولة، أما البيتي لسبب إستراتيجي وهو إعتناقها للاسلام، ومن هنا اتخذت المجموعات الإثنية من تبني التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في بداية التسعنيات القرن الماضي، وسيلة لاستعادة حقها في الوصول لسلطة والحكم، رغم محاولات الرئيس بوانييه لتقليل الفجوة بين الشمال والجنوب، وتحويل الاستثمارات إلى الشمال، الا أن استمرار اعتماد النظام على جماعة الأكان أبرز استمرار هيمنتها، وبدا ذلك من نقل العاصمة إلى ياماسوكرو، و إنشاء الكاتدرائية الجديدة برغم الأزمة الاقتصادية.

3. استراتيجية استعاب المهاجرين

شهدت فترة الاربعينيات وحتى الخمسينيات من القرن الماضي تطورا كبيرا للهجرة على إثر تطور اقتصاد المزارع مما كان له بالغ الأثر على وجود شعب مهاجر سواء من الإيفواريين الذين انتلقوا من الشمال إلى الجنوب، ثم من جنوب الشرق إلى الوسط والغرب الأوسط بعد ذلك، أو من المهاجرين من دول الجوار الإفريقية إلى الكوت ديفوار بهدف العمل في زراعة الكاكاو والبن. كما وأنه شهدت زيادة الهجرة إلى الكوت ديفوار عقب الازمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها كل من غانا ونيجيريا في

[1]: هالة، **المكان نفسه**,

[2]: **المرجع نفسه**، ص.241.

السبعينيات والثمنينيات، وكان أكبر معدل هجرة من بوركينافسو حيث بلغت النسبة 50 % منتصف السبعينات القرن الماضي وحتى وفاة بوانييه[1]،

وقد تفاقمت المشكلة بين المهاجرين والمحليين، حيث يعيش المهاجرون في معسكرات يحافظون فيها على تضامنهم وارتباطهم مع مجتمعاتهم في دولهم، فالمهاجر حين يغادر مجتمعه الأصلي ويرحل لمنطقة أخرى لتكوين مزرعة خاصة به فإن هدفه هو خدمة جماعته الممتدة، ومن هنا كانت أهمية القوة العددية للجماعة وروابط التضامن فيما بينها، الا انه لا زال ينظر اليهم على أنهم غرباء وغزاة من طرف السكان الأصليين.

هناك قضايا مهمة مرتبطة بالمهاجرين في الكوت ديفوار وهي تحديدا قضية تملك الأراضي الزراعية في اطار الحقوق المدنية، وقضية المواطنة في اطار الحقوق السياسية :

أ. الحقوق المدنية: حق تملك الأراضي الزراعية

نتيجة لظروف المناخ والمتمثلة في الجفاف الذي اجتاح بوركينا فاسو في فترة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي تحركت موجتان من الجماعات الرعوية باتجاه الكوت ديفوار واستقرت في شمال البلد، وكانت هذه الموجات من المسلمين بالأساس رغم عداء فلاحي سنوفو لهم بسبب التنافس على موارد الشمال، الا أن الحكومة عملت على تشجيع استقرارهم وإدماجهم في السوق المحلية بهدف زيادة الانتاج المحلي من الماشية، والتقليل على الاعتماد على الخارج، فأقامت لهم الأسواق، وتنتظم هذه المجموعات في معسكرات صغيرة منفصلة عن قرى السنوفو يتولى إدارتها القائد الأكبر سناً أو شيخ الجماعة، ولقد تم منحهم حق استغلال الأراضي دون أن يكون لهم حق ملكيتها أو الانتفاع بها سواء بحفر آبار للمياه أو زراعة الاشجار فيها.[2]

لقد انعكست السياسة الزراعية على الحياة الحزبية الإيفوارية حيث جاء تأسيس الأحزاب السياسية تأكيداً على الخلافات التي نتجت عن اقتصاد المزارع منذ البداية منذ عام1945، حيث بدأت حركات الجمعيات في نهاية العشرينيات من القرن الماضي بمبادرة شعبية وذلك بهدف حماية أوضاع المزارعين المحليين، ضمن أهداف أخرى، وكان أولها اتحاد الأخوة من أصل إيفواريUnion Fraternelle des Originaires de Cote d’ ivoire والذي نشأ في عام 1929، كما تأسست لجنة العمل الوطني لكوت ديفوار Le Comité d’ action Patriotique de Cote d’ ivoire في الجنوب

[1]. Reynald Blion et Sylvie Bredeloup,**La Côte-d’Ivoire dans les stratégies migratoire des Burkinabè et des Sénégalais**, Consulté le 15/11/2023 sur le lien suivant :15/11/2023https://horizon.documentation.ird.fr/exldoc/pleins_textes/pleins

[2]. هالة، **المرجع نفسه**، ص. 250.

الشرقي في عام1945 باعتبارها أول حزب سياسي إيفواري، واستندت اللجنة إلى جمعية حماية مصالح المحليين Association de defense des Intérêts Autochtones التي تأسست عام 1934 وتضم قبائل الأنبي في جنوب شرق البلاد، وتعارض توظيف العمال المهاجرين في المزارع المحلية، كما تعارض هجرة جماعات الفولتيك والباولي والديولا لاستعمار أراضي الجنوبالشرقي ، ثم الحزب التقدمي لكوت ديفوار والذي تأسس في عام 1946 وكانت السياسة الزراعية ومعارضة استعمار المهاجرين، سواء ايفواريين أو غيرهم، للأراضي الزراعية من أهم بنوده، وكذلك تأسيس حزب الحركة الأشتراكية الإفريفية Mouvement Socialiste Africainعام 1947، ثم الكتلة الديمقراطية الإيفوارية في غرب إفريقيا، وكان من أهم بنود عملها، حماية حقوق المحليين في تملك الأراضي الزراعية، أما في الوسط والشمال فتأسيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار عام 1946بقيادة التجمع الديمقراطي الإفريقي، والذي سبقه في التأسيس بعامين ويضم في الأساس الشعوب المهاجرة إلى منطقة الغابات، واستقر الحزب في وسط وشمال البلاد تحت قيادة نخبة من الباولي، ووقف بذلك في مواجهة الأكان، ونظراً لقيادة المهاجرين له، فقد افتقد تأييد أهل الغرب وجنوب الشرق.[1]

هكذا ومما سبق يتضح أن تنظيم الحياة السياسية منذ إنشاء أول حزب سياسي دليل على وجود توترات فيما بين السكان المحليين والمهاجرين.

ب. الحقوق السياسية: قضية المواطنة

بداية، يمنح حق التمتع بجنسية الدولة وموطنتها وفقا لأربعة مبادئ، يطلق على المبدأ الأول **المبدأ الأرسطي** Aristotelian Ideal، نسبة إلى أرسطو، وكان يستخدم تاريخياً لتقييد حق المواطنة بحيث يشمل البيض، الأحرار، الذكور، من ذوي الأملاك، ويستبعد الفئات الأخرى مثل الزنوج والعبيد والنساء وغيرهم من التمتع بحق المواطنة. وظل هذا المبدأ يستخدم حتى منتصف القرن العشرين لاستبعاد هذه الفئات، ومن ثم يكون ديمقراطيا للبعض، وغير ديمقراطي للبعض الأخر. والمبدأ الثاني وهو حق **الجنسية بالدم** Jus Sanguine، ويمنح الدولة الحق في تقييد أو منح الجنسية وفقا للأصل أو صلة الدم، ومن هنا تقتصر الجنسية على أفراد الجماعة الإثنية الوطنية، والدول التي تطبق هذا المبدأ تتعرض لتحديات خطيرة، وهو ما يحدث في الدول الإفريقية التي تتعرض لصراعات إثنية تهدد الجماعات الإثنية فيها بالانفصال أو الاستقلال ، أما المبدأ الثالث فيمنح الجنسية وفقاً للإقليم Jus Soliبمعنى أن حق منح الجنسية يشمل المهاجرين الذين ولدوا على أرض الدولة والذي لا يقتصر على

[1].youssouf diallo, **pastoral expansion, land usa and ethnicity in northern cote d'ivoire, workingpaper no 254 Africa program, sociology of Development Research, Centre**,(Germany, Faculty of sociology,Univresity of Bielefeld),1996,P.3.

سكان الدولة المحليين، وأخيراً المبدأ الرابع وهو مبدأ المواطنة العالمية Universal Citizenship، ويمنح المواطنة لكل سكان الأرض بدون حدود سياسية تفصل بين الدول. [1]

ومفهوم المواطنة ليس فقط وضعاً قانونيا يخلق مجموعة من الحقوق والواجبات، إنما هو ايضا طريقة لتقييم العمل السياسي، وهو بهذا يشكل نمطاً معيناً من السلوك مبنيا على التسامح والاعتدال والمشاركة الطوعية في الجدل السياسي، ومن هنا تكون ممارسّة حق المواطنة تتطلب ثقافة ديمقراطية تسمح للمواطن بأداء حقوقه وواجباته.[2]

وكان قرار بوانييه بمنح الوافدين الأجانب حق التصويت بهدف ضمان أصواتهم لصالحه، ومنحهم حقوقاً تساوي بينهم وبين المواطنين، ويلاحظ أن هذا الحق اختص به الأجانب من الدول الأفريقية فقط، فلم يكن السماح بحرية الرأي وتطبيق الديمقراطية بقدر ما كان الحصول على التأييد السياسي وضمان الاستمرارية في الحكم، ولإزاحة معارضيه وضمان عدم وجود منافسة انتخابية له أصدر البرلمان قرارا بأنه على مرشحي الرئاسة دفع مبلغ 20 مليون فرنك افريقي، وهو ما عجز كثير من المرشحين عن القيام به.

وسرعان ما ظهر التوتر بين الفئتين، السكان الأصليين و الاجانب، وكان على صعيدين: من ناحية أولى على صعيد الحقوق المدنية وخاصة حق تملك الأراضي الزراعية، وانعكس الانقسام فيما بين الوطنيين والاجانب في تأسيس العديد من الجماعات السياسية والأحزاب التي يعمل كل منها على حماية مصالح الفئة التي يمثلها في مواجهة الفئة الأخرى، ومن ناحية ثانية على صعيد الحقوق السياسية وأهمها الحق في المواطنة، وما يترتب عليه من حقوق و واجبات على مستوى المشاركة السياسية.

مما سبق نجد أن من خلال هذه الاستراتيجية اتبع بوانييه عددا من السياسات، أولها السيطرة على المجتمع الإيفواري كله من خلال الحزب الواحد الذي تنضوي تحته كل الاتجاهات السياسية، مع قمع المعارضة، كما أنه عمل على استعاب الجماعات الإثنية من خلال تمثيلها في اجهزة الدولة ومؤسساتها، ونجح في ضمان تأييد الزعماء التقليديين وتحالفهم معه، مما مكنه من النجاح في إخضاع مناطق الشمال لسيطرته، وانتهاجه لاستعاب الاجانب والجاليات الاجنبية، ومنحهم حق تملك الأراضي الزراعية وحق التصويت، إلا أن استمرار التوتر فيما بين المهاجرين والسكان الأصليين جعل بذور الصراع كامنة في انتظار اللحظة المناسبة للانفجار، كما تزايد شعور بالتهميش والاستبعاد من

[1] .هالة، مرجع سابق، ص.252.

[2] . Bamba Abou-Dramane**, Ethnicité et démocratie**, Démocraties Africaines, N°.4.1995, p :27.

المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية خاصة في ظل التشكيك في جنسيتهم وانتمائتهم، فبدأت الثورة على نمط السلطة السائدة لتنهي النمط السابق للسلطة.

خاتمة الفصل

يمكن تلخيص تاريخ كوت ديفوار خلال القرن التاسع عشر في ديناميكيتين رئيسيتين: فمن ناحية، فإن التفاعلات الداخلية المصحوبة بتبادلات متعددة، و توترات وموجات الهجرة ستؤدي إلى ظهور العديد من الممالك والمدن والدول، ولكن دون أن يكون ذلك مصحوبًا بمنظور وحدوي، إلا أن ذلك سيؤدي إلى ديناميكية قوية من الاختلاط بين الطوائف، ومن ناحية أخرى، فإن التفاعلات مع العالم الغربي ستجعل من الإقليم المذكور موضوعا لنزاعات مريرة على النفوذ، مما سيؤدي إلى وضعه تحت الإشراف والغزو العسكري، ثم الاستقلال والذي سيدخل حيز التنفيذ في المستقبل 07 أوت 1960.

وتحت رئاسة فيليكس هوفويت بوانيي،اختار الدولة المستقلة حديثاً الاحتفاظ بعلاقاتها المميزة مع المستدمر السابق والحفاظ على الخيارات السياسية التي تم التصديق عليها بالفعل، بدءاً بتلك المرتبطة بالزراعة المكثفة، كما أنه إنتهج النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي تم اختياره الذي يضمن لهذه الجمهورية الشابة عقدين من النمو الاستثنائي، ولكن البلاد سرعان ما تواجه سلسلة من الأزمات السياسية، والتي بلغت ذروتها قرب نهاية القرن العشرين مع بروز أزمة الهوية التي قادة النظام السياسي إلى طريق مسدود.

كما كانت شخصية فيليكس هوفويت بوانيي، دورا كبير في تشكيل ملامح النظام السياسي والإجتماعي القائم على المركزية، و أوحدي التوجه، لتصبح مسألة الدولة القومية التي تم اختزالها في زمنه إلى نموذج يعقوبي مركزي خالص ثم تم تخفيفها في cosmopolitisme عالمية تنكر خصوصيات المجتمع (باستثناء خصوصيات باولي)، انتهى بها الأمر إلى الظهور مرة أخرى بطريقة عنيفة مدفوعاً بمشاعر الإحباط عند البعض، والمخاوف من الانتقاص من مكانة البعض الآخر، تغذيها تقلبات أزمة اقتصادية تعود أصولها إلى غياب المشروع الاجتماعي.

لقد أتاح لنا تحليل تطور كوت ديفوار تحديد الظواهر التي أثبتت أنها حاسمة بالنسبة لمستقبل البلاد، ولذلك فإن الأمر يتعلق بظاهرة الهجرة وطريقة الوصول إلى الموارد (الاقتصادية أو السياسية)، والعلاقة بملكية الأراضي والعمل ولكن أيضا العلاقة بالإقليم والجوار، وكلها عوامل ساعدت على تشكل النظام السياسي الإيفواري، وتشكيل الجمهورية الجديدة.

وبالتالي فإن فهم ملامح وطبيعة وطريقة عمل النظام السياسي الإيفواري الذي يسلط الضوء على العديد من الجهات الفاعلة والعوامل التي تغذي النظام المذكور إلى حد أن المواطنة التي هي في

ذات الوقت عنوان للاستبعاد فئة معينة من الإيفواريين، ينبغي تقديمها كواحدة من نتائجه، أو من ضمن مخرجاته

وبالتالي فإن إرث ما يقرب من أربعين عاما من الاستقلال كون دولة ضعيفة، فريسة لعدة أزمات، بما في ذلك أزمة الهوية وهذا سيثقل كاهل مستقبل بلد يفتقر إلى مشروع وطني، حيث يتزايد الفقر والعنف، ويتراجع الشعور الوطني إلى المرتبة الثانية، بسبب ارتفاع مشاعر الانتماء المجتمعي، على أساس العرق، لقد تحطمت أسطورة الاستثناء الإيفواري المبنية على الانضباط و العمل، وهما قيمتان وطنيتان عليا، مما يفسح المجال لعصر جديد من عدم الاستقرار حيث يتخذ العنف عدة أشكال.

الفصل الرابع: الكوت ديفوار ما بين سياسات الهوية وتقويض المواطنة

بالرغم من أن التعدد لا يعتبر مشكلة في حد ذاته ، بل انه ربما يتيح فرصا لإثراء المجتمع إلا أن السياسيات التي تتبعها الأنظمة السياسية هي التي تخلق ما يعرف ب " الوعي بالتنوع" بمعنى أن ينظر الفرد إلى نفسه باعتباره ينتمي أولا إلى دين أو جماعة أثنية أو لغة معينة ومن ثم فهو يتعامل مع الآخرين باعتبارهم مختلفين عنه، حيث يسمو ولاءه لتلك الانتماءات الضيقة على ولاءه للدولة التي ينتمي إليها .

إن تراكم الإحباطات الملحوظة بين عدة مجتمعات في كوت ديفوار يفسر تعبئتها السياسية، ولكن أيضا تحركها نحو العمل المسلح، وهي الظاهرة التي ستهيمن على العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو أيضاً عقد يهيمن عليه غياب الدولة عن الجزء الشمالي من البلاد، المنطقة التي تتسم الآن بثقافة الإفلات من العقاب واحتكار الموارد بالسلاح، وهي الطريقة الوحيدة لإضفاء الشرعية السياسية .

و في هذا السياق، هيمنت على جدول الأعمال مسألة الانتخابات الرئاسية التي تم تقديمها على أنها سبب الأزمة الإيفوارية وحجر الزاوية فيها، ومع ذلك، فإن الحكومة الإيفوارية، التي كانت تتطور تحت ضغط من فرنسا والأمم المتحدة والجهات المانحة، كانت لها الأولوية في إدارة المشهد الداخلي غير المستقر، مع مستويات غير مسبوقة من العنف، وفيما يلي، سيكون الأمر يتعلق بإلقاء نظرة نقدية على العناصر المسببة للأزمة الإيفوارية، والتي يمكن تلخيصها في بعض الأحيان كظاهرة ثانوية، علاوة على ذلك، سنكون مهتمين أيضًا بإدارتها على المستوى الدولي من خلال أهم الاتفاقيات المبرمة لحلحلة الأوضاع في كوت ديفوار، وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الكوت ديفوار ما بعدفيليكس هوفويت بوانيي

المبحث الثاني: رؤية تحليلية لنزاع في الكوت ديفوار

المبحث الأول :الكوت ديفوار ما بعدفيليكس هوفويت بواني

في السابع من ديسمبر 1993، أُعلن رسمياً عن وفاة الرئيس فيليكس هوفويت بواني، الأمر الذي ترك خلافة معقدة وحالة من عدم اليقين بين المواطنين، ووفقاً للدستور* المعدل في عام 11990؛ يتعين على هنري كونان بيدييه، رئيس الجمعية الوطنية، أن يكمل الولاية الحالية، ومع ذلكتعطلت الخلافة بسبب التوترات بين هنري كونان بيدييه ورئيس الوزراء الحسن واتارا. و في 22 أكتوبر 1995، تم انتخاب بيدييه رئيساً لجمهورية كوت ديفوار بنسبة 95% من الأصوات[2]، وبذلك طوت كوت ديفوار صفحة من تاريخها وتبدأ حقبة جديدة مع بيدييه.

وفقًا لبيير كيبري * Pierre Kipré، تمر كوت ديفوار بثلاث مراحل في اختبار التعددية السياسية: مرحلة ديمومة استبداد الدولة، على الرغم من نظام التعددية الحزبية (1990-1995) ومرحلة ما يسمى بمحاولة "الديمقراطية السلمية" (1996-1999)، وما أفتتح بانقلاب 24 ديسمبر 1999، "صندوق باندورا" للمصائب والاضطرابات السياسية التي لا تزال البلاد تعاني منها طوال سنوات القرن الحادي والعشرين.[3]

إن الحكم الحديدي الذي تولى رئاسته بواني لم يعمل على إعداد البلاد للأحداث السياسية المقبلة، ولقد أصبحت كوت ديفوار الآن على المحك سياسياً، ويبدو أنها لم تتمكن من إيجاد الحلول الكافية للخروج الفعّال من الأزمة، ومنذ تعيين الحسن واتارا في عام 1990، عادت التوترات، التي تم قمعها لفترة طويلة، إلى الظهور في النقاش السياسي؛ فقد اتُهم واتارا بأنه يحمل جنسية بوركينابية، حيث أدى تداول نص مجهول بعنوان "ميثاق الشمال"* إلى إضفاء الطابع الإقليمي على المناقشات[4]، كما تم بناء التحالفات بين بيدييه وواتارا للقضاء على غباغبو، وهذا الأخير تحالف لاحقاً من واتارا، نرى أن السجال السياسي برمته ليس أكثر

---

[1] .Toubabou, **Le millefeuille ivoirien : un héritage de contraintes**,(Paris : L'Harmattan, 2005), p.160.

*في 6 نوفمبر 1990، قام بواني بتعديل المادة الثانية من الدستور" : في حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو وجود عائق مطلق لاحظته المحكمة العليا التي استولت عليها الحكومة، تناط مهام رئيس الجمهورية تلقائيًا برئيس الجمعية الوطنية".

[2] . Alphonse Voho Sahi, **Une chronique de la révolution démucratique en Côte d'Ivoire (1989/1995)**, (Paris : l'Harmattan, 2005), p.84.

*.بيير كيبري، أستاذ التاريخ المعاصر في المدرسة العليا للمعلمين في أبيدجان، ووزير التعليم الوطني السابق، ومؤلف العديد من الأعمال حول تاريخ كوت ديفوار وأفريقيا.

[3]. Pierre Kipré, **Côte d'ivoire : la formation d'un peuple**,(paris: SIDES, 2005), p.190.

*. مسودة دستور للحكم الذاتي النص يندد بمختلف أوضاع سكان الشمال بما في ذلك دعم "ابن الشمال" (الحسن واتارا) ويشكك في المادة الثانية من الدستور

[4] .**Ibid.** p .260.

من استراتيجية يتبناها كل طرف للوصول إلى السلطة. كل هذه الجهات الفاعلة تساهم بشكل وثيق في استدامة استغلال الهوية.[1]

المطلب الأول:السياسة الإيفوارية الجديدة في حقبة التسعينيات (ترسيخ تفكير سياسي جديد)

بعد بداية نظام التعددية الحزبية في التسعينيات، تم الاعتراف بالأحزاب السياسية المعارضة في ساحل العاج قانونيًا وتم السماح لها بالمشاركة في النظام السياسي بموجب المتطلبات الدستورية، ومع ذلك، تبين أن تنظيم معظم الأحزاب السياسية كان بخلفية عرقية ودينية و اجتماعية.

إن الطبيعة غير الديمقراطية لنظام الحزب الواحد استلزمت قيام القادة السياسيين بثورة في الفضاء السياسي، ومن المفارقات أنه عندما تولى هؤلاء القادة السياسيون السلطة تحول التنظيم الداخلي لأحزابهم بسرعة من نظامه الديمقراطي إلى الحكم الاستبدادي،من خلال تقييد مشاركة أعضاء الحزب في الحكم الداخلي للحزب وبالتالي فإن المشاركة تقتصر فقط على عدد قليل من النخب الحزبية، وقد مارس القادة السياسيون، بيدي، ولوران غباغبو، والحسن واتارا، الحكم الاستبدادي، معتبرين أي خلاف ضد قيادتهم غير قانوني.

1. المرحلة الإنتقالية في الكوت ديفوار فترة هنري كونان بيدييه Henri Konan Bédié

ولد هنري كونان بيدييه في 5 ماي 1934 بديادكرو، وفي سنة 1966 أسندت إليه وزارة المالية، ثم انتخب في 22 ديسمبر 1980 رئيسا للجمعية الوطنية. وفي 6 نوفمبر 1990، جعلته مراجعة المادة الثانية من الدستور خليفة معينا لفيليكس هوفويت بوانيي، ووفقاً لما ينص عليه الدستور، فإنه يتولى منصب رئيس الدولة عند وفاته، لقد تميز وصول بيدييه إلى السلطة بنظرة سيئة للغاية من قبل السكانوباعتباره خليفة لـ«القديم»، فإن ذلك كان يمثل، خاصة في نظر المعارضة، استمراراً للنظام السابق.

1.1 الوضع الاقتصاد

على المستوى الاقتصادي، وعلى الرغم من انخفاض قيمة العملة، وتمويل المؤسسات والمساعدات الدولية، إلا أن الوضع تفاقم بشكل كبير، ولم تحقق برامج التكيف الهيكلي لعام 1990 النتائج المتوقعة، في جانفي من عام 1994، تم تخفيض قيمة الفرنك الأفريقيFA بمقدار النصف، ووفقاً للحكومة، فإن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، إلا أنه تبين أنها ضارة بالمواطن الذين وجدوا صعوبة في معيشته، وبحسب Bruno Stary، " ... لقد خلق بلا شك صدمة نفسية بين السكان ... "،وسيصاحب هذا الإجراء تخفيض في الضرائب الجمركية على الدخول لمحاولة الحد من التضخم بينما

[1].Augustine Vidjannangni, **La Complexité De La Question Identitaire En Cote D'ivoire**,(Canada : Université Du Québec Montréal, De La Maitrise En Science Politique, 2011), P.41.

تتضاعف أسعار المواد الغذائية المستوردة، وتبقى الأجور في حالة ركود[1]. كان العام 1994الذي من المفترض أن يمثل التحول نحو النمو الاقتصادي، كارثيا، والحقيقة أن النشاط الاقتصادي كان من المتوقع أن ينمو بما يزيد عن 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفقاً لتوقعات الجهات المانحة ينبغي أن تصل الكوت ديفوار في عام 1997 إلى معدل قريب من 7% من سنوات الازدهار التي ستأتي من الصادرات (البن، والكاكاو)، ومن عمليات التعدين.[2]كما أن ديون البلاد آخذة في التزايد، وهي ديون بسبب الفساد، ومختلف "النفقات الإدارية"، وتحويل الأموال لأغراض شخصية مثل القروض التي تم اختلاسها في بعض الأحيان، كما كان الحال بالنسبة لـ 16 مليار من الاتحاد الأوروبي في ظل نظام بيديه في عام 1998.[3]

وسرعان ما أدت نقاط الضعف في نظام مراقبة ورصد الأموال العامة والفضائح المالية المختلفة إلى عودة التوترات حول المالية العامة في نهاية عام 1998، وبدء أعمال التطوير بقيمة 3.5 مليار دولار في قرية الرئيس الأصلية، فتزيد هذه المشاريع من إحباط الإيفواريين الذين كانوا يشككون في الحكومة. كما أصبح الوضع الاجتماعي مقلقاً للغاية مع ارتفاع تكاليف المعيشة وفشل سياسة إدماج الشباب وزيادة البطالة بالإضافة إلى النمو الديموغرافي القوي (3.3% متوسط سنوي في التسعينيات).[4]مما أدى إلى إصابة جميع قطاعات المجتمع بالشلل، بدءًا من الاستياء في صفوف الأكاديميين و المعلّمين، مرورا بموظفي الخدمة المدنية، ومنه إلى الجيش. ويضيف كيبري إلى كل هذا "... لقد تم استغلال حقيقتين اجتماعيتين في كوت ديفوار: المسألة العرقية والنسبة العالية من الأجانب، التي تكاد تكون فريدة من نوعها في أفريقيا ..."[5]. ويُنظر الآن إلى أرض الترحيب بالآلاف من الأفارقة على أنها أرض معادية.

2.1 الوضع الاجتماعي والسياسي

وفقًا لبيديه، " ... كشف إنشاء التعددية الحزبية مرة أخرى عن الانقسامات العرقية وأدى إلى تفاقمها في بعض الأحيان... "،[6] ويؤكد هذا التصريحلوجود احتكاك وحالة من التشنجات بين المجموعات العرقية، حيث لم تؤدِّ التعددية الحزبية إلا إلى ظهور التوترات في جميع أنحاء المجتمع.وعلاوة على ذلك، فإن القطيعة بين وريثي بوانيي (واتارا وبيديه) تُظهر انقساما داخل الحزب الحاكم، الحزب الديموقراطي لكوت ديفوارPDCI؛ وعلى الرغم من أنه لا يرى في هذا الصراع سوى سباقا على السلطة، إلا أن تركيزه على مفهوم الإيفوارية وخطاباته عززت الاختلافات العرقية، حيث ويؤكد بيديه قائلاً: أنه "... على أية حال، (واتارا) كان

[1].Denis Cogneau el Sandrine Mesple-Somps, **Les illusions perdues de l'économie ivoirienne,**Afrique Conteniporainen° 206, 2003, pp.87- 104. p.90
[2].Vidjannangni, Augustine**, op.cit**, p.46.
[3].Jérôme Dupuis, **Main basse sur l'aide européenne**, L'Express, Paris, 6 Avril 2000.
[4].Marie-France Jarret, François-Régis Mathieu, **La Côte d'Ivoire : de la déstabilisation à la refondation**, (Paris : L'Harmattan. 2002), p.43.
[5]. Kipré, Pierre, **op.cit**, p.91.
[6]. Henri Konan Bédié, **Les chemins de ma vie: entretiens avec Eric Laurent**, (Paris: Plon, 1999),p.121.12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books/about/Les_Chemins_de_ma_vie.html?id

بوركينابيا من خلال والده وكان لا يزال يحمل جنسية بوركينا فاسو، لذلك لم يكن عليه التدخل في شؤون خلافتنا... ".[1]

كما أضاف قائلا: " ... الرئيس بواني، منح واتارا جواز سفر دبلوماسي خلال خلافاته مع السلطات البوركينابية ... لا أستطيع أن أقول إذا كان الحسن قد حصل على الجنسية الإيفوارية، حتى يتم تقديم الدليل على ذلك، فإنبواني أراد من واتارا أن يتعامل فقط مع الاقتصاد وألا يتورط سياسيا في بلد ليس بلده... "،[2]ومن خلال هذه التصريحات، يُظهر بدييه مرة أخرى، موقفه ضد وتارا، لكنه في المقابل يعقد تحالفات مع تجمع الجمهوريينRDR، وهذا له تفسير وحيد وإثبات أن هذه التحالفات المؤقتة:بأن السياسيين يستخدمون بطاقة الهوية كوسيلة للضغط.

يتسم نظام بييه بالارتباك والتوترات، بحسب ما جاء بهYacouba Konaté في مقال له Le destin d'Alassane Oualtara في كتاب :Côte d'Ivoire : l'année terrible, 1999-2000" ... إذا لم يكن جميع الإيفواريين متفقين على فكرة كراهية الأجانب في الكوت ديفوار، فمن ناحية أخرى، يدرك الجميع خطورة الانقسام الذي امتد بشكل خبيث في الفترة من 1994 إلى 2001.."[3].

وهذا التطور غير المرئي، لمفاهيم تُحدث القطيعة والانقسام في المجتمع الإيفواري،عززت الشعور بعدم الثقة، انتشرت تدريجياً بين السكان، كما انتشر بالموازاة الخوف من الظهور بمظهر غير الإيفواري. كما برزت في هذا الوقت قضية أساسية و هي قانون الانتخابات الذي وضعته الحكومة، حيث قدم وزير الداخلية، إميل كونستانت بومبيهÉmile Constant Bombet، مشروع قانون يمنح حق التصويت ".. لمواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياCEDEAOمن غير المواطنين، تطبيقًا للبروتوكول المتعلق بمواطنة المجتمع والمسجلين في القائمة الانتخابية..."[4].كان الهدف من هذا النص هو إضفاء الطابع الرسمي على الممارسة التي لجأ إليها الرئيس هوفويت بواني، وهو ما يتعارض مع المادة 5 من الدستور الإيفواري[5]، التي احتفظت بحق التصويت للإيفواريين فقط.وإذا كانت هذه المادة من الدستور الإيفواري قد احتفظت بحق التصويت للإيفواريين فقط، فقد جعلت بذلك الجنسية الإيفوارية الشرط القانوني والأساسي للمواطنة، في الممارسة العملية.

---

[1]**Lbid**, p.147.
[2].**Lbid.**
[3].Yacouba Konaté,**Le destin d'Alassane Ouattara,**Marc Le Pape, Claudine Vidal(Éditeurs), **Côte d "Ivoire l'allnée terrible 1999-2000'** (Paris : Karthala, 2002), p.265.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=l
[4].Bernard Contamin et Harris Memel-Fotê (éds.),**Le modèle ivoirien en questions crises, ajustements, recompositions**,Blion et Bredeloup,**La Côte d'Ivoire dans les stratégies migratoires des Burkinabè et des Sénégalais**, (Paris : Karthala, 1997), p.727.
[5].Constitution du 3 novembre 1960.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://mjp.univ-perp.fr/constit/ci1960.htm

في ستينيات القرن الماضي، كان مواطنو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقياقادرين دائمًا على التصويت، حيث منحت مادة في القانون الانتخابي لعام 1980 حق التصويت لغير الإيفواريين من أصل أفريقي المسجلين في القوائم الانتخابية، وهذا ما أبقى عليه بيدي (الخليفة الدستوري) بهدف استمرار هذه الاستراتيجية الانتخابية قائلا في إحدى تصريحاته: " ...إن موقفنا فيPDCI-RDAواضح، لن ننزع حق التصويت من الأشخاص الذين يصوّتون في كوت ديفوار منذ عام1945، ليس هناك شك في ذلك".[1]

كما رفضت أحزاب المعارضة المشروع وتتهم الحكومة بالرغبة في انتهاك الدستور، حيث تصف الجاليات الأجنبية بـ "الماشية الانتخابية" bétail électoral المسؤولة عن إبقاء الحزب الديمقراطي للكوت ديفوار PDCI في السلطة، وهكذا؛ أرادت الحكومة منح حق التصويت لغير المواطنين مع الترويج لمفهوم الإيفوارية في ذات الوقت.

وبحسب بيدييه، فإن مشروع تعديل قانون الانتخابات بدأ بناء على طلب المعارضة التي طالبت بأن يحتفظ قانون الانتخابات بحق الاقتراع العام فقط للمواطنين من ذوي الجنسية الإيفوارية، وليس للجميع كما كان معمولا به في ذلك الوقت، حيث يقول " ... لا أعرف أي بلد يصوت فيه الناس لصالح أجنبي ليصبح رئيساً للجمهورية... لقد كان ذلك ضد تطلعات الشعب الإيفواري الذي يقدر هويته واستقلاله..."[2]. ولكن عندما ننظر إلى السياق العام، وإلى خلفيات ذلك الوقت، نجد أن قانون 23 نوفمبر 1994[3]،يظهر على أنه "مصمم خصيصًا ضد واتارا".[4]

اعتمدت الجمعية الوطنية قانونًا انتخابيًا جديدًا بتاريخ8 ديسمبر 1994يتوافق، عمليًا مع النصوص الدستورية التي اعتمدها وصوت عليها البرلمان (القانون رقم 94-642 المؤرخ 13 ديسمبر 1994) ثم أصدره رئيس الجمهورية (الجريدة الرسمية رقم 52 بتاريخ 29 ديسمبر 1994)، وأصبح القانون قضية سياسية.[5]

وأدى اعتماده هذا القانون، إلى فتح سِجالات ونقاشات وانتقادات، كما تعززت بالمسيرات والاعتصامات للمعارضين، وأغرق البلاد في مناخ من العنف السياسي، إن الجدل حول تصويت الأجانب في الانتخابات الرئاسية لعام 1995 يزيد من انزعاجهم، وخاصة البركنابيين، الذين يمثلوان أكثر من 20٪ من الناخبين،[6] كما تم مقاطعة انتخابات عام 1995من قبل تجمع الجمهوريين الديمقراطيينRDR، وتم تعزيز

[1].Sylvie Bredeloup, **La Côte d'Ivoire ou l'étrange destin de l'étranger**, Revue européenne des migrations internationales 19, (2003), p.10.

[2].**Ibid.** p.174.

[3]. ووفقاً للمادة 49 من القانون، " لا يجوز انتخاب أي شخص رئيساً للجمهورية إذا لم يكن إيفوارياً بالولادة، أو مولوداً لأب وأم إيفواريين بالولادة".

[4].Vidjannangni, Augustine**, op.cit**, p.50.

[5]. Paul N'Da, **Le drame démocratique africain sur scène en Côte d'Ivoire**, (Paris : L'Harmattan, 1999), p.131.

[6].Theo Doh-Djanhoundy, **Autopsie de la crise ivoirienne : la nation au cœur du conflit**, (Paris : L'Hmmattan, 2006), p.28.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=yxjbDwAAQBAJ&pg

فكرة وصم غير المواطنين كأجانب، بمصادقة المؤسسة السابقة لتصريح الإقامة، الذي يُظهر بالفعل أهمية الفرق بين المواطنين وغير المواطنين، مما يجعل عضويتهم الكاملة في المجتمع الإيفواري أمراً عفا عليه الزمن، وهو خوف سيتأكد بواسطة العقيدة الإيفوارية.[1]

في المؤتمر العاشر لحزبه في 26 أوت1995، عرّف بيدييه مصطلح الإيفوارية بأنه " ...مفهوم أساسي موحد تقوم عليه الأمة الإيفوارية... [إنه] يشكل أولاً إطارًا لتحديد الهوية، يؤكد على القيم المحددة للمجتمع الإيفواري، ولكنه أيضًا إطار لتكامل المكونات العرقية الأولى التي ولدت كوت ديفوار..."،وتشمل هذه المكونات الأولى العمال الذين جاءوا في الثلاثينيات، وبالنظر إلى هذه الموجة من المهاجرين (الذين جاءوا رغماً عنهم)، فإن الإيفوارية ليس لها مكان بالنسبة للكثيرين. يستخدم بيدييه مفهوم الإيفوارية لتأسيس سلطته، لأن التشكيك في أصل مجموعة عرقية يمنع التطور الفعال لهذه الأمة.[2]

وتمتد اللعبة السياسية إلى الساحة العامة، حيث يحاول كل طرف استقطاب المؤيدين، وعلى نطاق المجتمع بأكمله، وأثر هذا على السياق العام للمجتمع بأكمله، فالوصف الحقيقي للصورة، هي صورة مجتمع يتحول إلى ساحة معركة بين الأحزاب، وبين الجماعات الحزبية والخصوم، بين السلطة والجمهوريين.

يُظهر Paul N'Da سياسة التلاعب التي إنتهجتها الحكومة، محاولة منها لإقناع المواطنين بمزايا التعديلات في القوانين، وأيضا بضرورة تبني العقيدة الإيفوارية، وفي ذات الوقت نجدها تتملص منمسؤوليتها فيإحداث انقسامات داخل المجتمع، حيث يقول في كتابه Le drame démocratiqueafricain sur scène en Côte d'Ivoire: "....مما لا شك فيه أن الحكومة لن تعترف رسميًا أبدًا بمسؤولية القانون الانتخابي عن التقسيم الطبقي العرقي، وهو ما يُعبر عنه على ما يبدو بمصطلح الإيفوارية، ولكن سواء في الصحف، وخاصة صحف المعارضة، أو في الحياة اليومية، يشعر الإيفواريون بالإحباط وينقسمون إلى فئات هرمية (الإيفواريون الأصليون، والإيفواريون بالتبني، والإيفواريون الظرفيون، وما إلى ذلك، وهناك ارتفاع مثير للقلق إلى حد ما في النزعة القبلية والتعصب العرقي ...".[3]

كما أن قضية ملكية الأراضي، كان لها دور كبير في هذه التجذابات، مما حول الكوت ديفوار إلى ساحة صراع خطابي بين الساسة، ورغم هذه الاجواء إلا أن الانتخابات تمت، ووصل الخليفة الدستوري بدييه إلى الحكم، مع ترك قضية التشكيك في أصول وتارا معلقة دون حل.

لقد تم تأسيس لسياسات الهوية من قبل الرئيس الإيفواري السابق، بيدييه عشية الانتخابات الرئاسية عام 1995 من خلال مبادئ العقيدة الإيفوارية، حيث تم صياغة هذا المفهوم ليعرّف مجموعة

[1].Sylvie Bredeloup, **op.cit**, p.10.
[2].Theo Doh-Djanhoundy ,**op.cit**, p.31.
[3].Paul N'Da, **Op.cil**., p.133.

القيم الثقافية المحددة التي تميز الإيفواريين والتي ستكشف لاحقًا عن نفسها كمصدر للانقسام الاجتماعي في كوت ديفوار، ونجد أن بدييه استعمل الخبث السياسي في إضفاء الشرعية على العقيدة الإيفوارية من خلال تصريحاته، حيث نجده يجيب عن سؤال إن كانت دولة الكوت ديفوار، تلك الأرض التي كانت أرضا ترحب بالأجانب، سوف تعتمد الإيفوارية كعقيدة لها، فيقول: "...لا، لم يتغير شيء، ولكن احتراما للدستور وتحت ضغط المعارضة، أصبحت الحياة السياسية الآن يحكمها الوطنيون، وهذا أمر طبيعي تماما: تخيل أن الإيطاليين يؤثرون على الحياة السياسية الفرنسية من خلال الذهاب إلى صناديق الاقتراع؟ ..."[1].

حتى لو افترضنا جدلاً أن هذه السياسة نبيلة في مفهومها، لكن عملياً نجدأنه تم بذر بذور الانقسام العرقي الاجتماعي، والجهوي إلى حد أنه خلق ما يصطلح عليه بالمواطن من الدرجة الأول والثانية من الإيفواريين حسب الأصل العرقي أو الإقليمي.وبعيدًا عن جانبها الثقافي والهوياتي، نجد أن هذه السياسات تهدف إلى استبعاد أحد المرشحين من السباق على السلطة الرئاسية في عام 1995 مع فرصة جدية للانتخاب، وهو رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالي للدولة وتارا،على أساس أنه من أصل أجنبي، على الرغم منأنه منمواليد الكوت ديفوار، ومن عائلة واتارا في كونغKong، وكان رئيس وزراء جمهورية الكوت ديفوار في الفترة من 1990 إلى 1993 في عهد الرئيس الإيفواري الأول بوانيي، كما أن هذه السياسة سوف تكون مقننة، من خلال دستور 1994، و سيتم اعتمادها، رغم طابعها الإقصائي في سياقها السياسي.

وهو ما ينص عليه القانون رقم 94-642 المؤرخ 13 ديسمبر 1994 المتعلق بقانون الانتخابات في المادة 49 منه على أنه "لا يجوز انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية [...] ما لم يكن إيفواريا بالولادة للأب وأم إيفواريين بالولادة، ويجب ألا يكون قد تخلى قط عن جنسيته الإيفوارية أي ليس لديه جنسية أخرى، ويجب أن يكون قد أقام بشكل مستمر في كوت ديفوار طوال السنوات الخمس السابقة لتاريخ الانتخابات". أنظر (الملحق01)؛[2]

2.1 العقيدة الإيفوارية

في تحليله، يوضح عثمان ديمبيلي Ousmane Dembélé أن خطاب دولة الكوت ديفوارفي عهد بوانيي، يرتكز على النمو الاقتصادي والفرص، ويتجلى ذلك في مقولة بوانيي الشهيرة: "...الأرض ملك لمن يزرعها، نحن إيفواريون عندما نعمل في كوت ديفوار..."، لكن تغيرت لغة الخطاب منذ سنة 1990، حيث بدأت الكوت ديفو ر تنتهج منهج البحث عن الذات والأصول (جنسيتها)، من خلال تعريفها للعقيدة الإيفوارية : أنها العملية التي تفصل بين الأجنبي والإيفواري... الضغط الذي تتعرض له الحكومة من الفئات

[1].Guessan Kouadio, **Côte d'Ivoire : Des sources aux effets des dérives sociales**, Migrations Société 06, N°144(2012) : 53.

[2].Art 49 de la loi électorale 1994,journal officielle de la République de Côte d'Ivoire, 29 décembre 1994.

الاجتماعية الناشئة التي تطالب بجعل المواطنة الإيفوارية كوسيلة لإيجاد مكان لها أولاً في الخدمة العامة ثم في الشركات الخاصة..."[1].

تكمن قوة العقيدة الإيفوارية في أنها غير محددة، فالإيفوارية كمفهوم تهدف إلى تعريف الجنسية الإيفوارية في نطاق الوحدة الوطنية، وركيزتها الأساسية هي تعزيز الثقافات والإنتاج الوطني، علما أن ظهور هذا المفهوم لأول مرة كان سنة 1945.[2]

كانت قد بدأت المرحلة الأولى فعلياً في عام 1978 لتحييد المطالبات بالهوية لطلبة الإيفواريين المتخرجين حديثاً، ثم امتدت إلى القطاع التنفيذي الخاص ومن ثم إلى الشركات الرسمية، العامة والخاصة، أعقبها حظر توظيف الأجانب، ومنذ عام 1985، أفسحت ظاهرة العقيدة الإيفوارية، التي شهدتها الدولة مجالا لنسخة شعبية سلكت طريق كراهية الأجانب التي تجلت في صفوف الشباب، ولقد غُذيت هذه الكراهية من خلال الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الكوت ديفوار، وأدت بهم للتمرد ضد الدولة.[3]

ووفقا لـ بيدييه، كان الهدف من هذا المفهوم هو "صياغة ثقافة مشتركة لجميع الذين يعيشون على الأراضي الإيفوارية، من الأجانب والمواطنين على حد سواء... "، غير أن هذا التفسير يصعب فهمه نظرا لمدى استخدامه في المجال السياسي، كما أنه يتعارض مع استنتاجاتCURDIPHEخلية الجامعة للبحث ونشر أفكار وأفعال بيدييه، وهذا الأخير متهم باستخدامه لأغراضه السياسية لمعارضة واتارا، زعيم تجمع الجمهوريين(RDR)،هو في قلب الجدل السياسي المتولد حول مفهوم "الإيفوارية"، ويجد أن جنسيته الإيفوارية متنازع عليها وبالتالي التشكيك في أهليته، وأيضا انتمائه.[4]

يُعرّفJ. M. Adiaffi "الإيفوارية" بأنها "مجموعة القيم الروحية والجمالية والعرقية والمادية والفكرية التي تشكلها جميع شعوب كوت ديفوار". إنه يتجاوز جميع المجموعات العرقية،[5] من هنا نجد أن المفهوم يصف عملية الهوية الوطنية ذات الطبيعة الجغرافية والثقافية والمدنية، وهي عملية ديناميكية.

لكن في حقيقة الأمر نجد كل تلك التعريفات لا تعكس استخدام المصطلح، فالتعبير ينحرف عن محتواه "الثقافي البحت"، وفقًا لـKipré؛ هناك تفسيران للبعض، كان التعبير الوحيد للشعب الإيفواري وبالنسبة للآخرين يجب أن يكون تعبير لطريقة الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية الإيفوارية حصرا، وقد امتد

[1].Ousmane Dembélé,**La construction économique et politique de la catégorie "étranger" en Côte d'Ivoire,**Marc Le Pape, Claudine Vidal(Éditeurs), **Côte d "Ivoire l'allnée terrible 1999-2000,(**Paris : Karthala, 2002), p.265.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=l

[2].Christian Bouquet, **Géopolitique de la Côte d'Ivoire : le désespoir de Kourouma**, (Paris: Armand Colin, 2005), p.26.Consulté le 13/12/2023 sur le lien suivant :https://www.google.dz/books/edition

[3]. **Ibid**., p.158.

[4]. Henri Konan Bédié, **Les chernins de ma vie : entretiens avec Eric Laurent, op.cit.**

[5]. J. M. Adiaffi cité par Kipré dans « **Les discours politiques** », dans **Côte d'Ivoire l'année terrible 1999-2000**, **(**Paris : Karthala, 2002), p. 93.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=l

الجدل الدائر حول هذا المفهوم إلى ما هو أبعد من الحدود الإيفوارية ويثير تساؤلات حول عدة عوامل على جميع المستويات، ورأى البعض في هذا المفهوم أيديولوجية الإقصاء العرقي.[1]

أصبحت إدانة استغلال الاختلافات العرقية والثقافية لأسباب سياسية مرتفعة بشكل متزايد عام 1994. وعلى الرغم من كل ذلك ظلت التوترات قائمة وحوادث مثل قمع المظاهرات، والنزاعات بين السكان الأصليين والأجانب شائعة، ويعكس كل هذا عدم الارتياح اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، الذي استمر في البلاد بين جميع الإيفواريين: الإيفواريين والأجانب، وبين الإيفواريين من مختلف المجموعات العرقية.

2. مرحلة الجنرال روبرت غوي*.[2]général Robert Guéï

منذ عام 1965، ظلت كوت ديفوار محاطة ببلدان قاسمها المشترك هو أن يقودها رجال لجأوا إلى الانقلاب للاستيلاء على السلطة، على اعتبار أنها جزءاً من الدائرة المحدودة من الدول التي تفتخر بأنها لم تعانِ أبداً من هذه "الكارثة" التي كانت عواقبها كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية، ويبدو أن السياسيين المعارضين، رغم تأكيدهم على رغبتهم في الوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، يتطلعون سراً أو حتى صراحة للوصول إلى السلطة من خلال هذا الطريق.[3]

في 24 ديسمبر 1999، حدث انقلاب لتحقيق رغبات الإيفواريين الذين كانوا دائمًا يتمنون بشكل أو بآخر ضمنيًا ظهور مثل هذا السيناريو، وهو السيناريو الوحيد الذي من المرجح، في نظرهم أن يعيد توزيع الأوراق سياسيا، ففي ذلك اليوم، انهار نظام الرئيس هنري كونان بيديه قبل أقل من عام من الانتخابات العامة التي كان من المقرر أن تبدأ بالانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2000، كان ذلك بمثابة زلزال هز الأمة الإيفوارية، واجتاحت مشاعر الخوف، مما ستئول إليه الأوضاع بعد هذا الانقلاب الأول في تاريخ الكوت ديفوار، والفرح؛ وذلك لإطاحته بنظام يُشرعن الانقسام داخل المجتمع الواحد، فضلاً عن الأسئلة العميقة، لمصير مختلف مكونات المجتمع (الإيفواريين وغير الإيفواريين) بعد إعلان الانقلاب.

أطاحت قوات الجنرال غوي بحكومة بيديه، وتم الإعلان عن إقالته وإنشاء لجنة وطنية للسلامة العامة(CNSP) وكانت هذه الانتفاضة، ردًا على خطاب بيديه، حيث اتهمت اللجنة في بيان صحفي النظام

---

[1]. Pierre Kipré, **op.cit**, p.93

[*]. ولد روبرت غوي في 16 مارس 1941 في Kabacouma، في وسط غرب البلاد، من عرقية اليعقوبيةYacouba، وكان جنديًا طوال حياته وتابع التدريب العسكري في واغادوغو (بوركينا فاسو)، ثم في مدرسةSaint-Cyr Coëtquidanالعسكرية، وبعد عودته تمت ترقيته إلى رتبة ملازم ثاني، ثم ملازم عام 1967 نقيب عام 1971و قائد عام 1975، ومقدم عام 1978، وانتهت صعوده العسكري عام 1991 برتبة عميد.رئيس الأركان من 1990 إلى 1995، وقد أقاله الرئيس بيديه في عام 1995

[3].Kouamé N'Guessan, **Le coup d'État de décembre 1999 : espoirs et désenchantements**, dans **Côte d'Ivoire l'année terrible 1999-2000**, **(**Paris : Karthala, 2002), p. 51-80.Consulté le 14/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=l

بإتباع سياسة "... لم تقد البلاد إلى طريق مسدود فحسب، بل حملت أيضًا مخاطر المواجهة بين الأشقاء..."،[1] وتُشكل المصالح المتناقضة للأطراف عائقا أمام التماسك المشترك، وهذه الألعاب التي تمارسها الأحزاب السياسية هي التي أوصلت كوت ديفوار إلى هذا الوضع السياسي، وعلى الرغم من حدوث ذلك دون إراقة دماء، يشكل هذا الانقلاب، الأول في تاريخ كوت ديفوار، ثورة عميقة في أخلاق المجتمع الإيفواري، وهي الأزمة التي تمكن هوفويت بواني من تجنبها بشكل جيد خلال السنوات التي قضاها في السلطة، ولكنها تعكس حالة القلق التي كانت موجودة منذ ذلك الحين.

كانت فترة الجنرال غوي مضطربة تمامًا مثل فترة سلفه، أثبت "الاجتياح" السياسي والاقتصادي والاجتماعي أنه أكثر تعقيدًا وصعوبة، والحقيقة أنه على الرغم من الفترة الانتقالية من 24 ديسمبر إلى 22 أكتوبر 2000، إلا أن التوترات ظلت قائمة، حيث كان على المجلس العسكري أن يواجه المشاكل اليومية للإيفواريين، وجميع المجموعات العرقية مجتمعة، وبينما تعيد الأحزاب السياسية تنظيم نفسها في مواجهة هذا الوضع الجديد، كان على المجلس العسكري حل المشاكل الاجتماعية بالإضافة إلى الخلاف بين الأحزاب المختلفة استعدادا لانتخابات أكتوبر، ومن جهته يطمئن غوي المواطنين منذ اللحظات الأولى لتوليه السلطة، حيث صرح في أحد خطاباته قائلا: " ...أنا مع التعددية .[...] والأولوية الأولى هي المصالحة الوطنية وصحة السياسة في كوت ديفوار، حتى نتمكن من تنفيذ المبادئ الديمقراطية بسرعة، وحتى يأتي أولئك الذين يريدون ممارسة السياسة ويتنافسون في المعركة الانتخابية، فيفوز الأفضل وبالنسبة لي، أعلم أن ذلك على عكس ما رأيناه في العديد من بلدان المنطقة، السلطة لا تهمني ..."[2] من خلال تصريحاته المطمئنة، يُظهر أنه حيادي يناضل من أجل المصالحة الوطنية، وقد بادر بعملية تطهير للحياة العامة من خلال عملية "الأيدي النظيفة."

لم تغب عن مرحلة غوي، سجالات العقيدة الإيفوارية التي تم طرحها من طرف بدييه، و شروط أهلية المرشحين للانتخابات الرئاسية، حيث تم الإعلان عن إنشاء اللجنة الاستشارية الدستورية الانتخابيةCCCEالمكلفة بصياغة دستور جديد، في 12جانفي2000، وقانون انتخابي جديد، حيث بدا أن اللجنة التي تم تشكيلها كانت تتوافق ومكونات المجتمع الإيفواري. تظهر إضافة و مساهمة غوي في مبدأ

[1]. Pierre Ayoun N'Dah, **Moderniser l'État Africain**,(Abidjan: CERAP, 2003) ,p.Consulté le 14/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books/about/Moderniser_l_%C3%A9tat_africain.html?id

[2].Pierre Kipre, **Les discours politiques de décembre 1999 à l'éclection présidentielle d'octobre 2000 : thèmes, enjeux et confrontation, Marc** Le Pape, Claudine Vidal(Éditeurs), **Côte d "Ivoire l'allnée terrible 1999-2000,(**Paris : Karthala, 2002), p.265.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=I

*نص المادة 35 " ويُنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة، يجب أن لا يقل عمر المرشح للانتخابات الرئاسية عن أربعين عاما ولا يزيد عن خمسة وسبعين عاما على الأكثر. ويجب أن يكون من أصل إيفواري، مولود لأب وأم هما من أصل إيفواري. وألا يكون قد تخلى أبدا عن الجنسية الإيفوارية. لم يسبق له الاستفادة من جنسية أخرى". أنظر الملحق رقم 2

العقيدة الإيفوارية أساسا في المادة 35* من الدستور، هو نفس النص الذي يلغي أحقية وتارا من السباق الانتخابي،[1] في الواقع تكريس شروط الانتخابات السياسية، وفقا لـKipré؛"... فإن مصطلحات الإيفوارية السياسية التي لم يصرح بها حرفياً، ولكنها كانت حاضرة جدًا في أذهان الناس وفي نص المادة.. ".[2]

مما تم ذكره، نجد أن الهوية الإيفوارية ما زالت تكتسي أهمية حتى داخل اللجنة المسؤولة، و إن توضيح مسألة الهوية الإيفوارية ومسألة الهوية عموما على الساحة السياسية أمر بالغ الأهمية لإعادة هيكلة البلاد.

لقد تبين إن الدستور الجديد وقانون الانتخابات المعتمدان أكثر تقييدا فيما يتعلق بأهلية رئيس الجمهورية، وهذا الوضع الذي لم يتغير جعل قادة المجلس الوطني الإسلامي، يدعون إلى انتفاضة ضد النظام العسكري، وقد تبين ذلك من خلال تصريحهم: "...لقد اعتقدنا أن شياطين الانقسام والإقصاء قد هُزموا إلى الأبد، وللأسف عادت هذه الشياطين، وأطلب من المسلمين أن يتحدوا لمحاربة هؤلاء الشياطين.... ".[3]وتبرز هذه الدعوة للثورة من جانب المجتمع المسلم أن التوترات العرقية و الإقليمية لها الأسبقية على التوترات السياسية، ويشير هذا الوضع إلى أن السكان يتحالفون مع ممثليهم في العرق.

مما سبق نجد أن غوي، الذي جاء لأعادت ترتيب البيت الإيفواري وكناسه، قد أنحرف عن هدفه الرئيسي من الانقلاب، حيث أعتمد مفهوم الإيفوارية، ومنه أصبح بهذه السياسة قد أصطف تدريجيًا مع حلف بيدييه وغيره من المؤيدين لهذه العقيدة،التي تُثمن الهوية الوطنية التي ستتحول في ما بعد لسلاح سياسي، يستغله كل من يرفض الآخر، ولا تزال التوترات الاجتماعية والسياسية قائمة.

كما أدى تطور "النزعة القومية المتطرفة" إلى إضعاف الوضع المحفوف بالمخاطر الذي يعيشه الأجانب وقد أصبحت الأجواء في دولة الكوت ديفوار، تظهر عليها مظاهر التطرف من خلال تصريحات عنصرية تشكك في مواطنة ثلة من المواطنين، وأيضا اتهامهم بالاحتيال على الهوية الوطنية، كما ارتفعت أصوات تؤكد أن كوت ديفوار لا يمكن أن يقودها إلا مواطن إيفواري أصيل لم يسبق له أن حصل على جنسية أخرى، وهذا إشارة صريحة لوضع واتارا الذي تم التشكيك في جنسيته، ومنه نزع صفة المواطن عنه.في هذه الفترة من التوتر، رفض غوي المغادرة وقرر الترشح لانتخابات عام 2000، وعقب إعلان النتائج، رفض غوي تسليم السلطة إلى غباغبو.

و أصبحت مسألة الهوية أكثر وضوحا منذ عام 1993، فقد أدى التمييز بين المهاجرين والسكان الأصليين إلى زعزعة استقرار نظام الدعم والضيافة الممارس منذ استقلال كوت ديفوار، حيث يجد المجتمع الإيفواري نفسه في مواجهة انقسام اجتماعي، لدرجة يصبح ولاء الصديق موضع شك بسبب أصوله؛ وأصبح

[1]. Theo Doh-Djanhoundy, **Op. Cit**.,
[2]. Pierre Kipré, **op. Cit**, p.105.
[3]. Kouamé N'Guessan, **op. Cit**, p. 76.

التمييز بين "الإيفواريين الحقيقيين والمزيفين" شائعا، وهذا يقودنا إلى التساؤل عما إذا كان الإيفواري المولود من أب وأم إيفواريين هو أكثر نقاء أو مواطنة من الشخص الإيفواري الذي يكون أحد والديه فقط إيفواريا؟وماذا عن المهاجرين الذين جلبهم المستوطنون بالقوة والذين اضطروا إلى جعل كوت ديفوار بلدهم؟إن التلاعب بموضوع "الإيفوارية" من قبل جميع الحكومات بدءًا من بيدييه وما بعده هو أيضًا عامل رئيسي في الأزمة.

لقد أشعل بيدييه النار التي لم يتمكن بعد ذلك من السيطرة عليها، ولا تزال التوترات بين الإيفواريين الأصليين (الأصل الإيفواري لجيلين على الأقل) والإيفواريين الذين يوصفون بأنهم "أجانب" تشكل مشكلة كبيرة، أدت الهوية الإيفوارية إلى تحديد مكان "الأجانب" و"المواطنين"، وأيضا أدت إلى تقسيم المجتمع، إلى مواطن من الدرجة الأولى، وآخر من الدرجة الثانية، وأصبحت المواطنة وصيغة الانتماء والولاء مشكوكاً فيها من بعض الأشخاص، ومن بينهم سكان الشمال والجنوب، لدرجة أن أسماءهم وألقابهم تشكل تهديداً، وهكذا نكتشف المدى الكامل للارتباك السائد بين السكان، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تطرف مشكلة الإيفوارية، ويكشفه استغلال النقاش السياسي على خلفية الهوية الإيفوارية، وكان من بين النتائج استبعاد الحسن واتارا في انتخابات 1995 و2000، فقد أعلن وتارا 1999أنه ممنوع من الترشح لأنه مسلم من الشمال،[1]هذا البيان القادم من مواطن إيفواري وطنيته مشكوك فيها، يزيد من تأجيج النقاش.

لقد أنهى الانقلاب عقودًا من سلطة الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وعلى الرغم من الاضطرابات الشديدة، فقد أتاحت الفترة التي أعقبت الانقلاب للإيفواريين التعبير عن أنفسهم والاستماع إليهم، كما مكّن من إعادة التفكير في المجتمع الإيفواري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثاني: سياسة ما بعد الانقلاب والتحول إلى الحرب الأهلية:

في أعقاب انتخابات عام 2000، دخلت كوت ديفوار حقبة جديدة ذات مستقبل غامض والعديد من الاضطرابات، سنتناول في هذا المطلب حكم غباغبو وبعض الأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة، بما يسمح لنا تحليل هذا الجزء بفهم تأثير مسألة الهوية على الأزمة المستمرة بشكل أفضل.

ومن أبرز معالم هذه المرحلة الدستور الجديد، لم تكن القضايا السياسية التي تناولتها المناقشة الدستورية في عام 2000 تتعلق بالسلطة ومسألة السيادة الوطنية فحسب، بل وأيضاً بمسألة الهوية والهجرة، وستؤدي النتائج التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية الانتخابية الدستورية(CCCE)إلى مزيد من الانقسام في المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بمعايير أهلية المرشحين،ورغم تردد الأحزاب في بعض النقاط، فقد

[1].Jean Claude Djékéré, **Fallait-il prendre les armes en Côte d'Ivoire?**,(Paris: L'Harmattan, 2003), p15.

تمت الموافقة في استفتاء 23 جويلية2000 على الدستور وقانون الانتخابات بنسبة 86.53%، وبمشاركة 56% .

1. العملية الانتخابية عام 2000

تجري العملية الانتخابية في جو من الخلافات حول ترشيح ورثة النظام القديم: بيدييه، واتار أو غوي.أما ترشيح واتارا فهو أكثر إشكالية نظرا للشكوك التي تحوم حول جنسيته، عاد الجدل إلى الظهور وما زال يطالب بجنسيته الإيفوارية، لكن جميع الأطراف تعارض ترشيح الجنرال غيي الذي نصب نفسه على أنه مرشح الشعب، كما أبطلت المحكمة العليا 14 من بين 19 ترشيحًا، بما في ذلك ترشيحات الحسن واتارا (RDR)، وهنري كونان بيدييه، وتم قبول الترشيحات الخمسة من بينها؛ روبرت غيي ولوران غباغبو (الجبهة الشعبية الإيفوارية).[1]

في 24 أكتوبر 2000، انتفض عشرات الآلاف من حلفاء غباغبو عندما حاول غوي تزوير الانتخابات.جاء المؤيدون الرئيسيون لغباغبو بشكل أساسي من أقلية بيتيBété العرقية، وانضم إليهم طلاب من اتحاد الطلاب القوي(FESCI) ، ورجال الأعمال الصغار والشباب الإيفواريين.[2] وفتحت قوات غوي النار على المتظاهرين، كما توقف الجيش والشرطة عن دعمه، وأعلن غباغبو نفسه رئيسًا، ولكن مع 37٪ فقط من الناخبين المؤهلين أدلوا بأصواتهم، قاطع حزب تجمع الجمهوريين، الذي يتكون بشكل رئيسي من الديولا أو الشماليين من أصل مالينكي وسينوفو، الانتخابات التشريعية، مما أثار المزيد من الاحتجاجات في الشوارع.[3]

انتهت انتخابات عام 2000 بالفوضى والعنف،أدت المظاهرات التي قام بها أنصار الجبهة الشعبية الإيفوارية ورفض تجمع الجمهوريين الديمقراطيين الاعتراف بشرعية الانتخابات إلى احتجاجات عنيفة في الشوارع أجبرت غوي على الفرار من البلاد، ومنه تولى غباغبو السلطة.[4]

لوران غباغبو هو منBété، إحدى المجموعات العرقية لعائلة كروKrou،كان خطابه مناهضا للشمال، وذلك من خلال عدائه لواتارا وتجمع الجمهوريينRDR، كانت حكومته متكوّنة من أعضاء حزبهFPI، دون أن يراعي التنوع، الذي يتسم به المجتمع الإيفواري، وبهذه الممارسات تم استبعاد الشماليين إلى حد كبير من حكومته، حيث كان التمثيل النيابي للشماليين في حكومته أسوأ بكثير مما كان عليه في

---

[1].Vidjannangni, Augustine, **op. Cil**, p.36.

[2]. **Côte d'Ivoire : Ouattara face au malaise étudiant**, Jeune Afrique, Consulté le 16/12/2023 sur le lien suivant :https://www.jeuneafrique.com/170750/politique/c-te-d-ivoire-alassane-ouattara-face-au-malaise-tudiant/

[3]. Jean-Claude Meledje,**Côte d'Ivoire: A Crisis of Leadership from Houphouët-Boigny to Bédié, Gbagbo and Ouattara,(**Canberra : Flinders University, Faculty of Social and Behavioural Science,thesis Doctor of Philosophy,2015), p.158.

[4]. Ayouba Doumbia, **op. Cit**, p.66.

حكومة بيدييه، وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشاعر الإقصاء السياسي بين أنصار تجمع الجمهوريين من أجل الديمقراطيةRDR.[1]

ومع مشاركة منخفضة للغاية في انتخابات عام 2000، عرف غباغبو أنه لم يكن رئيسًا منتخبًا بشكل شرعي، لذلك تبنى عملية المصالحة، وفي مارس 2001 كانت الخطوة الأولى للمصالحة، وفي أكتوبر 2001، أنشأ غباغبو منتدى للمصالحة الوطنية حيث حاول جميع الفاعلين السياسيين، بما في ذلك غوي، وضع خلافاتهم السياسية جانبا، والتركيز على المصالح الفضلى للأمة، في أوت 2002 تم تسليم واتارا شهادة الجنسية وحصل حزبهRDRعلى أربعة مناصب وزارية في حكومة غباغبو الجديدة، غير أن هذه المصالحة لم تدم طويلا.[2]

ومثل أسلافه، بيدييه وغوي، اتخذ غباغبو عدة إجراءات، لا تتوافق واللعبة السياسية، حيث قام بتسريح وحدتين تتألفان في الغالب من الجنود الذين تم تجنيدهم خلال فترة حكم غيي القصيرة،وقد أراد بذلك تغيير التركيبة العرقية للقوات العسكرية لصالح مجموعته العرقية.ردًا على التسريح المخطط له، دعم هؤلاء الجنود تمردًا تحول بسرعة إلى تمرد أكثر تنظيمًا، والذي قاده الضباط الذين ذهبوا إلى المنفى إما بسبب عمليات التطهير العسكري خلال نظام غوي أو بسبب تورطهم في الانقلاب الفاشل في جانفي2001.[3]

السؤال الرئيسي، وخاصة في ضوء الأحداث الجارية، يتلخص بطبيعة الحال في تكلفة التكتيكات التي اعتمدها لوران جباجبو في عام 2000، إنه بالتأكيد الرئيس المنتخب للجمهورية الثانية وهو يتمتع بلا شك بالشرعية الدستورية، مما سمح له بتبني أكبر قدر ممكن من المواقف المنطقية المتمثل في رفض أي تسوية مع المتمردين، لكنه أيضاً رهينة موقف متنازع عنه،حيث طعن في شرعيته السياسية بسبب ظروف انتخابه، مع امتناع 62% عن التصويت وهدم المعارضة.[4]

ونحن ندرك بالطبع الأوضاع الوطنية الأخرى التي أدت فيها اللعبة الانتخابية إلى تناقضات بين رأي البلد العميق ونتائج الانتخابات... لكن التوترات السائدة في المجتمع الإيفواري تحمل مخاطر تجعل من الصعب حلها، كما يتعين علينا أيضاً أن نتذكر بقوة أن التكتيكات التي تبناها تجمع الجمهوريين من أجل الديمقراطية وزعيمه، وحصر أنفسهم في ترشيحهم، تؤثر بشكل كبير ودائم على الوضع السياسي في البلاد، لأن المشهد العام في كوت ديفوار كان من الممكن أن يكون مختلفاً جذرياً لو لعب تجمع الجمهوريين بورقة الترشيح البديل، مما أدى إلى تغيير المعادلة الانتخابية والحياة السياسية الإيفوارية بالكامل.

---

[1].Banégas Richard, et Bruno Losch, **La Côte d'Ivoire au bord de l'implosion**, Politique africaine, 87, No°. 3, (2002) : 139-161.

[2].Jean-Claude Meledje, **op. Cit,** p.159.

[3].Banégas Richard, et Bruno Losch ,**op. Cit**.150.

[4]. **Ibid.**

2. **سياسة تحديد الهوية: الطريقة والتفسير**

عند وصل لوران غباغبو إلى السلطة في عام 2000، كان يميل إلى النأي بنفسه بشكل واضح عن الإيفوارية التي انتقدها، فهو يطرح مشكلة الهوية الإيفوارية من زاوية أخرى، أقلّ غموضا وأكثر انسجاما مع الطريقة التي يتم بها إدارة وضع الفرد في الدول الحديثة على أسس المواطنة.

حيث لم يكن تحديد هوية الأشخاص (إيفواريين أو أجانب) وممتلكاتهم، مصدر قلق للحكومات المتعاقبة، حيث كانت السياسات المطبقة تهدف إلى دمج جميع الأجانب من خلال الزواج والأخوة والضيافة والتكامل الاقتصادي، والحصول على الأراضي، حتى أن هوفويت بوانييه سمح للأجانب بالتصويت، وفي هذا السياق السياسي الملائم، تمكن المسئولون الإيفواريون من توفير وثائق الحالة المدنية وشهادات الجنسية وبطاقات الهوية للأجانب في المنطقة دون الإقليمية، لمساعدتهم على حل بعض المشاكل، وقد تم كل هذا دون إنشاء ملفات شخصية، و دون قواعد إدارية دقيقة لما يقرب من أربعين عامًا، وسمحت للعديد من العائلات الأجنبية بالاندماج الكامل في المجتمع الإيفواري.[1]

لكن لدى لوران غباغبو رؤية مخالفة، حيث يرى أن هذا الوضع لا بد من توضيحه، ليس من خلال النمط الإيديولوجي الذي يعتنقه الإيفواريون، بل من خلال الأسلوب "التقني" لتحديد الهوية وإنشاء بطاقات هوية جديدة.إنها مسألة التمييز بوضوح شديد بين وضع المواطن الإيفواري ووضع الأجنبي، بحيث يتوقف نهائيًا الارتباك الذي حافظت عليه الحكومات المتعاقبة والذي يبدو أنه كان سببًا في العديد من النزاعات بين المجموعات. وفي هذا السجل لا يعتبر لوران جباجبو مبتكراً، حيث أن عملية تحديد الهوية التي تتألف من تجديد بطاقات الهوية القديمة قد بدأت بالفعل من قبل حكومة بيديبه، و الإضافة الجديدة التي جلبها لوران غباغبو تتمثل في التأكيد على أن العملية الجارية سيئة لأنها سمحت للكثيرين من غير الإيفواريين في الحصول على ما يسمى ببطاقة الهوية "الآمنة" الجديدة، من خلال الاستخدام الاحتيالي إما للمسؤولين أو لآليات إثبات الهوية.ولابد أن يتم كل شيء مرة أخرى وفقاً لإجراءات واضحة لا لبس فيها، من أجل تحديد هوية الإيفواريين الحقيقيين.[2]

ومن خلال الطريقة التي يطرح بها هذا المطلب الجديد، فإن تحديد الهوية من شأنه أن يطرح مشاكل لا يمكن التغلب عليها ويؤدي إلى المزيد من الاضطراب في المجتمع، في مثل هذا الموضوع الحساس، والذي يحمل في طياته خطر الإقصاء، وتطالب كافة الأحزاب السياسية بأن يتكون الهيكل المسؤول عن تحديد الهوية (الهيئة المسؤولة عن تحديد الهوية) (l'Oni) والتي لا بد أن تكون مكونة من كافة القوى الاجتماعية لتجنب أي تعسف، ووضع قواعد واضحة يتقاسمها الجميع.

---

[1]. Ousmane Dembélé, **Côte d'Ivoire : la fracture communautaire**, Politique africaine1, No°. 89, (2002) :42.
[2]. **Ibid.**

ولن يحظى هذا المطلب بالاحترام أو حتى بالمناقشة من قِبَل أولئك الذين يتولون السلطة، والذين يسعون إلى الاحتفاظ بالسيطرة على العملية، هذه الرغبة في السيطرة تقلق الجماعات المسلمة الشمالية وتجمع الجمهوريين الديمقراطيين، الذين يدركون مواقف الحكام المتعاقبين ضد الشماليين، الذين اتهم الكثير منهم بسبب بتزوير الأوراق الثبوتية الإيفوارية.[1]

ومن أجل التخلص من هذا التحيز، تدرس الحكومة كيفية وضع معايير موثوقة يمكن أن تسمح بتحديد هوية الإيفواريين ولا تكون موضع جدل، وبعد الكثير من النقاش، تم اعتماد الإجراء التالي:

لا يجوز لإدارة تحديد الهوية الاعتماد على أوراق الحالة المدنية فقط، ذلك أن الكثير منها مزور؛ والمرجع الدقيق الوحيد يكمن في اكتساب الهوية الإيفوارية من خلال البنوة؛ والمرجع الوحيد لهوية الوالدين هو قريتهم، وليس مسقط رأسهم بل أصلهم، ولذلك، يُطلب من الجميع أن يرفقوا ملفهم بمراجع دقيقة للغاية من القرية الأصلية للوالدين، والتي قد يتم استجواب مسؤوليها في بعض الأحيان.هذا الإجراء الخاص بتحديد وضع المواطن الإيفواري لأي فرد يعود إلى السلالة الثانية، وفقًا لمبدأ يتمثل في تحديد جميع القرى المقابلة للحدود الإيفوارية وجعل الأرض الأصلية أساس الجنسية، قد وضع الأسس لمبدأ المواطنة الأصلية.

هذه هي الطريقة التي تم بها استخدام تحديد الهوية من قبل القوى الموجودة في السلطة وتتكون الإستراتيجية من التحصن خلف الشرعية والسيادة الوطنية، إذ إن أي دولة لديها الحق في إحصاء مواطنيها للقيام بذلك، يمكنها أن تجادل بأن قوانين التجنيس وإنشاء الوثائق الشخصية تحتم عليها فعل ذلك ،إلا أن من هم في السلطة اليوم يعلمون أن سياسة تحديد الهوية هذه ستكون لها عواقب وخيمة على ممارسة حق التصويت، ولكن أيضًا على وضع الأشخاص وممتلكاتهم، وخاصة الأراضي، وعلى التكامل الحضري والاقتصادي لمجموعات بأكملها، لأنها ستحرم العديد من الأسر من الاندماج في المجتمع وتحرمهم من حقوقهم الوطنية.

وبالتالي فإن عملية تحديد الهوية حجر عثرة أمام المشكلة المعقدة المتمثلة في المنافسة السياسية والبناء الوطني التي تتعارض مع مجتمعات الشمال والجنوب، كما أن إجراء تأكيد جنسية الشماليين و إظهار أوراقهم الثبوتية تسبب في توتر مجتمعي بين الشماليين الذين يتساءلون عن سبب دعمهم لعملية مشبوهة ودعمهم لها، فإن المزيج المادي والثقافي بين سكان شمال كوت ديفوار وجيرانهم في منطقة الساحل يجعل تحديد هويتهم أمرًا صعبًا، وتعد هذه المنطقة الشمالية من كوت ديفوار المعاصرة مكانًا لاختلاط الشعوب والثقافات يجب أن تؤخذ أهميته بعين الاعتبار وفهمه في تكوين الهوية عند الشماليين ومع ذلك، فإن

[1].**Ibid.** p.43.

الممارسات على المستوى الرسمي من خلال الخلط بين شخصية الشمالي وشخصية الأجنبي، يميل إلى حجب هذا المزيج العميق والاستيعاب على مستوى الدولة وبين المجموعات الجنوبية.

3. تمرد 19 سبتمبر 2002

لقد حاول تمرد 19 سبتمبر2002، الإطاحة بالسلطة القائمة، وكانت سببا في فترة طويلة من الحرب الأهلية، كما أعلنت القوات الجديدة*FNمسؤوليتها على الهجوم، الذي كان متزامنا مع غياب غباغبو عن البلد، حيث أعتبر هذا التمرد كفاحا وطنيا لمكافحة الاستبعاد وكراهية الأجانب، استهدفت خطة الهجوم المدن الرئيسية الثلاثة: كورهوغوKorhogo في الشمال، وبواكيBouakéفي الوسط، وأبيدجانAbidjan، العاصمة الاقتصادية.ومن أهم مطالب القوات الجديدة : استقالة الرئيس، واستئناف الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ومشاركة جميع المرشحين في الانتخابات الرئاسية،ومنح الجنسية الإيفوارية لجميع سكان كوت ديفوار؛ ومراجعة الدستور الإيفواري، لا سيما المادة 35 منه؛ وتعديل القانون المتعلق بقانون الأراضي للسماح للأجانب بالحصول على ملكية الأراضي الريفية،وإلغاء عملية تحديد هوية السكان الإيفواريين[1].

إلا أن هذا الانقلاب فشل وتحول إلى تمرد، وفي غضون أيام قليلة، وجدت البلاد نفسها منقسمة إلى قسمين: الشمال والغرب تحت سيطرة المتمردين والجنوب تحت سيطرة الحكومة (الخريطة 2)وهذه المحاولة الانقلابية أغرقت الكوت ديفوار مرة أخرى في حرب أهلية طويلة.[2]

*. حركة ائتلافية تحت قيادة سورو غيوم وهي تتألف من : الحركة الوطنية لكوت ديفوارMPCIوالحركة الشعبية لتحرير كوت ديفوار MPIGOوحركة العدالة والتنميةMJP

[1]. Guillaume Sora, **Pourquoi je suis devenu un rebelle : la Côte d'Ivoire au bord du gouffre : entretiens avec Serge Daniel**, (Paris : Hachette littératures, 2005), p.59

[2].Augustine Vidjannangni, **op. Cil**, p.71.

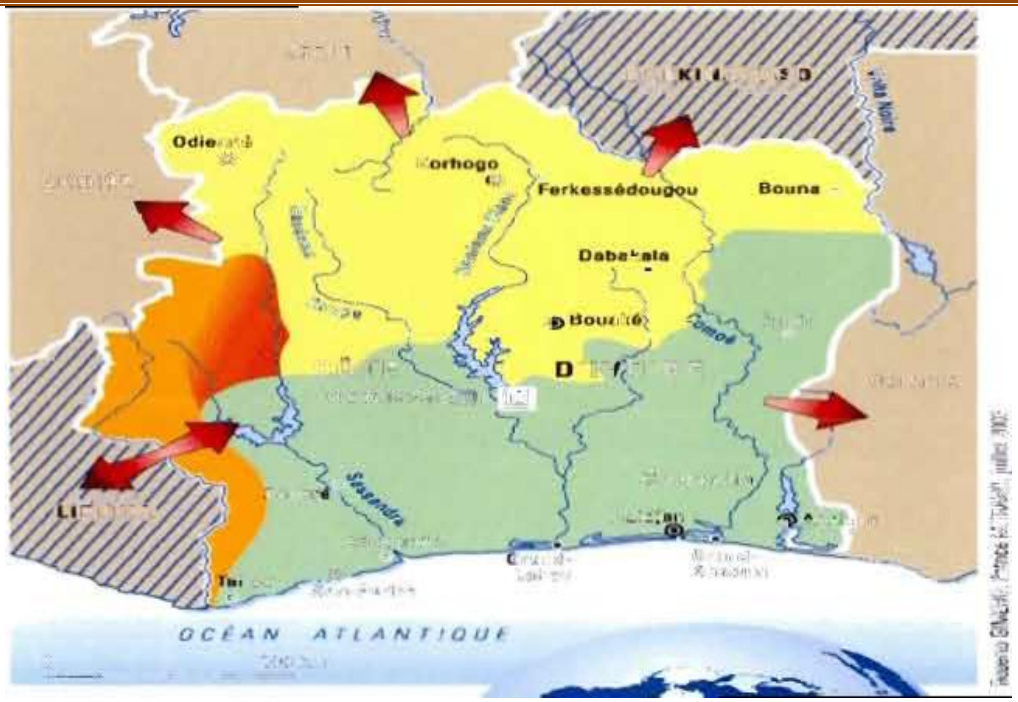

قوات الحكومة

الحركة الوطنية لكوت ديفوار MPCI

الحركة الشعبية لتحرير الكوت ديفوار MPIGO

حركة العدالة والتنمية MJP

تدفق اللاجئين

المشاركة السياسية والدعم الوجستيك للتمر

الخريطة رقم(2): خارطة الكوت ديفوار بعد تمرد 2002

المصدر: https://www.memoireonline.com/03/15/8992/m

على الرغم من الظروف الحاصلة في الكوت ديفوار، إلا أن غباغبو واصل زيارته تاركاً لرئيس وزرائه حل المشكلة، وعند تأكده من فشل الانقلاب أعلن عودته، كما أنه صرح بأن هناك مؤامرة أجنبية،مشددًا على أن المتمردينلديهم أسلحة لا يمكن أن تأتي من مخزون القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، كماأنه دعا البلاد إلى المعركة الثالثة، وكان رده قويا على المتمردين.وخلال هذه الأحداث تعرض الجنرال غوي للاغتيال، كما فشلت محاولة اغتيال وتارا.[1] و نفذ غارات عقابية في أبيدجان ضد سكان بوركينا فاسو وسيراليون ومالي وليبيريا، وتم إعلانه لغلق الحدود مع مالي.[2]

[1]. Jean Pierre Tuquoi, « **Le général Gueï a été assassiné par les loyalistes de l'armée ivoirienne** », Le Monde, 26 octobre 2002.Consulté le 24/12/2023 sur le lien suivant : https://www.lemonde.fr/archives/article/2002/10/26

[2]. Bernard Bayle, **Côte d'Ivoire 1993-2003**,(paris : Presses universitaires de la Méditerranée maîtrise d'Histoire Université Paul-Valéry — Montpellier III 2003/20034), p.111.

اتهم لوران غباغبو تجمع الجمهوريين الديمقراطيين RDRبزعامة واتارا بالتحريض على محاولة الانقلاب التي أدت إلى التمرد في الشمال وتقسيم البلاد، كما أنه أدرك عجز قواته العسكرية على التصدي للتمرد، مما جعله يطلب من فرنسا تفعيل اتفاقيات الدفاع، بما في ذلك البنود السريةولا سيما تلك التي تنص على "... أنه بناء على طلب حكومة الكوت ديفوار يمكن لفرنسا القيام بعمليات مسلحة لاستعادة النظام لصالح الحكومة... "، وبعبارة أخرى فإن لوران غباغبو، الذي كثيرا ما انتقد الاستعمار الجديد لكن في أول عثرة له طلب من هذا الأخير التدخل، على الرغم من غياب تفويض أممي لدى فرنسا إلا أنها اعتمدت على بنود الاتفاقيات الدفاع الثنائية لسنة 1960،[1]والتي تنص على" إن فرنسا يمكن أن تتدخل عسكريًا في الأراضي الإيفوارية من أجل ضمان أمن مواطنيها وإخلائهم المحتمل إذا نظرت إلى أن أمنهم مهدد "[2].

تم نشر القوات الفرنسية في البلاد اعتبارًا من 22 سبتمبر 2002، وانخرطت في البداية في عمليات لحماية وإجلاء الرعايا الفرنسيين والأجانب، كما ساهمت هذه القوات في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 17 أكتوبر2002. تم جلب القوات الفرنسية للسيطرة على منطقة عازلة ناشئة عن اتفاقيات وقف إطلاق النار، تسمى منطقة الثقة، تفصل الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون عن جنوب البلاد الخاضع للسلطة الإيفوارية،والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوارFANCI، كما تدخلت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوارCEDEAO.[3](أنظر الخريطة رقم3).

وبمبادرة فرنسية، تم التوقيع على اتفاقيات في ماركوسيMarcoussisفي جانفي2003، وقد نصت هذه الاتفاقيات على بقاء غباغبو في السلطة مع حكومة مفتوحة لجميع الأطراف، بما في ذلك الحركات المتمردة الثلاثة، وتم تعيين سيدو ديارا Diarra Seydouوهو من أصول مسلمة من منطقة الشمالرئيسا لوزراء حكومة المصالحة الوطنية.[4]

[1]. Jean Pierre Tuquoi, **La Côte d'Ivoire demande une aide militaire à la France contre la rébellion qui s'étend au nord du pays**, Le Monde, 29 septembre 2002, p. 3Consulté le 24/12/2023 sur le lien suivant : https://www.lemonde.fr/archives/article/2002/09/29/

[2]. Bernard Bayle,**op. Cil,** p.112.

[3]. Marc Mémier et Michel Luntumbue,**La Côte d'Ivoire dans la dynamique d'instabilité ouest-africaine Les racines de la crise post-électorale 2010-2011**, Note d'Analyse du GRIP, 31 janvier 2012, Bruxelle, p .06.Consulté le 24/12/2023 sur le lien suivant :URL : http://grip.org/fr/node/774

[4]. **Ibid.**

خريطة 3: تقسيم الكوت ديفواروالتدخل الفرنسي ودول CEDEAO

المصدر:https://www.memoireonline.com/03/15/8992/m

كما تم التوقيع على اتفاقيات بريتوريا Pretoria في أفريل من سنة2005، إثر الهجمات التي نفذتها القوات المسلحة الإيفوارية في منطقة المتمردين، كما تم قصف معسكر تابع للقوات الفرنسية. وتنص هذه الاتفاقية على التزام أطراف الأزمة بإنهاء الأعمال العدائية واستئناف عملية نزع السلاح. ولم ينته سجال الاتفاقيات، فكانت اتفاقيات واجادوجوOuagadougou التي تم التوصل إليها في الرابع من مارس 2007، التي كانت اتفاقاً حقيقياً نشأ نتيجة للحوار المباشر، الذي تأسس بين الطرفين الإيفواريين في عاصمة بوركينا فاسو.[1]

[1]. **Côte d'Ivoire : faut-il croire à l'accord d'Ouagadougou ?,** rapport Afrique n°127, 27 juin 2007.

وتتمثل النقاط الرئيسية لنص الاتفاقية في ما يلي: إعادة إطلاق عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم بهدف الانتخابات الرئاسية، وإلغاء "منطقة الثقة"، ونزع سلاح المقاتلين غير النظاميين، وإعادة هيكلة الجيش، وإعادة إدماج المسرحين.وكنتيجة مباشرة لاتفاق واغادوغو تم تشكيل حكومة جديدة من قبل الرئيس لوران غباغبو برئاسة غيوم سورو Soro Guillaume ، إذا بدا أن عملية السلام قد استؤنفت من جديد، في ما يتعلق بالتطبيق الفعال للاتفاقية.وفي 6 أوت 2010، أعلن رئيس الوزراء غيوم سورو أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستعقد في 31 أكتوبر و28 نوفمبر 2010.[1]

وجدت البلاد نفسها في هذه اللعبة المعقدة بين تحديد الهوية، ونزع القبلية الضارة، ومطاردة المعارضين الشماليين للنظام من قبل أمن الدولة، وابتزاز الشرطة، والتي أثرت بالتأكيد على جميع السكان، ولكن وبشكل أكثر وضوحا سكان الشمال.وفي قراءتها للمشكلةلا تعترف الحكومة بوجود صراع مسلح، وتؤكد أن كوت ديفوار تتعرض لهجوم من خارج حدودها، وتحديداً من الحدود الشمالية مع بوركينا فاسو، ثم الليبيريين وسيراليون بمساعدة عدد قليل من الجنود الإيفواريين.

وفي مواجهة مطالب المتمردين المتعلقة بقانون الأراضي، تم تحديد معايير الأهلية، أي مجموعة من أحكام الدولة المستوحاة إلى حد كبير من الجماعات في الجنوب والتي تؤثر بقوة على العلاقات المجتمعية، وترد حكومة الجبهة الشعبية الإيفواريةFPL بإصدار مرسوم يقضي بأن الأجانب يهاجمون الأحكام الدستورية التي هي أساس الأمة، إذ أن خلف الخطاب القانوني الذي تتبناهحكومةFPL، يكمن الدعم الحقيقي لمبادئ المواطنة الأصلية للجنوبيين، وهذا ما يفسر معارضة الحكومة لأي تدخل دولي يميل إلى طرح مسألة تحديد الهوية بطريقة مختلفة.

يحدد الخطاب الوطني بوضوح الخطوط المجتمعية للأزمة، وفي سياق التوتر الذي تعيشه كوت ديفوار منذ 19 سبتمبر 2002، هناك ثلاثة مراكز تنقل بقوة هذا الخطاب الوطني وتزيد من حدة الانقسام المجتمعي: رابطة الزعماء التقليديين، ومراكز النقابات العمالية ومجموعات الشباب الوطنيين,حيث نلاحظ في هذا السياق أن الزعماء التقليديين، الذين قدموا دعمهم منذ بداية الأزمة لأطروحات السلطة؛ جميعهم من المناطق الجنوبية ويحملون فكرًا محليًا ذا أساس مناهض للأجانب، وحتى لو تجنبت هذه السلطات العرفية توجيه الاتهام المباشر للمجموعات التي تعيش في كوت ديفوار، فإنها تثير استياء المهاجرين، وتساهم في تعبئة القادة.[2]

يتطور أيضًا فكر أيديولوجي كلاسيكي، تدافع عنه بعض النقابات،التي تتبنى خطابًا بروليتاريًا مناهضًا بشدة للإمبريالية.إن فكرة الحرب من أجل السيطرة على الموارد تؤثر بعمق في أذهان العمال

[1]. **Ibid.**
[2].Ousmane Dembélé, **Op. Cil,** p.45.

ومجتمعات الفلاحين،والشباب الباحثين عن عمل لدرجة أن العداء الذي يظهرونه تجاه الدول المتهمة، ينزاح دون غموض تجاه مواطنيهمالمتواجدين في الكوت ديفوار، و تجاه الجماعات الشمالية الداعمة للتمرد.[1]إننا أمام خطاب تم إضفاء الطابع الرسمي عليه، وهو خطاب المعتدي الأجنبي على الوطن ووضعه موضع التنفيذ داخل النسيج المجتمعي من قبل مجموعات من الشباب الوطنيين الذين ينقلون فكرا قوميا قويا يهدف إلى تحرير الكوت ديفوار من الإمبريالية، أو تحرير الكوت ديفوار من سيطرة السكان الأجانب.

ومن الناحية العملية، فإن أحد جوانب هذه الوطنية لدى الشباب هو التعبئة التي يصعب السيطرة عليها، وتفسير الدعوة إلى المقاومة على أنه صراع وجودي بين من هم السكان الأصليين والأجانب، يمنحها قوة العنف الموجه ضد الأطراف المشاركة في النزاع.ويتجلى ذلك في التشدد غير المسبوق الذي تمارسه مجموعات من الشباب ضد بوركينا فاسو ومواطني غرب إفريقيا بشكل عام، سواء في المدن أو القرى أو على الطرق الريفية.إن تغيير الرؤية للآخر وسيطرة فكرة "نحن/هم"، جعلت جزء من السكان ينظرون لغيرهم (غير الإيفواريين والشماليين والبوركينابيين)، على أنهم معتدون على الوطن، هو بلا شك أحد أكثر العواقب ضررًا على الحياة المجتمعية الناجمة عن هذه التغييرات في المفاهيم.

يمكننا أن نتصور الكارثة الإنسانية التي تعيشها البلاد بسبب استمرار الأعمال العدائية، التي تؤدي إلى ظهور شعور وطني، ولكن من الصعب تقييم ما إذا كان هذا الشعور مشتركا بين جميع الطبقات الاجتماعية من أفراد وطوائف عرقية ودينية، أم أنه شعور يختلف من مجموعة إلى أخرى. خلال هذه الأزمة، لم يكن هناك رأي وسط من النوع السلمي المسموح به، أو رؤية أخرىتخفف من حدة الخطابات المتداولة على المستوى الرسمي أو المجتمعي، و كأن هذه الآراء تم التعبير عنها من طرف الأطراف المتناحرة بشكل كافٍ، و نجد هنا أن الصراعات الإفريقية تتسم باستقطاب الخطابات.

ارتبطت مسألة المجتمع الإيفواري في البداية بالهجرة، في سياق المنافسة على الأرض والاقتصاد في المدن والأرياف، وأصبحت مشكلة تنافس سياسي على خلفية المنافسة الثقافية، حيث تؤدي هذه الديناميكية إلى تعريف جنسية تحكمها قواعد المواطنة الأصلية التي تفكر بها المجموعات الجنوبية وممثلوها في السلطة.إن تطبيق هذه القواعد لا يضع مجتمعات الشمال والجنوب فحسب، بل يضع الفئات الاجتماعية الأخرى (الشباب، والأعراق المختلطة، والمثقفين...)، في قراءة مختلفة للمشاكل التي تُغذي العنف.

4. الانتخابات الرئاسية 2010

لقد تم حل جزء من الأزمة الإيفوارية، كما عُولجت قضية واتارا بموجب المادة 48 من الدستور الإيفواري، حيث تم تأكيد ترشيحه وكذلك ترشيح بيدييه الذي تجاوز بالفعل الحد الأدنى للسن المطلوب

[1]. **Ibid.**

للترشح في الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى ذلك تمت عملية التسجيل، وتمثلت في تسوية وضعية هوية أولئك الذين تمكنوا من التصويت دون أن تكون لديهم الوثائق الممكنة التي تسمح لهم بالحق في الوصول إلى مركز الاقتراع، وتم توزيع الشهادات التكميلية وشهادات الجنسية لمستحقيها، وذلك للحصول على الوثائق اللازمة للانتخابات المزمع إجراؤها.

بعد عدة تأجيلات، خاصة بسبب النزاعات على تسجيل الناخبين، جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية أخيرًا في 31 أكتوبر 2010 دون وقوع حوادث كبيرة، شارك فيها أربعة عشر مرشحًا وجميع الأحزاب السياسية المهمة في البلاد، وفي 28 نوفمبر2010 تمت الجولة الثانية بين غباغبو رئيس الدولة وقتهاوواتارا، حيث أعلن كلاهما الفوز بينما اعترفت اللجنة الانتخابية المستقلة (CEI) والمجتمع الدولي بفوز واتارا، وأعلن المجلس الدستوري الذي أبطل الأصوات في بعض المقاطعات الشمالية المعروفة بأنها مؤيدة لـ واتارا بفوز غباغبو، أدى كلا الرئيسين اليمين الدستورية خلال احتفالات منفصلة وقام كل منهما بتعيين حكومته الخاصة.[1]

كان لدى الكوت ديفوار بحكم الأمر الواقع إدارتان متوازيتان بينما كان رئيسا الدولتين يتقاتلان من أجل الشرعية والسلطة والوصول إلى موارد البلاد المالية، وكان المجتمع الدولي يحاول حل الوضع من خلال الوساطة. اندلعت أعمال العنف في الشوارع خاصة في أبيدجان والجزء الغربي من البلاد بعد أيام من أداء اليمين الدستورية في 16 ديسمبر 2010، وتم قمع مظاهرات مؤيدي واتارا من قبل قوات الأمن الموالية لغباغبو.

في فيفري 2011، بدأت قوات الدفاع والأمن التابعة لغباغبو بمهاجمة مواقع القوات المسلحة للقوات الجديدة (FAFN)التي تم استيعابها في جيش واتارا الجديد المسمى قوات الجمهورية الكوت ديفوار (FRCI)، بدأت غزو عدة مدن حتى تم إعلان تحرير أبيدجان في 6 ماي 2011، وكما دعت القوات المؤيدة لغباغبو الميليشيات من الوطنيين الشباب إلى مقاومة القوات الموالية لواتارا، بينما حصلت الأخيرة على دعم من ميليشياتها وكذلك من بعض المنشقين عن قوات الدفاع والأمن.

كان اعتقال الرئيس السابق لوران غباغبو في أبيدجان في 11 افريل 2011 بمثابة بداية عودة بطيئة إلى الهدوء، أولاً في أبيدجان ثم في بقية أنحاء البلاد،ومع ذلك، في مدينة أبيدجان، بدأت القوات الجمهورية الكوت ديفوار موجة من القمع العنيف بحثاً عن رجال الميليشيات المؤيدين لغباغبو مما تسبب في انتهاكات بعض المجموعات العرقية المحددة التي يُعتقد أنها دعمت غباغبو أو الأشخاص المشتبه في أنهم من رجال

[1] . Ley G. Ikpo, **Op. Cil,** p.259.

الميليشيات أو المخبرين، في نوفمبر 2011، تم تسليم غباغبو من أجل مثوله أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، حيث تمت محاكمته بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

تسببت الأزمة التي أعقبت الانتخابات في مقتل حوالي 3000 شخص، ورحيل حوالي 300000 لاجئ، ونزوح حوالي مليون شخص داخليًا، ارتكب أنصار كلا الجانبين العديد من عمليات الابتزاز. وجدت لجنة التحقيق الدولية أن القوات المسلحة الموالية لغباغبو والموالية لواتارا ارتكبت جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية في عام 2014، قدرت المفوضية أن هناك ما يقرب من 700000 شخص عديمي الجنسية في كوت ديفوار، وكان من بينهم مهاجرون وأطفالهم، وبعض الأيتام وسكان الحدود واللاجئون والمشردون، منذ عام 2002، تم تدمير العديد من سجلات الأحوال المدنية في المناطق الشمالية، في المناطق الجنوبية، يوجد نظام تسجيل مزدوج، حيث يتم أحيانًا تسجيل الأشخاص الذين يحملون أسماء شمالية في سجل مختلف عن السجل الرسمي، من ناحية أخرى، تفيد التقارير أيضا أنه عندما تم إعداد السجلات الانتخابية في عام 2010، تم تسجيل العديد من الأشخاص الذين لم يستوفوا معايير الأهلية للحصول على الجنسية الإيفوارية في الملفات الانتخابية بسبب الفساد تقود الإدارة الحالية خارطة طريق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحل هذه المشكلة: يتم إصدار الأحكام للأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية وإصدار شهادات الجنسية لأولئك الذين يطلبون الجنسية عن طريق الإعلان، بما في ذلك الأشخاص عديمي الجنسية. اعتبارًا من جوتن2018 تم إصدار 189 شهادة جنسية.

أ. تجمع الجمهوريين والديمقراطيين: التلاعب بالعرق والدين في الشمال

على الرغم من أنه تم استفزاز المشاعر القومية وكراهية الأجانب بشكل واضح والتلاعب بها من قبل بيدييه والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وغباغبو، إلا أنه من الممكن أيضًا اعتبار أن تجمع الجمهوريين الديمقراطيين، على الجانب الآخر، قد خلق الانقسامات العرقية والدينية وعززها من خلال طريقته في التعامل مع النزاع، وحسب وجهة نظرهم فقد تم استبعاد الحسن واتارا من السياسة لأنه شمالي ومسلم، وكانت استراتيجيتهم تتمثل في حشد دعم الإيفواريين في الشمال والمسلمين على وجه الخصوص من خلال إخبارهم بأنهم مستبعدون من قبل النخبة السياسية على أساس انتمائهم العرقي و دينهم.

ب. الانقسامات العرقية وهيمنة الباولي

الجانب الأكثر وضوحًا للنزاع العرقي يتمثل في التوترات بين الشمال والجنوب وهيمنة الجنوب على الشمال والتي غالبًا ما يتم تصويرها على أنها الأسباب الرئيسية للتمرد، ومع ذلك، فإن البعد الآخر للنزاع العرقي هو تاريخ التوترات العرقية في منطقة الغابات في غرب كوت ديفوار، وهو ما يمكن أن يساعد في تفسير ظهور المظهر المعادي للأجانب للجبهة الشعبية الإيفوارية.

أدى الاستحواذ الضخم على الأراضي من قبل الإيفواريين الشماليين والأجانب إلى نزاعات بين السكان المحليين والوافدين الجدد، والتي برزت إلى الواجهة عندما أصبحت الأراضي نادرة في معظم المجتمعات المحلية، حيث عاش السكان المحليون والمهاجرون معًا بسلام لعقود، وقد تراكم الإحباط بين السكان المحليين و المهاجرين على حكومة الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وتحيزها العرقي الملحوظ لصالح باولي والشماليين والأجانب، كان هذا الإحباط هو الذي تم استغلاله من طرف لوران غباغبو لبناء فكرته القومية.

في المجال السياسي؛ أدان النقاد أيضًا ما يعتبرونه هيمنة باولي في عهد هوفويت بوانيي، لكن كانت هذه الهيمنة معتدلة، وكان الرئيس حريصًا على الأقل على إعطاء الانطباع بوجود نظام شامل، مقارنة مع حكم بدييه التي أصبحت هيمنة باوليه أكثر وضوحا في عام 1999، حيث استبدل عددا من الموظفين المدنيين من أصل شمالي بأشخاص من مجموعة باولي، كمكافأة موعودة لنشطاء الحزب لحشد مجموعات دعم غير رسمية تسمى الدائرة الوطنية للبيدييه.

المبحث الثاني: رؤية تحليلية لنزاع في الكوت ديفوار

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل المسببة بصفى رئيسة لبروز النزاع، حيث يعتبر خطاب كراهية الأجانب للوصول إلى السلطة عامل رئيسي في بروز ثقافة نحن/ وهم في دولة كانت تعرف بالاستقرار والإزدهار الاقتصادي، كما أن بروز مشكلة حيازة الأراضي زاد من حدة التوتر بين السكان، وكان عامل أخر في احتقان المشاعر بين الإيفواريين، أن النزاعات المتكررة على حيازة الأراضي بين السكان المحليين والمهاجرين غير الإيفواريين يجب تحليلها في ضوء التغييرات المؤسسية في أعقاب الأزمة الاقتصادية، مع سياسات التعبئة التي إعتمدها القادة السياسيين، مما برز في الواجهة تساؤلات حول الهوية وكذا المواطنة، وكل هذه التوترات كانت كفيلة بإشعال فتيل النزاع.

المطلب الأول: المسببات الرئيسية في بروز النزاع في الكوت ديفوار

لكي نفهم الصورة الاجتماعية والسياسية لدائرة الاضطرابات في كوت ديفوار، يتعين علينا أن نقيم مشاعر كراهية الأجانب التي كانت السبب الجذري لهذا العنف الذي دام عدة سنوات، لقد أدى الخوف من الآخر إلى أمة منقسمة، وعدم استقرار سياسي، ومؤسسات ديمقراطية مغيبة، ولكن كيف تحول هذا الخوف إلى عنف؟ إن مشكلة كوت ديفوار مع كراهية الأجانب ليست مشكلة جديدة.

1. **بناء كراهية الأجانب: المشكلة مع البرجوازية الوطنية**

لعبت المواقف المعادية للأجانب دورًا رائدًا في تدهور السلام في الحياة السياسية واليومية للأمة، لقد تجلت سياسات الكراهية والحفاظ على الانقسامات العرقية في استياء عميق بين الأجانب والمواطنين، مما أدى إلى الانقسام المتوتر الذي أصاب الأمة بالشلل العنيف ودفعها إلى حرب أهلية.

وفي حالة كوت ديفوار، كما رأينا، أن القيادة كانت عاملاً رئيسياً في نشر مشاعر كراهية الأجانب في البلاد، وسوف نقوم بتحليل الأسباب المؤديةلمعادية للأجانب، و كيف أن القادة الأفارقة في فترة ما بعد الاستعمار، كانت أولوياتهم تكمن في الحفاظ على ثرواتهم المكتسبة حديثًا وسلطتهم السياسية على التنمية الوطنية الشاملة، وبأن هذه النخب الجديدة هي في الواقع العامل الأكثر ضررًا للأمة الإيفوارية.فقد نجح زعماء كوت ديفوار، في حماية ثرواتهم وسلطتهم السياسية من خلال دفع أجندات معادية للأجانب، الأمر الذي أثبت أن القيادة الخاطئة تلعب دوراً كبيراً في إحداث العنف الناجم عن كراهية الأجانب.

1.1 حيازة الأرضي و كراهية الأجانب

غالبًا ما يتم تعريف كراهية الأجانب على أنهاالخوف من الأخر، والتي يمكن أن تخلق في كثير من الأحيان بيئة من الشك والغيرة والاحتقان بين السكان الأصليين والآخرين أو الأجانب، بل إن كراهية الأجانب يمكن أن تنمو لتصبح ثقافة راسخة تستخدم لغة عنصرية ومهينة وأفعالا إقصائية، للحفاظ على الوضع الراهن، أو إنشاء وضع جديد.[1]

وكما تشرح جيمي بوردوJamie Bordeauفي كتابها "كراهية الأجانب: عنف الخوف والكراهيةXenophobia:the Violence of Fear and Hate، فإن هذا السلوك الغريب أصبح أكثر انتشارا في جميع أنحاء العالم بسبب العولمة، وتصر على أن "الهويات السكانية والثقافية للبلدان في كل قارة تتغير نتيجة للهجرة الجماعية"[2]، فمن المؤسف أن هناك زيادة في الاشتباكات العرقية أو العداء بين المجموعات، فإن هذه التغييرات في التركيبة المجتمعية تؤثر على الدول بشكل مختلف، فقد يراها البعض خطوة إيجابية أو يرحبون بهذا التنوع، لكن البعض الآخر قد يتحول نحو ثقافة كراهية الأجانب، وهذا يجعلنا نتساءل، ما الذي يجعل مجموعات معينة أكثر عرضة لكراهية الأجانب من غيرها.

إن الانتماء العرقي لا يؤدي تلقائيًا إلى كراهية الأجانب، في مقال لـ Elizabeth Cashdanالمعنون بـ Ethnocentrism and Xenophobia: A Cross Cultural Study، حاولت استخدم الأبحاث التي أجراها العديد من الأكاديميين لإثبات أن كراهية الأجانب تشمل ما هو أكثر من الانتماء العرقي، قد تكون من

[1]. Stephanie A. Kimou, **The Politics Of "Othering " : Will EthnicPolarizationDestroy Cote D'Ivoire** ?, Master, (Georgetown University WashingtonFaculty of The School of ContinuingStudies And of The GraduateSchool of Arts and Sciences, 2013), p.25.

[2]. Jamie Bordeau**, Xenophobia : The Violence of Fear and Hate**, (New York : RosenPublishing Group, 2010), .5.Consulté le 26/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=

خلال تجربة مشتركة مؤلمة من شأنها أن تدفع مجموعة معينة نحو مشاعر كراهية الأجانب، و هذا الطرح من شأنه أن يكون هو سبب تفاعل مجموعات معينة مع الأجانب بشكل مختلف عندما تمر دولة ما بتجربة أو حقبة مؤلمة مثل الحروب الأهلية أو الاعتداءات الخارجية، إلى جانب البيئة الاقتصادية والسياسية المتوترة، مما يؤدي إلى الشك بشكل مفرط وعدائي تجاه أولئك الذين يعتبرونهم غرباء، وتجعلهم يدافعون بشراسة عما تبقى لهم من أولئك الذين هم خارج دائرتهم.[1]

كما يمكن أن يرتبط العنف القائم على كراهية الأجانب، بمشاعر الامتياز التي تجعل السكان الأصليين يشعرون بحقهم في الوصول إلى الموارد الوطنية قبل الأجانب؛ هؤلاء الأجانب (من دول الجوار أو من سكان الكوت ديفوار)، الذي كان الطموح الرئيسي لهم هو رغبتهم في الانتقال سواء كان انتقالا طوعيا أو قسري بسبب الفرص الاقتصادية الأفضل، لكنهم أدركوا أنهم في موضع منافسة مع السكان الأصليين، الذين يريدون الفرص نفسها، لاعتقادهم أنهم يجب أن يكونوا في المرتبة الأولى للحصول على هذه الفرص، باعتبارهم السكان الأصليين للأرض، ولا يجب أن تكون هناك منافسة على حقوقهم، ولهذا السبب كان هناك عنف معادٍ و لا يزال سباقًا على الموارد الشحيحة وعلى ملكية الأراضي[2].

أن الهويات وتاريخ العداءات العرقية هي التي تميز المجتمع الإيفواري، لكن هذا الشعور المتنامي تجاه الأجانب كان نتيجة تراكمات على مر أجيال، كالنزاعات على الأراضي في منطقة الغابات التي غالباً ما يتم وصفها بالعداءات القديمة بين المجموعات العرقية، ومع ذلك، يرى جان بيير شوفو Jean-Pierre Chauveau، الذي درس مسألة الأراضي في غرب كوت ديفوار، أن النزاعات المتكررة على حيازة الأراضي بين السكان المحليين والمهاجرين غير الإيفواريين يجب تحليلها في ضوء التغييرات المؤسسية في أعقاب الأزمة الاقتصادية، ولضمان تأثير ونفوذ الدولة على السكان المحليين والمهاجرين يجب توفير ترتيبات مؤسسية مثل مؤسسة "الوصاية"*، كما تقوم هذه الأخيرة بتنظيم العلاقة بين السكان المحليين والمهاجرين وبين سكان الريف والحضر في ذات الوقت.[3]ومع الأزمة الاقتصادية أصبحت الترتيبات مؤسسية الوصاية التي كانت تضمن الاستقرار في السابق مهددة، ومن خلال هذه الترتيبات تشكلت الهوية للسكان الأجانب، الذين مُنحوا فرصة حيازة الأراضي، كما ساهمت الأزمة في منطقة الغابات في إبراز النجاح النسبي الذي حققه المهاجرون، ومنه تسليط الضوء على مسألة احتلال الأجانب للأراضي.

---

[1]. lizabethCashdan, **Ethnocentrism and Xenophobia: A Cross Cultural Study**, Current Anthropology 42, no. 5 (2001) : 760.

[2]. Stephanie A. Kimou,**op.cit**, p.28.

*مؤسسة الوصاية التقليدية ، تتضمن الدعم المالي والمساعدات ، وهي تنتقل من جيل إلى جيل ، كما تنظم العلاقة بين السكان الاصليين والأجانب.

[3]. Jean-Pierre Chauveau, **La Crise de la ruralité en Côte d'Ivoire forestière. Ethnicisation desTensions foncières, conflits entre générations et politique de libéralisation**, Presented atthe conference "**Identity and National Belonging in West Africa –Reflections on the Côted'Ivoire Crisis**", (Dakar : Nordic Africa Institute, 2003), p.108

على اعتبار أن مسألة الحق في الأرض واحدة من أكثر القضايا المتنازع عليها في السياسة الإيفوارية اليوم و قانون الأراضي الريفية، الذي أقرته حكومة بيدييه في عام 1998 والتي رحبت به المعارضة بنفس القدر، الذي يُقر بأحقية الإيفواريين المواطنين في ملكية الأراضي الريفية عملت هذه الآليات على دعم القانون التقليدي وتقويض القانون الرسمي، الذي ينص على أن "الأرض ملك لأولئك الذين يزرعونها" لقد نجح هذا النموذج في استغلال موارد الغابات في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكنه انهار على إثر التغيرات الهيكلية التي حدثت في العقود التالية.[1] وبالتالي، قامت المؤسسات غير الرسمية التي تدعمها الدولة بموازنة العلاقة بينالسكان الأصليين والسكان الأجانب مما يسمح بمزيد من الحقوق للسكان الأصليين، وفي أعقاب هذا القانون، اشتدت الصراعات في المناطق الريفية في غرب كوت ديفوار، مما أدى إلى إجلاء الآلاف من والبوركينابيين من جنوب غرب البلاد.[2]

إن من دفع الأمة نحو هذه المشاعر السائدة من كراهية الأجانب هم القادة الذين يعُتبرونالآباء المؤسسون للأمة؛ النخبة التي تولت السلطة بعد الاستقلال، وهم الذين يشكلون المشاعر العامة لدى المواطنين،وهم من يؤلبون المواطنين بعضهم ضد بعضبينما كان الناس يعانون أعقاب الانهيار الاقتصادي في الثمانينيات، كانت النخب الإيفوارية تبني قصورًا وكنائس، ومع تفشي البطالة وانخفاض الدخل، اضطر الشباب إلى التفكير في العود إلى الأرياف و العمل في الأرض، التي كانت بحلول منتصف الثمانينيات مملوكة ومستغلة بالكامل من قبل المهاجرين الذين استقروا في البلاد في ظل حملة بوانيي لفتح البلاد أمام العمالة المهاجرة[3]، وقد خلق هذا بيئة مليئة بالمنافسة والحقد، وحالة من الغيرة التي فشلت القيادة في معالجتها،وبدلًا من ذلك استخدمت النخب الإحباط العام كوسيلة للنشر أفكار معادية للأجانب، وبالتالي تتحايل على حقيقة أنهم يتحملون المسؤولية عن التفاوتات الاقتصادية بين المواطنين.[4]

2. استدامة استغلال الهوية

كان للنخب السياسية دور كبير في التوترات السياسية المتزايدة في تسعينيات القرن الماضي، وتجلى ذلك في النزاعات العنيفة حول المواطنة وحقوق الأراضي والأهلية، من خلال تسييس قضية الجنسية وتنامي مشاعر كراهية الأجانب لدى السكان في أعقاب الخطاب الإيفواري، إن تصور النزاع الإيفواري باعتباره نزاعا

[1].GuroAlmås**, Structural Adjustment andPoliticalLegitimacy, A Study of Economic Policies and Regime Breakdown in Côte d'Ivoire, 1981-2002**, Thesis for the Degree of Cand.Polit.Department of Political Science,(University of Oslo October 2005),p.73.

[2]. Jean-Pierre Chauveau, **The Land Question in Côte d'Ivoire : A Lesson in History**,Consulté le 28/12/2023 sur le lien suivant :http://hubrural.org/IMG/pdf/iied_dry_ip95english.pdf

[3]. Marisa O Ensor, **Paul Collier. Wars, Guns, and Votes : Democracy in Dangerous Places**, (New York : Harper Collins, 2009),Article in AfricanConflict and PeacebuildingReview,2011,p :161-163.

[4]. **Ibid.**

عرقياً لا يتعلق فقط بالاختلافات بين المواطنين والأجانب وبين الجنوبيين والشماليين، بل يرتبط كذلك بالتوترات المستمرة منذ جيل، بين مجموعات عرقية بعينها، لا سيما في منطقة الغابات.

كانت دولة الكوت ديفوار عبارة عن آلة سياسية أحادية التوجه السياسي، تتصف بإدارة تتعامل بالمحسوبية والتضامن العرقي، وكان من المهم بالنسبة للرئيس الأول فيليكس هوفويت بوانيي أن يضمن انتقال السلطة لشخص من مجموعته العرقية Baoulé، والأهم من ذلك بالنسبة لهنري كونان بيديه، خليفته، أن يستمر على هذا الإرث، كان على هذه المجموعات من النخب التأكد من أن السلطة والهيبة التي يحق لهم الحصول عليها، دون منافسة وبأي وسيلة، كما كان عليهم الحفاظ على هذه السلالة السياسية لعقود قادمة، وأصبح من الضروري شيطنة أولئك الذين اعتبروا أنهم يشكلون تهديدًا، وعندما ظهر منافس يمثل مجموعة أخرى من شمال البلاد، استغلت هذه النخب إحباطات الناس وحولتها إلى خوف من الآخر، مما أدى إلى ظهور حقبة من كراهية الأجانب التي تسيطر على الأمة حتى يومنا هذا.

إن النخب في العديد من الدول الأفريقية لما بعد الاستقلال تضر بشدة بالتنمية، وتزرع بذور الانقسامات داخل المجتمع الواحد، لأن القيادة الخاطئة لها تأثير في خلق بيئة معادية وتجنح دائما لممارسة للعنف، لاسيما إذا كان المجتمع يشبه المجتمع الإيفواري الذي يتميز بالتعدد والتنوع.

كما يمكن لطوائف السلطة السياسية، مثلما رأينا في فترة حكم بوانييه وبيدييه، أن تستغل ثقة شعبها، ومن خلال التلاعب بمخاوفهم وتظلماتهم، لتخلق انقسامات معادية للأجانب لتحقيق مكاسبها الشخصية والسياسية والاقتصادية، والتي يطلق عليها تسمية البرجوازية الوطنية التي نصبت نفسها طبقة النبلاء الأفارقة الذين تلقوا تعليمهم وتدربوا وترعرعوا على غرار المستعمر.[1]

هذه النخب هي في الأساس مجموعة من الأفراد الذين يرغبون في محاكاة البرجوازية الاستعمارية في الآداب والكلام والتأثير، حيث تبدأ البرجوازية الوطنية دائما كمعارضة متحمسة للعمل القسري، والعقاب البدني، وعدم المساواة في الأجور، وتقييد الحقوق السياسية.[2]كما رأينا في الفصل الثالث، فإن الرئيس الإيفواري هوفويت بوانيي، قبل أن يصبح حليفا للحكومة الفرنسية ما بعد الاستعمار ناضل بشدة من أجل إنهاء العمل القسري الذي فرضته حكومة فيشيVichy*في كوت ديفوار، وقد نصب نفسه منقذًا للشعب واستمد الكثير من دعمه العام من الإيفواريين الذين أرادوا رؤية الاستقلال عن الإدارة الاستعمارية، هذه هي

[1]. Frantz Fanon, **The Wretched of the Earth**, (New York : Grove Press, 1965), xliii.

[2] .Stephanie A. Kimou, **op.cit**, p.34.

*هو الاسم المتداول لنظام الدولة الفرنسية، التي تزعمها الماريشال فيليب بيتان خلال الحرب العالمية الثانية كانت طبيعة النظام سلطوية، كانت الدولة مستقلة رسميًا، لكنها تبنّت سياسة التواطؤ مع ألمانيا النازية التي احتلت أجزاءً في الشمال والغرب الفرنسيان، نوفمبر عام 1942، كانت باريس عاصمة الدولة ظاهريًا، لكن حكومة فيشي تأسست في مدينة فيشي، والواقعة ضمن المنطقة الحرّة غير المحتلة. بقيت حكومة فيشي مسؤولة عن الإدارة المدنية لفرنسا ومستعمراتها أيضًا.

الطريقة التي تؤسس بها البرجوازية الوطنية دعمًا دائما، إنهم المناضلون من أجل الحرية في الحقبة الاستعمارية، إنهم محل ثقة إلى حد الرضا الأعمى لأن وضعهم كمقاتلين ضد المستعمرين يتيح لهم الفرص لتحديد من سيكونون أعداء المستقبل.

وبدأت تتلاشى ببطء رغبتهم في حشد أممهم حول وعي وطني جديد يمثل التحرر من الاضطهاد الاستعماري، أمام هدف نهائي جديد يتمثل في استبدال الإدارة الاستعمارية، بإدارة محلية تمكنهم من الوصول إلى الثروات والسلطة السياسية الشاملة، بدأت النخبة في إدراك كيف أن وضعهم كمناضلين من أجل الحرية قوي، ويستخدمونه لتعزيز سيطرتهم على الموارد التي يعتقدون أنهم يستحقونها، لكن في الواقع هم موجهون نحو إساءة استخدام الجذب السياسي؛ من خلال اتخاذ قرارات تخدمهم بالدرجة الأولى، مثل تعديل الدستور ليعكس رغباتهم السياسية الخاصة.

فإن هذه النخب تنعم بكونها موضع ثقة واحترام، وتتطلعون إليهم، مما يعني أنهم قادرون على إخفاء دوافعهمالحقيقة،ولضمان حصولهم على دعم مستمر من الشعب، يبدأون في التأكيد على شعار "استبدال الأجانب"، للنظر إلى الفرنسيين أو الإنجليز أو البرتغاليين على أنهم نهاية حقبة حزينة لن تنتهي إلا بتوطين السكان الأصليينفي مناصبهم السابقة،إنهم يظهرون لشعبهم أن الوقت قد حان لكي تستعيد الأمة أرضها وثرواتها، ويلقون خطابات عاطفية حول الوحدة الوطنية والأخوة، ويسعدهم أن يروا البروليتاريا الحضرية، والجماهير العاطلة عن العمل، والحرفيين الصغار، يقفون مع هذا الموقف القومي[1].

يظهر النزاع العرقي عندما يرى القادة السياسيون أن مصلحتهم تكمن في تعزيز المشاعر العرقية.وفي الكوت ديفوار استخدم القادة الثلاثة بعد وفاة بوانييه، كل من بيدييه والجنرال جوي وغباغبو نسختهم من العقيدة الإيفوارية كاستراتيجية سياسية، في حين قام واتارا من تجمع الجمهوريين الديمقراطيينRDRبتعبئة بشكل شبه حصري على الهوية للحصول على الدعم من مجموعة كبيرة من مواطني شمال كوت ديفوار.[2]

وحتى نفهم الوضع في الكوت ديفوار، يتعين علينا تحليل السياسات العرقية منذ أوائل التسعينيات القرن الماضي، ومناقشة طبيعة الهوية العرقية، هل هي أمر مُعطى مسبقاً أم أنها ظاهرة سياسية قد تتغير وفق التغيرات الاجتماعية والسياسية، حيث نرى أن التعاطي مع مبدأ العقيدة الإيفوارية يختلف من مرحلة إلى أخرى، فلقد أصبحت عبارة عن نسخ تتغير بتغير البيئة المستعملة بها، وعلى حسب مصالح كل جهة.
في حين أن نسخة (العقيدة الإيفوارية) عند بيدييه، بنيت على هوية الأكان وعززتها، ونسختي غوي وغباغبو شملت المجموعات غير الأكان في الغرب، وخلقت انقسامًا بين "الجنوب" و"الشمال"، وكلاهما يضم مجموعات شديدة التنوع.

[1]. Frantz Fanon, **op.cit**, p p.101-103.
[2].GuroAlmås**, op.cit**, p. 54.

1.2 نسخة بدييه

كانت بمثابة حجة أيديولوجية للإطاحة بأقوى معارضيه، الحسن واتارا، من خلال بدء خطاب مناهض للأجانب، رغم أن هذا الخطاب تم استخدامه من طرف غباغبو والجبهة الشعبية الإيفوارية لأغراض سياسية في محاولتهم حرمان الأجانب من التصويت في انتخابات عام 1990، وبذلك استغل بيدييه إحدى قضايا التعبئة المحتملة التي يدعمها غباغبو، لقد خدمت العقيدة الإيفوارية عدة أغراض سياسية لبيدييه و عملت على إضفاء الشرعية لوصوله إلى السلطة وهيمنة مجموعة أكان على الحكومة.

2.2 نسخة غوي

انتقد الجنرال غوي، عند وصوله إلى السلطة، بعد الانقلاب العسكري في ديسمبر1999، بشدة الأيديولوجية الإيفوارية، وفساد حكومة سلفه، وأعلن عن "كنسهللمنزل"، الذي يتضمن استبدالا بعيد المدى في القطاعات الإستراتيجية مثل الجيش، والإدارة العامة.ولكن بعد بضعة أشهر فقط من توليه منصبه، تغيرت تكتيكاته، فقد استخدم بشكل متزايد لغة معادية للأجانب، ودون استخدامه لصريح لكلمة الإيفواريةIvoirité، لكنه التزم بالعديد من مبادئها مُخلف الوعوده السابقة بترك السياسة، وبدأ في تقديم نفسه كمرشح للرئاسة، وكان غوي هو الذي نظم استفتاء "و-أو" المادة 35 من الدستور الخاصة بأهلية المرشح الذي أدى إلى قصر الأهلية على أولئك الذين كان والداهم من كوت ديفوار، في نسخة غوي، لم تكن العقيدة الإيفوارية مشروع أكان، بل كانت من جانب بيدييه، وقد هاجم غوي، وهو نفسه من كرو، الهيمنة السياسية للأكان، وتحدث بقوة عن أهمية التخلي عن المصالح العرقية الضيقة لصالح المصلحة الوطنية، وكان ذلك ضروريًا، من أجل السماح لنفسه بأن يُنتخب رئيساً.

وهكذا كان مشروعه القومي أقل إقصائية (وأقل عرقية) من مشروع بيديه بقدر ما شمل جميع مجموعات الجزء الجنوبي من البلاد، ومع ذلك، فقد كانت سياسة إقصائية شديدة تجاه الأجانب وسكان شمال كوت ديفوار، مصرح إن الأجانب " ...يسيطرون على قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني"، وفي الوقت نفسه تم التشكيك في "الهوية الإيفوارية" لسكان الشمال، الذين يشار إليهم عادة باسم ديولا*، كما تم استخدام الدين أيضًا للاستبعاد، بالإضافة إلى سيطرة الأجانب على الاقتصاد، تم التحذير من أن المسلمين سيسيطرون على كوت ديفوار على اعتبار أنها دولة مسيحية تقليديًا[1].

إن تحول غوي المفاجئ من الإدانة الأخلاقية للعقيدة الإيفوارية إلى تبني نسخة مُعدلة، يوضح كيف كان يسعى لتحقيق مكاسب شخصية، ويحاول التحضير لوصوله إلى منصب الرئاسة، على ما يبدو كان هذا تفسير

[1]. **Ibid.**P.56.

*يشير ديولا في الواقع إلى مجموعة عرقية معينة، لكن المصطلح يستخدم على نطاق واسع كاسم شائع للعديد من المجموعات العرقية في شمال كوت ديفوار، والتي ترتبط تاريخيًا بمجموعات مالي وبوركينا فاسو وهي مسلمة تقليديًا

العديد من الإيفواريين، الذين أداروا ظهورهم وتخلوا عن الذي كان الكثير منهم يعلقون عليه آمالهم في إعادة ترتيب الأوضاع.

2.3 نسخة غباغبو

إن الإيديولوجية في الجبهة الإيفوارية الشعبية وعند غباغبو لها تاريخها الخاص الذي يعود إلى ما قبل أن يبدأ بيديه في استخدام مصطلحIvoirité، إن استخدام الخطاب والسياسات المعادية للأجانب من جانب FPI كان نتاج النضال ضد نظام الحزب الواحد PDCI عندما أرادت المعارضة حرمان السكان الأجانب (الموالين للحزب الواحد PDCI) من حقوقهم في التصويت1999.

أراد غباغبو أن يُنظر إليه على أنه الشخص الذي يدافع عن مصالح الإيفواريين العاديين في مواجهة نخبة الحزب الواحد والمصالح الأجنبية، سواء كانت المصالح "الاستعمارية الجديدة" الفرنسية أو المصالح "الإمبريالية الغربية" للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو مصالح دول غرب إفريقيا الأخرى ورعاياها المقيمين في كوت ديفوار.كانت حجتهم السياسية (غباغبو والجبهة الشعبية الإيفوارية)، لا تزال قومية مناهضة للإمبريالية.[1]

قبل الانتخابات الرئاسية عام 1995،اختار غباغبو التحالف مع الحسن واتارا في الجبهة الجمهورية لمواجهة سلطة بيديه والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وكان هذا تحولا جذريا إذ أنه تحالف مع الشخص الذي كان بالنسبة للكثيرين تجسيدًا للنفوذ الأجنبي في كوت ديفوار والذي كان هو نفسه يهاجمه، علاوة على أنه كان زعيم الحزب الاشتراكي.

الحركة الأوسع لليسار المتحالفة مع الحزب الجمهوري الذي كان ينظر إليه من قبل الكثيرين على أنه حزب "متطرف ليبرالي"، على الرغم من إدعائه (RDR)أنه ينتهج الوسطية في سياساته، وقد أدى اختيار غباغبو للتحالف مع واتارا إلى حدوث انقسام في اليسار الإيفواري، حيث شعر الكثيرون بخيبة أمل من حقيقة أن غباغبو قد تخلى عن حلفائه القدامى في الحركة (FPI) ولم يعد يُنظر إليه كزعيم لهم، وهكذا ساهمت هذه الخطوة التكتيكية من غباغبو في إعطاء السياسة الإيفوارية خصائص الصراع الشخصي على السلطة، أو ما يسمى بسياسة السياسيين؛ والتي تشير إلى الوضع الذي يهيمن فيه الصراع على السلطة بين السياسيين، معزولاً عن محتوى السياسة.[2]

مما سبق نجد أن هناك ازدواجية في المعاييرتم استعمالها، حيث أن الجبهة الشعبية الإيفوارية تتواجد مباشرة مع تجمع الجمهوريين من أجل الديمقراطية، والمعارضة الكلاسيكية، و المعارضة الإيديولوجية،

[1]. Jarret, Marie-France and François-Régis Mahieu, **La Côte d'Ivoire. De la déstabilisation à la Refondation,(**Paris: L'Harmattan,2002), p.18.Mahieu, François-Régis

[2]. GuroAlmås**,op.cit**, p. 57.

واليسار الثوري، لم تعد موجودة، و تصبح المعارضة؛ معارضة تكتيكية تخدم المصالح الشخصية.في هذا تحالف تكتيكي مع واتارا، دافع غباغبو بقوة عن حق واتارا في الترشح للانتخابات، وهاجم قانون الانتخابات ووصفه بأنه مناهض للحرية، وعنصري، ومعادٍ للأجانب، وخطير. ربما رأى غباغبو أن هذه هي فرصته الوحيدة للتعبئة ضد بيديبه، وكان الثمن هو دعم تجمع الجمهوريين الديمقراطيين في معركته ضد قانون الانتخابات الصادر في ديسمبر 1994 و دعم تشريعات أكثر شمولاً للأهلية والتصويت.

وفي هذا الصدد صرح غباغبو قائلا: " ... علينا أن نسمح للجميع بتقديم أنفسهم... لا يمكن أن يكون لدينا في كوت ديفوار مشاجرات ونزاعات وحروب أهلية لأن هناك من يريد أن يصبح رئيسا أو من يريد البقاء رئيسا"، ورغم تصريحه إلا أنه بمجرد وصوله إلى السلطة، استغل غباغبو الوضع الجديد وأدان مرة أخرى علنًا ترشيح واتارا، قائلا: " لقد صدمت من أن شخصًا كان يشغل منصب نائب رئيس البنك المركزي لدول غرب إفريقيا بصفته بوركينابي، و مسؤول في صندوق النقد الدولي بذات الصفة(بوركينابي)، يترشح هنا (الكوت ديفوار) ".[1]

من خلال ما تم تقديمه نجد أن معظم تحليلات السياسة العرقية في كوت ديفوار تقتصر على السياسات العرقية والقومية التي يقودها الأشخاص والأحزاب الموجودة في السلطة، وهم بيديبه وغوي و غباغبو، ولم يكن وتارا في معزل عن كل هذه السياسات، فقد استخدم هو وأنصاره الهوية كوسيلة لحشد الدعم السياسي، وبالتالي ساهموا في إضفاء الطابع العرقي على السياسة.

4.2 نسخة وتارا

تم تأسيس حزب تجمع الجمهوريين من أجل الديمقراطية(RDR)في الأصل على يد أنصار الحزب الديمقراطي الإيفواري (PDCI) الذين اختلفوا مع سياسات الحزب الاقتصادية وثقافته، وسرعان ما وجدوا مصدر دعمهم الرئيسي بين سكان المناطق الشمالية، وذلك استجابة للخطاب الإيفواري Ivoirité، والاستفادة من المشاعر المتزايدة في الشمال بشأن الإقصاء الاجتماعي والسياسي. اختار حزب (RDR) تركيز تعبئته السياسية على المجموعات التي كانت تميل إلى الشعور بأنها ضحية لهذه السياسات.

إن السخط والشعور بالإقصاء في الشمال وبين المهاجرين والمسلمين لم يكن سببه واتارا والـ (RDR)، ولكن عززهمافي وقت مبكر من عام 1992، حيث قبل عامين من انفصال (RDR) عن (PDCI) بدأ تداول

[1]. Marc Le Pape, **Chronologie politique de la Côte d'Ivoire, du coup d'état aux élections,** in Marc Le Pape and Claudine Vidal (eds.), **Côte d'Ivoire. L'Année terrible**, (Paris : Karthala, 2002), p .22Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id=l

"ميثاق الشمال الكبير"، الذي طالب بتمثيل سياسي أفضل للشمال، وتمكن واتارا من تحويل قدر كبير من هذا السخط إلى دعم له.[1]

وطالما تم استبعاد واتارا بموجب القانون كمرشح رئاسي، فإن قرار حزب تجمع الجمهوريين بمقاطعة الانتخابات لا ينبغي أن يكون مفاجئًا، طالما تم تأسيس الحزب بالفعل كوسيلة لتعزيز ترشيحه، على الرغم من أن واتارا، لم يؤكد أبدًا أنه أراد أن يطرح ترشحه،وربما اعتبر أن فرصة لعب دور الشهيدسيخدمه على المدى الطويل وكان الخيار الأفضل نظرًا لهيمنة الحزب الديمقراطي الاشتراكي على العملية الانتخابية، ويبدو أن واتارا مثلخصومه يفضل التركيز على سياسات الهوية بدل القضايا السياسية الأخرى، في الفترة التي سبقت انتخابات عام 1995، تبنى حزب (RDR) اللغة التحريضية لميثاق الشمال التي تتحدث بشكل عن هيمنة باوليBaoulé القبلية وإمكانية نشوب حرب أهلية.[2]

لقد استخدم جميع القادة ما بعد هوفويت بوانييالكوت ديفوار- وإن كان بنسخ مختلفة - كأداة لتحقيق مكاسبهم الشخصية والسياسية، وعلى الرغم من أن واتارا لم يستخدم العرقية بنفس الطريقة التي استخدمها خصومه، إلا أنه ركز على سياسات الهوية لتحقيق مكاسب خاصة به، وإذا حكمنا من خلال الاستراتيجيات السياسية للقادة السياسيين، فإن أهدافهم الأساسية كانت السلطة السياسية، وكان اللعب بالبطاقة العرقية إستراتيجية مفيدة لتحقيق هذه الغاية.

3. التسييس التاريخي للهوية و إضعاف مؤسسات الدولة

يُنظر إلى النزاع العرقي باعتباره نتيجة مشتركة للتسييس التاريخي للهوية، وإضعاف الدولة، واستغلال الهوية من قبل السياسيين في كوت ديفوار، حيث أدت هذه الاستراتيجيات إلى زعزعة استقرار البلاد، ولتحري سلامة التحليل نعود خطوة إلى الوراء ونتساءل كيف أصبح هذا التلاعب بالهوية ممكنًا.

1.3 التسييس التاريخي للهوية

لم تكن مؤسسات الدولة المركزية في كوت ديفوار بعد الاستقلال بشكل عام تحبذ تسييس الهوية، وحتى التسعينيات كان لدى البلاد معايير مواطنة شاملة، والتي من شأنها أن تضعف الأهمية السياسية للمعايير الثقافية، ومع ذلك فقد لعبت الهوية دورًا في التشكيل السياسي للبلاد، وكان للإدارة الاستعمارية دورا بارزا في إنشاء تسلسل هرمي بين المجموعات العرقية، حيث وضعت Agniوالمجموعات الغربية والوسطى الأخرى في الأعلى، فوق سينوفوSenoufoوديولا Dioula(الشمال)، و بيتي Bété والمجموعات الغربية

[1]. Francis Akindès, **The Roots of the Military-Political Crises in Côte d'Ivoire**. Uppsala:NordiskaAfrikainstitutet ?Research Report, 2004 nos. 128, p.18.

[2]. Richard C.Crook,**Winning Coalitions and Ethno-RegionalPolitics : The Failure of theOpposition in the 1990 and 1995 Elections in Côte d'Ivoire**, AfricanAffairs96, pp.215-24.

الأخرى في الأسفل[1]. إن هذا البناء الاستعماري ساهم في تقسيم البلاد بشكل كبير، حيث كان تشكيل اتحاد المزارعين الأفارقة الذي كان بوانيي رئيسًا له والذي كان رائدًا للحزب(PDCI)يحمل صبغة عرقية، وكأن هذا الاتحاد والحزب باوليBaoulé مما أدى إلى تعريف المجتمع الإيفواري بأنه مجتمع باوليBaoulé، و هذا يعني أن هذه المجموعة العرقية في مركز اهتمامات الدولة، و أصبحت مهيمنة اقتصاديًا على الرغم من أن بوانيي كان واعيًا للغاية بدمج ممثلي جميع المجموعات العرقية في النظام السياسي، وبالتالي احتواء النزاعات العرقية المفتوحة، إلا أن الانتماء العرقي لا يزال يلعب دورًا كبيراً في الإدارة السياسية، وبالتالي يحمل إمكانية التسييس.

3.2 **إضعاف مؤسسات الدولة؛**

أدت العولمة والاستجابة السياسية المحلية للتحرير الاقتصادي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وانخفاض شرعيتها، وهذا الضعف فتح المجال أمام رجال الأعمال العِرقيين الذين ساهموا بقدر كبير في تعبئة السياسات العرقية في كوت ديفوار في التسعينيات، في العقدين الأولين بعد الاستقلال،حيث حافظت النخبة السياسية على وضعها وأحكمت سيطرتها على السلطة، وساعدها في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والتوزيع الاقتصادي المناسب والظروف الخارجية المواتية، لكن تدهور الوضع مع الركود الاقتصادي والديون المتزايدة، إلى جانب الضغوط القوية من الخارج من أجل التحول إلى الديمقراطية، لم تعد الاستراتيجيات القديمة للحفاظ على السلطة صامدة،وقد تضاءلت بشكل كبير واحدة من أبسط وسائل سلطة الدولة، وهي الموارد والتي كانت تستخدم بشكل منهجي لشراء الدعم السياسي (شراء الذمم)، وبناءً على ذلك سعت النخبة السياسية إلى إيجاد طرق جديدة للحفاظ على سلطتهابما في ذلك زيادة الاستبداد والتدابير القمعية، وخير دليل السنوات المضطربة التي أحاطت بالانتقال إلى التعددية الحزبية في عهد بوانييه، وكذلك في رئاسة بيدييه.

كما لعبت العولمة والتحرير الاقتصادي دوراً كبير في إضعاف الدولة ومؤسساتها وذلك من خلال حرمانها من :[2]

النقطة الأولى: إمكانية الحفاظ على العقد الاجتماعي، من خلال تقليص دورها في الاقتصاد؛

النقطة الثانية: إمكانية قمع المعارضة، مع بقاء الدولة تتمتع بشرعية أقل وقوة وأقل قمعية ، فأصبح المجال مفتوحًا أمام رجال الأعمال العِرقيين.

---

[1]. GuroAlmås,**op.cit**, p.61.

[2].Bonnie Campbell, **Defining New Development Options and New Social Compromises in the Context of ReducedPolitical Space. Reflections on the Crisis in Côte d'Ivoire**, Presented at the conference "**Identity and National Belonging in West Africa,Reflections on the Côte d'Ivoire Crisis**",(Dakar : Nordic Africa Institute,2003),p.8.

إن تأثير تراجع الحيز السياسي للدولة بسبب برامج التحرير (الخوصصة)، التي تم تشجيعها من الخارج، وتصف المفارقة بأنه على الرغم من أن برامج التحرير أدت إلى انخفاض الأسعار الرسمية لمنتجي الكاكاو والبن إلى النصف بين عامي 1988 - 1989 و1989 - 1990، فإن النقاش السياسي لم يركز على هذا الأمر، بل ركز على من سيخلف هوفويت بواني .

لم تترك برامج التحرير الاقتصادي للسياسيين خيارًا كبيرًا في شؤون السياسة الاقتصادية، في حين تسببت طبيعة البرامج نفسها في عدم الرضا، وكان رد أصحاب السلطة هو إعادة توجيه النقاش السياسي إلى السياسة العرقية، مما فتح حيزا لتبادل الاتهامات في ما بين الأحزاب، بينما اتهم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (PDCI)الجبهة الشعبية الإيفوارية (FPI)بأنه حزب عرقي إقليمي يضع في اعتباره مصالح محلية ضيقة، كما صورت FPI الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار باعتباره غطاء لهيمنة المجموعة العرقية التابعة للرئيس، باوليهBaoulé.[1]

و جعلت ندرة الموارد النخبة السياسية تنتهج أسلوبا جديدا في التعامل مع المجموعات العرقية، بمنح امتيازات لمجموعات معينة لأنها لم تعد قادرة على تحمل تكاليف دعم سياسات الرعاية الاجتماعية العامة، وبالتالي فإن تناقص الموارد أدى إلى زيادة المحسوبية في كوت ديفوار، وقد فضل بيدييه بشكل متزايد مجموعته العرقية باولي - وفعل ذلك بطريقة أكثر وضوحًا مما فعل سلفه هوفويت، ويمكن تفسير ذلك على أنه استجابة لتناقص القدرة التوزيعية، فبعد حرمانه من إمكانية شراء الدعم، أو شراء الذمم من دائرة انتخابية على مستوى البلاد على غرار بوانييه، اختار التركيز على دائرة باولي الانتخابية، حتى يتسنى لهم الاستمرار في دعمه[2].

ويصف بيفرلي كروفورد Beverly Crawfordهذا المنطق قائلاً: " وفيما يتعلق بمؤسسات التمثيل في الديمقراطيات الجديدة أو الهشة حيث الموارد شحيحة وإرث الآلات العرقية لا يزال قائماقد يوفر شرط الدعم الانتخابي حافزًا أكبر لرواد الأعمال السياسيين لتوجيه نداءات متطرفة تعد بفوائد أكبر للمجموعة العرقية المستهدفة بدلاً من تقديم نداءات معتدلة لقطاع أوسع من السكان...".[3]

و منه نجد أن السياسات العرقية الممارسة من طرف أحد الفاعلين السياسيين تثير ردود أفعال عرقية من المعارضين، وهذا قد يُفسَّر لجوء بيدييه إلى العقيدة الإيفواريةلحاجته إلى مواجهة تحديات الاستراتيجيات القومية للجبهة الشعبية الإيفوارية(FPI)، لقد أجاب كل من غوي وغباغبو على خطاب العقيدة الإيفوارية

---

1. **Ibid**.
2. Beverly Crawford, **The Causes of Cultural Conflict: An InstitutionalApproach** , Crawford, Beverly and Ronnie Lipschutz (eds.),**The Myth of "Ethnic"Conflict: Politics, Economics, and "Cultural" Violence. Berkeley, California**, (New York :University of California, 1998),25.
3. **Ibid.**

الذي يزعمان أنه مشروع أكانيAkan من خلال تعزيز المشاعر العرقية في دوائرهما الانتخابية العرقية (ياكوباYacoubaوبيتيBété، وكلاهما من غربالكوت ديفوار)، أما لوتارافإن رده الاستراتيجي على القوميين والإقصائيين هو التركيز إلى أقصى حد على الجانب العرقي من خلال تصريحه أنا مستبعد لأنني شمالي مسلم، وبناء دعمه على صورة ضحية الاستبعاد وليس على برنامج سياسي.

4. أزمة الإدارة الريفية

خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أدت وفرة الموارد إلى ما يسمى بالاستبداد اللامركزي،[1] حيث اعتمد الحكم في المناطق الريفية على شبكة زبائنية من الوكلاء السياسيين أو الوسطاء بين السلطات المركزية وسكان الريف، سواء كانوا مسؤولين في الحزب أو زعماء تقليديين أو ممثلين عن المنظمات المقيمة* organization sresident التي نظمت السكان حسب الانتماء الثقافي، لقد نفذوا سياسات معلنة واستفادوا ماديًا وسياسيًا ورمزيًا من دورهم كوسطاء، وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي يعتمد على موقعهم في دولة الحزب الواحد، والذي يعتمد مرة أخرى على تمثيلهم المفترض في مجتمعهم[2]، لكن تمثيلهم في المجتمع اعتمد مرة أخرى على رأس المال الاجتماعي الذي يمتلكونه محليًا، كما اعتمد رأس مالهم الاجتماعي على قدرتهم على تعبئة موارد الدولة، وقد تم ضمان شرعية دائرة العملاء هذه من خلال إعادة توزيع الموارد الوفيرة الناتجة عن الاستغلال المتسارع لموارد الغابات.

ويرى شوفوChauveauكذلك أنه كان هناك "تسوية تاريخية" أدت إلى حل النزاعات حول الأرض وتنفيذ حقوق الأرض بين المجموعات المختلفة، وذلك مقابل ضمانات الأسعار والمبيعات، وكذلك سياسات التنمية الريفية بشكل عام، قدم سكان الريف الدعم الكامل لدولة الحزب الواحد ووكلائها، وكان أحد عناصر هذه التسوية يتعلق بشكل خاص بالمهاجرين، الذين استفادوا من الوصول المحمي إلى الأراضي في مقابل الدعم الانتخابي،كما شملت هذه التسوية شباب المناطق الريفية الذين استفادوا من التعليم ومساعدتهمعلى ترسيخ أنفسهم كمزارعين[3].

أدت الأزمة الاقتصادية بطبيعة الحال إلى أزمة نظام الحكم، حيث اعتمد النظام بشكل مباشر على الموارد الاقتصادية، ومع تضاؤل موارد الأراضي ومنه تضاؤل موارد الدولة، واجهت إعادة توزيع الموارد

---

[1]. Mahmood Mamdani, **Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of LateColonialism**, (Princeton, New Jersey : Princeton UniversityPress, 1996), Consulté le 30/12/2023 sur le lien suivant :https://books.google.dz/books?id

*يمكن أن تكون المنظمة المقيمة مجلسًا مقيمًا عالي التنظيم أو ناديًا اجتماعيًا بسيطًا، وهي عبارة عن مجموعة من المقيمين في مشروع ما يجتمعون معًا لتلبية الاحتياجات المشتركة وتحقيق أهداف محددة، يمكن للمنظمة المساعدة في :تحسين نوعية الحياة في مجال تطوير الإسكان،التخطيط لمستقبل المجتمع،حل مشاكل المجتمع

[2]. GuroAlmås**, op.cit**, p.75.

[3]. Jean-PierreChauveau, **La Crise de la ruralité en Côte d'Ivoire forestière. Ethnicisation desTensions fonciers, conflits entre générations et politique de libéralisation**,**op.cit.**, p.112.

السياسية والزراعية مقاومة محلية.ومع تضاؤل موارد الأراضي، بدأ السكان الأصليين يتساءلون عن مدى حماية الدولة لحقوق المهاجرين في الأرض، وخاصة أراضي مهاجري باوليBaoulé، حيث اتُهم كل من الرئيسين هوفويت وبيدييه بتفضيل مجموعتهم العرقية بشكل غير عادل، مما أدى إلى تقليل الموارد المخصصة لتوزيع.

دفع عملاء الدولة الفاعلين المحليين إلى اللعب بالورقة العرقية من أجل تأمين موقعهم الخاص، مما أدى إلى تقليص شرعيتهم، وبالتالي شرعية النظام السياسي برمته، إن أزمة الشرعية الناجمة عن تضاؤل الموارد العامة للتوزيع لم تؤدِّ إلى البحث عن بديل للنظام الزبائني، بل على العكس جاء التنافس السياسي على السيطرة على الموارد المتضائلة ليثير سياسات جهوية وعرقية حول مسألة المواطنة، ومع فقدان الدولة لشرعيتها على المستوى المحلي، لم يعد من الممكن أن يعتمد نجاح التدخلات العامة على التنازلات السياسية كما حدث في الستينيات والسبعينيات، واختارت الدولة بدلاً من ذلك إجراء إصلاحات تشريعية، يتم التفاوض عليها داخل الطبقة السياسية، وفي الفترة من 1989 إلى 1990، تم إطلاق خطة الأراضي الريفية، والتي كانت تهدف إلى تأمين الحقوق المنقولة أو المكتسبة وفقاً للعرف،في قانون الأراضي الريفية (القانون رقم 98-750 المؤرخ 23 ديسمبر 1998)،[1]وقد تم وضع القانون بعد وفاة بواني تحت ضغط النزاعات العنيفة على الأراضي، ليس فقط بين السكان الأصليين والمهاجرين غير الإيفواريين، ولكن أيضًا بين السكان الأصليين والمهاجرين الإيفواريين (مثل باولي في غرب الغابات).[2]

من الواضح أن إعداد هذا القانون أدى إلى مناورات سياسية متعددة لاستخدام الناخبين الريفيين في مناطق مختلفة من البلاد، كما تم تقديم القانون وفقًا للمصالح السياسية للأحزاب المختلفة وقاعدتها الإقليمية، باعتباره اعترافًا رسميًا بحقوق أصحاب العرف والزعماء التقليديين، أو على العكس من ذلك تجريدهم من حقوقهم لصالح الدولة.كما يتم تقديمه أيضًا بشكل بديل كقانون يحمي حقوق جميع الإيفواريين أوعلى العكس من ذلك، باعتبارهقانونًا مستوحى من عادات أكانAkan (تضم مجموعة أكان المجموعات العرقية في الشرق والوسط، ولا سيما مهاجري باولي في غرب الغابات)، أو حتى كقانون يحمي مصالح ممثلي النظام.

شهدت الثمانينيات حركة عودةكبيرة إلى الريف، وخاصة بين الشباب.وكان هؤلاء شباب الريف الذين درسوا أو حاولوا العمل في المدن، وقد عادوا بسبب الصعوبات في العثور على عمل في المدن،حتى الشباب الذين كان آباؤهم مهاجرين من المناطق الريفية إلى المدن عادوا إلى مناطقهم الأصلية لمحاولة إيجاد فرصة

[1]. Guro Almås**, op.cit**, p.77.
[2].Jean-Pierre Chauveau**op.cit**, p.144.

لهم، وكثيراً ما انتهى الأمر بهؤلاء الأشخاص إلى صراع مع السكان الأصليين، حتى مع عائلاتهم، الذين لم يكونوا مستعدين دائماً لبيع الأراضي لهم، وكثيراً ما فضلوا استئجار أو بيع الأراضي للمهاجرين.[1]

ويمكن تفسير هذه الأزمة في ضوء الحرمان، وقد تعرض الشباب الذين كانوا يعيشون في المدينة، وكانت لديهم تطلعات كبيرة للمستقبل، بخيبة أمل مزدوجة: أولا، البطالة، ثم حرمانهم من الوصول إلى الأراضي التي يفترض ترجع ملكيتها لأجدادهم عند عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، إن الإحباط الناتج عن هذا النوع من الفجوة بين التوقعات والواقع هو الذي أدى إلى العنف.

5. التعبئة الطلابية والحرب الأهلية

إن نزاع اليوم يمكن إرجاعه إلى ثقافة العنف التي تطورت في الوسط الطلابي في أوائل التسعينيات، في ظل ظروف التدهور الاجتماعي المفاجئ والنزاع الأيديولوجي والقمع السياسي، حيث أن غالبية نشطاء اتحاد الطلاب والمدارس في الكوت ديفوارFesciلم يتوقفوا عن ممارسة السياسة، فنجدهم اليوم في معظم الحركات السياسية، من القوات الجديدةFN، إلى تجمع الجمهوريين الديمقراطينRDR، والأهم في الوطنيين الشباب وحركات الميليشيات الموالية للحكومة الأخرى الصادرة مباشرة من Fesci.

صرح Yakouba Konaté،أحد الأكاديميين،قائلاإن الأزمة التي بدأت في سبتمبر 2002 كشفت عن الدور السياسي للشباب وخاصة طلاب الجامعات، فإنه ينظر للتمرد والقومية المتطرفة على أنهما جزء من ثقافة العنف السائدة في الجامعة منذ عام 1991.[2]تتألف قيادة التمرد والميليشيا إلى حد كبير من نشطاءFesciالسابقين، حيث أن سورو غيومSoro Guillaume، زعيمMPCIوالقوات الجديدةFN، كان رئيسًا لـ.Fesciمن 1995 إلى 1998، ثم خلفه بلي جوديBlé Goudé(رئيسا لـ Fesci من 1998 إلى 2001) الذي يرأس الآن مؤتمر الوطنيين الشباب، وتوري موسى زيغينTouré Moussa Zéguenالأمين العام لحركة الميليشيا، تجمع الوطنيين من أجل السلام (GPP) ... وهم كثر[3]

6. الإصلاح الاقتصادي

برنامج الخصخصة الذي تم إطلاقه في عام1990، قام بخصخصة حوالي 60 شركة مملوكة للدولة، ثم نحو 75٪ من القطاع العام من حيث حجم الأعمال والوظائف والقيمة المضافة، وشملت النقل، وتصنيع الأغذية، والاتصالات، والطاقة، والبنوك، والنشر، وشركات السياحة والأشغال العامة والتعدين.[4]

---

[1]. Guro Almås**, Ibid.**

[2]. Yacouba Konaté, **Les enfants de la balle. De la FESCI aux mouvements de patriotes**, Politique Africaine no. 89, 2003, P.49.

[3].Guro Almås**,op.cit**.82.

[4]. **Ibid.**83.

أثارت عمليات الخصخصة الكثير من الشك والادعاءات بالفساد والمحسوبية في عملية البيع وكانت المبيعات للشركات الفرنسية لا تحظى بشعبية، على الرغم من أن قطاع الكاكاو القطاع الاستراتيجي للاقتصاد الإيفواري، تهيمن عليه الشركات الأمريكية أو الأوروبية، إلا أن الفرنسيين هم المستهدفون بردود الفعل القومية، لان رمزية ملكية الشركات من قبل القوة الاستدمارية السابقة قوية، مما أثار مشاعر الكراهية للمستدمر، وسبب العداء تجاه الشركات الفرنسية لاستفادتهممن عمليات الخصخصة عندما كان واتارا رئيسًا للوزراء، والخصخصة السريعة للمياه والكهرباءثم أصبحت هذه الشركة رمزًا لفقدان السيطرة الوطنية على الخدمات الأساسية وبيعها من قبل شخص تم تحديده بوضوح فيالسياق السياسي،حيث تم بالفعل تنظيم حملة كبرى ضد الليبرالية المفرط بتحريض من بيديه).[1]

تم تحرير قطاع الكاكاو والبن تدريجياً خلال التسعينيات حتى التحرير الكامل في عام 1999 عندما تم تفكيك صندوق تثبيت الأسعارCaistab ، مماأدى إلى التخلي عن سياسات الدعم في عام 1989وإلى انخفاض الأسعار إلى النصف، وتسبب في زيادة الفقر في مناطق زراعة الكاكاو والبن، وهذا بدوره أدى إلى التوتر بين المجموعات العرقية، و زاد دخل مزارعي الكاكاو والبن بشكل مؤقت بعد تخفيض قيمة العملة في عام 1994، ولكن الأسعار انخفضت مرة أخرى في عام 1999، بالتزامن مع التفكيك النهائي لـ Caistab، وأدى تحرير القطاع أيضًا إلى الدمج بين تجار الكاكاو، بحيث أصبحت تهيمن ثلاث شركات معالجة كاكاو رئيسية على السوق وتقوم معًا بتحويل أكثر من 50٪ من محصول البلاد[2] .

قبل التفكيك النهائي لـ Caistab، ظهر احتكار القلة من الشركات، بالتحالف مع الشركات الأجنبية، والتي كانت مدعومة من قبل بيديه لمواجهة التهديد الذي يشكله التحرير على الدولة، مما أدى إلى زيادة سريعة في الفقر وعدم المساواة،حيث تقرر تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي بنسبة 50٪ في 11جانفي1994، كان من الواضح لمعظم المواطنين أن تخفيض قيمة العملة فرضته المؤسسات المالية الدولية. لقد تعافي الاقتصاد في السنوات التي أعقبت تخفيض قيمة العملة؛[3] فقد ارتفعت إيرادات التصدير، وتحسنت معدلات التبادل التجاري للبلاد بشكل كبير، وانخفض عجز الميزانية من 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى 6.5%في عام 1994 و1.8%. في عام 1998، على المدى القصير كان لانخفاض قيمة العملة بعض التأثير السلبي، خاصة في المناطق الحضرية، حيث تضاعفت أسعار المشتريات الأجنبية، مما أدى إلى ضغوط على الميزانية بالإضافة إلى زيادة الفقر في المدن، كما غادرت العمالة الرخيصة حيث انخفضت

[1]. Bruno Losch, **Libéralisation économique et crise politique en Côte d'Ivoire**, Critique Internationale2, N°.19, 2003.53.

[2]. International Cocoa Organization, Annual Raport(Landon :2003-2004),P.3. Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant :https://www.icco.org/wp-content/uploads/2019/06/anrep0304english.pdf

[3].Bruno Losch, **La Côte d'Ivoire en quête d'un nouveau projet national,** Politique africainen°.78,(2000):12

مداخليهم إلى النصف مع انخفاض قيمة العملة، إلى جانب الرحيل المفاجئ للفرنسيين، كفان لهذا آثار سلبية على الرفاهية الحضرية.[1]

لقد ارتفع الفقر في المناطق الحضرية بشكل معتبر أكثر من الفقر في المناطق الريفية في الثمانينات والتسعينات، في منتصف الثمانينات، كان الفقر في الأساس مشكلة ريفية، ثم أصبح من الصعب على الشباب المتخرجين من الجامعة العثور على وظائف في الخدمة المدنية حيث ارتفع عدد الخريجين بالتوازي مع التخفيضات في الخدمة المدنية، كما أن الفقر والبطالة والانخفاض العام في مستويات المعيشة أديا إلى الإحباط واليأس، وهذا أدى إلى العنف السياسي في كوت ديفوار، تم استغلال هذا الإحباط، الذي انقلب في البداية ضد الحزب الحاكم والمؤسسات المالية الدولية،وتحول ضد المهاجرين في البلاد .

7. استمالة الجيش وتسييسه

اعتمد بوانيي، وخليفته هنري كونان بيدييه بشكل كبير على العلاقات السياسية والعسكرية الوثيقة مع فرنسا لدرء التدخل العسكري، كما عمدوا إلى استراتيجيات أخرى لتقليل احتمالات الانقلاب العسكريتمثلتفي التلاعب العرقي والسياسي للجيش، واستمالة الضباط في دوائر الحكم السياسية والإدارية[2]. كان هوفويت بوانيي حريصًا على دمج الضباط العسكريين في آلية نظام الحزب الواحد، حيث كان أكثر من 30%من الذين يمارسون صلاحيات كبيرة في مناطقهم الإدارية أعضاء في الجيش؛وكان الهدف، بشكل أو بآخر، هو تقليل مخاطر التدخل العسكري وفي نفس السياق، فإن كبار ضباط الجيش الإيفواري كانوا يساومونالنظام في إدارة الاقتصاد وفي السياسة.[3]

كما تم منح الجيش حصة في النظام، من خلال جلب ضباط رفيعي المستوى إلى الحكومة في عام 1974، وكانت تدابير الاستقطاب الأخرى تتمثل في الحماية من التقشف. في الثمانينيات حظي الجيش بمعاملة جيدة اقتصاديًا، بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين ضباط عسكريين مسؤولين عن المؤسسات شبه الحكومية ومنحهم الفرصة، بل تم تشجيعهم، لإثراء أنفسهم بشكل غير قانوني، وعندما يصبح كبار الضباط غير جديرين بالثقة لسبب ما، يتم منحهم مناصب في الشركات المملوكة للدولة أو في البعثات الدبلوماسية لإبعادهم عن الخدمة الفعلية.[4]

---

[1]. GuroAlmås**, op.cit**.84.

[2].Boubacar N'Diaye,**Not A Miracle Afterall … Cote D'Ivoires Downfall:Flawed Civil-Military Relation And MissedOpportunities,** South African Journal of Military Studies33,n°,1, 2005 :96.

[3]. Claude Welch, Jr, **Civilian Control of the Military: Theory and Cases fromDeveloping Countries**, (Albany : State University of New York Press, 1976), p.324.Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant :https://books.google.cg/books?id

[4]. Boubacar N'Diaye, **op.cit**.97.

كان التفضيل العرقي للجيش مخططًا مثيرًا للقلق استخدمهالنظام لمنع الانقلابات.في السنوات الأولى من الاستقلال، استغل بوانييمؤامرة(لم يتم إثباتها) للإطاحة بنظامه، فأقدم على نزع السلاح للجيش، وإعادة تشكيل الجيش من جماعات عرقية بعينها، كما أنشأ ميليشيا قوية قوامها 3000 فرد يسيطر عليها الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (الحرس الرئاسي)، تتكون حصريًا من المجموعة العرقيةباوليBaoulé،التي ينتمي إليها الرئيس.[1]

من الواضح أن تأثير الاستراتيجيات التي نفذها نظام الحزب الواحد، والتي كانت إبقاء الكوت ديفوار بمنأى عن الانقلابات لما يقرب من أربعين عامًا، وكان لهذه الاستراتيجيات آثار وعواقب خطيرة على النظام السياسي ككل وعلى العلاقات المدنية العسكرية على وجه التحديد، وذلك لاعتمادها على حماية الحكومة الفرنسية، كما أدى الاستخدام المتكرر للجيش ضد المعارضة إلى تسييس الجيش، وأصبح يرى نفسه لاعبًا سياسيًا حقيقيًا، مما زاد من احتمالية تدخله في الساحة السياسية فقط لحسابه الخاص، ولمصالحه التجارية، وليس لإنقاذ النظام مرة أخرى.

أن إحدى السمات الثابتة للسياسة الإيفوارية منذ الاستقلال كانت استعداد رؤساء الدول المتعاقبين، باستخدام وسائل مختلفة كإضفاء الطابع السياسي على الأجهزة الأمنية، احترام مهنيتهاوذلك للحفاظ على السلطة، وهذه التجاوزات قوضت النظام السياسي وقسمت الجيش، وخلقت بيئة مواتية للانقلاب والتمرد، وتقليل احتمالات التوصل إلى حل الأزمة.

المطلب الثاني: : المواطنة وصنع السلام في كوت ديفوار

إن النزاع في الكوت ديفوار، الذي اندلع في أعقاب الحروب الأهلية الدموية في ليبيريا LiberiaوسيراليونSierra Leone والعنف السياسي الواسع النطاق في غينيا بيساوGuinée Bissau، يبتعد بشكل كبير عن أساليب الحرب والسلام الشائعة، إن النزاع في الكوت ديفوار كان لأسباب سياسية واضحة، لا يمكن اختزاله في طموحات أحد أمراء الحرب في سيراليون وليبيريا، فلم تكن الحروب الأهلية في هاتين الدولتين ناجمة عن سوء الحكم فحسب، بل أيضا عن طموحات في احتكار السلطة و جمع الثروة، ولم يأت السلام إلى هذه البلدان إلا بعد القبض على أمراء الحرب،[2] كما أن الحالة الإيفوارية لا تتناسب تماما مع الحجج الشائعة حول الاقتصاد السياسي للحرب والدول الفاشلة لتفسير الحروب الأهلية الأفريقية.[3] حيث تدور الحرب الإيفوارية حول مطالب المواطنة المتنازع عليها.[4]

---

[1].**Ibid.**

[2]. Abu Bakarr Bah,**Democrcy And Civil War : CitizenshipandPeacemaking In Cote D'Ivoire**,AfricanAffairs 109,n°,437,(2010) :597.

[3]. Paul Collier and Anke Hoeffler, **Greed and Grievance in Civil War,**(The World BankDevelopmentResearch Group :Policy researchworking paper,2000),p

[4]. Abu Bakarr Bah,**op.cit**.598.

بعد أكثر من أربع سنوات من الوساطة الدولية في كوت ديفوار، ظل السلام بعيد المنال بدا الإيفواريون متشككين في التدخل الدولي ومستعدين معالجة مشاكلهم الخاصة بأنفسهم فتوصلوا إلى صياغة اتفاق واغادوغو مع الحد الأدنى من مشاركة الوسطاء الدوليين، والأهم من ذلك أن الاتفاقية تناولت بشكل مباشر المظالم الأساسية المتعلقة بالمواطنة.[1]

تحمل الحالة الإيفوارية دروسًا مفيدة للتعامل مع النزاعات في إفريقيا، فهي تشير إلى المواطنة الفضفاضة ومخاطر سياسات الهوية في الديمقراطيات الإفريقية، ومن الواضح أن السياسة الديمقراطية تتطلب تعريفًا واضحًا للمواطنة، كما يكشف النزاع الإيفواري أيضًا عن أوجه قصور كبيرة في الطريقة التي يتم بها التحرك دوليًا، فعمليات السلام تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاعات الأفريقية، رغم أن قضية المواطنة كانت واضحة في الخطابات المحيطة بالنزاع وعملية السلام، إلا أن اتفاقيات الوساطة الدولية لم توليها الاهتمام الكافي.

ويُظهر هذا النزاع أن الاعتراف المبكر والتقدير العميق للظلم الأساسي أمر بالغ الأهمية لصياغة اتفاق سلام دائم، يشهد أيضًا على أهمية بناء آليات في اتفاق السلام لتصحيح المظالم الأساسية، وقد أثرت تفاصيل اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بوساطة دولية بشكل كبير على تقاسم السلطة، ووقف إطلاق النار، وطرائق الانتخابات على حساب إنشاء آلية لحل قضية المواطنة.

لقد تحولت المواطنة إلى مشكلة سياسية كبرى في النضال من أجل الديمقراطية بعد وفاة الرئيس فيليكس هوفويت بوانيي عام 1993، و لابد أن تتم معالجة هذه القضية في اتفاقيات السلام المتعاقبة، حيث تنظر إلى المواطنة كقضية سياسية واجتماعية متجذرة في البناء الاجتماعي للهوية الوطنية التي تطورت من الاستدمار والهجرة والعلاقات الثقافية التي تتحدى الحدود الوطنية.

للمواطنة أهمية في الديمقراطية الأفريقية تكمن في تفادي المخاطر الأمنية المتأتية من سياسات الغامضة حولها، وتعتبر العلاقة بين المواطنة وتطور عملية السلام الإيفوارية هي علاقة تكاملية حتمية، يساهم عدم إيلاء الاهتمام الكافي لها في انهيار اتفاقيات السلام المتعاقبة التي هندسها المجتمع الدولي. [2]

وبينما كان المجتمع الدولي على علم بمشكلة المواطنة، كما يتضح من العديد من التقارير، كانت اتفاقيات السلام في كثير من الأحيان صامتة بشأن هذا الموضوع، وحتى عندما تمّ تناول المواطنة في اتفاق لينـاس-ماركوسيLinas-Marcoussis، فقد تم التعامل معها إلى حد كبير على أنها مشكلة قانونية وإدارية،

---

[1]. **Ibid**.

[2]. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار(S/2004/697) ، الأمم المتحدة، نيويورك، 27 أوت 2004)، تم التصفح يوم 2024/01/03 على الرابط التالي:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/468/16/IMG/.pdf?

ولم يحدث ذلك في عملية السلام إلا عندما تمت معالجة هذه القضية بشكل مباشر من قبل الإيفواريين في اتفاق واغادوغو.

1. نشأة الحرب الأهلية: المواطنة والديمقراطية

تبرز قضية المواطنة في العديد من الحروب الأهلية المرتبطة بالنضال من أجل الديمقراطية في أفريقيا، كما يتضح من عمل محمود ممداني Mahmoud Mamdani حول إرث الحكم الاستدماري، من خلال دراسة طبيعة النزاعات الاستدمارية وما بعد الاستدمارية في أفريقيا، يوضح ممداني أن التمييز العنصري الإثني يشكل إنكاراً للمواطنة، ويتجلى هذا الواقع في انقسام الناس إلى مواطنين ورعايا، يدرس ممداني تجارب الأشخاص المقهورين والطرق التي يستعيدون بها مواطنتهم من خلال حركات المقاومة،[1] قام بيتر جيشيري Geschiere Peter بدراسة المواطنة من حيث المناقشات السياسية والاجتماعية حول السكان الأصليين، وينظر إلى المواطنة على أنها صراع لتأكيد الجذور المحلية في المسائل السياسية والاجتماعية واستبعاد الغرباء[2].

وتشير كلتا الدراستين إلى العلاقة المؤثرة بين المواطنة والنزاعات السياسية في أفريقيا والغموض المرتبط بالبناء الاجتماعي للمواطنة، حيث تتراوح مشاكل المواطنة بين الاستبعاد السياسي والنزاعات حول ملكية الأراضي وسياسات التكامل الوطني.[3]

المواطنة هي مصطلح يعبر على الانتماء الرسمي لدولة على أساس مبادئ حق الدم وحق الأرض وقوانين التجنيس، وهي تفترض وجود علاقة حقوق والتزامات بين الفرد والدولة، على الرغم من أن إجراءات تحديد المواطنة مفهومة من حيث المبدأ واعتبار المواطنين متساوين، إلا أنه في الواقع يمكن أن يكون كلا هذين الشرطين الأساسيين مشكلة في الدول المتعددة الأعراق التي لديها إرث من الدكتاتورية، والعديد من النزاعات المحيطة بالديمقراطية في أفريقيا يتم إثارتها من خلال المظالم المتعلقة بالتهميش العرقي على غرار النضال من أجل المواطنة في أجزاء أخرى من العالم، ويتجلى هذا الواقع المرير في النزاع الإيفواري.[4]

كانت الحرب الأهلية في كوت ديفوار نتاجًا للحكم الاستبدادي و لسياسات المواطنة الغامضة، وغرس العرقية في تكوين الأحزاب السياسية، بعد الاستقلال أصبح الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار(PDCI) ، بقيادة هوفويت بوانيي، الحزب الوحيد حتى عام 1990، وخلال الانتخابات المتعددة الأحزاب عام 1990،

---

[1]. MahmoodMamdani, **Citizen and Subject : Contemporary Africa and the Legacy of LateColonialism,** The Journal of Developing Areas 31, N°. 2 (1997) : 273-275Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant :https://www.jstor.org/stable/4192672?read-now=1&seq=1#page_scan_tab_contents

[2]. Abu Bakarr Bah, **op.cit**.600.

[3]. Daniel Hammett, Sara Dorman ,Making Nations, **CreatingStrangers: States and citizenship in Africa** (Amsterdam: Brill, 2007),p.11.Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant :https://books.google.bi/books?id=

[4]. Abu Bakarr Bah, **op.cit.601**.

سمحت سياسات المواطنة الغامضة للمهاجرين بالمشاركة في السياسة الإيفوارية وطمس الخط الفاصل بين الإيفواريين وغير الإيفواريين.[1]

وأصبح هذا فخًا قاتلًا للبلاد، حيث استغل السياسيون المشاعر العرقية والقومية في كوت ديفوار. هناك أكثر من ستين مجموعة عرقية مصنفة في خمس مجموعات ثقافية (أكان،كرو،ماندي الشمالية، ماندي الجنوبية، وغور) تتشابك في انقسام إقليمي قوي بين الشمال الذي يهيمن عليه المسلمون والجنوب الذي يهيمن عليه المسيحيون، ومما يزيد من حدة الفوارق الاقتصادية بين الجنوب الناجح نسبيا والشمال الفقير، هناك أعداد كبيرة من السكان المهاجرين وخاصة من البلدان الشمالية المجاورة الذين يتقاسمون ثقافات مماثلة مع شمال كوت ديفوار.

كان للعقيدة الإيفوارية تأثير بعيد المدى ومخيف على الإيفواريين وخاصة الشماليين، التي كانت بمعايير الجنوبيين الذين أرادوا تحديد الهوية الإيفوارية، كما تم إدخال العقيدة الإيفوارية إلى السياسة كاستراتيجية سياسية قومية شبه عرقية متنكرة في زي الوطنية، ويظل التمييز المثير للجدل بين الإيفواريين الأصليين والإيفواريين من أصول مهاجرة ينسج معًا المشاعر المعادية للأجانب والمعادية للشمال، وكان الهدف الضمني لهذه السياسة العرقية المثيرة للانقسام هو تهميش الشماليين، وجمعهم مع المهاجرين من بوركينا فاسو، مما يعني أنهم أيضًا أجانب أو في أفضل الأحوال إيفواريون من أصول مهاجرة. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على الإيفوارية من خلال الإصلاحات الانتخابية وسياسات تحديد الهوية الوطنية التي استبعدت ضمنيًا العديد من الإيفواريين من الشمال من الترشح للرئاسة وحرمهم من حقوق المواطنة.وفي عام 1994، دفع بيديه عبر الجمعية الوطنية التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار قانوناً يلزم المرشحين للرئاسة والسلطة التشريعية بإثبات أنهم وآباؤهم من أصل إيفواري، ثم دُمج هذا القانون في دستور 2000، وبموجب المادة 35 تم استبعاد الزعيم السياسي الشمالي واتارا، الذي يُزعم أن والده من بوركينا فاسو.

كما تسربت العقيدة الإيفوارية إلى مجالات أخرى من المجتمع الإيفواري، مثل الهوية الوطنية، وحيازة الأراضي، وسياسات التوظيف في القطاع العام، رفضت الحكومة إصدار شهادات الجنسية للعديد من الأشخاص من الشمال على أساس أنهم ليسوا إيفواريين لأنه لم يكن لديهم الحق في الحصول على الجنسية، أو وثائق تثبت أن والديهم كانوا من الكوت ديفوار، وبموجب سياسات تحديد الهوية التي تبنتها حكومة FPIفي عام 2001، كان يتعين على أي شخص يطلب وثيقة هوية إثبات جنسيته من خلال الحصول على بيان الأصل الصادر عن لجنة من قريته الأصلية، القدرة على إثبات مكانة الفرد باعتباره أحد السكان الأصليين لقرية الكوت ديفوار(المبحث الأول)، و المثير للجدل أنه تم اعتماد سياسات الجنسية على الرغم من أنه كان من

[1].**Ibid**.

الواضح أن الفجوات في سجلات المواليد ستجعل من الصعب تقديم أدلة وثائقية عن النسب، علاوة على ذلك، فإن إرث سياسات المواطنة الاستعمارية الفرنسية وتعريف بوانيي الفضفاض للمواطنة، والسيولة الثقافية في المناطق الحدودية، وتاريخ طويل من الهجرة الداخلية والتحضر، والعدد الهائل من المهاجرين من البلدان المجاورة، كل ذلك جعل السياسات غير واقعية، وتم ممارسة (بعد بوانييه) التهميش السياسي عليهم، لكنهم رأوا أنفسهم أيضًا ضحايا للتمييز الذي ترعاه الدولة في تطبيق قوانين الجنسية، وأصبح هذا الشعور بالحرمان غير المشروع من المواطنة حجر الأساس للاحتجاجات السياسية والحرب الأهلية، منذ بدايتها، كما أصبحت المواطنة الأصلية المبنية على مبدأ الإيفوارية المشكلة السياسية المركزية في دولة الكوت ديفوار.

و في جولة أخرى من جولات الاستبعاد السياسي، التي ترافقت مع كل الحكومات المتعاقبة على الكوت ديفوار، من حكومة بيدييه إلى انقلاب غوي وصولا إلى حكومة غباغبو، تم قمع الحريات السياسية وتوظيف العقيدة الإيفوارية بكل نسخها، وذلك للتشكيك في مواطنة وتارا وسكان الشمال عموماً، وذلك لأغراض سياسية بحتة، رغم رؤية غباغبو لأحقية سكان الشمال في المواطنة الشاملة التي لا تحرمهم من حقوقهم، ولكن يحاول التحايل والكيل بمكيالين عندما تقدم وتارا للسباق الانتخابي بحجج أنه مواطن مشكوك في أصله الذي يتعارض وقوانين الانتخابات الإيفوارية.

تحولت الأزمة السياسية إلى حرب أهلية بعد انقلاب 19سبتمبر 2002المصحوب بالتمرد، والذي أشعلت شرارته تقارير عن برنامج وشيك للتسريح القسري يُعتقد أنه جزء من حملة التطهير الإيفوارية ضد الشماليين، وبحلول نهاية عام 2002، فقدت الحكومة السيطرة على الشمال، في حين استمرت العداوة بين الشماليين والجنوبيين كما شاهدت البلاد اقتتال طائفي ومظاهرات سياسية عنيفة، وبحلول نهاية عام 2003 كان أكثر من 700.000شخص قد نزحوا وقُتل عدد لا يحصى من الأشخاص.[1]

وكما هو الحال مع معظم النزاعات في أفريقيا، فإن المظالم العرقية الحقيقية في كوت ديفوار كانت تُستبعد في كثير من الأحيان من البيانات الرسمية، وكان النضال من أجل إنهاء النزاع في الكوت ديفوار مقنعاً باعتباره نضالاً من أجل الديمقراطية، ومن خلال سعيهم للإطاحة بغباغبو وإجراء انتخابات شاملة، كان المتمردون يقاتلون لوقف تهميش الشماليين، حيث تم التحريض على التمرد بسبب عدم الرضا عن انتخابات عام 2000 التي وصفت بأنها ترجمةلمفهوم كراهية الأجانب وتجسيد للمعنى الحقيقي الكوت ديفوار للإيفواريين، أراد المتمردون ضمان حصول الشماليين على وثائق جنسيتهم والسماح لهم بالمشاركة على قدم

[1]. **Côte d'Ivoire: The War Is Not Yet Over**, International Crisis Group(ICG)AfricaReport No.72 (ICG, New York, 2003).

المساواة في السياسة، وكانت الديمقراطية بالنسبة لهم تعني الاعتراف الذي لا لبس فيه بمواطنتهم وحقوقهم المتساوية كمواطنين إيفواريين، وهذه المظالم المحيطة بالمواطنة على وجه التحديد هي التي شكلت العلاقة الحاسمة بين الديمقراطية والحرب الأهلية، والتي لم تحظَ بالاهتمام المناسب في اتفاقات السلام التي تم التوصل إليها بوساطة دولية.

2. وساطة السلام الدولية: إهمال المواطنة

قادت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)، والأمم المتحدة(UN)، والاتحاد الأفريقي(AU) وفرنسا، بوساطة السلام الدولية في كوت ديفوار، و اعتبرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة أن النزاع يمثل تهديداً أمنياً إقليمياً خطيراً، خاصة في ظل التكهنات حول التدخل الأجنبي، والأمن الهش في البلدان المجاورة، والمركزية الاقتصادية التي تتمتع بها كوت ديفوار .كما تعاملت فرنسا، التي لها مصالح اقتصادية وأمنية عميقة الجذور في كوت ديفوار، مع الأزمة بشكل عاجل، وشاركت بلدان أفريقية مثل توغو ومالي وأنغولا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا والسنغال وبوركينا فاسو في جهود الوساطة للسلام، رغم أن اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بوساطة دولية لم تحل النزاع، إلا أن التدخل الدولي نجح في احتوائه وتحسين الوضع الإنساني، لقد خلق فرصاً للحوار وأرسى الأساس لاتفاق واجادوجو.[1]

إن المكونات النموذجية لاتفاقيات السلام التي يتم التوصل إليها بوساطة دولية في النزاعات الأفريقية هي البنود المتعلقة بوقف إطلاق النار، وتقاسم السلطة، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، وإجراء الانتخابات، وبنجاح هذه الأخيرة ينجح عمليات السلام، وفي كوت ديفوار فشلت هذه الوصفة لأنها لم تول اهتماما كافيا للمواطنة، التي هي السبب الأساسي للحرب.

وباستثناء اتفاقية لينـاس-ماركوسي(الملحق رقم 3)، كانت الاتفاقيات التي تمت هندستها دوليا في كثير من الأحيانغامضة بشأن المواطنة، وبدلا من ذلك، ركزت على توزيع السلطة ونزع السلاح والانتخابات، فكانت النتائج النهائية هي اتفاقيات السلام الفاشلة.

ومع اندلاع القتال، اتخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا موقفاً استباقياً لإنهاء الصراع، عُقدت محادثات السلام على عجل في أكرا ولومي وباريس.وخلال مؤتمر باريس في جانفي 2003، وقع

[1] . Andreas Mehler, **Peace and power sharing in Africa : a not soobviousrelationship**,AfricanAffairs 108,n°. 432. (2009 : 453–73.

*. وأطراف الاتفاق هي الأحزاب السياسية الرئيسية (PDIC, RDR, FBI)، والجماعات المتمردة (MPCI, MJP, MPGC)، والاحزاب السياسية الصغير(حركة قوى المستقبل، و حزب العمال الإيفوري، و الاتحادمن أجل السلام في الكوت ديفوار، الاتحاد الديمقراطي والمواطن).

أطراف النزاع* على اتفاقية لينـاس-ماركوسي،إلا أنها قُوبلت بالرفض من خلال مظاهرات، اعتبرت حيلة فرنسية ضد الحكومة.[1]

حدد اتفاق لينـاس-ماركوسي قضايا النزاع ولكن صيغته للسلام كانت معيبة، حيث ركز الجزء الرئيسي من الاتفاق على توزيع السلطة بدلا من قضية المواطنة الأساسية، وتعامل بشكل جوهري فقط مع تشكيل حكومة المصالحة وطنيةGNRتتألف من ممثلين عن كل من الموقعين على الاتفاق ورئيس وزراء توافقي، وكانت المهمة الحاسمة لـ GNR إعادة هيكلة قوات الأمن وتنظيم انتخابات ذات مصداقية. وقد أوضح ملحق الاتفاق جدول أعمالGNR، الذي تضمن المواطنة، الانتخابية، وحيازة الأراضي، والإعلام، وحقوق الإنسان، والإصلاحات الاقتصادية، وبرنامج نزع السلاح. كما دعت إلى وقف إطلاق النار، والعفو، واستعادة سلطة الدولة.[2]

تبيّن من خلال نصوص الاتفاقية أنه لم يتمّ نقل مسألة المواطنة إلى ملحق الاتفاقية فحسب، بل تم التعامل معها أيضًا بطريقة مبسطة وربما خطيرة، اعترف اتفاق لينـاس-ماركوسي بقوانين الجنسية الإيفوارية لعامي 1961و1972 باعتبارها قوانين سخية وجيدة الصياغة، لكنه أشار إلى مشاكل في تطبيقها مما أدى إلى الحرمان غير المشروع من حقوق المواطنة. طُلب من الحكومة تبسيط تطبيق القوانين، وتعليق برنامج تحديد الهوية الخاص بها، وإنشاء لجنة وطنية لتحديد الهوية للإشراف على نظام جديد لتحديد الهوية.ولتخفيف مشكلة تحديد الهوية، دعا الاتفاق إلى القضاء على متطلبات تصريح الإقامة لمواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،وقد تطرقت الاتفاقية إلى مسألة المواطنة، ولكنها تعاملت معها باعتبارها مشكلة إدارية يمكن تصحيحها من خلال التطبيق السليم للقوانين القائمة، كما كان هناك تمييز صارخ في الامتيازات السياسية بين المواطنين الذين لديهم أصول عميقة الجذور في كوت ديفوار (أي الإيفواريين الأصليين) وأولئك الذين استقر أجدادهم في كوت ديفوار خلال الفترة الاستعمارية المتأخرة وما بعدها.[3]

فشلت الاتفاقية تحت وطأة المفاهيم المتضاربة للمواطنة، وأصرّت حكومة غباغبو على تعريف قانوني ضيق للمواطنة، و على سجلات مواليد رسمية، و على روابط أسلاف يمكن التحقق منها مع قرى الكوت ديفوار، في معالجة البناء الاجتماعي للمواطنة وتقديم حل سياسي للقضية، تعامل الشماليون معتلك البنود باستهجان لعدم مراعاتها للمفارقات في سجلات المواليد، و لأصول العديد من الإيفواريين.

ربط الشماليون الجنسية بمكان الميلاد (حق الأرض) والاستيطان لا يعود بالضرورة إلى عصر ما قبل الاستعمار، وهاجموا الأصلانية باعتبارها بناء قانونيا أو سياسيا غير واقعي في بلد تم إنشاؤه من الاستدمار

[1].Abu Bakarr Bah, **op.cit**.606.
[2].Conseil de sécurité, **Accord de Linas-Marcoussis,**Nations Unies S/2003/99,2003.Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant :https://onuci.unmissions.org/sites/default/files/n0436759-2.pdf
[3] .**Ibdi**.

الفرنسي،بالنسبة لهم كان التمييز بين السكان الأصليين والإيفواريين من أصول مهاجرة شكلاً من أشكال التمييز العرقي الذي ترعاه الدولة والذي ينتهك جنسيتهم ويضعهم بشكل خاطئ مع المهاجرين من البلدان الشمالية المجاورة لمجرد أنهم يشتركون في نفس الثقافات.

وفيما يتعلق بالأهلية للرئاسة، شكك اتفاق لينـاس-ماركوسي في صياغة دستور عام 2000، وأوصى الاتفاق بأن المرشح "يجب أن يكون لديه الجنسية الإيفوارية فقط وأن يكون له أب أو أم مولودة في الكوت ديفوار"، بدلاً من نص الواردة في المادة 35 من دستور عام 2000 التي تنص على أن المرشح "يجب أن يكون إيفواريًا بالولادة، ومولودًا لأبوين، من الكوت ديفوار بالولادة "، دعا الاتفاق إلى توضيح الشروط التي يمكن بموجبها إلغاء الجنسية الإيفوارية لتجنب الغموض في الأهلية للرئاسة.[1]وفي حين كان المقصود من ذلك التوفيق بين المفهومين المتباينين للمواطنة، فقد أدّى الاتفاق، عن غير قصد، إلى تقليص قضية المواطنة إلى مجرد نزاع على السلطة، كما فشل في معالجة الخلافات حول تعريف المواطنة وإثباتها، وأدى هذا إلى تبني كل طرف لتعريفاته الخاصة للمواطنة واختلفوا حول سجلات الميلاد وشهادات الجنسية، الأمر الذي جعل الاتفاق لا معنى له.

تعثر تشكيل حكومة المصالحة الوطنية على الرغم من تعيين سيدو ديارا رئيسًا للوزراء، حيث أدت الخلافات حول توزيع المناصب الوزارية وصلاحيات رئيس الوزراء إلى طريق مسدود في عملية السلام، مما أدى إلى إبرام اتفاقية جديدة وهي أكرا الثانيAccraوذلك في مارس 2003 ، الذي كان داعماً لإتفاقية لينـاس- ماركوسي، بل تعامل مع النزاع على أنه نزاع على السلطة، وكان هذا الاتفاق مجارياً لسلطة غباغبو، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة المصالحة الوطنية.في أعقاب اتفاق أكرا الثاني، عُقدت محادثات مباشرة بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار (FANCI) والقوات المسلحة للقوات الجديدة (FAFN) وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتعثر الاتفاق مع استمرار الاشتباكات العنيفة بين المعارضة وأنصار الحكومة، في حين سيطر المتمردون على الشمال، لنصل إلى مبادرة سلام جديدة، حيث اجتمع أطراف النزاع والزعماء من ستة عشر دولة أفريقية في أكرا في 2004 ووقعوا اتفاق أكرا الثالث. سعى الاجتماع إلى بذل جهود هائلة الضغط الإقليمي على الفصائل الإيفوارية لتنفيذ الاتفاقات السابقة.[2]

وقد تم حث غباغبو على تنفيذ بنود اتفاق لينـاس-ماركوسي بشأن أهلية الرئيس بحلول نهاية سبتمبر 2004، وفي المقابل تعهدت كافة الفصائل بدعم تبني الإصلاحات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية، كما تم إصدار مرسوم يحدد صلاحيات رئيس الوزراء وفقا للاتفاقية، والتزمت الأطراف المتحاربة بالبدء في نزع

[1]. Accord de Linas-Marcoussis, **Ibid.**
[2]. Abu Bakarr Bah, **op.cit**.608.

السلاح بحلول 15أكتوبر 2004، وذلك تماشيا مع بنود اتفاق لينـاس - ماركوسي واتفاقيتي غرانـد بسـام وياموسوكرو.[1]

بعد اتفاق أكرا الثالث، جاء اتفاق بريتوريا Pretoria في أفريل2005 الذي ركز على القضايا العسكرية والانتخابية، وكان محور العنصر العسكري هو نزع سلاح الميليشيات وحلها،و على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية في 2005، تليها انتخابات تشريعية، و تعديل تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة،لكن الزوال المتوقع للاتفاق كان واضحا في الفشل في الاتفاق على الأهلية للرئيس،رغم إعلان غباغبو في وقت لاحق أن أي مرشح ترشحه الأطراف الموقعة على الاتفاق سيكون مؤهلا لخوض الانتخابات الرئاسية،[2] إلا أن قضية المواطنة الأساسية ظلت دون حل.

3. اتفاقية واغادوغو2007 المحادثات المباشرة: طريق المواطنة إلى السلام

استمر العنف رغم سجالات الاتفاقيات، وتوقف نزع السلاح، وتم تأجيل الانتخابات إلى تاريخ غير محدد. وكان تنفيذ اتفاقيات السلام أمراً شاقاً على الحكومة، وأصبحت الوساطات الدولية لا طائل منها.

لقد تم التوصل إلى اتفاق واغادوغو Ouagadougou في مارس 2007بين الأطراف المتنازعة وهذه المرة دون وساطة دولية. قبل الاتفاقية كان هناك عاملان رئيسيان غيرا الحسابات السياسية في كوت ديفوار؛ أولاً: الشعور بالإرهاق من النزاع الذي كانت تداعياته كبيرة، وايضا وصول النخبة إلى حقيقة مفادها أن العمليات العسكرية لا طائل منها، وظهر ذلك في رغبة غباغبو بالحوار المباشر يجمع أطراف النزاع، وكان هناك قُبول بالمقترح. ثانياً؛ اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1721، الذي وسع بشكل كبير من سلطة رئيس الوزراء.

إن توفر كل هذه المعطيات و الشعور بالضعف، والإرهاق من الحرب، وعدم وجود طريق واضح لتحقيق النصر العسكري، وفّر أرضاً خصبة للتوصل إلى تسوية، فاستند اتفاق واغادوغو إلى الثقة المتبادلة المفترضة بين أطراف النزاع، وروح التسامح.

خرج اتفاق واغادوغو عن صيغة السلام التي تم وضعها في اتفاق لينـاس-ماركوسي وكان بمثابة تحول هائل في عملية السلام، على النقيض من جميع الاتفاقيات الأخرى. كان هذا الاتفاق بقيادة الإيفواريين، والأمر اللافت للانتباه هو أن الاتفاقية تناولت بشكل مباشر قضية المواطنة الأساسية.منذ البداية اعترف أطراف النزاع على أن تحديد هوية السكان الإيفواريين والأجانب الذين يعيشون في كوت ديفوار يشكل مصدر قلق

[1].**Ibdi**.609.
[2].Quatrième rapport intérimaire du Secrétaire général sur l'Opération des Nations Unies en Côte d'Ivoire(S/2005/186),2005..Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant :file:///C:/Users/Microsoft/Downloads/S_Agenda_5194-AR.pdf

كبير، و أن عدم وجود وثيقة هوية واضحة وموحدة ووثائق إدارية فردية تثبت هوية الأشخاص وجنسيتهم هو مصدر للنزاع.

ولحل مسألة المواطنة، اتفق الأطراف على تقديم أوراق اعتماد لجميع الإيفواريين الذين لم يكن لديهم وثائق سليمة وإنشاء نظام موثوق لتحديد الهوية، وبموجب الاتفاقية، تقوم المحاكم المتنقلة، التي يرأسها قاض، بإصدار شهادات ميلاد بديلة للأفراد المولودين في كوت ديفوار الذين لم يتم تسجيلهم مطلقًا في مكتب التسجيل،وإعادة تشكيل سجلات المواليد التي فقدت أو دمرت في مكاتب التسجيل، وإصدار وثائق هوية جديدة مضادة للتزوير للإيفواريين والأجانب، و إصدار تصاريح إقامة للأجانب، الذين لديهم شهادة ميلاد أو شهادة ميلاد بديلة، ووثيقة من قنصليتهم تثبت جنسيتهم، و سيحصل الإيفواريون على بطاقات الهوية الوطنية الجديدة الخاصة بهم من خلال عملية تحديد الهوية القياسية أو تحديد الهوية على أساس القائمة الانتخابية الجديدة التي ستكون من مسؤولية اللجنة الانتخابية المستقلة، بمساعدة المعهد الوطني للإحصاء ووكالة فنية متعاقدة، وينص الاتفاق على استخدام البيانات البيومترية لضمان دقة تحديد الهوية.

على الرغم من أن الاتفاق لم يحدد الجنسية الإيفوارية، إلا أنه وفّر آلية لحل شكاوى المواطنة الإيفوارية.تُعرّف المادتان 6 و7 من قانون الجنسية الحالي المواطن الإيفواري بأنه أي شخص مولود لوالد إيفواري واحد على الأقل أو شخص مولود في كوت ديفوار لأبوين مجهولين. كما أن هناك أحكاما لاكتساب الجنسية عن طريق التبني أو الزواج أو التجنس أو إعادة الإدماج.[1]

لقد كانت المعايير التقييدية للرئاسة التي خصت واتارا، وعدم التطبيق العملي لسياسات المواطنة في الكوت ديفوار عامل مؤثرا على الغالبية العظمى من الشماليين، و أن رفض إصدار شهادات الجنسية لهم كان مصدر قلق بالغ بشكل عام، وقد وفر اتفاق واغادوغو آلية لحل المشكلة، ومعالجة جذرية للتمييز بين الإيفواريين الأصليين والإيفواريين من أصول مهاجرة.

وقد تناول اتفاق واغادوغو القضايا العسكرية التي عطلت الاتفاقيات السابقة ووفر آلية للحوار المستمر، اتفق الطرفان على إعادة هيكلة القوات المسلحة وإقامة هيكل قيادة متكامل تحت القيادة المشتركة لرئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار ورئيس أركان القوات المسلحة الجديدة، وكانت القيادة المتكاملة مكلفة بنزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم وضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع، وتوفير الأمن. وتم الاتفاق على إزالة مناطق الثقة التي تحرسها قوات حفظ السلام الفرنسية والأممية، وتسهيل حرية الحركة في جميع أنحاء البلاد، وإعادة نشر الإدارة في الشمال.

[1].République de Côte d'Ivoire, **Loi No. 61-416 du 14 Décembre 1961 Portant Code de la Nationalité Ivoirienne**, modifiée par la loi No. 72-852 du 21 décembre 1972.

إن أحد العناصر الحاسمة في اتفاق السلام، والذي لم يرد ذكره في نص اتفاق واغادوغو، يتعلق بترتيب تقاسم السلطة بين غباغبو وسورو، رشح غباغبو سورو لمنصب رئيس الوزراء بعد وقت قصير من توقيع الاتفاق، ولم يرض هذا الترتيب الغرور السياسي للزعيمين فحسب، بل منحهما أيضًا تأثيرًا كبيرًا على المستقبل السياسي للبلاد .

و مما سبق نجد أنه على صناع القرار والنخب، والباحثين معرفة كيفية التعامل مع النزاعات التي تندلع نتيجة التحولات الديمقراطية، و من الواضح أن الاعتراف المبكر بالسبب الرئيسي للنزاع والتركيز المستمر على هذه القضية من شأنه أن يوفر فرصًا أفضل للسلام،إذ إن فشل اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها بوساطة دولية يرجع جزئيًا إلى إهمال قضية المواطنة الأساسية.

يُظهر النزاع الإيفواري الروابط الضمنية بين الديمقراطية والهوية والمواطنة، ويؤكد هذا الواقع الحاجة إلى الاعتراف بالمعاني الدقيقة للديمقراطية، وفي كثير من الأحيان يتم اختزال الديمقراطية في انتخابات ليبرالية متعددة الأحزاب، والتي تفترض أن الأفراد مواطنون لا تربطهم روابط عرقية، في كوت ديفوار كشف التحول الديمقراطي عن التضارب بين التمسك بالهوية وتغييب المواطنة.

إن الديمقراطية تتطلب دولة قومية، والتي يجب تعريفها ليس فقط من حيث الأرض ولكن أيضًا من حيث العضوية، لقد حولت قضية المواطنة التي تم تجاهلها إلى نزاع دموي، فكانت ضريبة التجاهل قاسية على المجتمع الإيفواري.

خاتمة الفصل

لم يحقق أي من قادة ما بعد هوفويت الثلاثة الشرعية السياسية اللازمة لإنشاء نظام سياسي يتسم بالاستقرار ، حيث كان سبب زعزعة الاستقرار السياسي في كوت ديفوار هو وفاة هوفويت، وذلك بالتوازي مع مشاكل اقتصادية خطيرة وتزايد الفقر. أن الانتعاش الاقتصادي الذي أعقب انخفاض قيمة الفرنك الأفريقي في عام 1994 قد منح بيدييه بعض الشرعية في السنوات الأولى من رئاسته، فقد أضعفته فضائح الفساد واتجاهات النمو السلبية منذ عام 1998، فضلاً عن إعتماده للعقيد الإيفوارية وأسس لمبدء المواطنين ضد غير المواطنين.

تمتع روبرت غي بشعبية في الأشهر التي أعقبت الانقلاب في ديسمبر 1999، لكنه خيب آمال الكثيرين لأنه لم يفي بوعوده بالانفصال عن العقيدة الإيفوارية، ووضع حد للفساد، وخلافا لوعوده ، قدم نفسه كمرشح للرئاسة.

كان غباغبو هو الأكثر نجاحاً في حشد الدعم السياسي لبرنامج سياسي قومي، لكن نزع شرعيته عن نفسه بسبب سياساته القوية المناهضة للأجانب والإيفواريين من الشمال، ولكن بقيامه بذلك، لم ينزع شرعيته عن نفسه في أعين أجزاء أخرى من السكان فحسب، بل أدى إلى تفاقم التوترات؛ لقد اختار أيضًا أن يبني دعمه بالكامل تقريبًا على السياسات القومية ورفض الحلفاء السياسيين السابقين في الحركة الديمقراطية.

أدت الخيارات السياسية لزعماء ما بعد هوفويت الثلاثة إلى جلب الهوية الوطنية إلى مقدمة المشهد السياسي، مما أدى إلى نزع الشرعية عن القادة أنفسهم والنظام السياسي بأكمله في نظر المستبعدين، لكنه أدى أيضًا إلى تحويل النقاش السياسي بعيدًا عن القضايا السياسية الأخرى القضايا ذات الأهمية الكبرى للسكان، مثل التنمية الاقتصادية و الحد من الفقر والفساد، وهو تطور قد يزيد من نزع الشرعية عن النظام السياسي فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، اختار الحسن أوتارا، رابع شخصية سياسية رئيسية في البلاد ، نفس التركيز السياسي وإن كان من موقف مختلف.

الخـــــــاتمة

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ" قضايا الهوية وإشكالية المواطنة في الدول الإفريقية حالة الكوت ديفوار" ، أردنا أن نعالج قضايا الهوية وعلاقتها ببناء المواطنة، حيث تبرز لنا المفاهيم المختلفة مدى تعقيد الموضوع. لقد أثبتت العديد من الحالات أهمية الهوية في الحياة السياسية للبلد، وكجزء من تحليلنا، استخدمنا عدة نظريات ساعدتنا إلى حد ما في تحليل الموضوع.

بالرغم من أن التعددية لا تعتبر مشكلة في حد ذاتها ، بل إنه ربما يتيح فرصا لإثراء المجتمع إلا أن السياسات التي تتبعها الأنظمة السياسية هي التي تخلق ما يعرف بالوعي، بالتنوعبمعنى أن ينظر الفرد إلى نفسه باعتباره ينتمي أولا إلى دين أو جماعة أثنية أو لغة معينة ومن ثم فهو يتعامل مع الآخرين باعتبارهم مختلفين عنه، حيث يسمو ولاؤه لتلك الانتماءات الضيقة على ولائه للدولة التي ينتمي إليها وللوطن.

تندرج تلك الانتماءات ضمن مفهوم المواطنة التي كان يُنظر إليها قبل القرن الماضي،على أنها انتماء إلى ثقافة واحدة في مجتمع واحد،أي بمعنى الاندماج في قومية يتشارك أفرادها اللغة ذاتها والذاكرة التاريخية نفسها،ثم توسع هذا المفهوم في العصر الحديث ليشمل منظومة الحقوق والحريات التي ينالها مواطنون مختلفو الهوية في الدول الديمقراطية.لا يستعمل اليوم تعبير المواطنة لوصف العضوية في منظمة رسمية، بل لوصف الوضع الذي يحدد من حيث المضمون بواسطة الحقوق والواجبات والمشاركة السياسية التي هي نواة المواطنة لمواطني الدولة.

منذ منتصف التسعينيات للقرن الماضي تقريبًا، بدأت تنفجر النزاعات الداخلية وظهرت الانقسامات حول المسائل التي تتعلق بالهوية و المواطنة، ومن ثم بدأ يظهر تحوّل جديد في الشعارات السياسية، والمفاهيم الأكاديمية وأصبحت مادة جديدة للجدل السياسي والنقاش الأكاديمي، فالسلطة السياسية المركزية للدولة، والتي كانت فيما سبق فاعلاً أساسيًا في مرحلة بناء الدولة، وصاحبة المبادرة والتوجيه والتحكم في مستقبل البلاد، صارت هذه السلطة خاصة بعد الانقسامات العرقية والوعي التعددي، أقرب إلى الحكم في الاختلافات وتركزت مهمتها في تمكين التفاعلات والمجموعات المحلية أو إقليمية من تحقيق مصالحها.

تعيدنا الهوية دائمًا إلى وعي الانتماء إلى مجتمع معيّن، فتعيين الانتماء سواء كان عرقيا أو دينيا أو أثني، هذا يعني تصنيف المجتمع، وهذا الانتماء يكشف لنا عن اختلاف الآخر.إن التفاعل بين الأفراد

الذين ينتمون إلى نفس المجموعة العرقية أو نفس الدين يسمح لهم بالتماهي مع هذه الجماعة الدينية أو العرقية ويميزهم عن الآخرين.

تنطوي مسألة الهوية على التمييز في اللغة أو الدين أو العرق أو الإثنية أو المنطقة الجغرافية(الإقليم)، داخل نفس البلد أو بين بلدين أو أكثر.وفي أفريقيا يظل التعاطي مع قضايا الهوية واحدا من أهم العوامل التي تساهم في تفتيت القارة،حيث نرى أن غالبية البلدان الأفريقية لديها مواطنين غير متجانسين، وهذا التباين يؤدي أحيانا إلى نزاع من أجل الدفاع عن الهوية التسليم بالتعددية والتنوع بداية بناء المواطنة وبناء الدولة وتجاوز المقاربات العرقية والجغرافية التي لا تخدم مشروع بناء الدولة. بل تعطله. وهو المنظور الذي يبدو أن الزعماء السياسيين يتعمدون إسقاطه من أجنداتهم.

في حقبة ما بعد الاستقلال، قام الزعماء الأفارقة باعتماد إستراتيجية"فرق تسد"حيث اعتمدوا على الروابط البدائية كأساس للتضامن والاحتفاظ بالسلطات السياسية، بدلاً من إدارة التنوّع وتحويله إلى مصدر قوة وفرصة للتنمية.أصبح التنوع بمثابة كعب أخيل للتكامل داخل الدولة،ولم يكن ذلك صدفة، بل كان جزءا من إستراتيجيات البقاء للنخبة للتمسك بالسلطة، التي كانت ولا تزال مركزية. و في جميع أنحاء أفريقياروجت النخبة الحاكمة للانتماءات العرقية والدينية والمجموعات الأخرى كأساس للولاء السياسي

فإن مشكلة الهوية في أفريقيا تأتي من استبعاد المواطنين من الحياة السياسية، ونتيجة لذلك يتزايد العنف والتنافس، مما يجبر السكان على التشكيك في هويتهم وهوية الآخرين، وبعد هذا التشكيك، يصاب جزء من المجتمع بالإحباط و الرفض، مما يجعل المجموعات المستبعدة إلى السعي لإسماع صوتها من خلال الهوية السياسية والعرقية والدينية والإقليمية،ومن ثم فإن النزاعات، سواء كانت مسلحة أم لا، يمكن أن تغيّر مصير أمة.

أدى نشر الرؤية المبنية على الهوية، من قبل النخبة الحاكمة في أفريقيا إلى تشويه وتراجع الدولة، وبدلاً من الحكومة الموجهة للشعب والتي ترتكز على التعددية الحزبية، انتقلت الدولة نحو نظام الحزب الواحد، وبالتالي أصبحت نسخة طبق الأصل من الدولة الاستدمارية التي تم الإطاحة بها، وتتسم هذه الدول بالاستبداد البيروقراطي، والمحسوبية، والفساد. فكان رد الفعل على شخصنة الدولة هو بروز سيكولوجية المقاومة من قبل أولئك الذين طالهم الاستبعاد والتهميش.

كما خلقت سياسات الهوية في الدول الأفريقية أزمة المواطنة حيث تم استخدامها كعامل إقصائي، في حين أن بناء الدولة يستلزم مفهوما اندماجيا غير مفرق لمنع أفراد محددين من مناصب

سياسية، مثل ما حدث مع الحسن واتارا من بين السياسيين الذين وجدوا أنفسهم مستبعدين من مناصبهم أو محرومين من الجنسية بسبب حجج تبدو واهية حول أصول أسلافهم.

نشأت معظم النزاعات داخل الدول من القومية العرقية التي تستهدف مقاومة الإمبريالية المحلية. لقد كانت تكلفة النزاعات باهظة، بدءا باستنزاف الموارد البشرية اللازمة للتنمية، وإعاقة فرص التنمية، وصولا إلى نظام دولة هش غير قادر على القيام بوظائفه الدولتية، وقدرت التقديرات العالمية للوفيات المرتبطة بالنزاع بين عامي 1960 و2005 بنحو 6.6 مليون شخص، من بين هذا العدد، شكلت أفريقيا 1.6 مليون أي 24% من عدد سكانها.

من أجل تحليل تعقيد مسألة الهوية الإيفوارية بشكل أفضل ، يجب أن نأخذ في الاعتبار كلاً من الماضي الجماعي لهذه الهويات، أي حقبة ما قبل الاستدمار، وفترة الاستدمار، وما بعده، حيث لا يمكننا تجاهل هويات ما قبل الاستدمار التي شكلت المجتمع الإيفواري في صورته الحالية، وهو ما اضطرنا إلى دراسة تاريخ كوت ديفوار من بدايات تشكل المجتمع الإيفواري إلى ما بعد الاستقلال 1960، وبالتالي، يمكننا أن نستنتج أن جذور التوترات في كوت ديفوار تكمن في عوامل داخلية وخارجية، مما يقودنا إلى القول أن فترة الاستدمار، والركود الاقتصادي والبرامج التي تفرضها المؤسسات الدولية هي أيضا عوامل مهمة في بروز الأزمة الإيفوارية.

في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الإيفواري مزدهرًا، كانت المزارع الكبيرة في الجنوب والصناعة تستدعي العمالة الأجنبية من بوركينا فاسو ومالي والسكان من شمال كوت ديفوار (سينوفو، مالينكي، ويسمى عادة ديولا)، مع مرور الوقت، استقر هؤلاء العمال والمهاجرون بشكل جماعي في الكوت ديفوار مع عائلاتهم. ولكن بحلول الأزمة وتراجع الاقتصاد أصبح يُنظر للأجانب على أنهم سبب كل المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، وهم سبب تفشي ظاهرة البطالة لأن الأجانب احتكروا سوق العمل، واستولوا على الأراضي الزراعية، متجاهلين بذلك مساهمة هذه القوى العاملة في ازدهار اقتصاديات كوت ديفوار، وتم طرد آلاف الفلاحين من الأراضي التي زرعوها لأجيال من خلال قانون الأراضي 1998 القاضي باحتفاظ بحق ملكية الأرض للمواطنين الإيفواريين الأصليين فقط.

عند النظر إلى مراحل حكم التي تعاقبت على دولة الكوت ديفوار وما ترتب عليها من نتائج، نجد أن الكوت ديفوار خسرت أكثر مما كسبت على جميع المستويات، على المستوى السياسي، أدى النظام الاستبدادي الذي أنتهجه بوانيي، وأحادية الحزب إلى قمع الأحزاب الأخرى والمعارضة، ومنع المواطنين من التعبير عن توجهاتهم. لقد ترك بوانيي وراءه مشكلة خلافته، وهي خلافة صعبت إدارتها، حيث أصبح استغلال الهوية المحجوبة في عهده عنصرا مدمرا للبلاد.

لقد وجدت كوت ديفوار نفسها في طريق مسدود منذ عدة سنوات حيث تختلط مسألة الهوية بالحالة السياسية وحتى الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم ضمان التوازن السياسي من خلال الكاريزما الشخصية التي كان يتمتع بها الرئيس هوفويت وقدرته السياسية على التغلب على التناقضات الداخلية، وكانت التفردات العرقية أو الإقليمية أيضًا حجة تم طرحها لتبرير مزايا الحزب الواحد، لأن النظام المتعدد الأحزاب يتزامن مع تعدد المجموعات العرقية والخصوصيات الإقليمية، وكان من الضروري تجنب إضعاف الأمة التي تُنشأ، وبسبب تفاقم هذه الخصوصيات تم قمع المطالب الأولى للتعددية الحزبية بشدة.

لقد تغيّر الوضع في التسعينيات حيث شهدت كوت ديفوار تحولا في، من النظام الأحادي إلى نظام متعدد الأحزاب، ومنذ ذلك الحين، غيرت رؤية الشخصيات السياسية مصير البلاد إلى الأبد، لتأتي العقيدة الإيفوارية، هذا المفهوم الثقافي المعزز للخصوصية الإيفوارية، والذي استخدمه رؤساء المتعاقبين على الحكم في تنافسهم على السلطة، وبالفعل ،ومن ثم فإن هذه الخصوصية استبعدت جزءًا من السكان المهاجرين الذين لا يُنظر إليهم على أنهم مواطنون إيفواريون أصليون، حيث تؤسس العقيدة الإيفوارية تسلسلًا هرميًا اجتماعيًا على أساس أصل المواطن،كما أنها تُطور العداء تجاه الأجانب والإيفواريين من خلفيات مهاجرة.وما دامت أيديولوجية الإقصاء هذه قائمة في كوت ديفوار، فإن احترام الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في هذا البلد يبدو مستحيلاً.

كما أدت العوامل السياسية مع عجز في الشرعية والحكم، وعوامل اقتصادية واجتماعية،و انتهاج الخطاب القومي العرقي الذي تستخدمه وسائل الإعلام إلى غرس كراهية الأجانب، وأدى الكساد الاقتصادي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية وكان لذلك آثار سلبية على الأمن المجتمعي، مما أدى إلى فقدان الثقة والمصداقية، وانخفاض الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وإفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحولت الأزمة إلى نزاع عسكري أدى إلى تقسيم البلاد إلى قسمين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، مع سيطرة الشمال على قوات الحركة الوطنية لكوت ديفوار المدعومةمن دول مجاورة بدعم خارجي، أما التحركات في الغرب فيقوم بها المرتزقة والجماعات المسلحة القادمة من ليبيريا.

من الواضح أن العوامل السياسية، التي يتم طرحها في أغلب الأحيان، مهمة، سواء من حيث عدم شرعية السلطات القائمة، أو اختفاء التسويات الاجتماعية والسياسية، أو الخلافات بين القادة للوصول إلى السلطة، أو المواطنة المتحللة والمواطنة التقييدية.

يمكن أن يكون للحرب غرض سياسي، وهو الحصول على السلطة بالقوة، ويزداد خطر نشوب نزاع عندما يشكك السياسيون في الحلول الوسط ويعتمدون على العشائر أو الفصائل أو أعراق معينة، حيث تفضل الهوية أو المجتمع أو المرجعيات القبلية أو العرقية أو العشائرية منطق التجزئة، كما يحدث السلوك العدواني في ظروف سياسية معينة؛ غياب حكم القانون، وغياب سيادة الدولة، وفي غياب مبادئ الديمقراطية،وفي الحالة الإيفوارية قاد النزاع على السلطة بين القوى السياسية الثلاث الكبرى ، في غياب القواعد الديمقراطية وبسبب تدابير شخصية فيما يتعلق بقانون الجنسية والدستور، ونزع الشرعية عن السلطة، وسلسلة من الإحباطات، والافتقار إلى التسوية الاجتماعية والسياسية،إلى حرب أهلية عنيفة أدت إلى حالة من لا أمن بين أفراد المجتمع.

لقد اعتمد الزعماء السياسيون الرئيسيون على التلاعب السياسي والعرقي للبقاء في السلطة على الرغم من تضاؤل الشرعية،ثم تبلورت الإحباطات الاجتماعية في شكل ردود أفعال عرقية أو معادية للأجانب.

وفي بداية عام 2003، تمت إدارة الأزمة من خلال اتفاقيات ماركوسي جانفي2003، التي تم التوصل إليها على عجل، ثم اتفاقات أكرا،حيث حاولت كلا الاتفاقيتين بصعوبة التوصل إلى تسوية مقبولة لدى مختلف الأطراف، من خلال تقاسم عادل للحقائب الوزارية والتشكيك في قوانين الأراضي وقانون الجنسية.

إن البعد السياسي للهوية يمكن أن يكون العنصر الأقوى أمام الأبعاد الأخرى المكونة للهوية، وذلك منوط بقدرة الدولة على التعبئة السياسية وفرض المشـــروع السياسي على المجتمـــع فتكون صفة المواطنة هي أساس الهوية.

يشكل التوقيع على اتفاق واغادوغو السياسي حدثا هاما بالنسبة لكوت ديفوار، من أجل الخروج الدائم من الأزمة، وهو يمثل أول اتفاق داخلي بين الإيفواريين، والذي ركز على النقاط التالية:

- اتخاذ تدابير تخفف من حدة التوتر الناجمة عنتحديد هوية السكان الإيفواريين والأجانب الذين يعيشون في كوت ديفوار، والتي تشكل مصدر قلق كبير، فضلا عن عدم وجود وثائق إدارية تثبت هوية الأفراد وجنسيتهم، وهذه تعتبر مصدرا للنزاع.
- وحرصا على تحقيق السلام الدائم والتطبيع السياسي والمؤسسي في كوت ديفوار، في أقرب وقت ممكن، أكدت أطراف الحوار المباشر مجددا التزامها بالتحضير، في نهاية عملية تحديد الهوية، لإجراء انتخابات رئاسية مفتوحة وديمقراطية وشفافة، وفقا للاتفاقيات السابقة.

- اعتماد آلية خاصة لإعادة هيكلة وتأسيس الجيش، وذلك لتحديد الإطار العام لتنظيم وتكوين وتشغيل قوات الدفاع والأمن الجديدة.وبناء على ذلك، قرر الطرفان المضي قدما في توحيد القوتين الموجودتين من خلال إنشاء هيكلة عملياتية متكاملة.
- استعادة سلطة الدولة وإعادة نشر الإدارة وجميع الخدمات العامة في جميع أنحاء الإقليم، و إزالة منطقة الثقة أو المنطقة العازلة وإنشاء نقاط المراقبة.

أهم النتائج والاستنتاجات: توصلنا من خلال بحثنا إلى عدة نتائج من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة

إن اعتماد الخطاب المُسيّس للهوية يؤثر على البناء الاجتماعي و المواطنة؛ حيث أدى النزاع على السلطة، استغلال المنطق المجتمعي من طرف الفاعلون السياسيون كأداة رئيسية لتعبئة الناخبين، كما أن العقيدة الإيفوارية التي دافع عنها الرئيس السابق هنري كونان بيديه، والوطنية التي لوح بها الوطنيون الشباب التابعون للوران غباغبو، وتمرد غيوم سورو، تعكس تماما تحول الهوية الوطنية نحو القومية العرقية، وفي هذا السياق، أصبحت سياسات تحديد هوية السكان المختلفة موقعًا متميزًا للنزاع، تدعمها المصالح السياسية.

كما نرى أن الجنسية الإيفوارية تنقسم في معناها بين قانون الجنسية الوضعي الذي حددته دولة كوت ديفوار وفقا لمبادئ الجمهورية، والشعور الشعبي بالهوية الذي تهيمن عليه رؤية قومية وعرقية، هذه الرؤية العرقية للجنسية هي نتيجة، من ناحية، لعدم تعميم القواعد الرسمية بشكل كاف، ومن ناحية أخرى، لاستغلال الهويات في النقاش السياسي الإيفواري،حيث نجد أن الهدف من الجنسية الإيفوارية، كما يحددها القانون، هو بناء هوية جماعية فوقية تتجاوز الخصوصيات الثقافية للمجتمع الإيفواري وترسيخ حقوق متساوية لجميع المواطنين أمام القانون مهما كانت أصولهم، ويبدو أن ما حدث عكس ذلك، حيث تم استغلال الهوية لتقويض المواطنة لجزء من السكان، على أساس أنهم منقوص المواطنة أو الأهلية، وهذا ما رأينها في استبعاد حسن وتارا من السباق الانتخابي، كما أنه من المهم بالنسبة لدولة كوت ديفوار أن تعمل على تعزيز رؤية أكثر شمولاً للجنسيةوبهذا ستتمكن من بناء سيادة القانون الحقيقية.

لو تم أستخدم العقيدة الإيفوارية بشكل جيد، لكان من الممكن أن يعزز التماسك الوطني، ولكن التلاعب السياسي الذي تعرض له المفهوم، أدى إلى انزلاق الأوضاع نحو منعرج خطير، أدخل البلاد في أزمة انتماء، كما أدى إلى تقويض المواطنة لجزء من السكان، حيث شجع تشابك الشعوب في

كـوت ديفـوار على التلاعبـات السياسـية،وقد تـم اسـتغلال المعارضـة المتعـددة (الشـمال/الجنوب، المسيحيون/المسـلمون، الأجانـب/الإيفواريون) إلى أقصـى حـد، وبالتـالي يمكننـا أن نسـتنتج أن الهويـة الإيفوارية قد تم التلاعب بها لأغراض سياسية.

وما تم استنتاجه من بحثنا هو مشاركة القادة السياسيين في تفاقم مسألة الهوية،لقد تمكنا من إثبات أنه من خلال الخطب والإجراءات التي يتخذونها، يعمل السياسيون الإيفواريون على إحياء التوترات التي تكون خلفياتها مبنية على الاختلاف في الهوية وهذا بدوره يؤدي إلى التصادم والتشكيك في مواطنة جزء من السكان.

نفترض جدلا أن بناء الدولة يعتمد على الانتقال السلس للديمقراطية مع مراعاة الخصوصية الإفريقية؛ على اعتبار أن الديمقراطية تعزز التنمية الشاملة (اقتصادية ،اجتماعية وسياسية)، لكن هـذه ليسـت الوسـيلة التي يحقـق بهـا الشـعب الاسـتقرار السياسـي أو الاقتصـادي حيـث يمكـن لهـذه الديمقراطية أن تعمل بشكل جيد في دولة، وقد لا تعطي نفس النتائج في دولة أخرى، حيث لا يقتصر نجاح إقامة نظام سياسي في الدولة ما على الديمقراطية والانتقال السلس لها،بل هناك عوامل معينة تلعب دوراً حاسماً في هذه العملية، مع مراعاة الاختلاف والتعدد في المجتمعات الإفريقية.

كيف يمكن لبلد مثل الكوت ديفوار،أن تتمكن من تجربة أهوال الحرب، بعد أن سجلت طفرة اقتصادية؟ وكان الاستقرار السياسي والاقتصادي سمتها، و مع وجود نظام التعددية الحزبية والذي من شأنه أن يسمح للبلاد بأن تكون أكثر ديمقراطية، قد أغرق البلاد في الحرب، وهذا ما عايشته دول أخرى فيما يتعلق بالنزاعات المختلفة التي ضربت بعض الكيانات الأفريقية، ليبيريا، فضلا عن سيراليون.

وهـذا يحيلنـا للقـول أن لا وجـود لديمقراطيـة حقيقيـة للأفارقـة عمومـا ودولـة الكـوت ديفـوار خصوصا، وهذا ما يجعلنا ننفي ارتباط بناء الدولة بالانتقال الديمقراطي، حيث كانت الديمقراطية التي حلمت بها مختلف الطبقات السياسية، فاشلة تماما في معظم دول القارة.

لقد فشلت كوت ديفوار مرة أخرى في دمج الديمقراطية في مجتمعها، وبالتالي، ليست طريقة الانتقال هي المسؤولة على بناء الأمم، أو الوصول إلى الديمقراطية، وعليه فإن الديمقراطية ليست محرك السلام، وقد نجح هذا الأسلوب في بعض البلدان، لكنه يظل بمثابة المدينة الفاضلة بالنسبة لدول أخرى.

كما أن فساد الأنظمة السياسية الإفريقية يعتبر عاملا رئيسيا في تأجيج النزاعات ذات الطبيعة الهوياتية، وذلك من خلال نقاط أساسية: أولها، تأثيرات الفساد في العملية الديمقراطية، وقدرته على

تقويض التحول الديمقراطي في بلدان كثيرة، ومن طريق التأثير في العملية الانتخابية والأحزاب السياسية والصحافة وجمعيات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى بروز العنف المصاحب للعمليات الانتخابية؛ وثانيها، تأثير الفساد في الاستقرار السياسي، وكيف يزيد إمكان الانفراد بالسلطة، ودعم الحركات المسلحة وضرب الاستقرار؛ وثالثها، تأثير الفساد في حقوق الإنسان وتقويض المواطنة في تلك البلدان، وكيفية إعاقته بناء هندسة سياسية واجتماعية حقيقية في المنطقة يكون محورها الإنسان ؛ كما يؤدي الفساد السياسي إلى استغلال القادة، للاختلافات والتعدد كورقة سياسية لتعبئة السكان بعضهم ضد بعض، دون الأخذ بعين الاعتبار ما ينجر عنه من نزاعات وحروب بينية.

كما تُظهر علاقة البعد الإثني مع بروز النزاع السياسي، المتأتية من فعالية السياسات المعتمدة لتعاطي مع قضايا الهوية، حيث يمكن القول أن علاقة الهوية الإثنية والنزاع القائم على مطالب سياسية، هي علاقة فعل ورد الفعل بين القادة السياسيين والنخب، دون مراعاة المصلحة العامة لشعب الإيفواري، من خلال التعبئة الشعبية وذلك عن طريق سياسات تم اعتماده من طرف السياسيين من أهمها استغلال الهويات العرقية التي بدأت في التسعينيات من القرن الماضي، تجسدت من خلال ثلاث عمليات متميزة، ولكنها مترابطة وهي:

استغلال الهويات العرقية من خلال الكلمات والخطاب بشكل عام، أظهرنا هنا كيف وضعت نخب الدولة أسس الانقسام بين السكان الأصليين (الشمال والجنوب) من ناحية؛ومن ناحية أخرى بين المواطنين وغير المواطنين الإيفواريين و المهاجرين)،وهكذا، تمكنت النخب السياسية، من خلال الخطاب من إبراز فئتين من المواطنين، فئة من الدرجة الأولى وفئة من الدرجة الثانية.

كما أدت هذه السياسات المعتمدة إلى بروز فكرة أمننه الهويات، ومنه تصبح مشاكل البطالة، والفقر وانعدام الأمن سببها الأجانب، وهذا برز بوضوح من خلال تأسيس لسياسة العقيدة الإيفوارية،ومنه بدأت الخطابات العنصرية والمعادية للأجانب في الظهور.

وهذا أدى إلى تزداد حدة الخطابات المتعلقة بالهوية والعرق، و تزايدت التصريحات العنيفة والمباشرة التي أدلى بها بعض القادة السياسيين ضد الأجانب، وكان التشكيك في أحقية وتارا سياسيا من أهم الأمثلة على ذلك، وأيضا سياسات تحديد الهوية.

لحل قضايا الهوية والمواطنة بشكل فعال يجب الالتزام بالنقاط التالية:

- استخدام الدستور الإيفواري الحالي كدليل لعملية تحديد الهوية، حيث يتوافق دستور ساحل العاج مع المعايير الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية

- يجب أن تهدف عملية تحديد الهوية إلى حل قضايا المواطنة طويلة الأمد بدلاً من مجرد إجراء انتخابي مؤقت لتسليم وثائق الهوية.
- تعزيز وتفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة في حل القضايا المرتبطة بالهوية بصفة حيادية دون انحياز إلى طرف، ونشر عقيدة تؤسس للعيش المشترك و الاندماج تحت هوية وطنية واحدة.
- يجب زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية، التي هي إحدى العوامل الأساسية في تأجيج النزاعات، وكذا بروز مشاكل الهوية.

المـــراجع

المــراجع :

I. المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

القرآن الكريم

1. سورة الحجرات الآية 13

الكتب

1. ـــــ . **السياسة**، تر: أحمد لطيف السيد، بيروت، منشورات الجمل، 2009
2. ابراهيمي، أسماء. **العلاقة بين الثقافة والهوية**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،مجلد ،7، ع. 14..(2018).
3. ابو سكين، حنان كمال. **المواطنة والإصلاح السياسي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013.
4. أرسطو، **الأخلاق إلى نيقوماخوس**،ج .2. تر: لطفي السيد ،القاهرة: دار الكتب المصرية، 1924.
5. أسبر، أمين. **إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا**، دمشق: دار دمشق، 1985.
6. بسيوني، عبير موسى. **أزمة الهوية و الثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز** الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012
7. بغدادي، عبد السلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افر يقيا**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط.2، 2000.
8. بن دوبة، شريف الدين. **نهاية المواطنة من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2016
9. بن عزوز ،ايمان. **المواطنة في ضوء مناهج الجيل الثاني مفارقات وتحديات**، (الجزائر: منشورات مجلس الاعلى للغة العربية،2019
10. بن قاصير، موسى. **النزاعات الإثنية في إفريقيا مدخل نظري**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022
11. الحاج الدوق وآخرون، **الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع**،سلسلة ملفات بحثية الدين و قضايا المجتمع الراهنة، الرباط: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،2016
12. الحسين شعبان، عبد، **الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
13. حلمي مطر، أميرة. **الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس**، القاهرة: دار المعارف، 1995.

14. الباليساني،أحمد. **هوية الإنسان بين الثبات والتغير دراسة علمية موضوعية عن ماهية الهوية وأنواعها معتمدا جواهر الأمور وحقائقها بعيداً عن المؤثرات الأخرى**، بيروت: دار الكتاب العالمية، د س ن، ص.

15. عبد الرحمن حسن، حمدي. **الاتجاهات الجديدة في دراسة النظم السياسية الافريقية نموذجا**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008.

16. ____. **الدولة المستحيلة في إفريقيا مسارات متناقضة**، عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020.

17. ـــ **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية النظم الإفريقية نموذجا**، عمان، المركز العلمي لدراسات السياسية، 2008.

18. دومينيك، شانبر وباشوييه،كريستيان. **ما المواطنة؟**، تر: سونيا محمود،القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

19. سنان،برا. **المواطنة/الراعية في التراث السياسي الإسلامي**،برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017

20. الشريف علي محمد، الجرجاني. **التعريفات**،القاهرة: المطبعة الخيرية، 2004.

21. شوفالييه، جان جاك. **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية** ، تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1979.

22. الصلابي، علي محمد. **المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة**، بيروت: دار ابن الحزم، 2014.

23. صن، آمارتنا. **الهوية والعنف وهم المصير الحتمي**، تر: سحر توفيق، لكويت: عالم المعرفة، 2008.

24. علي يوسف، **المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية**،الرياض:دار المعارف الحكمية، 2013.

25. عمار، محمد. **الإسلام والأقليات الماضي...الحاضر ..والمستقبل**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

26. فاسلييف. ج، ساقلييف. ي، **موجز تاريخ إفريقيا**، تر: أمين يوسف، عمان:دار الطباعة الحديثة، د س ن

27. فاسلييف. ج، ساقلييف. ي، **موجز تاريخ إفريقيا**، تر: أمين يوسف، عمان:دار الطباعة الحديثة، د س ن

28. القوزي، محمد علي. **في تاريخ إفريقيا الحديث**، بيروت: دار النهضة الحديثة، 2006.

29. القوزي، محمد علي. **في تاريخ إفريقيا الحديث**، بيروت: دار النهضة الحديثة، 2006.

30. كلود آكيه، **الدولة في إفريقيا المعاصرة**،تر :صبحي قنصوة، القاهرة :المشروع القومي للترجمة، 2003 .

31. الكواري ،علي خليفة. وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001

32. الكوخي، محمد. **سؤال الهوية في شمال إفريقيا التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ**، الرباط: افريقيا الشرق، 2014.

33. -كي-زيرجو، جوزيف. **تاريخ إفريقيا السوداء**، تر: يوسف شلبي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1994.

34. -كي-زيرجو، جوزيف. **تاريخ إفريقيا السوداء**، تر: يوسف شلبي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1994.

35. محمد الشيخ، بدوي. **الهوية**،القاهرة: الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، 2009.

36. محمد بن خليفة اسماعيل، **المواطنة وتعزيز العمل التطوعي**، الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013.

37. محمد مصطفى، أحمد. المواطنة **والتحول الديمقراطي دراسات في تاريخ الثورات الشعبية المصرية في ضوء أحكام القضاء**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013.

38. معلوف،أمين. **الهويات القاتلة قراءات في الانتماء والعولمة**،تر:نبيل محسن، دمشق، ورد للطباعة والتوزيع والنشر، 1999

39. ميكشيللي، اليكس. **الهوية**، تر: علي وطفة، دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993.

40. هيز، ديريك. **تاريخ موجز للمواطنة**، تر: آصف ناصر، الكويت، مركز الباحثين للترجمة، 2008.

41. الوزاني،الحسن (ليون الافريقي). **وصف لإفريقيا**، تر:محمد حجي ومحمد الأخضر،بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983.

42. الوزاني،الحسن (ليون الافريقي). **وصف لإفريقيا**، تر:محمد حجي ومحمد الأخضر،بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1983.

43. ولد ديب،سيدي محمد. **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية**،عمان: كنوز المعرفة ،2011.

44. وندت، الكسندر.**النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، تر: عبد الله صالح العتيبي ،الرياض:النشر العلمي والمطابع، 2006.

45. حزام والي، خميس. **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، 2003.

46. تشوسودوفيسكي،ميشيل. **عولمة الفقر**،القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب تر: محمد مستجير مصطفى، 2012.

القواميس والموسوعات

1. بن منظور،**لسان العرب**، ،بيروت: دار إحياء التراث العربي،ط3، المجلد 6 ،1999.
2. الزايد، محمد وآخرون. **الموسوعة الفلسفية العربية**،بيروت: معهد الإنماء العربي،1986
3. سيعفان،أحمد. **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والعلاقات الدولية**، بيروت : مكتبة لبنان،2004
4. الصالح، مصلح.**الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الرياض: دار عالم الكتب، 1999
5. الكفوي،أبو البقاء. **الكليات**،بيروت:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2، 1998
6. معلوف،لويس. **المنجد في اللغة من المعجم والقواميس**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ط، 43، 1992.
7. الموسوعة الإفريقية، **الانثروبولوجيا**، المجلد الرابع، القاهرة: معهد الدراسات الإفريقية، 1997.
8. ناظم الجاسور،عبد الواحد. **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع،

المجلات والدوريات

1. ـــــ ، **الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات**، ورقة تحليلية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2022
2. ـ، **فجر الصراع بين الجيش السوداني والدعم السريع .. الأسباب والتداعيات المحتملة**،وحدة الدراسات السياسية،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2023.
3. إسماعيل، حمزة. **المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 41، ع.1. 2014، ص ص. 546-562.
4. حداد شفيعة و بلاغماس أسماء ،**تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية**،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني المجلد، 04، ع،2، جامعة لحاج لخضر باتنة، 2019
5. خواص، مصطفى. **الحرمان النسبي كمدخل تفسيري للعنف والتمرد داخل المجتمعات**،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،المجلد 9، ع. 2022،01، 553-574.

6. حسين طاهر، قحطان. **ماهية الأزمة الدولية..دراسة في الإطار النظري**،مجلة العلوم السياسية، ع، 42،2011، ص.139-165
7. الحوراني، محمد عبد الكريم. **الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية: محاولة للفهم في ضوء نموذج لنظرية الحرمان النسبي**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 5، ع.2،2012، ص.231-233.
8. سعدية بن دينا، **الهوية الدينية وسؤال الاختلاف**،المجلة الإنسان والمجال المجلد، 04، ع،7، جامعة مستغانم، 2018
9. **عبد الرحمن إبراهيم كان، انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطَنة الإفريقية: دراسة في الآثار والأبعاد**، قراءات إفريقية ، المجلد، 14، ع.38. 2018, ص ص، 72-79.
10. عزو، محمد. **التوافقية وتعزيز المواطنة للأقليات في العراق**،مجلة جامعة دهوك، مجلد 21، ع، 2 ،2018، ص، 427-436.
11. قوي، بوحني. الدساتير الإفريقية: **الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
12. كاظم، ثائر رحيم. **العولمة والهوية والمواطنة**، مجلة القادوسية في الأدب والعلوم التربوية، المجلد.8،ع. 1. 2009، ص ص، 253-272.
13. لامي محمد عربي. **المواطنة كخاصية مميزة للدولة : دراسة تحليلية في أبعادها وقيمها**، مجلة أفاق علمية، مجلد،11،ع. 3. 2019، ص ص .77-95.
14. محمد، نهلة. **مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر دراسة مقارنة**، القاهرة: كلية الحقوق،د س ن.

بحوث غير منشورة و رسائل علمية

1. بلعيد، سمية. **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجسترفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة،جامعة قسنطينة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/9009.
2. بن بختي عبد الحكيم، **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا –دراسة مقارنة-**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران: تخصص السياسات المقارن 2016- 2017، ص .163.

3. بوريب، خديجة. **أزمة الدولة في إفريقيا: دراسة في تأثير العامل الإثني-الهوياتي من منظور المقاربة البنائية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص:العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

4. جمال ثابت، هالة. **إدارة الصراع في الكوت ديفوار 1990 -2000**، أطروحة دكتوراه في علم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،...

5. لراري، علي. **الظاهرة العرقية والأمن في أسيا الوسطى الأزمة العرقية في كازاخستان نموذجاً**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية، 2015-2016.

6. حنان بن عبد الرزاق، **تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي لدولة –دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936**-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

7. خالدي، محمد. **تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،تلمسان: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2015 -2016

8. زراري، حليمة. **الحق في التنوع الثقافي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سطيف : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013- 2014.

9. سي يوسف،خديجة. **إشكالية تكوين واستمرارية الدولة الوطنية في إفريقيا في ظل النزاعات العرقية دراسة حالة: السودان وإثيوبيا (إقليم اوغادين)**، أطروحة دكتوراه في علم السياسية (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2016-2017).

10. قرش، بن سالم. **هشاشة الدولة في إفريقيا دراسة حالة مالي**، أطروحة دكتوراه في علم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية : تخصص دراسات إفريقية2023،2022).

11. كان، عبد الرحمن. **مبدأ المواطَنة في الفقه الإسلاميّ بالتّطبيق على دستور جمهوريّة السنغال**، رسالة ماجستير في القانون المقارن غير منشورة، جامعة السنغال: تخصص قانون، د س ن.

12. لبوخ، محمد."عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لمناقشة درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تلمسان، 2013.

13. لراري،علي. **الظاهرة العرقية والأمن في أسيا الوسطى الأزمة العرقية في كازاخستان نموذجاً**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية، 2015-2016.

14. النوي، مليكة. تأملت **استمولوجية في اللغة الجامعة واللغة الوطنية**، أعمال اليوم الدراسي، التعدد اللساني واللغة الجامعة، الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية.

المواقع الالكترونية:

1. كريبسو ديالو، **دراسة حول الأنظمة السياسية في إفريقيا قبل الاستعمار**، تم التصفح 10/27/ 2023أنظر إلى الرابط التالي:

http://hammesh.blogspot.com/2016/10/blog-post_41.ht

2. فالرستين. إيمانويل,**القبيلة، المرتبة، العرق، الطبقة: حالة أفريقيا السوداء**، مجلة بدايات الالكترونية، المجلد4،ع. 3،2012 أنظر الرابط التالي:

https://bidayatmag.com/node/245

3. عبد الرحمن كان، **صناعة النخب الإفريقية في ظل نظام التعليم الاستعماري: عرض وتحليل**، أنظر الرابط التالي:

https://afrikatrends.com

4. فوزي،سامح. **المواطنة**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007 أنظر الموقع التالي:

https://www.kutub-pdf.net/downloading/g1xz7.html

5. مريم مخلوف، **مفهوم الأزمة الدولية**، الموسوعة السياسية، تم التصفح يوم 2024/01/16 على الرابط التالي:

https://political-encyclopedia.org/dictionary

6. بن جماعة، محمد. **التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد**، تم التصفح يوم 2020/06/22 انظر الرابط التالي:

https://www.academia.edu/10232120

7. عبد العزيز التويجري، **الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية**، انظر إلى الرابط التالي:

http://www.alhiwartoday.net/node/11655

8. خالد يايموت ،**المواطنة في الفكر الإسلامي** ..رصد للأدبيات المعاصرة،مجلة الكلمة.ع،2007،56.أنظر الرابط التالي:

http://www.kalema.net/v1/?rpt=756&art

9. وولت، ستيفن. **عالم واحد، نظريات متعددة**، تر: عادل زقاع، زيداكي زيان، أنظر الرابط التالي:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

10. زقاع، عادل. **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية**، أنظر الرابط التالي :
www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.html

11. بن يحي، سامية. **الانقلابات في إفريقيا وعسكرة الديمقراطية هل تصنع الانقلابات العسكرية مقاربة إفريقيا للأفارقة ؟**، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://pillarcenter.org/2023/09/10/

12. **صبحي قنصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي**، فراءات إفريقية، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://qiraatafrican.com/3530/

13. ف. لوينثال، أبراهام. **لتحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي:الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل**،تم التصفح يوم **2023/11/28 على الرابط التالي:**
https://www.idea.int/sites/default/files/democratic-transitions-AR-chapter-11_0.pdf

14. رشوان، محمد فؤاد. **إشكاليات الظاهرة الديمقراطية في أفريقيا**، مركز فاروس للبحث في الشؤون الإفريقية، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://pharostudies.com/?p=14440

15. ـــــ، **أفريقيا والنظام الدولي بين الأحادية القطبية والقوى الدولية المتنافسة**، مركز فاروس للبحث في الشؤون الإفريقية، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://pharostudies.com/?p=14440

16. **آلاف البوروندیین یتظاهرون ضد تقریر أممي ینتقد تعدیلا مرتقبا للدستور**، تم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://www.swissinfo.ch/ara

17. خليل العناني، **عقد الانقلابات العسكرية في أفريقيا**، موقع الجزيرة نت منشور بتاريخ 8/21/ 2023 وتم التصفح يوم 2023/11/28 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/opinions/2023/8/21

18. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار(S/2004/697) ، الأمم المتحدة، نيويورك، 27 أوت 2004)، تم التصفح يوم 2024/01/03 على الرابط التالي:
https://documents-dds ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/468/16/IMG/.pdf

19. العال، علي عبد. كينيا المأزومة... على مفترق الطرق، تم التصفح يوم 2021/01/12 على الرابط التالي:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/3010

20. لكريني. ادريس ، **التعددية العرقية والممارسة الديمقراطية**، تم التصفح يوم 2021/01/12 على الرابط التالي :
https://www.aletihad.ae/article/26687/2009/

2. المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

1. Akendès, Francis. **Côte d'Ivoire : La réinvention de soi dans la violence**, Dakar : CODESRIA, 2011
2. Buzan, Barry. Wover, Ole and de Wilde. Jaap, **Security : A New Framework for Analysis**, Boulder, CO : Lynne Rienner, 1998.
3. Contamin, Bernard. et Memel-Fotê, Harris. (éds.), **Le modèle ivoirien en questions crises, ajustements, recompositions**, Blion et Bredeloup, **La Côte d'Ivoire dans les stratégies migratoires des Burkinabè et des Sénégalais**,Paris : Karthala, 1997.
4. Crawford, Beverly. **The Causes of Cultural Conflict : An Institutional Approach** , Crawford, Beverly and Ronnie Lipschutz (eds.),**The Myth of "Ethnic" Conflict: Politics, Economics, and "Cultural" Violence. Berkeley, California**, New York : University of California, 1998
5. Diallo**,** Youssoupha.**Le procureur de la République : la pratique du parquet,** Dakar : Harmattan, 2018.
6. Ekanza Simon, **Le royaume du Moronou, cote d'ivoir une symphonie inachevé**. Paris, l'Harmattan, 2016, p.09

7. Ellen Hanak Freud, Philippe Petithuguenin, Jacques Richar, **Les champs du cacao : un défi de compétitivité Afrique-Asie**, Paris : KARTHALA et CIRAD, 2000.
8. Félicien, Navigué Coulibaly. **Histoire du catholicisme en pays senoufo de cote d'ivoire 1904-1977, paris :** Editions universitaires européennes, 2018.
9. Herbst Jeffrey, **State And Power In Africa : Comparative Lessons In Authority And** Control, New York, Center of International Studies, Princeton University, 2000.
10. Hounkpe, Mathias. Gueye, Alioune Badara. **Rôle des Forces de sécurité dans le processus électoral : cas de six pays de l'Afrique de l'Ouest**, Nigeria : Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Régiona, 2010.
11. Jarret, Marie-France. Mahieu, François-Régis. **La Côte d'Ivoire : de la déstabilisation à la refondation**, Paris : L'Harmattan, 2002.
12. John, gue. **l'Afrique de l'ouest : entre espace, pouvoiret Société. Une géagraphie de l'incertitude**, paris, Karthala, 2006.
13. Kipré, Pierre. **Côte d'ivoire : la formation d'un peuple**, paris : SIDES, 2005.
14. Kouakou Kouassi .Siméon, **Côte d'Ivoire côtière : Grand-Bassam, Grand-Lahou - L'histoire du peuplement à partir des amas coquillers**, Paris : Harmattan, 2012.
15. Le Pape, Marc. & Vidal, Claudine.**Côte d'Ivoire l'année terrible, 1999-2000**, paris : Karthala, 2002 Pierre.
16. Loui, Théophile. **Multipartisme et idéologie en Côte d'Ivoire : Droite, centre, gauche,** Paris : L'Harmattan, 2006
17. Montreil Charles, **L'histoire de la ville de djenné,parise,edition Anthropes**,1971
18. N'Dri Thérése, Assié-Lumumba. **Les Africaines dans la politique : femmes baouléde cote-d'ivoire**, paris : L'Harmattant. 1996.
19. N'Da, Paul. **Le drame démocratique africain sur scène en Côte d'Ivoire**, paris : L'Harmattan, 1999.
20. Norman**,** Contor. **Medieval History :the life and death of a civilization. Macmillan,** 1971.
21. Nwabueze. Ben, **Colonialism in Africa : Ancient and Modern**, Ibadan : Gold Press Ltd, 2010.
22. Ouedrago, Jean-Bernard. & Sall, Ebrima. **Frontières de la citoyenneté et violence politique en Côte d'Ivoire**, Dakar : CODESRIA, 2008

23. Schlosser. Dirk Berg, & Kersting, Norbert. **Poverty and democracy : Self-help and political participation in the Third World cities**, London : Zed Books2003.
24. Schnopper. Dominique, **qu'est-ce que la citoyenneté**, , paris : editian gallimard, 2000.
25. Siméon Kouakou Kouassi, **Côte d'Ivoire côtière : Grand-Bassam, Grand-Lahou - L'histoire du peuplement à partir des amas coquillers**, Paris : Harmattan, 2012.
26. Sora, Guillaume. **Pourquoi je suis devenu un rebelle : la Côte d'Ivoire au bord du gouffre : entretiens avec Serge Daniel**, Paris : Hachette littératures, 2005.
27. Theo Doh-Djanhoundy**, Autopsie de la crise ivoirienne : la nation au coeur du conflit**, Paris : l'Harmattan, 2006.
28. Toubabou, **Le millefeuille ivoirien : un héritage de contraintes**, Paris : L'Harmattan, 2005.
29. Tshiyembe, Mwayila, **Etat multinational et démocratie africaine, sociologie de la renaissance politique,** Paris : L'Harmattan, 2002.
30. Voho Sahi, Alphonse**. Une chronique de la révolution démucratique en Côte d'Ivoire (1989/1995)**, Paris : l'Harmattan, 2005.
31. Wilks, Ivor. **Asante in the Nineteenth Century : The Structure and Evolution of a Political Order**, Cambridge, Cambridge University Press, 1975. .
32. Zolberg, Arisitide R . **One-Party Government in The Ivory Coast.Princeton**. New Jersey.Princeton University Press .1964.

Revues et périodiques

1. Alfred .Schwartz, **Sous-peuplement et développement dans le sud-ouest de la Côte-d'Ivoire : cinq siècles d'histoire économique et sociale**, L'orstom Instituy Français De Recherche Scientifique, 1993, pp. 34-36.
2. Robert, Jervis. **Cooperation Under the Security Di**, World Politics30, n°, 2, (1978) : 167 – 214.
3. Amoako**,**k. y. **transforming africa**,Ethiopia, an agenda for action. economic commission for Africa, 2005.
4. Mehler, Andreas. **Peace and power sharing in Africa: a not so obvious relationship**,African Affairs 108,n°. 432. (2009 : 453–73.

5. Barbut, Michael. **L'actualité africaine décryptée, élections et paix en Côted'Ivoire: « Miracle » ou « Mirage »?**, Alternatives Internationales, Le blog de Giraf, publié le 10 **octobre** 2010.
6. Baudelaire Mieu et Haby Niakate, **Côte d'Ivoire : FPI, la chute de la maison**, Jeune Afrique, le 30 mars 2015
7. Bednik, Anna. **« L'Afrique et ses matières premières : tempête sur le cacao de Côte d'Ivoire** », Monde diplomatique, (2006)
8. Bonnecase, Vincent. **Les étrangers et la terre en Côte d'Ivoire à l'époque coloniale**, paris : l'Unité de Recherche 095,2001.
9. Boubacar.N'Diaye, **« Ivory coast's Civilalan Contre Strategies1961-1998 :A Critical assessment** »,Journal of political & Military Sociology 28 ,(2000) : 246-247.
10. Gianni, Mateo. **Multiculturalisme et Démocratie**: **quelques implications pour la théorie de la citoyenneté,** Swiss Political Science Review 1,n°,4. 1995 : 1-39
11. Bredeloup, Sylvie. **La Côte d'Ivoire ou l'étrange destin de l'étranger**, Revue européenne des migrations internationales 19, (2003).
12. Konaté, Yacouba. **Les enfants de la balle. De la Fesci aux mouvements de patriotes**, Politique Africaine ,no. 89, (2003) : 49.
13. Losch, Bruno. **Libéralisation économique et crise politique en Côte d'Ivoire**, Critique Internationale2, N°.19, 2003.53.
14. Cogneau, Denis. & Mesple-Somps, Sandrine. **Les illusions perdues De économie ivoirienne**, Afrique Contemporaine, n.206, 2003, p. 87-104.
15. Cris. Beauchemin, **« Les migrations et l'effritement du modèle ivoirien : chronique d'une guerre annoncée ? »**, Critique internationale 3,N°.28,(2005): 19-4.
16. Daniel-Constant Martin, **« Le multipartisme, pour quoi faire?, Les limites du débat politique: Kenya, Ouganda, Tanzanie, Zimbabwe** », Politique Africaine, N°43, (1991) : 21-25.
17. Darracq, Vincent. Magnani, Victor. **Les élections en Afrique : un mirage démocratique ?**, politique étrangère, Éditions Institut français des relations internationales,(2011) : 839-850.
18. Dembele, Ousmane. **Côte d'Ivoire : la fracture communautaire**, Politique africaine 1, No°. 89, (2002) : 34-48.

19. Dozon, Jean-Pierre. La Côte d'ivoire entre démocratie, nationalisme et ethnonationalisme, Politique africaine Politique africaine 2,n°, 78, ,(2000) : 45-62.
20. Dupuis, Jérôme **Main basse sur l'aide européenne**, L'Express, Paris, 6 Avril 2000.
21. Gourlay, Youenn. et Jeannin**,** Marine. **La Fesci, le syndicat étudiant qui fait la loi dans les universités ivoiriennes**, Le monde, publié le 10 **Avril** 2023, modifié le 12 avril 2023.
22. Herbst Jeffrey, **State And Power In Africa :Comparative Lessons In Authority And** Control , New York, Center of International Studies, Princeton University,2000.
23. James D Fearon, **Rationalist Explanations for War**, International Organization, 49, n°.3. (1995) : 379-414.
24. Jean-François, Medard. **L'État patrimonialisé**, Politique africaine, 1990, n° 39, p. 25-36
25. Jean-Hervé Jézéquel, **« Les enseignants comme élite politique en AOF (19 30-1945) Des « meneurs de galopins » dans l'arène politique**, Cahiers d'études africaine, Vol. 45, Cahier 178, Le retour du politique (2005), pp. 519-543
26. Jean-Michel, Avenard. et Jaques,Bonvallot. **Aspects du contact forét-savane dans le centre et l'ouest de la Cote d'Ivoire** : étude descriptive.ORSTOM,Paris,1974 .
27. Jean–Pierre, Chauveau. **Question foncière et construction nationale. Les enjeux silencieux d'un coup d'Etat**, Politique africaine, n°78,2000, p. 121-147.
28. Mahmood Mamdani,**From Conquest to Consent as the Basis of State Formation: Reflections after a Visit to Rwanda**, Paper Presented to the Conference on the "Crisis in the Great Lakes Region" CODESRIA. Arusha Tanzani, 1995
29. Masquet Brigitte, **Côte d'Ivoire: pouvoir présidentiel, palabre et démocratie,** Afrique contemporaine, No.114,(1981) : 10.
30. Melanie Richter-Montpetit **, Is securitization theory racist? Civilizationism whiteness, and antiblack thought, methodological in the Copenhagen Schoo ,** Security Dialogue51,N°,1,(2020) :3–22.

31. N'Gouan. Patrick K, **Aspects de politiques économiques et financières dans la Côte d'Ivoire précoloniale**, Revue ivoirienne d'anthropologie et de sociologie, n°31 ,2016.
32. Patrick J.Mc Gowan, **Coups and Conflict in west Africa 1955-2004**, Armed Forces and SocietyVol.32, n°.01(2005): 08-13.
33. Bah,Abu Bakarr. **Democrcy And Civil War : Citizenshipand Peacemaking In Cote D'Ivoire**, African Affairs 109,n°,437,(2010) :597-615
34. Privat Mel, Agnéro. **La réalité du bicéphalisme du pouvoir exécutif ivoirien**, Droit constitutionnel africain 3.N°,75. (2008) :513-549.
35. Wantchekon, Leonard "**Clientelism and voting behavior: evidence from a field experiment in Benin**," World Politics55, N°.03, (2003): 399-422.
36. Zobo, Paulin. **Côte d'Ivoire: Femmes du PIT: le 2e congrès fixé en avril**, Fraternité Matin ,(2005).
37. Konaté, Yacouba. **Les enfants de la balle. De la Fesci aux movements de patriotes**, Politique Africaine no. 89,2003. pp. 49-70
38. Marie-France. Jarret, and Mahieu, François-Régis. **La Côte d'Ivoire. De la déstabilisation à la Refondation,(**Paris: L'Harmattan,2002), p.18.
39. Akindès, Francis. **The Roots of the Military-Political Crises in Côte d'Ivoire**. Uppsala : Nordiska Afrikainstitutet, Research Report,2004 no. 128.
40. Bruno Losch, **La Côte d'Ivoire en quête d'un nouveau projet national** Politique africaine n°.78, (2000):5-25. N'Diaye, Boubacar. **Not A Miracle Afterall … Cote D'Ivoires Downfall: Flawed Civil-Military Relation And Missed Opportunities, ,** South African Journal of Military Studies33,n°,1, 2005 :89-118
41. Crook, Richard C. **Winning Coalitions and Ethno-Regional Politics : The Failure of the Opposition in the 1990 and 1995 Elections in Côte d'Ivoire**, African Affairs 96, pp. 215-24
42. Mbugua, Karanja. **Resolution And Transformation Of Election Related Conflicts In Africa**, Journal Of African Elections5, n°,1,p.25.
43. Wond Wosen, Teshome. **Ethnicity and political parties in Africa : the case of ethnic Based parties in Ethiopia**, the journal of international social research 1,n°,5, (2008) : 6,7.

Rapports et Communiqués Officiels

1. vagilani, Winifred weekes. **Analyse des Variables Socioculturelles et de L'ajustement en Cote d'ivoire,** Documents Techniques No 9.Centre de Développement de l'OCDE, janvier 1990.
2. **Côte d'Ivoire : faut-il croire à l'accord d'Ouagadougou ?,** rapport Afrique n°127, 27 juin 2007.
3. Groupe Des Sages De L'ua, Report, **Les conflits et la violence politique résultant des élections** : **Consolider le rôle de l'Union africaine dans la prévention, la gestion et le règlement des conflits**, USA : International Peace Institute, 2012
4. Collier. Paul, Hoeffler.Anke, **Greed and Grievance in Civil War,** The World Bank Development Research Group : Policy research working paper, 2000.
5. **Côte d'Ivoire : The War Is Not Yet Over**, International Crisis Group(ICG) Africa Report No.72 ,ICG, New York, 2003.
6. République de Côte d'Ivoire**, Loi No. 61-416 du 14 Décembre 1961 Portant Code de la Nationalité Ivoirienne**, modifiée par la loi No. 72-852 du 21 décembre 1972.
7. Clo, Wonbin. **Ethnic fractionalization, electoral institutions and African's political attitudes**, AFRO barometer Working papers n°66, South Africa : Afrobarometer, 2007), P .4.
8. Dowd. Robert A, Drissen. Michael, **Ethnically dominated party systems and the quality of democracy :Evidence from sub saharan Africa**, South Africa : Cape Town, 2007.

Recherches et thèses scientifiques inédites

1. Blion, Reynald.et Bredeloup, Sylvie. " **La Côte d'Ivoire dans les stratégies migratoires des Burkinabé et des Sénégalais"**, Une entrée présentée lors d'une conférence sur Le modèle ivoirien en questions crises, ajustements, recompositions : Bernard Contamin el Harris Memel-Fotê (éds), Paris : Karthala, 1997.
2. Campbell, Bonnie. **« Defining New Development Options and New Social Compromises in the Context of Reduced Political Space. Reflections on the Crisis in Côte d'Ivoire »**,Presented at the conference "**Identity and National Belonging in West Africa– Reflections on the Côte d'Ivoire Crisis**",Dakar : Nordic Africa Institute,2003.

3. Almås ,Guro. **Structural Adjustment and Political Legitimacy A Study of Economic Policies and Regime Breakdown in Côte d'Ivoir2002-1981,**Thesis for the Degree of Cand.Polit Department of Political Science, University of Oslo October 2005
4. Chauveau, Jean-Pierre. **La Crise de la ruralité en Côte d'Ivoire forestière. Ethnicisation des Tensions fonciers, conflits entre generations et politique de liberalisation**, Presented at the conference "**Identity and National Belonging in West Africa –Reflections on the Côte d'Ivoire Crisis**",(Dakar : Nordic Africa Institute, 2003
5. Doumbia, Ayouba.Ethnic **Conflict in Côte d'Ivoire,(** Master's Thesis of International Affairs, the City College of New York,2021..
6. Ley G, Ikpo. **Côte d'Ivoire enjeux démocratiques : les acteurs politiques et leurs actions au sein de la société ivoirienne de 1940 à 2010,** Université Sorbonne Paris Cité : Faculté De Droit et Science politique, Thèse en vue de l'obtention du grade de Docteur en Science Politique,2016.
7. Toutit,lotfi. **problématique de la reconstruction postconflit en Cote d'Ivoire,** thèse Doctorat, Université D'Alger 3 Faculté des sciences politiques et Des relations internationales, 2023.
8. Vidjannangni, Augustine. **La Complexité De La Question Identitaire En Cote D'ivoire**, Canada : Université Du Québec Montréal, De La Maitrise En Science Politique, 2011.
9. Queyraud. Emilie, **Les déterminants de la réconciliation en Côte d'Ivoire - Réflexion autour de l'inclusion du peuple de Gbagbo**, paris : nstitut des Relations Internationales et Stratégiques, Master, 2013.
10. Meledje, Jean-Claude. **Côte d'Ivoire: A Crisis of Leadership from Houphouët-Boigny to Bédié, Gbagbo and Ouattara,** Canberra : Flinders University, Faculty of Social and Behavioural Science, thesis Doctor of Philosophy,2015.
11. Bayle, Bernard **Côte d'Ivoire 1993-2003**, paris : Presses universitaires de la Méditerranée, maîtrise d'Histoire Université Paul-Valéry — Montpellier III 2003/20034.

Périodiques numériques

1. Alban Dignat, **Aventures portugaise : 1415 à 1524**, https://www.herodote.net/Aventures_port ugaises-synthese-18.php consultée le 28/08/2023
2. Catherine Boone, **Political Topographies of the African State: Territorial Authority and Institutional Choice** (USA: Cambridge University Press, 2003),P.249.https://www.researchgate.net/publication/233756451, consultée le 12/08/2023
3. International Monetary Fund, **strategy for relaunching development and reducing poverty cot d'ivoire,** Poverty Reduction Strategy Paper(IMF Country Report No. 09/156). International Monetary Fund, Washington, D.C, may 2009, p.VII. URL://www.imf.org/
4. Joseph, Clozel françois. et Roger**,**Villamur. **les coutumes indigénes de la COTE D'ivoire** : documents publiés avec une introduction et des notes.Challamel , paris, 1902, p.06. URL://gallica.bnf.fr/.
5. De Rosny éric, **justice et sorcellerie en Afrique**, Dans Etudes 2009/9,P(171A 181) URL://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_Articl / consultée le 12/08/2023
6. Cook,Nicolas **Côte d'Ivoire's post-election crisis**,Repore for Congrées, Congressional research service 2011. Consulté le 09/12/2023 sur le lien suivant : https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc810765/m1/1/
7. Henrique .Antonio, Marques.Oliveira, **Histoire du Portugal et de son empire colonial** (Paris : Karthala, 1998) 157-158 https://books.google.dz/books?id= consultée le 28/08/2023.
8. Welch,Claude Jr. **Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries**, (Albany : State University of New York Press, 1976), p.324. Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant : https://books.google.cg/books?id
9. International Cocoa Organization, Annual Raport (Landon : 2003-2004), P.3. Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant : https://www.icco.org/wp-content/uploads/2019/06/anrep0304english.pdf
10. Perrot Claude- Héléne, l**e pouvoir du roi et sa limitation dans un royaume akan de cote d'ivoi** URL://books.openedition.org/pur/62371?lang=fr,consultée le 12/08/2023
11. Robert E. Handloff, Ivory Coast : **A Country Study. Washington D.C. Library Of The Congress. Federl Research Division.**Nov.1988. in :http://icweb2.loc.gov/frd/cs/citoc.html consultée le 13/08/2023

12. Robert J. Mundt, **Historical Dictionary of the Ivory Coast.** No 41 de African historical dictionaries, London Scarecrow Press, 1987. https://books.google.com.cu/books?id. consultée le 14/08/2023
13. Roger. Pasquier, **« L'Afrique noire d'expression française** », **Revue française d'histoire d'Outre-mer**,Tome 50, n°180-181, 3ème et 4ème trimestres (1963).P. 389. https://www.persee.fr/doc/outre consultée le 28/08/2023
14. Siendou A. Konate, **The Politics of Identity and Violence in Côte d'Ivoire,** West Africa Review v5, 2000: URL://www.africabib.org/
15. Speight Jeremy S., '**Big-Men' Coalitions and Political Order in Northern Côte d'Ivoire (2002-2013),** P. 101. https://core.ac.uk/download/pdf/211518693.pdf, consultée le 01/10/2023
16. Viti,Fabio. **Les massacres de Diapé et de Makoundié (Côte-d'Ivoire, juin 1910).** https://journals.openedition.org/etudesafricaines/20564 consultée le 01/11/2023
17. Yao Kouassi Bertin, « **L'affaire du royaume du sanwi en Côte d'Ivoire (1959-1981) : fondements, affirmation et enjeux d'une tentative de sécession** », *Revue* d'histoire, d'art et d'archéologies africains, n°20 (2010) .p.60. https://www.revues-ufhb-ci.org/fichiers/FICHIR_ARTICLE_1834.pdf consultée le 28/08/2023
18. Marcel Dubois et August Terrier, **Les Colonies françaises : un siècle d'expansion coloniale** https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5696542v/f513.item consultée le 28/08/2023
19. Lyautey. Paul Doury, **un saharien atypique**, p. 15. Voir le lien suivant: https://books.google.dz/books?id consultée le 03/11/2023
20. Dozon, Jean Pierre. **L'invention de la Côte-d'Ivoire,** Le Genre humain, n .20.1989, p.141. Voir le lien suivant : https://www.cairn.info/revue-le-genre-humain- consultée le 03/11/2023
21. Marcel, Dubois. et August Terrier, **Les Colonies françaises : un siècle d'expansion coloniale,p**..506 Voir le lien suivant : https://books.google.dz/books?id consultée le 03/11/2023
22. Tourte, René.Histoire **de la recherche agricole en Afrique tropicale francophone (Volume V) : le temps des stations et de la mise en valeur 1918 - 1940 / 1945** le lien suivant :

https://international.scholarvox.com/catalog/book/88902261 consultée le 03/11/2023

23. Amondji, Marcel. **Félix Houphouët et la Côte-d'Ivoire : l'envers d'une légende,** le lien suivant : https://books.google.dz/books?id= consultée le 04/11/2023
24. Robert, Handloff. **Cote d'Ivoire : a country study**,(Washington, D.C.: Federal Research Division, 1991. le lien suivant : www.loc.gov/item/90005878/ consultée le 04/11/2023.
25. Boutillier, J.L. **Croissance Démographique et Croissance économique en Cote D'Ivoire,** sér. Sci,(vol. VIII, no 1 - 1971), p.73. Le lien suivant : https://horizon.documentation.ird.fr consultée le 24/04/2023
26. Skogseth, Geir. **Côte d'Ivoire : Ethnicity, Ivoirité and Conflict(**Report), Landinfo 2006, URL : // https://www.landinfo.no/asset/514/1/514_1.pdf consultée le 20/06/2023
27. **Houphouét-Boigny Félix (1905-1993**), Le lien suivant : https://www.universalis.fr/encyclopedie/felix-houphouet-boigny/2-du-militant-a-l-homme-politique/ consultée le 24/04/2023
28. Fauré. Yves-André, **Sur la démocratisation en Côte-d'Ivoire : passé et présent, Année africaine (1990-1991**), Le lien suivant : https://horizon.documentation.ird.fr/.pdf consultée le 07/11/202 3
29. Richard C Crook, Winning Coalitions and Ethno-Regional Politics: The Failure of the Opposition in the 1990 and 1995 Elections in Côte d'Ivoire, African Affairs,Vol. 96, No. 383., 1997, pp. 215-242 (28 pages), Le lien suivant : https://www.jstor.org/stable/723859 consultée le 10/11/2023
30. Thibaut, Simonet**. Les composantes du pouvoir de Félix Houphouët-Boigny en Côte d'Ivoire (1958-1965)**, Outre mers, 98, N° 368-369 (2010),p.406. Le lien suivant : https://www.persee.fr/doc/outre consultée le 11/11/2023
31. Richard C Crook, **Winning Coalitions and Ethno-Regional Politics: The Failure of the Opposition in the 1990 and 1995 Elections in Côte d'Ivoire, African Affairs**,Vol. 96, No. 383., 1997), pp. 215-242 (28 pages), Le lien suivant : https://www.jstor.org/stable/723859 consultée le 10/11/2023
32. Bakayoko, M., Mosso, R,A**, Enquête Démographique et de santé et à Indicateurs de Cote D'ivoire 2011 /2012**. Institut National de la Statistique cote d'Ivoire/ ICF, Abidjan, 2013, p.03. Le lien suivant :URL://dhsprogram.com/ consultée le 10/05/2023

33. Georges et autres. Kouame, **Cadre d'analyse de la gouvernance foncière de la cote d'Ivoire** (Rapport final), World Bank Group, Mars 2016. p.178, Le lien suivant.179 : URL :www.foncier-developpement.fr/publication/cadre-danalyse-de-gouvernance-fonciere-de-cote-divoire/ consultée le 10/05/2023
34. Reynald Blion et Sylvie Bredeloup, **La Côte-d'Ivoire dans les stratégies migratoire des Burkinabè et des Sénégalais**, Le lien suivant : https://horizon.documentation.ird.fr/exldoc/pleins_textes/pleins consultée le 15/11/2023
35. Claus‹ Haas.**What Is Citizenship? an introduction to the concept and alternative models of citizenship,** Le lien suivant : https://www.semanticscholar.org/paper
36. **State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2016 - Côte d'Ivoire,**Le lien suivant : https://www.refworld.org/docid/5796083e6.htm
37. Written by Siddharth Seth, **What is Security? Securitization Theory and its Application in Turkey,**Le lien suivant : https://www.e-ir.info/pdf/6026
38. Clara Eroukhmanoff, **Securitisation Theory: An Introduction** , Le lien suivant : https://www.e-ir.info/2018/01/14/securitisation-theory-an-introductio
39. **Les conflits et la violence politique résultant des élections**, International Peace Institute (2012), Consulté le 27/11/2023 sur le lien suivant : https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep09656.8.pdf
40. Diop, El Hadji Omar **Partis politiques et processus de transition démocratique en Afrique noire**, Paris : Publibook , 2006,Consulté le 08/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books/about/Partis_politiques_et_processus_de_transi.html?id
41. Daddieh, Cyril K. **Historical dictionary of Côte d'Ivoire** (**The Ivory Coast**), p.395, Consulté le 08/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id
42. Dembélé, Ousmane **"La construction économique et politique de la catégorie "étranger" en Côte d'Ivoire**, (Paris: Karthala, 2002), p.145Le Pape, Marc. Vidal, Claudine. (Éditeurs), **Côte d'ivoire : l'année terrible 1999-2000**, Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=l.
43. J. M. Adiaffi cité par Kipré dans « **Les discours politiques** », dans **Côte d'Ivoire** 145Le Pape, Marc. Vidal, Claudine. (Éditeurs),**l'année terrible 1999-2000**, **(**Paris : Karthala, 2002), p. 93.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=l

44. Yacouba Konaté, **Le destin d'Alassane Oualtara',** (Paris: Karthala, 2002), p.265, **Côte d "Ivoire l'allnée terrible 1999-2000**. Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=l
45. Bédié, Henri Konan. **Les chernins de ma vie: entretiens avec Eric Laurent**, (Paris: Plon, 1999),p.121. 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books/about/Les_Chemins_de_ma_vie.html?id
46. Constitution du 3 novembre 1960. Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://mjp.univ-perp.fr/constit/ci1960.htm
47. Doh-Djanhoundy, Theo. **Autopsie de la crise ivoirienne : la nation au coeur du conflil**,(Paris: L'Hmmattan, 2006), p.28. Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=yxjbDwAAQBAJ&pg
48. N'Guessan, Kouamé. **Le coup d'État de décembre 1999 : espoirs et désenchantements**, dans **Côte d'Ivoire l'année terrible 1999-2000***,* **(**Paris : Karthala, 2002), p. 51-80.Consulté le 14/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=l
49. Ayoun N'Dah, Pierre**. Moderniser l'État Africain**, (Abidjan : CERAP, 2003), p. Consulté le 14/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books/about/Moderniser_l_%C3%A9tat_africain.html?id
50. Kipré, Pierre. **Les discours politiques de décembre 1999 à l'éclection présidentielle d'octobre 2000 : thèmes, enjeux et confrontation, Marc** Le Pape, Claudine Vidal(Éditeurs), **Côte d "Ivoire l'allnée terrible 1999-2000, (**Paris : Karthala, 2002), p.265.Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=l
51. **Côte d'Ivoire : Ouattara face au malaise étudiant**, Jeune Afrique, Consulté le 16/12/2023 sur le lien suivant : https://www.jeuneafrique.com/170750/politique/c-te-d-ivoire-alassane-ouattara-face-au-malaise-tudiant/
52. Tuquoi, Jean Pierre. **Le général Gueï a été assassiné par les loyalistes de l'armée ivoirienne**, Le Monde, 28 octobre 2002. Consulté le 24/12/2023 sur le lien suivant : https://www.lemonde.fr/archives/article/2002/10/26
53. Tuquoi, Jean Pierre. **La Côte d'Ivoire demande une aide militaire à la France contre la rébellion qui s'étend au nord du pays**, Le Monde, 29 septembre 2002, p. 3 Consulté le 24/12/2023 sur le lien suivant : https://www.lemonde.fr/archives/article/2002/09/29/

54. Mémier, Marc. et Luntumbue**,** Michel. **La Côte d'Ivoire dans la dynamique d'instabilité ouest-africaine Les racines de la crise post-électorale 2010-2011**, Note d'Analyse du GRIP, 31 janvier 2012, Bruxelle.Consulté le 24/12/2023 sur le lien suivant : URL : http://grip.org/fr/node/774
55. Jamie Bordeau**, Xenophobia : The Violence of Fear and Hate**, (New York: Rosen Publishing Group, 2010), .5. Consulté le 26/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=
56. International Monetary Fund, **strategy for relaunching development and reducing poverty cot d'ivoire,** Poverty Reduction Strategy Paper(IMF Country Report No. 09/156). International Monetary Fund, Washington, D.C, may 2009, p.VII. URL://www.imf.org/
57. Chauveau, Jean-Pierre. **The Land Question in Côte d'Ivoire : A Lesson in History**, Consulté le 28/12/2023 sur le lien suivant : http://hubrural.org/IMG/pdf/iied_dry_ip95english.pdf
58. Mamdani, Mahmood. **Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism**, (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1996), Consulté le 30/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=
59. Le Pape, Marc. **Chronologie politique de la Côte d'Ivoire, du coup d'état aux elections,** in Marc Le Pape and Claudine Vidal (eds.), **Côte d'Ivoire. L'Année terrible**, Paris:Karthala,2002,p .22 Consulté le 12/12/2023 sur le lien suivant : https://books.google.dz/books?id=l
60. Mamdani, Mahmood. **Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism,**The Journal of Developing Areas 31, N°. 2 (1997) : 273-275 Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant : https://www.jstor.org/stable/4192672?readnow=1&seq=1#page_scan_tab_contents
61. Hammett. Daniel, Dorman. Sara, Making Nations, **Creating Strangers : States and citizenship in Africa** ,Amsterdam: Brill, 2007,P.11. Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant : https://books.google.bi/books?id
62. Conseil de sécurité, **Accord de Linas-Marcoussis,** Nations Unies (S/2003/99) ,2003. Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant : https://onuci.unmissions.org/sites/default/files/n0436759-2.pdf

63. Quatrième rapport intérimaire du Secrétaire général sur l'Opération des Nations Unies en Côte d'Ivoire (S/2005/186),2005.Consulté le 02/01/2024 sur le lien suivant : file:///C:/Users/Microsoft/Downloads/S_Agenda_5194-AR.pdf
64. Simon, Robinson. Oporoza, **The Deadly Delta : Nigeria's Deadly Days**, Time International, 2006. Consulté le 06/01/2024 sur le lien suivant : https://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,1193987,00.html
65. Geiser, Christian. **Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés**, p.7. Consulté le 16/01/2024 sur le lien suivant : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الجداول، الرسوم، والأشكال

أولا: قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور إنتاج الكاكاو لدى بعض اللاعبين الناشئين	22

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور نسبة الإسلام والمسيحية ما بين 1985و2014	213
02	تقلبات أسعار الكاكاو من عام 1960-2005	247
03	تطور إنتاج الكاكاو لدى بعض اللاعبين الناشئين	248
04	تطور إنتاج الكاكاو لبعض الدول	249

ثالثا : قائمة الخرائط

العنوان	الصفحة
خريطةرقم(01) خريطة المجموعات الرئيسية في المجتمع ا إيفواري	89
خريطةرقم (02) خريطة حدود دولة الكوت ديفوار	96
خريطةرقم(03) خريطة	102
خريطةرقم (04) خريطة	110
خريطةرقم (05)	134

الملخص

الملخص

أدى تقسيم القارة الأفريقية و إنشاء حدود مصطنعة، إلى تشتيت المجموعات الاجتماعية والعرقية المنتشرة على جوانب الحدود المختلفة، وتقاسمها نفس القيم الثقافية واللغوية، أشرف التدخل الاستدماري على التدمير الذاتي للأشخاص الذين اعتادوا العيش معًا بسلام في السابق، كما لعب السياسيون المحليون لاحقاً دورا اساسياً في ظهور هذا الخلافات، وذلك من منظور الوصول إلى السلطة.

اتخذت قضايا الهوية أبعادًا مختلفة في السياسة المعاصرة،واقترنت بإشكالية المواطنة التي تحدد انتماء المواطن في الدول الديمقراطية،و تقف طرفًا مقابلا لما تواجهه هذه الدول من تحديات في بناء دولة.

يظهر ذلك من تحليل أثار سياسات الهوية القائمة على هذا الدراسة النزاع الأهلي، الذي كان دائرًا في دولة كوت ديفوار،التي كانت تتسم بالاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.وكانت القضية الأساسية للنزاع هي الهوية والمواطنة، وهو ما يعني مساءلة من سيكون قادرا على التصويت والترشح للمناصب السياسية في كوت ديفوار، وطرح القضايا على أُسس عرقية ودينية سعيا إلى التشكيك في مواطنة جزء من السكان.

ويظهر ذلك من تحليل تأثيرات سياسات الهوية المعتمدة على إدارة التعددية العرقية خاصة خلال الجمهورية كوت ديفوار الأولى، و بروز أيديولوجية كراهية الأجانب، من خلال تأسيس للعقيدة الإيفوارية باعتبارها سابقة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، و إتباع سياسات الاستبعاد السياسي لجزء من السكان. سعينا في هذا البحث إلى مناقشة الخلفيات التاريخية للنزاع من خلال دراسة في التركيبة الإثنية، في سياق موجات الهجرة في فترة ما قبل ومابعد الاستقلال.

Summary

The division of the African continent, and the creation of artificial borders led to the dispersion of social and ethnic groups scattered over differentsides of the borders, and sharing the samecultural and linguistic values. Thecolonial intervention oversaw the self-destruction of people who had previously lived together in peace. Local politicianslaterplayedakey role in the emergence of thesedisputes in the perspective of access to power.

Identity issues have taken on different dimensions in contemporary politics, and have been associated with the problem of citizenship, which determines the citizen's affiliation in democratic countries, and stands as a counterpoint to the challenges these countries face in building a state.

This appearsfrom the analysis of the effects of identity politics based on the management of ethnic pluralism, especially during the First Republic of Ivory Coast, and the emergence of xenophobic ideology, through the establishment of the « Ivorian doctrine » as a precedent for social and political unrest, and the adoption of policies of political exclusion of a part of the population. Wesought, in thisresearach to discuss the historical background of the conflict by examining the ethnic composition, in the context of immigration waves in the pre- and post-independence period.